جامعة القاهرة
كلية دار العلوم
قسم النحو والصرف والعروض

ظاهرة النفي في الحديث الشريف

بين التوصيف والتنظير

(دراسة نحوية في صحيح البخاري)

رسالة ماجستير

إعداد الطالب: ثروت السيد عبد العاطي رحيم

إشراف

أ.د. عبد الرحمن السيد
عضو مجمع اللغة العربية سابقا
وعميد كلية دار العلوم سابقا

أ.د. أمين علي السيد
عضو مجمع اللغة العربية
وعميد كلية دار العلوم سابقا

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (الأحقاف/١٥)

الإهداء

إلى أمّي

إلى أبي

إلى شيخي

تتقاصر لغتي عاجزة عنْ ...

وتتوارى الكلمات الخَجْلى أنْ ...

فكيف الوفاء لهم ؟!

لا ، ولنْ ...

فاللهمّ وفِّ جزاءَهم ، وارْضَ عنهم .

كلمة شكر

يَحِقّ لهذا البحث أن يفخر، ويجب على صاحبه أن يشكر الله- تعالى- أنْ أشرف عليه أستاذان جليلان، وعالمان كريمان، ضَنّ الزمانُ بمثلهما: المَجْمَعِيّ الكبير، فقيد العربية، وعميد كلية دار العلوم الأسبق، الأستاذ الدكتور: عبد الرحمن السيد، طيّب الله ثراه، وجعل الجنة مثواه. ثم العالم الفذّ، النحويّ الألمعيّ، عضو مجمع الخالدين والمجالس القومية، وعميد دار العلوم السابق، الأستاذ الدكتور: أمين علي السيد، أمَدّ الله في عمره، وبارك في عِلْمِه وعَمَلِه. لهما جزيل الشكر، وخالص التقدير على ما أسدياه لي من نصح وتوجيه، كان له أكبر الأثر في تصحيح خطوات البحث، وتسديد صاحبه.

وأقدم خالص شكري للأستاذين الكريمَيْن، عضوَيْ لجنة المناقشة، على تفضلهما بقبول مناقشة هذا البحث، مع الوعد لهما بأن تكون النصائح الإرشادات والمقترحات التي يقدمانها محل التوقير والقبول والعمل بها- إن شاء الله.

كما أقدم خالص شكري وتقديري إلى صاحب الأيادي الكريمة، والعطاء المستمر، العالم الفاضل، والأصوليّ البارع، معلمي ومرشدي، شيخي الجليل، الأستاذ الدكتور: أسامة عبد العظيم، رئيس قسم الشريعة بالدراسات العربية والإسلامية، جامعة الأزهر، الذي تابع هذا البحث مُذْ كان لبنة صغيرة حتى استوى على سوقه. واللهَ أسألُ أن يجعله في ميزانه، وأن يديم فضله، ويبارك في ذرّيته وعلمه.

ولا أنسى أن أشكر إخواني الفضلاء، وأصدقائي الأعزّاء الذين ساعدوني، وشدوا من أزري في محنتي، وقدموا لي يدَ العون طوالَ سنوات بحثي، وأخص بالشكر منهم شقيقي (أحمد) وزملائي في شركة "صخر" لبرامج الحاسب. واللهَ أسألُ أن يجزي جَمْعَهم خير الجزاء، وأن يوفق مسعاهم، ويسدد على طريق النور خُطاهم.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فقد كانت الدعوى التي رفعها بعض متأخري النحاة؛ والقائلة بأن الحديث النبوي الشريف قد خالف القواعد النحوية كثيرا[١]– هي الدافع الأساسي وراء هذا البحث. وإن كان النحاة الأوائل قد احتجوا بالحديث؛ إلا أن اعتمادهم عليه كان قليلا إلى حد يصل لدرجة الندرة في بعض مؤلفاتهم، مع أنهم قرروا– على المستوى النظري– أن الحديث الشريف هو المصدر الثاني– بعد القرآن الكريم– للتقعيد النحوي، ورغم ذلك فقد تباعدوا عن هذا القرار على المستوى العملي؛ فتجنب المتقدمون منهم– على الأخص– تحقيق ما قرروه في تقعيدهم، واعتمدوا على الشعر أكثر من غيره، مما ظهر أثره جليا في استبعاد الحديث الشريف عن دائرة الاستشهاد النحوي إلا في النذر اليسير[٢]. وكان لذلك أسباب؛ يأتي عرضها مختصرة في: (قضية الاستشهاد بالحديث) التي تمهد لهذا البحث؛ لنتبين من خلالها وجه التباعد بين التنظير والتطبيق في هذه المقولة، وإلى أي مدى بلغ احتجاج النحاة بالحديث الشريف.

أما دعوى المخالفة بين لغة الحديث وقواعد النحو؛ فهذا ما يسعى البحث إلى تجلية وجه الصواب فيه من خلال: (ظاهرة النفي). وكان الدافع وراء اختيار هذه الظاهرة خاصة من بين الظواهر النحوية الأخرى، هو كثرة دورانها في الكلام؛

١– إذا سلمنا بأن ثم مخالفة بين الحديث والنحو، فالصواب أن يقال بأن النحو هو الذي خالف الحديث، لا العكس؛ لأن الحديث وُجد قبل النحو، فكان يجب أن تقوم قوانين النحو على قواعد لغة الحديث، مع غيره من النصوص اللغوية التي جاءت من عصور الاحتجاج، فلا يصلح– إذن– أن نحاكم لغة الحديث بقواعد النحو، كما لا يصلح ذلك مع القرآن؛ إلا إذا قلنا بجواز محاكمة الأصل بالفرع!.

٢– يُستثنى من ذلك صنيع ابن مالك ومن تبعه من المتأخرين، كما سيأتي .

وانتشارها وتوزعها في كثير من أبواب النحو؛ مما يعطي تصورا أرحب لمعطياتها عند النحاة

وتشمل الدراسة وحدات النفي الآتية؛ مرتبة حسب ورودها في أكثر كتب النحو بعد ابن مالك: (ليس)، و(ما)، و(لا)، و(لات)، و(إنْ)، و(لنْ)، و(لمْ)، و(لمّا)، ثم يُضاف إليها (كلّا) مع اختلاف النحاة في دلالتها على النفي.

ومعلوم أن النحاة لم يدرسوا النفي في باب مستقل، بل توزعت وحداته بين أبواب النحو المختلفة حسب ما اقتضته نظرية العوامل؛ فتقدمت (ليس) مع باب النواسخ الفعلية، ثم تبعها ما يشبهها في العمل، وهي: (ما، ولا، ولاتَ، وإنْ) المُشَبَّهات بها، ويأتي بعد حين باب إعراب الفعل الذي يشمل نواصب الأفعال، ومنها (لنْ)، ثم جوازم الأفعال، ومنها (لمْ، ولمّا)، ثم تأتي (كلّا) بعد هذا الترتيب.

ولمّا كان البحث مضطلعا بالنظر فيما قرره النحاة من قواعد لظاهرة النفي؛ كان لزاما عليه أن يسير على هذا الترتيب الذي وضعوه، وإن كان غيره أشيع منه في الدراسات الحديثة؛ كالترتيب الألفبائي، أو الترتيب حسب كثرة الاستعمال، أو قلته، وهلمّ جرًّا.

وقد اعتاد جَمْع من الباحثين في مثل هذه الدراسات أن يخلطوا بين المنهج الوصفي أو (التوصيف)، والمنهج المعياري أو (التنظير)، وهذا ما حاول البحث أن يتجنبه بالفصل بين المنهجين، فقدّم وصف الظاهرة اللغوية أولا؛ معتمدا على استقراء نصوصها من اللغة فحسب، ثم عرض الظاهرة نفسها بالمنهج المعياري في قسم مستقل، فيكون جمعا بين المنهجين مع التمايز بينهما؛ فيستفيد الباحث من معطيات المناهج اللغوية الحديثة، ويفيد في الوقت ذاته مما قدمه أسلافنا الأماجد من فكر ورأي حول هذه الظاهرة؛ وليتضح ما كان من أوجه الاتفاق والاختلاف بين لغة الحديث الشريف، وما قدمه النحاة من قواعد لظاهرة النفي؛ يتبين على أثره مدى صدق ادعاء كثرة المخالفة بينهما من عدمه .

وقد اقتضت هذه الغاية أن يُقسَّم البحثُ إلى قسمين، يسبقهما تمهيد يشمل ثلاث مسائل:

•**الأولـــى:** تـــناقش باختصــــار قضـــية الاحتجاج بالحديث الشريف، وقد سبق قريبا الإشارة إلى أهميتها كمدخل في هذا البحث.

•**والثانية:** تُحدّد مفهوم النفي، وما يدخل منه تحت هذه الدراسة.

•**والثالــثة:** تـــناقش علاقـــة النفـــي بالزمن، وتحدد معالمها؛ لأنها قضية مشتركة، ستعرض عند البحث في كافة ظواهر النفي.

أما **القسم الأول:** فقد اشتمل على سبعة مباحث، اختص كل مبحث منها بإحدى ظواهــر النفي في ترتيبها السابق، بعد انضمام كل من (لمْ، ولمّا) في مبحث واحد، واســتبعاد (لات)؛ لأنهـــا لم ترد في كلام النبي- صلى الله عليه وسلم. ومهمة هذا القســـم هي وصف ظاهرة النفي في الحديث الشريف؛ معتمدا في ذلك على استقراء نصوصها من (صحيح البخاري)[1]- أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى .

والنصوص موضع الدراسة الوصفية هي أقوال النبي- صلى الله عليه وسلم- فقـــط؛ لا لأن الأقـــوال الأخرى في صحيح البخاري ليست بحجة، ولكن تخصيص لمجـــال الدراســـة، وتوحيد لمصدرها؛ لتكون أكثر دقة في نتائجها. وتعتمد الدراسة علـــى الـــروايات الأصـــلية، وهي- غالبا[2]- التي ترد في البخاري أولا، وتستبعد

١- سماه البخاري: (الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه). انظر مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري. ص٨. ابن حجر العسقلاني. تحقيق الشيخ عبد العزيز بن باز، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٩.
قال القسطلاني: "وأما فضيلة الجامع الصحيح؛ فهو... أصح الكتب المؤلفة في هذا الشأن، والمُتلَقّى بالقبول من العلماء في كل أوان، قد فاق أمثاله في جميع الفنون والأقسام، وخُصّ بمزايا من بين دواوين الإسلام، شهد له بالبراعة والتقدم الصـــناديد العظـــام، والأفاضل الكرام... قال الذهبي: وأما جامع البخاري الصحيح فأجل كتب الإسلام، وأفضلها بعد كـــتاب الله تعالى... وقال ابن كثير: وكتاب البخاري الصحيح يُستَقى به الغمام، وأجمع على قبوله وصحةِ ما فيه أهلُ الإســـلام". إرشـــاد الساري لشرح صحيح البخاري. ١/٢٨، ٢٩. شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني. ط٧، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٣.

وأما صاحبه فهو الإمام، حافظ الإسلام، خاتمة الجهابذة الأعلام، شيخ الحديث وطبيب علله في القديم والحديث، إمام الأئمة عجما وعربا، ذو الفضائل التي سارت بها السراة شرقا وغربا، الحافظ الذي لا تغيب عنه شاردة، والضابط الذي استوت لديه الطارفة والتالدة، أمير المؤمنين في الحديث، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ابن المغيرة بن بَرْدِزْبَة، البخاري مولدا ووطنا، الجُعْفِيّ نسبا بالولاء- رضي الله عنه وأرضاه.

انظر إرشاد الساري ١/٣١، ومقدمة فتح الباري. ص٦٦٢، ومقدمة صحيح البخاري ١/١٢- ١٤. ط٢، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٩٠.

٢- معلوم أن البخاري- رحمه الله - كان مقصوده الأسمى من كتابه هو الفقه؛ لذلك كان يقطع الأحاديث، ويضع كل جزء منه فيما يناسبه من المسائل الفقهية، فقد يروي جزءا من الحديث في باب سابق، ثم يورده كاملا في باب لاحق، أو =

الروايات المكررة بعد إحصائها؛ إلا ما كان منها يشتمل على تغيير يؤثر في السياق لفظيا أو دلاليا، مع الإشارة إلى ذلك في ثنايا البحث .

وقد تم التركيز في الدراسة الوصفية على عناصر الوصف الخارجية للظاهرة النحوية، والتي يشملها مظهران: الشكل، والوظيفة- بعيدا عن التعليل والتأويل- فدراسة الشكل ترصد الظاهرة في مواقعها المختلفة من خلال السياق اللغوي الذي يوجه نظام الجملة؛ فإن أي وحدة نحوية ما هي إلا جزء من نظام عام، ولا يمكن أن تُدرَس نحويا بمعزل عن هذا النظام، فكان لا بد من دراسة نظام الجملة التي وردت فيها ظاهرة النفي، ورصد المواقع السياقية التي شغلتها بين وحدات هذا النظام، مؤثرة ومتأثرة- لفظيا ودلاليا- في مكوناته. ودراسة الوظيفة تركز علي شقين أساسيين: الوظيفة الدلالية، والوظيفة الشكلية. ثم يتبع ذلك النظر في وحدات السياق الأخرى التي تؤثر في ظاهرة النفي أو تتأثر بها؛ لأنه- في النهاية- لا يمكن أداء المعنى المراد من الجملة إلا بانضمام كل وحدات السياق مع بعضها البعض- بما فيها ظاهرة النفي- متعاونة في إبرازه.

أما طريقة تخريج الأحاديث موضع الدراسة- فبما أن جميع نصوصها من صحيح البخاري؛ فإن البحث يكتفي في تخريجها بإثبات اسم الكتاب الفقهي الذي ورد فيه الحديث، ورقمه في (فتح الباري) بين معكوفتين بخط صغير في نهاية كل حديث، هكذا: (الزكاة: ١٠٠٨). وأما الروايات التي خالف فيها البخاري غيره مخالفة ظاهرة، تؤثر في التنظير النحوي لظاهرة النفي، أو التي انفرد بها، وفيها نوع إشكال- فإنه يتم تخريجها من مصادر السنة الأخرى، مع الإشارة إلى الفرق بينها.

وقد حاولت جهدي أن أضع الدراسة الوصفية في شكل أرقام؛ لأن مصطلحات: المطرد، والغالب، والكثير، والقليل، والنادر، والشاذ؛ التي شاعت في تراث أسلافنا من النحاة- مصطلحات أقرب إلى التعميم والغموض منها إلى الدقة والتحديد. وإن كان لأسلافنا العذر في ذلك؛ فما عذرنا- نحن- في ألا نحاول تقريب الدراسة بشكل أكبر نحو الدقة والتحديد بعد توفر إمكانات الضبط والإحصاء للنصوص اللغوية

العكس. لذلك يعتمد البحث على الرواية الكاملة- في بعض الأحيان- إذا اشتملت على أكثر من وحدة نفي، ويترك الرواية الأولى.

المدروســـة؟!. فالمقصـــود– إذن– من الإحصاءات الرقمية هو ترجمة المصطلحات الســـابقة بشكل أكثر وضوحا وأقل تعميما، وذلك على سبيل التقريب لا القطع؛ لأن التحديد القاطع لم يوجد يوما في دراسة اللغة!.

وأمـــا المصـــادر التـــي اعتمد عليها البحث في توثيق نصوص الحديث؛ فهي كالتالي:

– صحيح البخاري. طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

– صحيح البخاري. طبعة د. مصطفى البُغا.

– صحيح البخاري. طبعة بيت الأفكار الدولية.

– صحيح البخاري، بحاشية السِّندي. طبعة الحلبي.

– صحيح البخاري، بشرح الكِرْماني. طبعة دار إحياء التراث.

– فتح الباري (شرح صحيح البخاري) . لابن حجر العسقلاني. طبعة دار الكتب العلمية.

– عمدة القاري (شرح صحيح البخاري). لبدر الدين العيني. طبعة الحلبي.

– برنامج الحديث الشريف. الإصدار الثاني، شركة صخر لبرامج الحاسب.

القســـم الثاني: اشتمل هذا القسم على ثمانية مباحث، اختص كل مبحث منها بـــإحدى ظواهـــر النفي السابقة في ترتيبها، بعد انضمام (لمْ، ولمّا) في مبحث واحد كذلـــك. ويعرض هذا القسم ظاهرة النفي من خلال قواعد النحاة، بجمع آرائهم حول قضـــاياها، ورصـــد الخـــلاف فيها، وتحرير المذاهب النحوية ما أمكن، مع محاولة الترجـــيح في حالات الخلاف التي يظهر للباحث فيها وجه، ثم يعقد مقارنة بين نتائج الدراســـة الوصفية للحديث، وما أرساه النحاة من قواعد لكل ظاهرة، وينتهي البحث بعرض النتائج العامة للدراسة، تتبعها الفهارس.

والله الموفق، وهو حسبي ونعم الوكيل.

مداخل تمهيدية

أولا: احتجاج النحاة بالحديث الشريف

المشهور عند الباحثين أن أول من أثار قضية الاحتجاج بالحديث هو أبو الحسن ابن الضائع[١] حينما نبه إلى أن النحاة المتقدمين لم يستشهدوا به على قواعد النحو[٢]، والظاهر أنه لم يقصد إلى ذلك قصدا مباشرا، وإنما جاء عرضا في أثناء انتصاره لسيبويه من ابن الطراوة[٣] حينما خالف هذا الأخير سيبويه في بعض مسائل النحو؛ محتجا لرأيه بالحديث، فلكي يضعف ابن الضائع أدلته حَمَل على الحديث[٤]، فقال: "وقد تقدم غير مرة أن الحديث وقع في روايته تصحيف ولحن كثير، هذا مع أنهم كانوا يجوّزون النقل بالمعنى، وعليه حذاق الأمة، وإن كان المُحَدِّثون أخيرا قد تجنبوا هذا كثيرا، وحافظوا عليه، ولم تبق ثقة مع تجويز من تقدم ذلك فيه[٥]". وقال في موضع آخر: "قد تبين في أصول الفقه أنه يجوز نقل حديث النبي (ﷺ) بالمعنى وعليه حذاق العلماء، فهذا هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وعلى صريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في

١- هو علي بن محمد بن علي بن يوسف، الكتامي الإشبيلي، أبو الحسن، المعروف بابن الضائع، بلغ الغاية في فن النحو، ولازم الشَّلَوْبين، وفاق أصحابه بأسرهم، صنف شرح الجمل، وشرح كتاب سيبويه، وتوفي سنة ٦٨٠هـ. (انظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢/٢٠٤. لجلال الدين السيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. طبعة المكتبة العصرية، بيروت، بدون تاريخ).

٢- انظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث. ص١٧، د. خديجة الحديثي. ط. وزارة الثقافة والإعلام العراقية،١٩٨١.

٣- هو أبو الحسين سليمان بن محمد، ولد بمالقة، ورحل إلى قرطبة، فسمع من الأعلم كتاب سيبويه، انفرد بمسائل جمة، خالف فيها النحاة، ولم يتحاش تغليط سيبويه. ومن مصنفاته: المقدمات على كتاب سيبويه، والترشيح. توفي بمالقة سنة ٥٢٨ هـ. (انظر البُلْغَة في تراجم أئمة النحو واللغة. ص١٠٨. لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي. تحقيق محمد المصري. ط١، منشورات مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ١٩٨٧). و(نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. ص١٧٨. للشيخ محمد الطنطاوي. ط٤، مطبعة وادي الملوك، القاهرة، ١٩٥٤).

٤- انظر معاجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو. ص٢٤٤، د. السيد الشرقاوي. ط٢، الخانجي، القاهرة، ٢٠٠١.

٥- شرح الجمل الكبيرة ١/ ورقة ٣٤ أ، أبو الحسن ابن الضائع. مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم (٢٠) نحو. وانظر معاجم غريب الحديث. ص٢٤٥.

الحديث؛ لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة حديث النبي (ﷺ)؛ لأن المقطوع به أنه أفصح العرب"[١].

ومنذ ذلك الحين انقسمت آراء النحاة حول الاحتجاج بالحديث إلى ثلاثة مذاهب[٢]: المنع مطلقا، والجواز بشروط، والجواز مطلقا، وهذا عرضها باختصار:

المذهب الأول: المنع مطلقا، وهو قول ابن الضائع وتلميذه أبي حيان، وتبعهما الجلال السيوطي في المشهور عنه، واستدلوا بما يأتي[٣]:

١ – أن أكثر الأحاديث رويت بالمعنى، فلا يثقون أن ذلك المروي هو لفظ الرسول- صلى الله عليه وسلم.

٢ – أن أكثر رواتها من العجم الذين لا يحسنون اللسان العربي، فأوقعوا فيها اللحن والتحريف، وهذا في رأيهم هو السبب في ترك النحاة القدماء- من لدن سيبويه- الاستشهاد بالحديث على قواعدهم.

المذهب الثاني: الجواز بشروط، وهو مذهب الشاطبي (ت ٧٩٠) وتبعه السيوطي في الاقتراح[٤]، فيجوز الاحتجاج بالحديث بشرط كون المحتج به من الأحاديث التي

١- السابق، وانظر الاقتراح. ص١٨، جلال الدين السيوطي. تحقيق طه عبد الرؤوف سعد. مكتبة الصفا، القاهرة، ١٩٧٤. وخزانة الأدب ١/١٠، عبد القادر البغدادي. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨.

٢- لتفصيل هذه المذاهب بأدلتها يمكن مراجعة : الخزانة ١/١٠، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث. ص١٣، وبناء الجملة في الحديث النبوي. ص ٦٧٧، والاستشهاد والاحتجاج باللغة. ص١٠٩، والحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية. ص٣٠٧. د. محمد ضاري حمادي. ط١، اللجنة الوطنية، العراق، ١٩٨٢.

٣- راجع الاقتراح. ص٥٦- ٥٧، وعقود الزبرجد. ص٩-١٠، جلال الدين السيوطي. تحقيق أحمد عبد الفتاح تمام، وسمير حسين حلبي. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧.

٤- الإمام السيوطي متردد بين المنع والجواز كما يتضح من كلامه في الاقتراح؛ حيث يقول في ص٥٥: "وأما كلامه- صلى الله عليه وسلم- فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي" مما يجعل الباحثين مترددين في نسبته إلى مذهب معين. انظر الخزانة ١/١٣، والحديث النبوي وأثره. ص٤٢٤ – ٤٣٢، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث. ص٢٦.

اعتني بنقل ألفاظها؛ كالأحاديث التي يقصد بها بيان فصاحته- صلى الله عليه وسلم- والأمثال النبوية[١].

المذهب الثالث: الجواز مطلقا، وعليه جمهور المتأخرين والمُحْدَثين[٢]، وقد ردوا أدلة المانعين بما يلي:

١ – أن رواية الحديث بالمعنى أمر مختلف فيه[٣] بين علماء الحديث، ومن أجازها جعل من أهم شروطها أن يكون الراوي عالما بلغة العرب، وبما يحيل الألفاظ عن معانيها[٤]، بل إن الإمام الشافعي- رضي الله عنه- يرد رواية من يروي بالمعنى إذا لم يكن علما بالعربية، وما يحيل المعنى، ولو كان عدلا[٥]. ثم إن تغيير الألفاظ- على فرض وقوعه- كان قبل تدوين الحديث الذي بدأ مبكرا وبصورة رسمية في نهاية القرن الأول الهجري[٦] بأمر الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز- رضي الله عنه (ت ١٠١هـ)[٧]، أي في عصور الاحتجاج، فقصارى الأمر أن يغير الراوي لفظا يحتج به بلفظ آخر يحتج به أيضا، أما بعد استقرار التدوين في بطون الكتب؛ فلا يجوز التغيير بلا خلاف .

١- انظر المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل ٩٣/١، د. عبد العزيز عبده أبو عبد الله. ط٢، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، طرابلس، ليبيا، ١٩٨٣. والاستشهاد والاحتجاج باللغة. ص١١٠، ومعاجم غريب الحديث. ص٢٥٠.

٢- انظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث. ص٢٣ .

٣- انظر شرح ألفية الحديث. ص٢٦٠، أبو الفضل العراقي. تحقيق الشيخ أحمد شاكر. ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨

٤- انظر الباعث الحثيث. ص١١٩، الشيخ أحمد شاكر. ط٣، دار التراث، القاهرة، ١٩٧٩. والحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية. ص٣٩٣- ٣٩٨، وخصائص مذهب الأندلس النحوي. ص٢٦٣.

٥- انظر الرسالة. ص٢٨٣، ومعاجم غريب الحديث. ص٢٧١.

٦- من الثابت أن تدوين الحديث قد وقع مبكرا في حياة النبي- صلى الله عليه وسلم- ولكن بصورة فردية، مثل الصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو، وصحيفة همام بن منبه، وصحيفة علي بن أبي طالب، وقد أمر النبي ﷺ بكتابة الحديث في حجة الوداع لما قال: "اكْتُبُوا لِأَبِي شَاة" (صحيح البخاري. كتاب في اللقطة- باب كيف تُعرّف)، أما حديث النهي عن الكتابة؛ فقد كان في بداية العهد، ثم نُسخ بعد ذلك. انظر ناسخ الحديث ومنسوخه. ص١٩٣، والباعث الحثيث. ص١٢، وانظر تخريجات أخرى لحديث النهي في: حجية السنة. ص٤٢٧. د. عبد الغني عبد الخالق. ط١، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٨٦.

٧- انظر تاريخ آداب العرب ٢٣٧/٢. مصطفى صادق الرافعي. ط١، مكتبة الإيمان، المنصورة، ١٩٩٧.

هـذا، ولا يخفى أن تغيير بعض الألفاظ من قبل بعض الرواة قد وقع في رواية الشعر أيضا، فنجد البيت الواحد يُروى بأوجهٍ عدّة، فلماذا تكون رواية الشعر بالمعنى حجة في النحو ولا يكون الحديث كذلك[١]؟! مع ملاحظة تشدد علماء الحديث في اشتراط عدالة الراوي وضبطه لما يرويه بما ليس له مثيل في رواية الشعر.

٢ – وأما ادعاؤهم بأن أكثر رواة الحديث كانوا من الأعاجم؛ فهذا عكس الحقيقة، فقد تبين بالإحصاء أن نسبة الرواة في طبقة التابعين من أصل عربي في مكة والمدينة والبصرة هي: ٧٩%، ونسبتهم من أصل أعجمي في هذه المدن الثلاثة هي: ٢١% تقريبا[٢].

ولو كانت الأعجمية مطعنا في رواة الحديث؛ فلأن تكون مطعنا في النحاة أحق وأولى؛ لأن شيخهم سيبويه كان فارسيا، فهو أعجمي بالأصل، وهناك عدد ليس بالقليل من رواة اللغة الذين يُحتج بمروياتهم كانوا أعاجم[٣]، بل ربما كانت صفة الأعجمية في رواة الحديث إحدى أسباب الضبط والإتقان لما يروونه؛ لأنها جعلتهم أشد حرصا على حرفية النصوص، فحفظوا ألفاظها وبلغوها كما هي[٤] دون لحن أو تغيير؛ خوفا من الكذب على رسول الله- صلى الله عليه وسلم- القائل: "مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا؛ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"[٥]، فلو وقع من بعضهم لحن بعد ذلك فهو من قبيل الخطأ الذي لابد منه، كما جرى لغيرهم من العلماء.

١- انظر خصائص مذهب الأندلس النحوي، ص١٦٤، والأصول، د. تمام حسان، ص١٠٧، طبعة دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩١، والحديث النبوي وأثره في الدراسات النحوية واللغوية، ص٤٠٣.

٢- انظر بناء الجملة في الحديث النبوي، ص٦٨٧، د. عودة خليل أبو عودة، ط٢، دار البشير، الأردن، ١٩٩٤، نقلا عن: النحاة والحديث النبوي (رسالة دكتوراه، نشرت بالأردن ، عام ١٩٨٠) ص ٣٣- ٣٤.

▪ لعل هذا الإحصاء فيه بعض الرد على العلامة ابن خلدون في قوله بأن أكثر علماء الإسلام كانوا من الأعاجم (راجع مقدمته. ص٥٦١)، ولَكَمْ نحتاج إلى مثل هذه الإحصاءات التي تصحح كثيرا من هذه الأقوال التي شاعت، وهي لا تخلو من تعميم!.

٣- انظر الحديث النبوي وأثره، ص ٤٠٩ – ٤٢١، ومعاجم غريب الحديث . ص٢٧٠ .

٤- انظر الأصول، د. تمام حسان، ص ١٠٦، ط. دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩١.

٥- رواه البخاري في كتاب العلم – باب إثم من كذب على النبي ﷺ، ومسلم في المقدمة- باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ والترمذي في العلم- باب ما جاء في تعظيم الكذب على رسول الله ﷺ، وأبو داود في العلم كذلك- باب في التشديد في الكذب على رسول الله ﷺ، وابن ماجة في المقدمة- باب التغليظ في تعمد الكذب على رسول الله ﷺ، وأحمد

يقول ابن قتيبة في ذلك: "ولا أعلم أحدا من أهل العلم والأدب إلا وقد أسقط[1] فـي علمـه كالأصـمعي، وأبي زيد، وأبي عبيدة، وسيبويه، والأخفش، والكسائي، والفـراء، وأبي عمرو الشيباني، وكالأئمة من قراء القرآن، والأئمة من المفسرين، وقد أخذ الناس على الشعراء في الجاهلية والإسلام الخطأ في المعاني وفي الإعراب، وهـم أهل اللغة، ويقع بهم الاحتجاج، فهل أصحاب الحديث في سقَطهم إلا كصنف من الناس؟!"[2].

هـذا، وقد أضاف بعض الباحثين المُحْدَثين سببين آخرين لإعراض النحاة- في رأيه- عن الاحتجاج بالحديث، وهما: **التصحيف، والوضع**[3]. وكلاهما لا يثبت أيضا عـند الفحـص؛ لأن التصحيف آفة أصابت كل العلوم التي دونت، فلماذا نخص علم الحديـث مـن بيـن تلك العلوم كلها بوقوع التصحيف فيه؟! وعند التحقيق نجد أن أصـحاب الحديـث كانوا أبعد من غيرهم عن التصحيف؛ لأنهم احتاطوا لهذا الأمر خوفا من الوقوع فيه، فكان المحدث يأخذ من أفواه المشايخ، لا من بطون الكتب[4].

وظاهرة التصحيف- وإن لم ينكر وجودها أحد- فإنها ليست بالكثرة التي تجعل النحاة أو غيرهم يضرب صفحا عن الحديث برمته، وإلا لم يعد هناك ثقة في أي علم من العلوم؛ لأن التصحيف قد أصابها جميعا- كما تقدم .

أما دعوى الوضع في الحديث فلم يعد لها مكان بعد تدوين كتب الصحاح وقد كـان كثـير مـنها موجـودا بين أيدي النحاة منذ عصور متقدمة، ثم ظهور كتب الموضـوعات التـي تنبه على الأحاديث المكذوبة على رسول الله- صلى الله عليه وسـلم. ومما لا يخفى أن علماء الحديث قد واجهوا هذه الظاهرة منذ بدايتها، فبذلوا جهـودا لا مثيل لها في الجرح والتعديل، ونقد الأحاديث متنا وسندا، ووضعوا لذلك

= فـي مسـند العشرة، والدارمي في العلم- باب إثم من كذب على النبي ﷺ. (انظر برنامج الحديث الشريف، الإصدار الثاني، شركة صخر لبرامج الحاسب، القاهرة، ١٩٩٧).

١- أسقط : أي أتى بالسقط، وهو الخطأ. انظر لسان العرب، مادة: سقط.

٢- تأويل مختلف الحديث. ص٧٦. تحقيق إسماعيل الأسعردي. دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ. وانظر معاجم الغريب والأثر. ص٢٦٦ .

٣- انظـر مصـادر اللغة. ص١٥٤. د. عبد الحميد الشلقاني. ط٢، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ١٩٨٢.

٤- انظر شرح ألفية الحديث. للعراقي. ص٢٦٥، وتاريخ آداب العرب ٢/٢٥٤.

ضـــوابط وشروطا[1]، لم يسبقهم إليها أحد في أمة من الأمم، حتى صار علم الرواية والإســناد خاصية تميزت بها الأمة المحمدية دون سائر الأمم بفضل علماء الحديث، فأصبح من السهولة بمكان أن يميزوا بين الغث والثمين، والأصيل والدخيل مما نسب للنبــي- صلى الله عليه وسلم- وعنهم أخذ علماء اللغة هذه الضوابط[2]، فنقلوها إلى حقل عملهم لمّا رأوا فيها الغاية القصوى من الدقة والتحري في نقل النصوص.

وأمــا دعوى أن النحاة الأوائل لم يحتجوا بالحديث، فعلى فرض صحتها- لأنها غير صحيحة كما سيأتي- فهذا لا يعني أنهم منعوا الاستشهاد به؛ إذ لا يلزم من عدم استشهادهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به[3].

وقد تتبع بعض الباحثين تاريخ استشهاد النحاة بالحديث، فوجد أن النحاة القدامى مــن لــدن أبي عمرو بن العلاء، والخليل، وسيبويه قد احتجوا بالحديث على قواعد النحو واللغة[4].

ولكن اللافت للنظر في موقف النحاة القدامى هو قلة استشهادهم بالحديث النبوي إلى درجة تصل إلى حد الندرة بالقياس إلى استشهادهم بالقرآن والشعر؛ فمثلا كتاب سـيبويه- علــى ضــخامته- بــه (٢١) واحد وعشرون حديثا[5] فقط حسب أكثر الإحصــاءات، وهو يذكرها دون إسنادها للنبي- صلى الله عليه وسلم- وأعلى كتب الــنحو التي استشهد أصحابها بالحديث هو (شرح التسهيل) لابن مالك، وقد استشهد فيه بــ(٢٢٠) مائتين وعشرين حديثا.

وقد قدم الباحثون تفسيرات عديدة لهذا الموقف، يمكن إجمالها في الآتي:

١- التحرز الديني أمام النصوص الشرعية[6].

١- انظر حجية السنة. ص٣٧٩، والباعث الحثيث. ص٩٠، والحديث النبوي وأثره. ص٣٨٩، والأعراب الرواة. ص٥٣-٦٦، والبحث الأدبي. ص١٥٣-١٥٩. د. شوقي ضيف. ط٦، مكتبة ابن تيمية، بدون تاريخ.

٢- انظر الاستشهاد والاحتجاج باللغة. ص٧٤ - ٧٨. د. محمد عيد. ط٣، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨.

٣- انظر خزانة الأدب ٥/١، عبد القادر بن عمر البغدادي. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨. ودراسة في النحو الكوفي. ص١٦٢، المختار أحمد ديرة. ط١، دار قتيبة، بيروت، ١٩٩١.

٤- انظر موقف النحاة. ص١٨٠، وراجع فهارس الكتاب. لسيبويه ٢٩/٥. بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون. ط١، دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ.

٥- انظر دور الحديث النبوي في التقعيد النحوي . ص ٤١٩. محمد أحمد العمروسي. دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، سنة ١٩٧٢.

٦- انظر الاستشهاد والاحتجاج باللغة. ص١١٣ .

٢– الاكتفاء بالقرآن والشعر[١]؛ لأنهما أسرع حفظا واستدعاء عند الاستشهاد، ولو كان الحديث النبوي حاضرا في أذهان النحاة حضور القرآن والشعر؛ لأكثروا من الاحتجاج به.

٣– إيثار السلامة والبعد عن الخوض في الصراع[٢] الدائر بين علماء الحديث والمتكلمين بسبب الخلاف العقائدي[٣].

٤– التأثر بالمنهج العقلي عند المتكلمين، وخصوصا المعتزلة، الذين كانوا يردون الأحاديث الصحيحة المتواترة إذا لم تتفق مع معتقدهم الديني[٤].

٥– اصطباغ بيئة البصرة والكوفة بالطابع اللغوي، حتى غلب عليهما رواية الشعر والأدب؛ لأنهما كانتا ملتقى الشعراء والأدباء والأعراب، في حين كانت رواية الحديث تسيطر على أهل الحجاز[٥].

٦– الحاجز النفسي الذي قام بين شيخ النحاة (سيبويه) والحديث الشريف؛ بسبب المواقف الثلاثة التي أحرجه فيها شيخه حماد بن سلمة[٦] عندما لحن أمامه في الحديث[٧]، فقرر أن يترك الحديث، ويتجه إلى علم النحو.

وأيًّا كان السبب الذي دعا النحاة إلى الإقلال من الاحتجاج بالحديث، فقد ثبت أنهم احتجوا به، وأصبح الزعم بعدم استشهادهم بالحديث قضية خاطئة[١] في

١– انظر بناء الجملة في الصحيحين. ص٦٩٠. د. عودة خليل أبو عودة. ط٢، دار البشير، الأردن، ١٩٩٤. ودراسة في النحو الكوفي. ص١٦٢ .

٢– الحديث النبوي وأثره. ص٣٦٠-٣٦٩ ، ومعاجم غريب الحديث. ص٢٠٦-٢٣٦ .

٣– هذا الخلاف هو الذي دفع ابن قتيبة (ت٣٧٦) إلى تأليف كتابه: تأويل مختلف الحديث؛ لنصرة أهل الحديث والذب عن سنة الرسول– صلى الله عليه وسلم. انظر ص١١. وللسبب نفسه ألف ابن فورك (ت ٤٠٦) كتابه: مشكل الحديث وبيانه. انظر ص٣٧ .

٤– انظر الحديث النبوي وأثره. ص٣٦٠-٣٦٩ ، ومعاجم غريب الحديث. ص٢٠٦-٢٣٦ .

٥– انظر خصائص مذهب الأندلس النحوي. ص١٦٦. د.عبد القادر رحيم الهيتي. ط٢، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ١٩٩٣.

٦– حماد بن سلمة بن دينار، من متقدمي النحويين، أخذ عنه يونس بن حبيب وسيبويه، وكان من شيوخ المحدثين في عصره، توفي سنة ١٦٩ هـ. (انظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء. ص٤٢. لأبي البركات الأنباري . تحقيق د. إبراهيم السامرائي . ط٣، مكتبة المنار، الأردن، ١٩٨٥).

٧– انظر معاجم غريب الحديث. ص١٩٣، والمعنى والإعراب عند النحويين ١/٩١. د. عبد العزيز عبده. ط٢، منشورات الكتاب، طرابلس، ليبيا، ١٩٨٣.

مقدماتهـــا؛ فضـــلا عن نتائجها، بل الأهم من ذلك أن الذين أشاعوا هذه القضية قد احـــتجوا هـــم أنفســـهم بالحديث[٢]، ولولا خشية الإطالة بما يخرج هذه الكلمة عن مقصودها؛ لأوردت النصوص التي احتجوا بها، فلتراجع في مظانها[٣].

وبعـــد؛ فهـــل يمكن القول بأن جواز الاحتجاج بالحديث النبوي صار بإجماع النحاة[٤] خاصة بعدما ثبت أن المانعين نظريا قد احتجوا به عمليا؟!. الظاهر أن ذلك ليس ببعيد.

فما الدافع- إذن- الذي حمل بعض النحاة على هذا المنع النظري؟!. الظاهر أنه الانتصار للرأي[٥] في المنافسة العلمية التي جرت بين نحاة الأندلس في القرن السابع الهجـــري، بين ابن الضائع وأبي حيان[٦] في جانب المنع، وابن الطراوة وابن مالك فـــي جانـــب الاحتجاج[٧]، فلولا المنافسة والانتصار للرأي؛ ما كان لهذه الدعوى أن تقوم، ولا أن تشغل الباحثين إلى هذا الحد.

بقيـــت الإشارة سريعا إلى ما ورد في قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة بشأن قضية الاستشهاد بالحديث، وهذا نصه[٨]:

١- انظر البحث اللغوي عند العرب. ص٣٩. د. أحمد مختار عمر. عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٧. معاجم غريب الحديث. ص٢٤٤ .

٢- انظر خصائص مذهب الأندلس. ص١٦٧ .

٣- انظـــر الســـابق. ص١٦٧، ٣٧٤، وشـــرح الجمل الكبيرة. لابن الضائع (دكتوراه) ٢/١٠، والحديث النبوي وأثره. ص٤٢٢، وبـــناء الجملـــة في الصحيحين. ص١٩١، والمدرسة النحوية في مصر والشام. ص٣٤٤. وراجع الهمع. للســـيوطي: الفهـــارس ٤/٦٧ حيث احتج فيه بمائة وخمسة وخمسين (١٥٥) حديثا. وارتشاف الضرب. لأبي حيان: الفهارس ٢/٥٨٦ حيث احتج فيه بخمسة وثلاثين (٣٥) حديثا.

٤- انظر الحديث النبوي وأثره. ص٤٥٢. د. محمد ضاري حمادي. ط١، اللجنة الوطنية، العراق، ١٩٨٢.

٥- انظـــر السابق. ص٤٥١، ومعاجم غريب الحديث. ص٢٤٦، والمدرسة النحوية في مصر والشام. ص ١٦٦. د. عبد العال سالم مكرم. ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٠.

٦- تعصـــبات أبـــي حيان على ابن مالك ظاهرة مشهورة؛ مما دعا علي بن يوسف الأنباري (ت ٨١٤) إلى تأليف كتاب سماه: (الرد على أبي حيان في تعصباته على ابن مالك) انظر الحديث النبوي وأثره. ص٣٨٣، والمدارس النحوية. د. ضيف. ص٣٢٢. ط٦، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ.

٧- خـــرج الإمـــام الســـيوطي من هذا التفسير؛ لأنه- كما سبق- متردد بين المنع والجواز نظريا، وبما أنه قد أكثر من الاستشـــهاد بالحديـــث عمليا؛ حيث استشهد في كتاب الهمع بمائة وخمسة وخمسين (١٥٥) حديثا، فيترجح كونه من المجوزين .

٨- مجلة المجمع ٤/٧.

(أ) – لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول، كالكتب الستة فما قبلها.

(ب) – يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه التالي:

١ – الأحاديث المتواترة المشهورة.

٢ – الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

٣ – الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم.

٤ – كتب النبي – صلى الله عليه وسلم.

٥ – الأحاديث المروية لبيان أنه كان – صلى الله عليه وسلم – يخاطب كل قوم بلغتهم.

٦ – الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء.

٧ – الأحاديث التي عرف من رواتها أنهم لا يجيزون الرواية بالمعنى، مثل القاسم ابن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين.

٨ – الأحاديث المروية من طرق متعددة، وألفاظها واحدة.

ويرى بعض الباحثين ألا يقتصر على الكتب الستة التي ورد ذكرها في قرار المَجْمع بل يضاف إليها كل الكتب الموثوق بها[1]. ويرى آخرون إضافة كل ما صح من الحديث في غير الكتب الواردة في القرار[2]، وهو ما يميل إليه الباحث، مع ملاحظات أخرى على القرار، ليس هذا مقام بسطها.

١– انظر خصائص مذهب الأندلس، ص١٧٨ .

٢– انظر الحديث النبوي وأثره، ص٤٤٣ .

ثانيا: مفهوم النفي

في اللغة: نفى الشيء: جحده وتبرأ منه، ونفيته من المكان: نحيته عنه، فانتفى. ونُفــي فلان من البلد: أُخرج وطُرد، قال تعالى: ﴿ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ (المائدة/٣٣). وفــي الحديــث[1]: "الْمَدِينَةُ كَالْكِيرِ تَنْفِي خَبَثَهَا". أي: تخرجه عنها. ونَفَيْتُ الدَّراهم: أثرتُها للانتقاد، قال الشاعر:

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ　　　نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ[2]

والــتفى الشجر من الوادي: ذهب. ونفت السحابة ماءها: فرقته. ونفى الشيء: أخبر أنه لم يقع.

تــدور مــادة (ن ف ي) فــي اللغــة حول معاني: الجَحْد، والتنحية، والطرد، والإبعــاد، والتفريق، وعدم الحدوث[3]، وهذا المعنى الأخير هو أقربها للنفي بمعناه الاصــطلاحي إلا أنــه أخص منه؛ فهو يصدق على نفي الجملة الفعلية، ولا يشمل الجملة الاسمية .

وفــي الاصــطلاح: هــو سلب معنى الجملة بإحدى أدوات النفي، وهو خلاف الإثبات والإيجاب، فقوله تعالى:﴿ فَلاَ تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا﴾ نفي وسلب،﴿ وَقُلْ لَهُمَــا قَــوْلاً كَرِيمًا ﴾ (الإسراء/٢٣) إثبات وإيجاب[4]. ويرى ابن يعيش أن النفي إكذاب للإثــبات، فــيقول: "اعلــم أن النفي إنما يكون على حسب الإيجاب؛ لأنه إكذاب له، فينبغــي أن يكــون علــى وفــق لفظه، لا فرق بينهما إلا أن أحدهما نفي، والآخر إيجاب"[5].

١- رواه البخاري في كتاب الحج- باب المدينة تنفي الخبث، ومسلم في الحج كذلك- باب المدينة تنفي شرارها، والترمذي في المناقب- باب ما جاء في فضل المدينة، والنسائي في البيعة- باب استقالة البيعة، وأحمد في باقي مسند المكثرين. (انظر برنامج الحديث الشريف).

٢- البيت من البسيط، وهو منسوب للفرزدق في الكتاب ٢٨/١. وسر صناعة الإعراب. لابن جني (٢٥/١، ٧٦٩/٢). تحقــيق د. حسن هنداوي. ط٢، دار القلم، دمشق، ١٩٩٣. والكامل في اللغة والأدب. للمبرد ٢١١/٢. تحقيق حنّا الفاخوري. ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٧.

٣- انظر أساس البلاغة، ولسان العرب، والمعجم الوسيط. مادة: (نفي).

٤- انظر الصناعتين. ص٤٥٦. لأبي هلال العسكري. تحقيق د. مفيد قميحة. ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٩.

٥- شرح المفصل ١٠٧/٨. موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش. مكتبة المتنبي، القاهرة، بدون تاريخ.

وقد يستخدم بعض النحاة مصطلح (الجَحْد) بدلا من مصطلح (النفي) دون تفريق بينهما؛ فهما بمعنى واحد، إلا أن ابن الشجرييرى أن ثمة فرقا بين المصطلحين، وذلك بالنظر إلى صدق النافي أو كذبه فيما نفاه؛ فيقول: " وقد يكون النفي جحدا، فإذا كان النافي صادقا فيما قاله؛ سمي كلامه نفيا، وإن كان يعلم أنه كاذب فيما نفاه؛ سمي ذلك النفي جحدا. فالنفي- إذن- أعم من الجحد؛ لأن كل جحد نفي، وليس كل نفي جحدا"(١). ثم ضرب مثلا للنفي بقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ (الأحزاب/٤٠)، ومثّل للجحد بقول فرعون وقومه لآيات موسى لمّا جاءتهم: ﴿قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ (النمل/١٣) فقولهم: هذا سحر مبين- خبر موجب، يراد به النفي، أي: ما هذا حق؛ فلذلك قال بعده: (وَجَحَدُوا بِهَا) أي: نفوها، وهم يعلمون أنها من عند الله(٢).

وهناك نوعان من النفي: **الأول**: النفي الضمني، أو ما يسميه بعض النحاة بشبه النفي؛ وهو الذي لم يوضع للنفي أصلا، بل يفهم سياقيا من خلال أساليب معينة؛ كالاستفهام والتعجب والاستثناء والإضراب، أو من خلال مفردات خاصة، تتضمن صيغتها المعجمية معنى النفي؛ كألفاظ التضاد والامتناع والرفض والإباء(٣)، يقول ابن الشجري: "إذا قلت: أبَى زيدٌ أن يقوم؛ فقد نفيت قيامه، فإذا قلت: أبى إلا أن يقوم؛ فقد أوجبت بـ(إلا) قيامه؛ لأن المعنى: لم يرد إلا أن يقوم، وفي التنزيل: ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ﴾ (التوبة/٣٢) أي: لا يريد الله إلا إتمام نوره"(٤). وهذا النفي- في نظر الباحث- أقرب إلى علم البلاغة منه إلى علم النحو.

والنوع الثاني: هو النفي الصريح، وهو النفي الاصطلاحي عند النحاة، ويكون بألفاظ معروفة؛ مثل: ليس، ولا، وما، ... إلخ. وهذا النوع الاصطلاحي هو ما يدخل معنا في هذه الدراسة؛ لأنه يسايرها في أهدافها التي سبق توضيحها في المقدمة،

١- أمالي ابن الشجري ٣٩١/١. هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي. تحقيق د. محمود محمد الطناحي. ط ١، الخانجي، القاهرة، ١٩٩٢.

٢- السابق ٣٩٢/١ .

٣- انظر في النحو العربي- أسلوب في التعلم الذاتي. ص ٢٢٩. د. فارس محمد عيسى. ط١، دار البشير، الأردن، ١٩٩٤.

٤- أمالي ابن الشجري ٣٩١/١.

بعكس النوع الأول الذي لم يعالجه النحاة صراحة تحت مسمى النفي، علاوة على أنه لا ينضبط تحت الدراسة النحوية الإحصائية؛ لأنه يقوم على نوع من الحدس والتخمين؛ فليس كل استفهام يدل على نفي، وليس كل تعجب يدل على نفي ... وهلم جرا.

ثالثا: النفي والزمن

ربط النحاة في دراستهم للنفي كل ظاهرة من ظواهره بزمن معين، فـ(ليس) لنفي الحاضر، و(ما) لنفي الماضي والحاضر، و(لا، ولن) لنفي المستقبل، و(لم، ولما) لنفي الماضي مع أنهما لا تدخلان إلا على المضارع. وقد لخص سيبويه علاقة النفي بالزمن في هذه العبارة: "وإذا قال: فعل؛ فإن نفيه: لم يفعل، وإذا قال: قد فعل؛ فإن نفيه: لما يفعل، وإذا قال: لقد فعل؛ فإن نفيه: ما فعل؛ لأنه كأنه قال: والله لقد فعل، فقال: والله ما فعل، وإذا قال: هو يفعل، أي: هو في حال فعل؛ فإن نفيه: ما يفعل، وإذا قال: هو يفعل ولم يكن الفعل واقعا؛ فنفيه: لا يفعل، وإذا قال: ليفعلن؛ فنفيه: لا يفعل، كأنه قال: والله ليفعلن، فقلت: والله لا يفعل، وإذا قال: سوف يفعل؛ فإن نفيه: لن يفعل"(١).

ويرى بعض علماء اللغة المُحْدَثين أن النحاة قد اضطربوا في ربط الأدوات عامة وأدوات النفي خاصة- بالزمن، والذي خلق هذا الإشكال هو التقسيم الثلاثي للزمن الذي ارتبط بالصيغ الصرفية الثلاثة: فالماضي تمثله- دائما- صيغة (فعل)، والحاضر تمثله دائما- صيغة (يفعل)، والمستقبل تمثله- دائما- صيغة (يفعل، وافعل)؛ يقول الدكتور تمام حسان: "النحاة درسوا زمن الأفعال على المستوى الصرفي، وهي في عزلتها عن التراكيب، ولم يختبروا نتائج دراستهم إلا في تركيب الجملة الخبرية البسيطة، فرأوا الماضي ماضيا دائما، والمضارع حالا أو استقبالا دائما، فوضعوا بذلك قواعدهم الزمنية، ثم اصطدموا بعد ذلك بأساليب الإنشاء

١- الكتاب ١١٧/٣، تحقيق الشيخ عبد السلام هارون، ط١، دار الجيل، بيروت بدون تاريخ.

والإفصاح، فنسبوا وظيفة الزمن إلى الأدوات، وهي منه براء، وإلى الظروف، وهي تفيده معجميا لا وظيفيا"(١).

ويقول في موضع آخر: "فإذا كان النحو هو نظام العلاقات في السياق؛ فمجال النظر في الزمن النحوي هو السياق، وليس الصيغة المنعزلة، وحيث يكون الصرف هو نظام المباني والصيغ يكون الزمن الصرفي قاصرا على معنى الصيغة، يبدأ بها وينتهي بها، ولا يكون لها عندنا تدَخُّل في علاقات السياق. فلا مفر إذا من النظر إلى الزمن في السياق نظرة تختلف عما يكون للزمن في الصيغة؛ لأن معنى الزمن النحوي يختلف عن معنى الزمن الصرفي من حيث إن الزمن الصرفي وظيفة الصيغة، وإن الزمن النحوي وظيفة السياق، تحددها الضمائم والقرائن"(٢).

والحقيقة أن هذا الحكم فيه شيء من التعميم؛ لأن النحاة وإن احتفوا كثيرا بالتقسيم الثلاثي للزمن إلا أنهم حينما تكلموا عن صيغ الأفعال وما تفيده زمنيا- ربطوا بينها وبين القرائن السياقية، وبنظرة سريعة فيما قرره النحاة من قواعد لزمن الصيغة يتبين ذلك بوضوح(٣)؛ فالماضي عندهم ليس ماضيا دائما؛ لأنه قد يرد معه في السياق ضميمة أو قرينة تجعله يدل على الحاضر أو المستقبل، وكذا المضارع ليس حاضرا أو مستقبلا دائما، بل قد يرد معه في السياق ما يجعله دالا على الماضي، يقول ابن الشجري: "العرب قد أوقعت أمثلة الأفعال موقع بعض، مع حصول العلم بما يقصدونه، فأوقعوا الماضي في موضع المستقبل، والمستقبل في موضع الماضي. فمن إيقاع المستقبل موضع الماضي قوله تعالى: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِيَاءَ اللَّهِ مِن قَبْلُ﴾ (البقرة/٩١) أوقع (تقتلون) في موضع (قتلتم)، ومثله: ﴿مَا يَعْبُدُونَ إِلاَّ كَمَا يَعْبُدُ آبَاؤُهُم مِّن قَبْلُ﴾ (هود/١٠٩) المعنى: كما عبد آباؤهم. ومن إيقاع الماضي في موضع المستقبل قوله تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ﴾ (الأعراف/٥٠) أراد: ينادي؛ لأن هذا النداء إنما يكون يوم القيامة، ومثله: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى

١- اللغة العربية. معناها ومبناها. ص ١٧. د. تمام حسان. ط٣، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٨.

٢- السابق. ص٢٤٢.

٣- انظر مثلا شرح جمل الزجاجي. لابن عصفور ٥٨/١، وشرح التسهيل ١٥/١، والتذييل والتكميل ٨٠/١، والهمع ٣٠/١.

ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَـهَيْنِ مِنْ دُونِ اللّهِ﴾ (المائدة/١١٦) أراد: إذ يقول الله ... ومما جاء في الشعر قول الطِّرِمَّاح:

وَإِنِّي لَآتِيكُمْ تَشَكُّرَ مَا مَضَى   مِنَ الْبِرِّ وَاسْتِيجَابَ مَا كَانَ فِي غَدِ[1]

أوقع (كان) في موضع (يكون)، وجاء بعكس ذلك قول زياد الأعْجَم:

فَإِذَا مَرَرْتَ بِقَبْرِهِ فَاعْقِرْ بِهِ   كُومَ الهِجَانِ وكُلَّ طَرْفٍ سابِحِ

وَانْضَحْ جَوانِبَ قَبْرِهِ بِدِمَائِها   فَلَقَدْ يكُونُ أَخَا دَمٍ وَذَبَائِحِ[2]

أراد (فلقــد كـــان)، قال أبو الفتح عثمان ابن جني: قال لي أبو علي: سألت يوما أبا بكـــر– يعنـــي ابنَ السراج– عن الأفعال؛ يقع بعضها موقع بعض، فقال: كان ينبغي للأفعال أن تكون مثالا واحدا؛ لأنها لمعنى واحد، ولكن خولف بين صيغها لاختلاف أحـــوال الزمان، فإذا اقترن بالفعل ما يدل عليه من لفظ أو حال؛ جاز وقوع بعضها فـــي موقـــع بعـــض"[3]. هذا يعني في فهم النحاة أن القرائن السياقية هي التي توجه الصيغة إلى زمن معين.

والنحاة لم ينسبوا الزمن إلى أدوات النفي بداية، ولكن اعتبروها قرائن تصرف الصـــيغة الفعلية عن زمنها الأصلي، إذا لم يرد في السياق قرينة أقوى منها؛ تستأثر بتوجـــيه الزمـــن، فمثلا اعتبروا (لم) قرينة تصرف زمن المضارع– إذا تجرد عن القرائـــن الأخـــرى– إلى الماضي، نحو: لم يخرج، فإذا دخل معها حرف الشرط– مثلا– حول دلالة الزمن إلى المستقبل؛ لأنه قرينة أقوى في صرف الزمن، نحو: إنْ لمْ تصبرْ فاتَكَ مطلوبُك.

١- البيت من الطويل، وهو في ملحق ديوانه. ص٥٧٢. وانظر:

• همـــع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣٨/١. لجلال الدين السيوطي. تحقيق أحمد شمس الدين. ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨.

• والدرر اللوامع على همع الهوامع ١١/١. للأمين الشنقيطي. وضع حواشيه محمد باسل. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩.

• والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٢٦٣/١. د. إميل يعقوب. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢.

■ ملحوظـــة: صفحات الدواوين المثبتة في هوامش البحث مأخوذة عن هذه المراجع الثلاثة؛ فطبعات الدواوين التي رجعوا إليها واحدة عند الجميع.

٢- البيتان من الكامل، وهما في ديوانه. ص٥٤.

٣- أمالـــي ابـــن الشـــجري ٣٥/٢، ٣٤. وانظـــر الخصائص ٣٣٤/٣. لابن جني. تحقيق محمد علي النجار. ط٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦.

ولكن بعدما قرر النحاة ذلك في زمن الصيغ الثلاثة- عادوا ووظفوا كل أداة من أدوات النفي في زمن معين، وقصروها عليه أثناء دراستهم لظاهرة النفي، فبعدما كانت مجرد قرينة تدل على جهة زمنية- أصبحت هي التي تحكم الزمن، فـ(لن) تصرف المضارع إلى المستقبل، و(لم) تقلب زمن المضارع إلى الماضي، أو تقلب الماضي إلى المضارع ليصح عملها فيه ... كما سيأتي الخلاف في ذلك في موضعه من البحث.

وإذا كانت قواعد النحاة قد عرض لها بعض اضطراب أو قصور في فكرة الزمن عند دراستهم لظاهرة النفي؛ فالظاهر أن ذلك يرجع إلى سببين:

الأول: الهدف التعليمي الذي تغياه النحو منذ بدايته، وهذا الهدف يتطلب اضطرادا في القاعدة؛ فعندما قالوا بأن (لم) تنفي الماضي، ووجدوها تدخل على المضارع، وزمنه عندهم هو الحاضر أو المستقبل- اضطروا إلى القول بأنها قلبت زمن المضارع إلى الماضي؛ لتستقيم لهم القاعدة.

والثاني: ما يشوب المناهج كلها من قصور عند التطبيق، خاصة في مجال البحث اللغوي، فكل أحد وضع لنفسه منهجا في بداية بحثه، فلا بد أن يعرض له نوع قصور عند تطبيقه. وهذا ما حدث في دراسة النحاة لظاهرة النفي في ظل المنهج المعياري؛ فبعدما قرروا قواعدها وجدوا نصوصا في اللغة لا تنضوي تحت تلك القواعد، فلجئوا إلى التعليل والتأويل، كما سيتضح ذلك في القسم الثاني من هذه الدراسة- إن شاء الله.

ويمكن تقسيم النفي مع الزمن إلى قسمين: النفي في الزمن، والنفي في اللازمن، كما يلي:

أولا: النفي في الزمن: وهو ما يكون واقعا في نطاق زمني معين، وينقسم ثلاثة أنواع:

(أ)- الزمن الخاص، وهو زمن الصيغة المجردة عن القرائن السياقية غير النفي، فمثل: لم يصبرْ، نفي في الماضي، و: لا يصبرُ، نفي في الحاضر أو المستقبل، و: لن يصبرَ، نفي في المستقبل. فالنفي هنا هو القرينة التي دلت على الزمن؛ فلا توجد في السياق قرينة غيرها توجه الزمن وجهة أخرى.

(ب)- **الزمـــن العـــام**، وهـــو زمن السياق الذي جمع أكثر من قرينة- بما فيها النفـــي- تدل كل منها على زمن؛ قد يكون ماضيا وحاضرا ومستقبلا في آن واحد، نحـــو: إنْ لمْ تصبرْ وتحتسبْ فاتَكَ مطلوبُك، وما حصّلتَ غرضَكَ. فالشرط هنا هو قريـــنة الزمن العام، وقد صرف زمن السياق كله إلى المستقبل، وإن احتوى السياق في داخله على زمن جزئي مغاير له.

(ج)- **الزمـــن الكُلِّي**، وهو زمن الحكاية أو القصة التي تكون أحداثها قد وقعت في الماضي أو سوف تقع في المستقبل، فحكاية الماضي نحو: قال الرجل لولده: إن لـــم تصـــبر وتحتسب فاتك مطلوبك، وما حصلت غرضك. وحكاية المستقبل نحو: وســـوف يقف الولد أمام أبيه، ويقول له: إن لم تصبر وتحتسب فاتك مطلوبك، وما حصـــلت غرضـــك. فالزمن الكلي للحكاية انصرف في المثال الأول للماضي، وان احـــتوى فـــي داخلـــه على زمن عام مغاير له، هو المستقبل الذي دل عليه حرف الشرط. وانصرف الزمن في المثال الثاني إلى المستقبل وإن احتوى في داخله زمنا جزئيا مغايرا له، هو الماضي الذي دل عليه حرف النفي.

ثانـــيا: النفـــي في اللازمن: وهو النفي المجرد من الزمن[1]، أو النفي المطلق، وينقسم إلى أربعة أنواع:

١ – نفـــي المستحيلات، نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْـــكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذُّلِّ﴾ (الإسراء/١١١)، ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ (الحج/٧٣)، ليس لله صاحبة ولا ولد.

٢ – نفي المُسلَّمات، نحو: الشمس ليست كالأرض. الواحد لا يساوي الاثنين.

٣ – نفـــي الحِكَم والأمثال، نحو: إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ[2]. ما على الأرض شيء أحقُّ بطول سجن من لسان[3]. ما كل بيضاء شحمة، ولا كل سوداء تمرة[4].

١- قد أشار بعض النحاة إلى هذا النفي عند كلامهم عن (ليس). انظر مثلا المستوفى ١/٢٤٣، والنحو الوافي ١/٦٠.

٢- رواه البخاري في أحاديث الأنبياء- باب حديث الغار، وابن ماجة في الزهد- باب الحياء، وأحمد في مسند الشاميين. (انظر برنامج الحديث الشريف).

٣- من كلام ابن مسعود- رضي الله عنه. انظر مجمع الأمثال. للميداني ٢/٣٠٤.

٤- السابق ٢/٣٣٠.

٤ – نفي الأخلاق والسجايا، نحو: الْحَيَاءُ لَا يَأْتِي إِلَّا بِخَيْرٍ[١]. الكريم لا يمنع عطاياه.

هــذا تقســيم شــمولي لعلاقة النفي بالزمن، وقد يأتي في داخل كل نوع منها تقســيمات أخــرى أكــثر تفصيلا؛ كالنفي في الماضي القريب، والماضي المتصل بالحال، و...، أو في الحال المنقطع، والحال الممتد إلى المستقبل، و...، أو المستقبل القريــب، والمستقبل المتصل بالحال، والمستقبل الممتد البعيد ... إلخ. وستأتي لذلك أمثلة في ثنايا البحث– إن شاء الله.

١– رواه الــبخاري فــي الأدب– بــاب الحياء، ومسلم في الإيمان– باب بيان عدد شعب الإيمان، وأحمد في أول مسند البصريين. (انظر برنامج الحديث الشريف).

القسم الأول

النفي في الحديث الشريف

المبحث الأول:

(ليس) في الحديث الشريف

(ليس) في الحديث الشريف

■ **تمهيد:**

وردت (ليس) في كلام النبي- صلى الله عليه وسلم- في (٢٢٦) مائتين وستة وعشـرين موضـعا بالمكـرر، وفـي (١٢٣) مائة وثلاثة وعشرين موضعا بدون المكرر. وقد جاءت في هذه المواضع على قسمين:

١ – ناسخة: وقد وردت في (١٢١) مائة وواحد وعشرين موضعا بدون المكرر.

٢ – اشتثنائية: وقد وردت في موضعين فقط من كلامه – صلى الله عليه وسلم.

وتفصيل الكلام عنها كالتالي:

أولا: نظام الجملة:

تعـددت الصور التي جاءت عليها جملة (ليس) في كلام النبي- صلى الله عليه وسلم- فجاء نظامها على ثلاثة أنماط:

النمط الأول: ليس ← <u>اسمها معرفة:</u>

جاء هذا النمط في (٧٢) اثنين وسبعين موضعا من كلام النبي (ﷺ)، وتَقَسَّم إلى ثلاثة أنواع بحسب أقسام الخبر:

النوع الأول: ليس ← اسمها معرفة ← خبرها مفرد .

يعد هذا النوع أكثر أنواع النفي بـ(ليس) ورودا في كلام النبي (ﷺ)؛ حيث جاء في (٣٠) ثلاثين موضعا؛ متمثلا في الصور الآتية:

الصـورة الأولـى[١]: أ / لـيس← اسمها ظاهر← خبرها معرفة/ مقترن بالباء/ محذوف .

١- السهم (←) يعني أن ما بعده لا يتخلف، والشرطة المائلة (/) إذا كانت في أول الصورة؛ فإنها تعني أن ما قبلها قد يتخلف، فيأتي في بعض المواضع دون بعض، وإذا كانت بين سهمين أو في آخر الصورة؛ فإنها تعني أن ما بعدها قد يتخلف كذلك.

وردت هذه الصورة في كلام النبي (ﷺ) في (٥) خمسة مواضع، اقترنت (ليس) بهمـــزة الاستفهام في موضع منها، وجاء الخبر مقترنا بالباء في موضعين، ومحذوفا في موضع، كما يلي:

- لَيْسَ الْمِسْكِينُ الَّذِي تَرُدُّهُ الْأُكْلَةُ وَالْأُكْلَتَانِ .(الزكاة: ١٤٧٦).
- لَيْس الْكَذَّابُ الَّذِي يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ فَيَنْمِي خَيْرًا أَوْ يَقُولُ خَيْرًا.(الصلح: ٢٦٩٢).
- لَــيْس الْوَاصِــلُ بِالْمُكَافِــئِ، وَلَكِنْ الْوَاصِلُ الَّذِي إِذَا قُطِعَتْ رَحِمُهُ وَصَلَهَا. (الأدب: ٥٩٩١).
- لَيْس الشَّدِيدُ بِالصُّرَعَةِ إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ.(الأدب: ٦١١٤).
- أَيُّ شَهْرٍ هَذَا... أَلَيْسَ ذُو الْحَجَّةِ[1] ؟. (الحج: ١٧٤١).

الصورة الثانية: أ / ليس← اسمها ظاهر← خبرها/ نكرة مبهمة[2]/ مشتق/ مصدر مؤول.

وردت هـــذه الصورة في (٣) ثلاثة مواضع من كلام النبي(ﷺ)، اقترنت (ليس) بهمزة الاستفهام في موضعين منها:

- أَلَيْسَ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ مِثْلَ نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ؟. (الشهادات: ٢٦٥٨).
- أَلَــيْسَ الَّذِي أَمْشَاهُ عَلَى الرِّجْلَيْنِ فِي الدُّنْيَا قَادِرًا عَلَى أَنْ يُمْشِيَهُ عَلَى وَجْهِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟!. (تفسير القرآن: ٤٧٦).
- وَلَيْسَ الْفَجْرُ أَنْ يَقُولَ هَكَذَا. (اخبار الآحاد: ٧٢٤٧).

الصورة الثالثة: أ / ليس← اسمها ضمير ← خبرها معرفة/ مقترن بالباء.

وردت هذه الصورة في (١٠) عشرة موضع من كلام النبي (ﷺ)، اقترنت (ليس) بالهمـــزة (٦) فـــي ســـتة مـــنها، وجاء الاسم ضميرا متصلا بها في موضع واحد، ومستترا في الباقي، واقترن الخبر بالباء في (٧) سبعة مواضع، ومن أمثلتها:

- لَيْسُوا بِأَوْلِيَائِي. (الأدب: ٥٩٩٠) .
- أَيُّ يَوْمٍ هَذَا... أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟. (العلم: ٦٧) .
- أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ، فَإِنَّ الْبِرَّ لَيْسَ بِالْإِيضَاعِ[3]. (الحج: ١٦٧١).

١- سيأتي الكلام عنه في تحليل النظام - حذف الخبر.

٢- هي الموغلة في التنكير؛ فلا تتعرف بشيء.

٣- قال ابن حجر: أيْ السَّيْر السَّرِيع، وَيُقَال هُوَ سَيْر مِثْلُ الْخَبَبِ. (برنامج الحديث الشريف).

– أَيُّ بَلَدٍ هَذَا... أَلَيْسَتْ بِالْبَلْدَةِ الْحَرَامِ؟. (الحج: ١٧٤١).

الصورة الرابعة: أ / ليس ← اسمها ضمير ← خبرها/ نكرة محضة/ مشتق/ مقترن بالباء

وردت هذه الصورة في (١٢) اثني عشر موضعا من كلام النبي (ﷺ)، اقترنت (ليس) بهمزة الاستفهام في موضع واحد، وجاء الاسم ضميرا متصلا بها في (٤) أربعة مواضع، ومستترا في الباقي، وجاء الخبر نكرة في (٤) أربعة مواضع، اقترن بالباء في موضعين منها، وجاء مشتقا في (٨) الثمانية الباقية، اقترن بالباء في (٧) سبعة منها، ومن أمثلتها ما يلي:

مرت جنازة، فقام لها النبي (ﷺ)، فقيل له: إنها جنازة يهودي. فقال (ﷺ):

– أَلَيْسَتْ نَفْسًا؟!. (الجنائز: ١٣١٣).

سأل أناس النبي (ﷺ) عن الكهان فقال:

– لَيْسُوا بِشَيْءٍ . (الأدب: ٦٢١٣).

– مَنْ صَوَّرَ صُورَةً فِي الدُّنْيَا كُلِّفَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ، وَلَيْسَ بِنَافِخٍ. (اللباس: ٥٩٦٣) .

– لَيْسَ بِأَحَقَّ بِي مِنْكُمْ. (المغازي: ٤٢٣١) .

– أَوَلَسْتُ أَحَقَّ أَهْلِ الْأَرْضِ أَنْ يَتَّقِيَ اللَّهَ ؟!. (المغازي: ٤٣٥٢).

– وَلَسْتَ بِنَافِقٍ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا آجَرَكَ اللَّهُ بِهَا. (المناقب: ٢٩٣٦).

النوع الثاني: ليس ← اسمها معرفة ← خبرها جملة .

جاء هذا النوع في (١٨) ثمانية عشر موضعا، متمثلا في صورتين:

الصورة الأولى: أ / ليس ← اسمها ضمير ← خبرها جملة ماضوية/ شرطية/ مقترنة بـ(قد).

وردت هذه الصورة في (٨) ثمانية مواضع من كلام النبي (ﷺ)، اقترنت (ليس) بالهمزة في سبعة منها، وجاء الاسم ضميرا متصلا بها في ثلاثة مواضع، أكد بضمير منفصل في موضع منها، وجاء مستترا في الباقي، وجاءت جملة الخبر

مقترنة بـــ(قد) في أربعة مواضع، ومسبوقة بـــ(إذا) الشرطية في موضع واحد، ومن أمثلتها ما يلي:

– أَلَسْتَ كُنْتَ تَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَى عَنْ الْمُنْكَرِ؟!. (الفتن: ٧٠٩٨).

– لَسْتُ أَنَا حَمَلْتُكُمْ، وَلَكِنَّ اللَّهَ حَمَلَكُمْ. (فرض الخمس: ٣١٣٣).

– أَلَيْسَ كُنْتَ تَأْمُرُنَا بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَانَا عَنْ الْمُنْكَرِ؟!. (بدء الخلق: ٣٢٦٧) .

– أَلَيْسَ قَدْ صَلَّيْتَ مَعَنَا ؟. (الحدود: ٦٨٢٣) .

– أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ ؟. (الصوم: ١٩٥١) .

الصورة الثانية: ليس ← اسمها ضمير ← خبرها جملة مضارعية.

وردت هـــذه الصـــورة فـــي (١٠) عشرة مواضع، جاء الاسم ضميرا متصلا بـــــ(لــيس) فـــي (٨) ثمانية مواضع، أكد بضمير منفصل في موضع منها، وجاء مستترا في موضعين، وهذه أمثلتها:

– إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ، وَلَسْتُ أَعْصِيهِ. (الشروط: ٢٧٣٤).

– وَإِنِّي لَسْتُ أَخْشَى عَلَيْكُمْ أَنْ تُشْرِكُوا. (المغازي: ٤٠٤٢) .

– الضَّبُّ لَسْتُ آكُلُهُ وَلَا أُحَرِّمُهُ. (الذبائح: ٥٥٣٦).

– لَسْتُ أَنَا أَحْمِلُكُمْ، وَلَكِنَّ اللَّهَ حَمَلَكُمْ. (فرض الخمس: ٧٥٥٥).

النوع الثالث: ليس ← اسمها معرفة ← خبرها شبه جملة .

ورد هذا النوع في (٢٤) أربعة وعشرين موضعا على الصور الآتية:

الصورة الأولى: ليس ← إلَّا / اسمها ظاهر ← خبرها جار ومجرور .

وردت هـــذه الصـــورة فـــي (٦) ستة مواضع، تقدم الخبر على الاسم في (٥) خمسة منها، وجاء الاسم مسبوقا بـــ(إلا) في موضع واحد، وهذه أمثلتها:

– لَيْسَ الْغِنَى عَنْ كَثْرَةِ الْعَرَضِ، وَلَكِنَّ الْغِنَى غِنَى النَّفْسِ. (الرقائق: ٦٤٤٦) .

– لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَطَمَ الْخُدُودَ وَشَقَّ الْجُيُوبَ وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ.(الجنائز: ١٢٩٤).

– لَيْسَ بِهِ إِلَّا أَثَرُ سَهْمِكَ. (الذبائح: ٥٤٨٥).

الصورة الثانية: أوَ / ليس ← اسمها ضمير مستتر ← خبرها جار ومجرور .

وردت هـذه الصورة في (١٢) اثني عشر موضعا، اقترنت (ليس) بالهمزة مع الواو في موضع منها، ومن أمثلتها ما يلي:

– مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ، مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَلَيْسَ لَهُ، وَإِنْ اشْتَرَطَ مِائَةَ شَرْطٍ. (الشروط: ٢٧٣٥) .

– مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا. (الديات: ٦٨٧٤) .

– أَوَلَيْسَ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ؟. (المغازي:٦٩٣٩) .

الصورة الثالثة: أ / ليس← اسمها ضمير متصل← خبرها/ جار ومجرور/ ظرف.

وردت هـذه الصورة في (٦) ستة مواضع، اقترنت (ليس) بالهمزة في موضع منها، وجاء الخبر ظرفا في موضع واحد، ومن أمثلتها ما يلي:

– إِنَّكَ لَسْتَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ. (المناقب: ٣٦١٣).

– أَنْتَ مِنْ الْأَوَّلِينَ وَلَسْتَ مِنْ الْآخِرِينَ. (الجهاد والسير: ٢٨٧٨).

– أَلَسْتَ فِيمَا شِئْتَ ؟. (المزارعة: ٢٣٤٨).

– لَسْتُ هُنَاكُمْ. (تفسير القرآن: ٤٤٧٦).

وقد تكررت هذه الجملة خمس مرات باللفظ نفسه في هذا الحديث.

النمط الثاني: ليس ← <u>اسمها نكرة</u>:

جـاء هذا النمط في (٤٧) سبعة وأربعين موضعا في كلام النبي (ﷺ)، وانقسم إلى ثلاثة أنواع بحسب أقسام الخبر، كما يلي:

النوع الأول: ليس ← اسمها نكرة ← خبرها مفرد .

ورد هذا النوع في (٦) ستة مواضع على صورتين:

الصورة الأولى: ليس ← اسمها نكرة/ محضة/ موصوفة ← خبرها مشتق .

وردت هـذه الصـورة في (٥) خمسة مواضع، جاء الاسم نكرة موصوفة في موضع منها، كما يلي:

– لَيْسَ صَلَاةٌ أَثْقَلَ عَلَى الْمُنَافِقِينَ مِنْ الْفَجْرِ وَالْعِشَاءِ. (الأذان: ٦٥٧).

– لَيْسَ أَحَدٌ أَوْ لَيْسَ شَيْءٌ أَصْبَرَ عَلَى أَذًى سَمِعَهُ مِنْ اللَّهِ. (الأدب: ٦٠٩٩).

– الْمُؤْمِنَ إِذَا حَضَرَهُ الْمَوْتُ بُشِّرَ بِرِضْوَانِ اللَّهِ وَكَرَامَتِهِ فَلَيْسَ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا أَمَامَهُ فَأَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ وَأَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَإِنَّ الْكَافِرَ إِذَا حُضِرَ بُشِّرَ بِعَذَابِ اللَّهِ وَعُقُوبَتِهِ فَلَيْسَ شَيْءٌ أَكْرَهَ إِلَيْهِ مِمَّا أَمَامَهُ. (الرقائق: ٦٥٠٧).

– إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ النَّاسِ أَحَدٌ أَمَنَّ عَلَيَّ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ. (الصلاة: ٤٦٧).

الصـــورة الثانـــية: أوليس ← اسمها نكرة مبهمة مجرور بحرف زائد ← خبرها مصدر مؤول.

وردت هذه الصورة في موضع واحد من قوله (ﷺ):

– أَوَلَيْسَ بِحَسْبِكُم[1] أَنْ تَكُونُوا مِنْ الْخِيَارِ. (المناقب: ٣٧٩١).

النوع الثاني: ليس ← اسمها نكرة ← خبرها جملة .

ورد هذا لنوع في(١١) أحد عشر موضعا، متمثلة في الصور الآتية:

الصورة الأولى: ليس ← اسمها نكرة موصوفة ← إلَّا ← خبرها جملة اسمية .

وردت هذه الصورة في موضعين من كلام النبي(ﷺ)، هما:

– لَيْسَتْ نَسَمَةٌ كَتَبَ اللَّهُ أَنْ تَخْرُجَ إِلَّا هِيَ خَارِجَةٌ. (البيوع: ٢٢٢٩).

– لَيْسَتْ نَفْسٌ مَخْلُوقَةٌ إِلَّا اللَّهُ خَالِقُهَا. (التوحيد: ٧٤٠٩).

الصورة الثانية: ليس← اسمها نكرة موصوفة/ مجرور بـــ(من) الجنسية← إلَّا ← وقد/ خبرها جملة ماضوية.

وردت هذه الصورة في (٦) ستة مواضع، جاء الاسم مجرورا بـــ(من) الجنسية فـــي (٤) أربعة منها، وجاء الخبر مسبوقا بـــ(إلا) في جميع هذه المواضع، وبـــ(قد) مع الواو في موضع واحد:

– لَيْس أَحَدٌ يُحَاسَبُ إِلَّا هَلَكَ. (تفسير القرآن: ٤٩٣٩).

– لَيْسَ أَحَدٌ يُفَارِقُ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا فَيَمُوتُ إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً. (الأحكام: ٧١٤٣).

– لَيْس مِنْ رَجُلٍ ادَّعَى لِغَيْرِ أَبِيهِ وَهُوَ يَعْلَمُهُ إِلَّا كَفَرَ. (المناقب: ٣٥٠٨).

١- حَسْب: من الكلمات التي لا تتعرف بإضافة أو غيرها؛ لشدة إبهامها. (سبق التعريف بالنكرة المبهمة).

– لَيْسَ مِنْ أَحَدٍ يَقَعُ الطَّاعُونُ فَيَمْكُثُ فِي بَلَدِهِ صَابِرًا مُحْتَسِبًا يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُصِيبُهُ إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ إِلَّا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ شَهِيدٍ. (أحاديث الأنبياء: ٣٤٧٤).

– لَيْسَ مِنْ نَفْسٍ تُقْتَلُ ظُلْمًا إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْهَا. (الاعتصام: ٧٣٢١).

– لَيْس مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وقَدْ فُرِغَ مِنْ مَقْعَدِهِ مِنْ الْجَنَّةِ. (الأدب: ٦٢١٧).

الصورة الثالثة: ليس ← اسمها نكرة موصوفة/ مجرور بـ(من) الجنسية ← إلّا / خبرها جملة مضارعية.

وردت هذه الصورة في (٣) ثلاثة مواضع، جاء الاسم مجرورا بـ(من) الجنسية في موضع منها، وجاء الخبر مسبوقا بـ(إلا) في موضعين، كما يلي:

– لَيْس أَحَدٌ مِنْ النَّاسِ يُصَلِّي هَذِهِ السَّاعَةَ. (مواقيت الصلاة: ٥٦٧).

– لَيْس مِنْ الْإِنْسَانِ[1] شَيْءٌ إِلَّا يَبْلَى إِلَّا عَظْمًا وَاحِدًا وَهُوَ عَجْبُ الذَّنَبِ. (تفسير القرآن: ٤٩٣٥).

– لَيْسَ مِنْ بَلَدٍ إِلَّا سَيَطَؤُهُ الدَّجَّالُ إِلَّا مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ. (الحج: ١٨٨١).

النوع الثالث: ليس ← اسمها نكرة ← خبرها شبه جملة .

يعد هذا النوع أكثر أنواع النمط الثاني ورودا في كلام النبي (ﷺ)؛ فقد ورد في (٣٠) ثلاثين موضعا على الصور الآتية:

الصورة الأولى: ليس ← خبرها جار ومجرور مقدم ← إلّا / اسمها نكرة/ محضة/ موصوفة/ مبهمة .

تعد هذه الصورة أكثر صور (ليس) استعمالا في كلام النبي (ﷺ)؛ فقد وردت في ثلاثة وعشرين (٢٣) موضعا، جاء الخبر مقدما على الاسم في جميع هذه المواضع، وجاء الاسم نكرة محضة في (١٦) ستة عشر موضعا، ونكرة موصوفة في خمسة (٥) مواضع، ونكرة مبهمة في موضع واحد، ومضافا لنكرة في موضع آخر، ومسبوقا بـ(إلا) في موضع واحد، وهذه أمثلتها:

– لَيْس فِيمَا دُون خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُون خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ. (الزكاة: ١٤٠٥).

١- تقدمت الصفة؛ لأنها جار ومجرور.

– اسْــكُنْ أُحُــدُ– أَظُنُّهُ ضَرَبَهُ بِرِجْلِهِ– فَلَيْسَ عَلَيْكَ إِلَّا نَبِيٌّ وَصِدِّيقٌ وَشَهِيدَانِ. (المناقب: ٣٦٩٩).

– لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقَيْهِ شَيْءٌ. (الصلاة: ٣٥٩).

– مَــا يَــزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُزْعَةُ لَحْمٍ. (الزكاة ١٤٧٥).

– لَيْس عَلَى ابْنِ آدَمَ نَذْرٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ. (الأدب: ٦٠٤٧).

– يا سارَةُ لَيْسَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مُؤْمِنٌ غَيْرِي وَغَيْرَكِ. (أحاديث الأنبياء: ٣٣٥٨).

الصورة الثانية: ليس ← خبرها ظرف مقدم ← اسمها نكرة محضة.

وردت هذه الصورة في (٧) سبعة مواضع، جاء الخبر متقدما على الاسم في جميع هذه المواضع، ومن أمثلتها:

– هَــلْ تُمَــارُونَ فِي الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ ؟... فَهَلْ تُمَارُونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ ؟. (الأذان: ٨٠٦).

– لَيَقِفَنَّ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ حِجَابٌ وَلَا تَرْجُمَانٌ. (الزكاة: ١٤١٣).

– اتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ فَإِنَّهَا لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ. (المظالم والغصب: ٢٤٤٨).

النمط الثالث: ليس ← اسمها محذوف ← خبرها شبه جملة .

ورد هذا النمط في موضعين من كلام النبي (ﷺ):

– مَنْ ادَّعَى قَوْمًا لَيْسَ لَهُ فِيهِمْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ[1]. (المناقب: ٣٥٠٨).

– لَيْسَ أَثْقَلَ عَلَى الْمُنَافِقِينَ مِنْ الْفَجْرِ وَالْعِشَاءِ[2]. (الأذان: ٦٧٥).

١– سيأتي الكلام عنه قريبا في أحوال الاسم.

٢– هذا على رواية الأكثرين، وفي رواية الكشميهني: (لَيْسَ صَلَاةٌ أَثْقَلَ عَلَى الْمُنَافِقِينَ). راجع فتح الباري ١٩٧/٢، وعمدة القاري ٣٤٧/٤، وإرشاد الساري ٣٠/٢، وصحيح البخاري– طبعة المجلس الأعلى ٣٠/٢.

ثانيا: تحليل النظام:

مـــن خـــلال العرض السابق لأنماط الجملة المنفية بـــ(ليس) اتضح أن نظامها يمكـــن وصفه من خلال ثلاث وحدات رئيسة هي: ليس، والاسم، والخبر. وفيما يلي تحليل لمعطيات هذه الوحدات الثلاثة؛ بناء على منهج الاستقراء والوصف:

(أ) — أحوال (ليس):

وردت (لـــيس) مفردة بدون لواصق في (٧٣) ثلاثة وسبعين موضعا، وجاءت باللواصق في (٤٨)، وهذه اللواصق نوعان:

١ — **ســـوابق**؛ وهي همزة الاستفهام التي سبقتها في (٢٠) عشرين موضعا، دخلت بينهما الواو في (٣) ثلاثة مواضع منها، مثل:

— أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ ؟. (الصوم: ١٩٥١).

— أَوَلَسْتُ أَحَقَّ أَهْلِ الْأَرْضِ أَنْ يَتَّقِيَ اللَّهَ ؟!. (المغازي: ٤٣٥٢).

٢ — **لواحق** ؛ وهي ضمائر الرفع البارزة ، وتاء التأنيث . وقد لحقتها الضمائر في (٢٣) ثلاثة وعشرين موضعا، كما يلي:

- لحقتها تاء الفاعل في (٢١) واحد وعشرين موضعا، مثل:

— إِنَّكَ لَسْتَ تَصْنَعُ ذَلِكَ خُيَلَاءَ. (المناقب: ٣٦٦٥).

- ولحقتها واو الجماعة في موضعين، مثل:

— لَيْسُوا بِأَوْلِيَائِي. (الأدب: ٥٩٩٠).

وأما تاء التأنيث؛ فقد لحقتها في (٥) خمسة مواضع، مثل:

— أَلَيْسَتْ بِالْبَلْدَةِ الْحَرَامِ ؟. (الحج: ١٧٤١).

(ب) — أحوال الاسم:

١ — صوره:

تبين من خلال الاستقراء السابق أن اسم (ليس) جاء على الصور الآتية:

- معرفة: في (٧٤) أربعة وسبعين موضعا، جاء فيها على قسمين:
  - ظاهر: في (١٤) أربعة عشر موضعا.
  - ضمير: في (٦٠) ستين موضعا، جاء فيها على قسمين:

- بارز: في (٢٣) موضعا.
- مستتر: في (٣٧) سبعة وثلاثين موضعا.

■ نكرة: في (٤٧) سبعة وأربعين موضعا، جاء فيها على أربعة أقسام:

- محضة[1]: في (٢٩) تسعة وعشرين موضعا.
- موصوفة: في (١٥) خمسة عشر موضعا.
- مبهمة: في (٢) موضعين.
- مضاف لنكرة: في موضع واحد في قوله(ﷺ):

– مَـــا يَزالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُزْعَةُ لَحْمٍ. (الزكاة ١٤٧٥).

■ مجرور بحرف زائد: في (٦) ستة مواضع، كما يلي:

- مجرور بـــ(من) الجنسية في (٥) خمسة مواضع.
- مجرور بـــ(الباء) في موضع واحد.

وقد تقدمت الأمثلة في العرض السابق.

٢ – فصله عن (ليس):

جاء اسم (ليس) مفصولا عنها في (٤٣) ثلاثة وأربعين موضعا، وكان الفاصل ما يلي:

- الخبر شبه الجملة المتقدم في (٣٥) خمسة وثلاثين موضعا، مثل قوله (ﷺ):

– لَيْسَ عَلَى أَبِيكِ كَرْبٌ بَعْدَ الْيَوْمِ. (المغازي: ٤٤٦٢).

- حرف الجر في (٥) خمسة مواضع، مثل قوله (ﷺ):

– لَيْس مِنْ بَلَدٍ إِلَّا سَيَطَؤُهُ الدَّجَّالُ إِلَّا مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ. (الحج: ١٨٨١).

- نعت الاسم في موضعين، هما:

– لَيْسَ مِنَ الْإِنْسَانِ شَيْءٌ إِلَّا يَبْلَى. (التفسير: ٤٩٣٥).

١- قال ابن مالك: "قد يُستشكل مجيء اسمها نكرة محضة؛ لأنه مبتدأ في الأصل، ولا يصح الابتداء بالنكرة إلا بمسوغ. والجــواب أن يقال: قد ثبت أن من مصححات الابتداء بالنكرة وقوعه بعد نفي، فلا يستبعد وقوع اسم (كان) المنفية نكرة محضة، كقول الشاعر ؛ إذا لم يكن أحد باقيا فإن التأسي دواء الأسى

وأما (ليس) فهي بذلك أولى ؛ لملازمتها النفي ، فلذلك كثر مجيء اسمها نكرة محضة " . (شواهد التوضيح والتصحيح ، ص١٤١).

– لَيْسَ مِنْ النَّاسِ أَحَدٌ أَمَنَّ عَلَيَّ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ. (الصلاة: ٤٦٧).

● نعته مع حرف الجر في موضع واحد، هو قوله(ﷺ):

– لَيْسَ مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ فُرِغَ مِنْ مَقْعَدِهِ مِنْ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ. (الأدب: ٦٢١٧).

٣ – إعرابه:

جـاء اسم (ليس) معربا في (٥٧) سبعة وخمسين موضعا، ظهرت عليه علامة الـرفع فـي (٥١) واحد وخمسين منها، وجر بالحرف لفظا في (٦) ستة منها، وجاء مبنيا في (٦٤) أربعة وستين موضعا، وقد تقدمت الأمثلة.

٤ – حذفه:

ورد اسم (ليس) محذوفا في موضعين:

الأول: في قوله(ﷺ):

– مَنْ ادَّعَى قَوْمًا لَيْسَ لَهُ فِيهِمْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ. (المناقب: ٣٥٠٨).

قـدر بعـض الشراح الاسم المحذوف بكلمة (نسب) أي: ليس له فيهم نسب، قال ابن حجـر: "لفظـة (نَسَب) وقعت في رواية الكُشْمِيهَنِي[1] دون غيره، ومع حذفها يبقى مـتعلق الجـار والمجـرور محذوفا، فيحتاج إلى تقدير، ولفظ (نسب) أولى ما قُدِّر؛ لـوروده فـي بعض الروايات"[2]. وقد اختلفت طبعات البخاري في إثباتها، فذكرها البعض في متن الحديث، وحذفها البعض الآخر من المتن، وأشار إليها في الهامش[3].

وقـد انفـرد الـبخاري– رحمه الله– بهذا اللفظ، ففي رواية مسلم والإسماعيلي وأحمد وابن ماجه: (مَنْ ادَّعَى مَا لَيْسَ لَهُ فَلَيْسَ مِنَّا)[4].

والثاني: في قوله (ﷺ):

– لَيْسَ أَثْقَلَ عَلَى الْمُنَافِقِينَ مِنْ الْفَجْرِ وَالْعِشَاءِ. (الأذان: ٦٧٥).

١– هـو أبو الهيثم محمد بن مكي بن محمد بن ذراع بن هارون بن ذراع، الكُشْمِيهَنِي، الأديب، اشتُهر في الشرق والغرب بروايته لصحيح البخاري، وكان فقيها، زاهدا، ورعا. توفي سنة ٣٨٩هـ. (انظر الأنساب. للسمعاني ٧٦/٥. طبعة دار الفكر، بيروت، ١٩٩٨.

٢– فتح الباري ١٧٠/٦، وانظر عمدة القاري ١٣٧/١٣، وإرشاد الساري ١٠/٦.

٣– مثبـتة فـي طبعة د. مصطفى البُغا ١٢٩٢/٣، وفي طبعة بيت الأفكار الدولية. ص ٦٧٤، وحذفت من طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٠/٦، مع الإشارة إليها في الهامش بأنها في رواية الكُشْمِيهَنِي: (لَيْسَ لَهُ فِيهِمْ نَسَبٌ).

٤– فـتح الـباري ٦٧٠/٦، وانظر برنامج الحديث الشريف/ صحيح مسلم: كتاب الإيمان– باب أصل الإيمان، وسنن ابن ماجة: كتاب الأحكام– باب من ادعى ما ليس له، ومسند أحمد: مسند الأنصار– باب حديث أبي ذر.

هكـــذا جـــاء في رواية الأكثرين بحذف الاسم، وجاء في رواية الكُشْميهَنِي بإثباته، هكذا: (لَيْس صَلَاةٌ أَثْقَلَ عَلَى الْمُنَافِقِينَ مِنْ الْفَجْرِ وَالْعِشَاءِ)[١].

(ج) — أحوال الخبر:

١ — صوره:

مـــن خـــلال العرض السابق للأنماط، تبين أن خبر (ليس) جاء على الصور الآتية:

- جاء مفردا في (٣٨) ثمانية وثلاثين موضعا، كان فيها:
  - معرفة: في (١٦) ستة عشر موضعا.
  - نكرة: في (٢٢) اثنين وعشرين موضعا.
  - مقترنا بالباء في (١٧) سبعة عشر موضعا.
- وجاء جملة في (٢٩) تسعة وعشرين موضعا، كان فيها:
  - جملة اسمية في موضعين.
  - جملة ماضوية في (١٣) ثلاثة عشر موضعا.
  - جملة ماضوية شرطية في موضع واحد.
  - جملة مضارعية في (١٣) ثلاثة عشر موضعا.
    - اقترن بـــ(إلا) في (١٠) عشرة مواضع.
    - اقترن بـــ(قد) في (٤) أربعة مواضع.
    - اقترن بالواو مع (قد) في موضع واحد.
- وجاء شبه جملة في (٥٥) خمسة وخمسين موضعا، كان فيها:
  - ظرفا في (٨) ثمانية مواضع.
  - جارا ومجرورا في(٤٧) سبعة وأربعين موضعا.

١- راجـــع فـــتح الباري ١٩٧/٢، وعمدة القاري ٣٤٧/٤ ، وإرشاد الساري ٣٠/٢ ، وصحيح البخاري ، طبعة المجلس الأعلى ٣٠/٢.

٢ – إعرابه:

جاء الخبر معربا في (٣٤) أربعة وثلاثين موضعا، ظهرت عليه علامة النصب فـــي (١٨) ثمانـــية عشر موضعا، وجر بالحرف لفظا في(١٦) ستة عشر موضعا، وجاء مبنيا في (٧٨) ثمانية وسبعين موضعا، وقد تقدمت الأمثلة.

٣ – حذفه:

جاء الخبر محذوفا في موضع واحد من كلام النبي (ﷺ) في قوله:

– أيُّ شَهْرٍ هَذَا... أَلَيْسَ ذُو الْحَجَّةِ. (الحج: ١٧٤١، المغازي: ٤٤٠٦).

قـــال العيني: "أليس ذو الحجة: بالرفع اسم (ليس)، وخبرها محذوف، أي: أليس ذو الحجـــة هـــذا الشهر؟"[1]، مع ملاحظة أن رواية الرفع قد تكررت في موضعين من صـــحيح البخاري في (الحج، المغازي)، وجاءت بقية الروايات بالنصب أو مقارنة للباء[2].

(د) – الرتبة بين (ليس) واسمها وخبرها:

ورد الاسم والخبر بعد (ليس) على الترتيب الأصلي، هكذا:

(ليس ← الاسم ← الخبر) في (٢٦) ستة وعشرين موضعا، ولم يتقدم عليها الاسم أو الخـــبر في أي موضع ألبتة، ولكن تقدّم الخبرُ على الاسم في (٣٦) ستة وثلاثين موضـــعا، جـــاء في (٣٥) خمسة وثلاثين منها شبه جملة؛ والاسم نكرة، وجاء في موضع واحد[3] منها مصدرا مؤولا؛ والاسم معرفة، هو قوله(ﷺ) في بعض الروايات:

– لَـــيْس أَنْ يَقُـــولَ الْفَجْـــرُ أَوْ الصُّـــبْحُ – وَقَالَ بِأَصَابِعِهِ وَرَفَعَهَا إِلَى فَوْق. (الأذان: ٦٢).

قـــال العينـــي: "اعلم أن قوله: (الفجر) اسم (ليس)، وخبره قوله: (أن يقول)، ومعنى القول بالأصابع: الإشارة بها "[4].

١- عمدة القاري ٢٥٢/٨. لبدر الدين العيني. ط١، الحلبي، القاهرة ١٩٧٢. وانظر فتح الباري ٧٣٤/٣.

٢- راجع صحيح البخاري : كتاب العلم: ٦٧، كتاب الأضاحي: ٥٥٥٠، كتاب التوحيد: ٧٤٤٧.

٣- وردت الرواية الأخرى على الرتبة الأصلية، هكذا: (ولَيْسَ الْفَجْرُ أَنْ يَقُولَ هَكَذَا)، وقد سبق ذكرها .

٤- عمـــدة القـــاري ٣٠٠/٤، وانظر شرح الكرمان على صحيح البخاريي ٢٠/٥. المسمى بالكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري. ط٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨١.

ثالثا: الوظيفة السياقية:

تمثلت وظيفة (ليس) سياقيا في شقين: شكلي؛ وهو الأثر الإعرابي، ومعنوي؛ وهو دلالتها على النفي، كما يلي:

■ الأثر الإعرابي:

- في الاسم: ظهرت عليه علامة الرفع في (٥١) واحد وخمسين موضعا.
- في الخبر: ظهرت عليه علامة النصب في (١٨) ثمانية عشر موضعا.

■ دلالتها على النفي:

وردت (ليس) الناسخة في كلام النبي (ﷺ) دالة على نفي مضمون الجملة في جميع المواضع من غير تنصيص على نفي الجنس؛ خلافا لما ذكره ابن مالك في قوله (ﷺ): لَيْسَ صَلَاةٌ أَثْقَلَ عَلَى الْمُنَافِقِينَ مِنَ الْفَجْرِ وَالْعِشَاءِ. (الأذان: ٦٥٧)، حيث يرى أن فيه شاهدا[1] على استعمال (ليس) للنفي المستغرق به الجنس. والظاهر أن إفادة نفي الجنس هنا إنما جاءت من النكرة المنفية (ليس صلاة)؛ لأن النكرة في سياق النفي تفيد العموم– كما هو معلوم عند أهل هذه الصناعة.

رابعا: الموقع السياقي:

اختلفت المواقع السياقية التي شغلتها جملة (ليس)؛ فجاءت في المواقع الآتية مرتبة حسب الكثرة:

١ – جملة استفتاحية: وقعت (ليس) جملة استفتاحية في أول الكلام في (٥٢) اثنين وخمسين موضعا، مثل قوله (ﷺ):

– لَيْسَ الْكَذَّابُ الَّذِي يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ فَيَنْمِي خَيْرًا أَوْ يَقُولُ خَيْرًا.(الصلح: ٢٦٩٢).

٢ – جملة خبر: وردت (ليس) في جملة الخبر في (٢١) واحد وعشرين موضعا، كما يلي:

- وقعت خبرا للمبتدأ في موضع واحد، هو قوله (ﷺ):

– الضَّبُّ لَسْتُ آكُلُهُ وَلَا أُحَرِّمُهُ. (الذبائح: ٥٥٣٦).

١– انظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح. ص١٤١. لجمال الدين محمد بن مالك. مكتبة القدسي، القاهرة، بدون تاريخ. والبرهان ٣٩٦/٤، والإتقان ٥١٢/٢.

• ووقعت خبرا لـــ(إنّ) الناسخة في (١٩) تسعة عشر موضعا، مثل:

– إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ. (الجنائز: ١٢٩١).

• ووقعت خبرا لـــ(لكنّ) في موضع واحد، هو قوله (ﷺ):

– لَا بَأْسَ بِهِ ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ مِنْ طَعَامِي. (أخبار الآحاد: ٧٢٦٧).

٣ – **جملة حالية:** وقعت جملة (ليس) حالا في (١٦) ستة عشر موضعا، مثل قوله (ﷺ):

– مَـــا يَـــزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُزْعَةُ لَحْمٍ. (الزكاة: ١٤٧٥).

٤ – **جــواب شــرط:** وردت (ليس) مقترنة بالفاء في جواب الشرط في (٩) تسعة مواضع، مثل قوله (ﷺ):

– فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي. (النكاح: ٥٠٦٣).

٥ – **جملة مستأنفة:** جاءت جملة (ليس) مستأنفة في (٩) تسعة مواضع، مثل قوله (ﷺ):

– وَلَسْتَ بِنَافِقٍ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا آجَرَكَ اللَّهُ بِهَا. (المناقب: ٢٩٣٦).

٦ – **جملة نعت:** وقعت جملة (ليس) نعتا في (٦) ستة مواضع، مثل قوله (ﷺ):

– مَـــنْ اقْتَـــنَى كَلْـــبًا لَـــيْسَ بِكَلْبِ مَاشِيَةٍ أَوْ ضَارِيَةٍ نَقَصَ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ عَمَلِهِ قِيرَاطَانِ. (الذبائح: ٥٤٨٠).

٧ – **جملة صلة:** وقعت (ليس) صلة للموصول في (٤) أربعة مواضع، كقوله(ﷺ):

– وَلَكِنْ الْمِسْكِينُ الَّذِي لَيْسَ لَهُ غِنًى وَيَسْتَحْيِي. (الزكاة:١٤٧٦).

٨ – **جملـــة معطوفـــة:** وقعـــت جملة (ليس) معطوفة على ما قبلها في (٣) ثلاثة مواضع، منها قوله (ﷺ):

– لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ. (الزكاة:١٤٠٥).

٩ – **مضـــافة للظرف:** وردت (ليس) مضافة لظرف الزمان (يوم) في موضع واحد في قوله (ﷺ):

– مَنْ لَهَا يَوْمَ السَّبُعِ يَوْمَ لَيْسَ لَهَا رَاعٍ غَيْرِي. (المناقب: ٣٦٦٣، ٣٦٩٠).

خامسا: الظواهر السياقية المصاحبة:

١– (إلَّـا): وردت (إلَّا) بعد (ليس) في (١١) أحد عشر موضعا، فجاءت قبل جملة الخبر في (٩) تسعة منها، وقبل الاسم المتأخر في موضعين، ومن أمثلتها ما يلي:

– لَيْسَ أَحَدٌ يُحَاسَبُ إِلَّا هَلَكَ. (تفسير القرآن: ٤٩٣٩).

– لَيْسَ أَحَدٌ يُفَارِقُ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا فَيَمُوتُ إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً. (الأحكام: ٧١٤٣).

– لَـيْسَ مِنْ أَحَدٍ يَقَعُ الطَّاعُونُ فَيَمْكُثُ فِي بَلَدِهِ صَابِرًا مُحْتَسِبًا يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُصِيبُهُ إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ إِلَّا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ شَهِيدٍ. (أحاديث الأنبياء: ٣٤٧٤).

– لَيْسَ بِهِ إِلَّا أَثَرُ سَهْمِكَ. (الذبائح: ٥٤٨٥).

٢– **همزة الاستفهام**: دخلت همزة الاستفهام على (ليس) في (٢٠) عشرين موضعا، ولم تغير وظيفتها، ومن أمثلتها ما يلي:

– أَوَلَسْتُ أَحَقَّ أَهْلِ الْأَرْضِ أَنْ يَتَّقِيَ اللَّهَ. (المغازي: ٤٣٥٢).

– أَوَلَيْسَ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ؟. (المغازي:٦٩٣٩) .

– أَيُّ بَلَدٍ هَذَا... أَلَيْسَتْ بِالْبَلْدَةِ الْحَرَامِ؟. (الحج: ١٧٤١).

٣– (مِـنْ) الجنسية: وردت (مِنْ) التي تفيد التنصيص على نفي الجنس بعد (ليس) في (٥) خمسة مواضع، مثل:

– لَيْسَ مِنْ بَلَدٍ إِلَّا سَيَطَؤُهُ الدَّجَّالُ إِلَّا مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ. (الحج: ١٨٨١).

– لَيْسَ مِنْ رَجُلٍ ادَّعَى لِغَيْرِ أَبِيهِ وَهُوَ يَعْلَمُهُ إِلَّا كَفَرَ. (المناقب: ٣٥٠٨).

– لَيْسَ مِنْ نَفْسٍ تُقْتَلُ ظُلْمًا إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْهَا.(الاعتصام: ٧٣٢١).

سادسا: الدلالة الزمنية:

كـان للسـياق دور بـارز في توجيه دلالة الزمن في الجملة المنفية بـ(ليس)، فجاءت في كلام النبي (ﷺ) نافية في أزمنة مختلفة، كما يلي:

■ في الماضي:

وردت (ليس) نافية في الماضي في(١٢) اثني عشر موضعا، ومن أمثلتها ما يلي:

– أَلَيْسَ قَدْ أَعْطَيْتَ الْعُهُودَ وَالْمِيثَاقَ أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَ الَّذِي أُعْطِيتَ.(الأذان: ٨٠٦).

– أَلَسْتَ كُنْتَ تَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَى عَنْ الْمُنْكَرِ. (الفتن: ٧٠٩٨).

– أَلَيْسَ قَدْ صَلَّيْتَ مَعَنَا. (الحدود: ٦٨٢٣).

■ في الحال:

جاءت نافية في الحال في (٥١) واحد وخمسين موضعا، وهو أكثر الأزمنة استعمالا مع (ليس)، ومن أمثلتها:

– اسْكُنْ أُحُدُ- أَظُنُّهُ ضَرَبَهُ بِرِجْلِهِ- فَلَيْسَ عَلَيْكَ إِلَّا نَبِيٌّ وَصِدِّيقٌ وَشَهِيدَانِ. (المناقب:٣٦٩٩).

– أَوَلَسْتُ أَحَقَّ أَهْلِ الْأَرْضِ أَنْ يَتَّقِيَ اللَّهَ. (المغازي: ٤٣٥٢).

– إِنَّكَ لَسْتَ تَصْنَعُ ذَلِكَ خُيَلَاءَ. (المناقب: ٣٦٦٥).

■ في المستقبل:

جاءت (ليس) نافية في المستقبل في (٢٢) اثنين وعشرين موضعا، ومن أمثلتها ما يلي:

– لَيْسَ مِنْ بَلَدٍ إِلَّا سَيَطَؤُهُ الدَّجَّالُ إِلَّا مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ. (الحج: ١٨٨١).

– لَيْسَ يُعِيدُنِي كَمَا بَدَأَنِي. (بدء الخلق:٣١٩١).

– إِنَّكَ لَسْتَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ وَلَكِنْ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ. (المناقب: ٣٦١٣).

■ في الحال الممتد إلى المستقبل:

وردت (ليس) نافية في الحال الممتد إلى المستقبل في (١٤) أربعة عشر موضعا، ومن أمثلتها ما يلي:

– مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ رَدٌّ. (الصلح: ٢٦٩٧).

– لَيْسَتْ نَفْسٌ مَخْلُوقَةٌ إِلَّا اللَّهُ خَالِقُهَا. (التوحيد: ٧٤٠٩).

– لَيْسَ مِنْ نَفْسٍ تُقْتَلُ ظُلْمًا إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْهَا.(الاعتصام: ٧٣٢١).

■ **في مطلق الزمن:**

جـــاءت (لـــيس) للنفي المطلق زمنيا في (٢١) واحد وعشرين موضعا، فتجرد السياق فيها عن القرائن المعينة لأحد الأزمنة، فجاء النفي مجردا عن الزمن المعين، بحيـــث يصـــدق حكم النفي على المنفي في أي زمن. ويكثر ذلك فيما جرى مجرى الحكمة والمثل، كهذه الأمثلة:

- لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرَعَةِ إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ.(الأدب: ٦١١٤).
- لَيْسَ الْوَاصِلُ بِالْمُكَافِئِ. (الأدب:٥٩٩١).
- لَيْسَ الْغِنَى عَنْ كَثْرَةِ الْعَرَضِ. (الرقاق: ٦٤٤٦).
- لَيْسَ أَحَدٌ أَوْ لَيْسَ شَيْءٌ أَصْبَرَ عَلَى أَذًى سَمِعَهُ مِنْ اللَّهِ. (الأدب:٦٠٩٩).

■■ (ليس) الاستثنائية:

وردت (ليس) بمعنى (إلا) في موضعين من كلام النبي (ﷺ):

● الأول: في قوله – صلى الله عليه وسلم:

– مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوهُ لَيْسَ السِّنَّ وَالظُّفُرَ. (قسمة الغنائم: ٢٤٨٨).

بالنصب على الاستثناء بـ(ليس)[١].

وقد جاء هذا الحديث مكررا في صحيح البخاري ست مرات بهذا اللفظ.

● الثاني: في قوله – صلى الله عليه وسلم:

– لَوْ كَانَ عِنْدِي أُحُدٌ ذَهَبًا لَأَحْبَبْتُ أَنْ لَا يَأْتِيَ عَلَيَّ ثَلَاثٌ وَعِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ لَيْسَ شَيْءٌ أَرْصُدُهُ فِي دَيْنٍ. (التمني: ٧٢٢٨).

وقد استشكل ابن حجر هذه الرواية، فنقل عن الصغاني[٢] أن الصواب: (لَيْسَ شَيْئًا) بالنصب[٣]. والظاهر أنها تُستشكَل لو اعتبرنا (ليس) هنا ناسخة فحسب، ولكن يمكن تخريجها على أنها حرف استثناء على رأي من قال بحرفيتها، والمستثنى بعدها مرفوع؛ لأن المستثنى منه في سياق النفي، وقد جاء في الرواية الأخرى مرفوعا بعد (إلا) في قوله (ﷺ): إِلَّا شَيْءٌ أَرْصُدُهُ لِدَيْنٍ. (كتاب الرقاق : ٦٤٤٥)، قال ابن حجر عن هاتين الروايتين: "والنصب والرفع جائزان؛ لأن المستثنى منه مطلق عام، والمستثنى مقيد خاص، فاتجه النصب، وتوجيه الرفع أن المستثنى منه في سياق النفي"[٤]. وبالمثل يتوجّه رفع المستثنى بعد (ليس) في هذا الحديث، إذا اعتبرناها حرف استثناء؛ لا فعلا ناسخا. وقد ذكر ابن مالك أن (ليس) قد تأتي حرفا؛ لا اسم لها، ولا خبر، كما في قول ابن عمر:"فَيَتَحَيَّنُونَ الصَّلَاةَ لَيْسَ يُنَادَى لَهَا"(بدء الأذان: ٦٠٤)، ففيه شاهد على استعمال (ليس) حرفا؛ لا اسم لها ولا خبر؛ حملا على لغة من

١– قال ابن حجر: " ويجوز الرفع ، أي : ليس السنُّ والظفرُ مباحًا أو مجزئًا ". فتح الباري ٧٨٤/٩ ، وانظر عمدة القاري ٢٣٠/١٧.

٢– هو رضي الدين أبو الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري الصَّغاني، (ويقال: الصاغاني، نسبة إلى صاغان، قرية بمرو)، الحنفي، اللغوي، حامل لواء اللغة في زمانه، توفي ببغداد سنة ٦٥٠هـ. ومن مؤلفاته: الأضداد، والتراكيب، والشوارد في اللغة، والدر الملتقط في تبيين الغلط، والعباب الزاخر. (انظر كشف الظنون– ضمن برنامج المُحَدِّث).

٣– انظر فتح الباري ٢٧٠/١٣.

٤– السابق ٣١٩/١١.

يهملهـا من العرب[1]، ومثله قول الصحابة للنبي (ﷺ) لمّا سألوه: أي الناس أكرم ؟. قال: أَكْرَمُهُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاهُمْ. قالوا: "لَيْسَ عَنْ هَذَا نَسْأَلُكَ". (تفسير القرآن: ٤٦٨٩).

١- انظر شواهد التوضيح والتصحيح. ص١٤١، والمشكلات النحوية في الجامع الصحيح. ص٥٦٩. عبد الوهاب ربيع. دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، رقم (١٠٤٣)، المكتبة المركزية.

المبحث الثاني:

(ما) النافية في الحديث الشريف

(ما) النافية في الحديث الشريف

أولا: نظام الجملة المنفية بــ(ما):

وردت (مــا) النافية في (٣٠٨) ثلاثمائة وثمانية مواضع من كلام النبي (ﷺ) بما في ذلك المواضع المكررة، وبعد حذف المكررات يبقى (١٥٣) مائة وثلاثة وخمسون موضــعا أصــليا، هــي مجال هذه الدراسة هنا. ويأتي وصف الجملة المنفية بــ(ما) الواردة في هذه المواضع من خلال قسمين أساسيين، كما يلي:

القسم الأول: النافية للجملة الاسمية:

دخلت (ما) النافية على الجملة الاسمية في (٤٨) ثمانية وأربعين موضعا، وجاءت على نمطين:

النمط الأول: ما ← الاسم معرفة:

ورد هــذا النمط في(١٤) موضعا، توزعت على ثلاثة أنواع بحسب أقسام الخبر، كما يلي:

النوع الأول: ما ← الاسم معرفة ← الخبر مفرد .

جاءت له صورة واحدة هي:

ما ← الاسم معرفة ← الخبر نكرة / مقترن بالباء.

وردت هــذه الصــورة فــي (٨) ثمانية مواضع، جاء الاسم ظاهرا في (٣) ثلاثة مواضع، وضميرا في(٥) خمسة مواضع، واقترن الخبر بالباء في (٧) سبعة مواضع، وهذه أمثلتها:

– مَا الْعَمَلُ فِي أَيَّامٍ أَفْضَلَ مِنْهَا فِي هَذِهِ الأيام. (الجمعة: ٩٦٩) .
– مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنْ السَّائِلِ. (الإيمان: ٥٠) .
– مَا أَنَا بِقَارِئٍ. (بدء الوحي:٤).

النوع الثاني: ما ← الاسم معرفة ← الخبر جملة .

ورد هذا النوع في صورتين، لكل منها موضع واحد، كما يلي:

الصورة الأولى: ما ← الاسم ضمير ← الخبر جملة ماضوية .

وموضعها في قوله (ﷺ): " مَا أَنَا حَمَلْتُكُمْ ". (الأيمان والنذور: ٦٦٢٣).

الصورة الثانية: قسم/ ما ← الاسم ظاهر ← الخبر جملة مضارعية .

وموضعها في قوله (ﷺ): " فَوَاللَّهِ مَا الْفَقْرَ أَخْشَى عَلَيْكُمْ ". (المغازي: ٤٠١٥).

النوع الثالث: ما ← الاسم معرفة ← الخبر شبه جملة .

ورد هذا النوع في (٤) أربعة مواضع، وجاء على صورتين:

الصورة الأولى: قسم/ ما ← الاسم معرفة ← إِلَّا ← الخبر جار ومجرور.

وردت هــذه الصورة في (٢) موضعين، سبقت بالقسم في أحدهما، وجاء الاسم في الآخر ضميرا، كما يلي:

– وَاللَّهِ مَا عِلْمِي وَمَا عِلْمُكَ فِي جَنْبِ عِلْمِ اللَّهِ إِلَّا كَمَا أَخَذَ هَذَا الطَّائِرُ بِمِنْقَارِهِ. (تفسير القرآن: ٤٧٢٦)

– مَا أَنْتُمْ فِي النَّاسِ إِلَّا كَالشَّعَرَةِ السَّوْدَاءِ فِي جِلْدِ ثَوْرٍ أَبْيَضَ.(احاديث الأنبياء:٣٣٤).

الصورة الثانية: ما ← الخبر ظرف (مقدم) ← إِلَّا / الاسم ظاهر (مؤخر).

وردت هــذه الصورة في (٢) موضعين، تقدم الخبر فيهما، وسبق الاسم بــ(إلا) في أحدهما:

– مَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ. (كفارات الأيمان:٦٧١٨).

– وَمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى رَبِّهِمْ إِلَّا رِدَاءُ الْكِبْرِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ. (تفسير القرآن: ٤٨٧٨).

النمط الثاني: ما ← الاسم نكرة .

ورد هــذا الــنمط في (٣٤) أربعة وثلاثين موضعا، توزعت على ثلاثة أنواع بحسب أقسام الخبر، كما يلي:

النوع الأول: ما ← الاسم نكرة ← الخبر مفرد .

جاء هذا النوع في (٣) ثلاثة مواضع، وله صورة واحدة:

ما ← الاسم نكرة محضة ← الخبر مفرد نكرةً .

وردت هذه الصورة في (٣) ثلاثة مواضع، هي:

- مَا أَحَدٌ أَغْيَرَ مِنْ اللَّهِ. (الجمعة: ١٠٤٤).
- وَمَا أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْمَدْحُ مِنْ اللَّهِ. (النكاح: ٥٢٢٠).
- مَا أَحَدٌ أَصْبَرَ عَلَى أَذًى سَمِعَهُ مِنْ اللَّهِ. (التوحيد: ٧٣٧٨).

النوع الثاني: ما ← الاسم نكرة ← الخبر جملة .

ورد هذا النوع في (٢٤) أربعة وعشرين موضعا، موزعة على ثلاثة صور، كما يلي:

الصورة الأولى: قسم / ما ← الاسم نكرة موصوفة / مجرور بـ(من) الجنسية ← إلَّا ← قد/ الخبر جملة ماضوية.

وردت هذه الصورة في (١٦) ستة عشر موضعا، تصدر القسم في موضع منها، وجاء الاسم مجرورا بـ(من) الجنسية في (١٣) ثلاثة عشر موضعا، واقترنت جملة الخبر بـ(قد) في موضعين منها، وبـ(إلا) في جميع تلك المواضع، وهذه أمثلتها:

- وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ... مَا مِنْ رَجُلٍ تَكُونُ لَهُ إِبِلٌ أَوْ بَقَرٌ أَوْ غَنَمٌ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا إِلَّا أُتِيَ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْظَمَ مَا تَكُونُ وَأَسْمَنَهُ تَطَؤُهُ بِأَخْفَافِهَا وَتَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا. (الزكاة: ١٤٦٠).
- مَا مِنْ شَيْءٍ كُنْتُ لَمْ أَرَهُ إِلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هَذَا. (الوضوء: ١٨٤).
- مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنْ الْجَنَّةِ وَمَقْعَدُهُ مِنْ النَّارِ. (تفسير القرآن: ٤٩٤٥).
- مَا مِنْ الْأَنْبِيَاءِ نَبِيٌّ إِلَّا أُعْطِيَ مَا مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ الْبَشَرُ. (فضائل القرآن:٤٩٨١).

الصورة الثانية: ما ← الاسم نكرة (مضافة/ موصوفة) مجرور بـ(من) الجنسية ← إلَّا ← الخبر جملة اسمية.

وردت هذه الصورة في (٥) خمسة مواضع، جاء الاسم نكرة مختصة بالإضافة في موضع واحد، وبالوصف في ثلاثة منها، ومقترنا بـ(من) الجنسية في أربعة مواضع، واقترن الخبر بـ(إلا) في جميع هذه المواضع:

- مَا مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا وَأَنَا أَوْلَى بِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. (تفسير القرآن:٤٧٨١).
- مَا مِنْ مَوْلُودٍ يُولَدُ إِلَّا وَالشَّيْطَانُ يَمَسُّهُ حِينَ يُولَدُ. (تفسير القرآن: ٤٥٤٨).

– مَــا حَــقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ. (الوصايا: ٢٧٣٨).

– مَا مِنْ يَوْمٍ يُصْبِحُ الْعِبَادُ فِيهِ إِلَّا مَلَكَانِ يَنْزِلَانِ. (الزكاة: ١٤٤٢).

– مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَائِنَةٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا وَهِيَ كَائِنَةٌ. (الجمعة: ١٠٥٢).

الصــورة الثالثة: ما ← الاسم نكرة موصوفة/ مجرور بــ(من) الجنسية ← إلَّا/ لم/ الخبر جملة مضارعية.

وردت هــذه الصــورة في (٣) ثلاثة مواضع، اقترن الاسم بــ(من) الجنسية في موضعين منها، واقترن الخبر بــ(إلا) و(لم) في موضع آخر، كما يلي:

– مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ. (التوحيد: ٧٤٤٣).

– مَــا مِنْ عَبْدٍ اسْتَرْعَاهُ اللَّهُ رَعِيَّةً فَلَمْ يَحُطْهَا بِنَصِيحَةٍ إِلَّا لَمْ يَجِدْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ. (الأحكام: ٧١٥٠).

– مَــا مِنْ عَبْدٍ يَمُوتُ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ يَسُرُّهُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا وَأَنَّ لَهُ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا إِلَّا الشَّهِيدَ. (الجهاد والسير: ٢٧٩٥).

النوع الثالث: ما ← الاسم نكرة ← الخبر شبه جملة .

ورد هذا النوع في (٧) سبعة مواضع، وله صور ثلاث:

الصــورة الأولــى: قســم/ ما ← الخبر جار ومجرور (مقدم) ← إلَّا/ الاسم نكرة/ مجرور بــ(من) الجنسية/ مصدر مؤول.

وردت هــذه الصورة في(٥) خمسة مواضع، تقدم الخبر في جميعها، وجاء الاسم مجــرورا بــ(من) في موضع واحد، ومصدرا مؤولا في موضع، واقترن بــ(إلا) في موضع، وتصدر القسمُ في موضع منها، وهذه أمثلتها:

– اثْبُتْ أُحُدُ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ نَبِيٌّ وَصِدِّيقٌ وَشَهِيدَانِ. (المناقب: ٣٦٧٦).

– لَعَهْدُنَا بِهَذَا الْوَادِي وَمَا فِيهِ مَاءٌ. (احاديث الأنبياء: ٣٣٦٤).

– مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا. (التوحيد: ٧٤٠٩).

– وَاللَّهِ مَا بِمُوسَى مِنْ بَأْسٍ. (الغسل: ٢٧٨).

- وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ: مَا أَعْقَلَهُ، وَمَا أَظْرَفَهُ، وَمَا أَجْلَدَهُ، وَمَا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ. (المناقب: ٣٦٨٦).

الصورة الثانية: ما ← الاسم نكرة موصوفة مجرور بـ(من) الجنسية ← إِلَّا ← الخبر جار ومجرور.

وردت هذه الصورة في موضع واحد، هو قوله (ﷺ): "مَا لِعَبْدِي الْمُؤْمِنِ عِنْدِي جَزَاءٌ إِذَا قَبَضْتُ صَفِيَّهُ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا ثُمَّ احْتَسَبَهُ إِلَّا الْجَنَّةُ". (الرقاق: ٦٤٢٤).

القسم الثاني: النافية للجملة الفعلية:

دخلت (ما) النافية على الجملة الفعلية في (١٠٤) مائة وأربعة مواضع، وقد وردت في هذه المواضع على نمطين:

النمط الأول: ما ← فعل ماض .

ورد هذا النمط في (٦١) واحد وستين موضعا، وجاء على الصور التالية:

الصورة الأولى: أ / ما ← فعل ماض (ناقص) / قط .

وردت هذه الصورة في (٣٥) خمسة وثلاثين موضعا، دخلت عليها همزة الاستفهام في (٨) ثمانية مواضع؛ حذفت في اثنين منها، وجاء الفعل المنفي بعدها ناقصا في (٩) تسعة مواضع، وأكد بـ(قَطُّ) في (٤) أربعة مواضع، وهذه أمثلتها:

- مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ صَاحِبَةٍ وَلَا وَلَدٍ. (تفسير القرآن: ٤٥٨١).
- أَمَا رَأَيْتُمْ شَوْكَ السَّعْدَانِ ؟. (الأدب: ٥٩٨٧).
- مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ. (الإيمان: ٢٩).

الصورة الثانية: ما ← فعل ماض ← إِلَّا .

وردت هذه الصورة في (١٠) عشرة مواضع، جاء الفعل المنفي في جميعها محصورا بين (ما) و(إلا)، كما في هذه الأمثلة:

- مَا أَنْزَلَ اللَّهُ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً. (الطب: ٥٦٧٨).
- مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا أَنْذَرَ أُمَّتَهُ. (المغازي: ٤٤٠٣).
- مَا بعثَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا رَعَى الْغَنَمَ. (الإجارة: ٢٢٦٣).

الصورة الثالثة: لو / لولا (جملة شرط) ما ← فعل ماضٍ (جواب الشرط) .

وردت هــذه الصــورة في (٨) ثمانية مواضع، تصدرت (لولا) موضعين منها، وجاءت (لو) في بقيتها، وهذه أمثلتها:

– لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُ. (الحج: ١٦٥١).

– لَوْ دخَلُوهَا مَا خَرَجُوا مِنْها إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. (المغازي: ٤٣٤٠).

– اللَّهُمَّ لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا. (الجهاد والسير: ٣٠٣٤).

الصورة الرابعة: قسم / ما ← فعل ماض (ناقص) / قط / إلَّا .

وردت هــذه الصورة في (٧) سبعة مواضع، تصدر القسم جميعها، وتأكد النفي بــــ(قَــطُّ) في موضعين؛ اجتمعت (قَطُّ) مع (لا) في موضع منها، وجاء الفعل المنفي ناقصا في موضع واحد، وهذه أمثلتها:

– وَاللَّهِ مَا رَأَوْكَ. (الدعوات: ٦٤٠٨).

– وَاللَّهِ مَا كُنْتُ قَطُّ أَشَدَّ بَصِيرَةً مِنِّي الْيَوْمَ. (الحج: ١٨٨٢).

– وَالَّــذِي نَفْسِــي بِيَدِهِ مَا لَقِيَكَ الشَّيْطَانُ قَطُّ سَالِكًا فَجًّا إِلَّا سَلَكَ فَجًّا غَيْرَ فَجِّكَ. (المناقب:٣٦٨٣).

النمط الثاني: ما ← فعل مضارع .

ورد هذا النمط في (٤٥) خمسة وأربعين موضعا على ثلاثة صور:

الصورة الأولى: أ / ما ← فعل مضارع .

وردت هذه الصورة في (٣٢) اثنين وثلاثين موضعا، اقترنت بها همزة الاستفهام في (١٠) عشرة مواضع منها، وهذه أمثلتها:

– مَا تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. (تفسير القرآن: ٤٥٨١).

– مَا أُحِبُّ أَنَّ لِي مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا. (الزكاة: ١٤٠٨).

– أَمَا تَجِدُ شَاةً ؟. (تفسير القرآن: ٤٥١٧).

الصورة الثانية: ما ← فعل مضارع (ناقص) / إلَّا .

وردت هــذه الصورة في (١٠) عشرة مواضع، جاء الفعل المنفي محصورا بين (ما) و (إلا) في ثلاثة منها، مثل:

– مَا بَقِيَ فِي النَّارِ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ . (التوحيد: ٧٤٤٠).

– مَا يَكُونُ الطَّيْرُ إِلَّا عَلَى مَاءٍ. (أحاديث الأنبياء: ٣٣٦٥).

– مَا أُرَاهَا إِلَّا حَابِسَتَكُمْ. (الحج: ١٧٧٢).

– وَما يزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ. (الرقاق: ٦٥٠٢).

الصورة الثالثة: قسم ← ما ← فعل مضارع .

وردت هذه الصورة في (٣) ثلاثة مواضع، تأخر القسم في موضع منها:

– وَاللَّهِ مَا أَخَافُ بَعْدِي أَنْ تُشْرِكُوا. (المناقب: ٣٥٩٦) .

– وَاللَّهِ مَا يَمْنَعُ مُوسَى أَنْ يَغْتَسِلَ مَعَنَا إِلَّا أَنَّهُ آدَرُ. (الغسل: ٢٨٧).

– وَما أَدْرِي وَاللَّهِ وَأَنَا رَسُولُ اللَّه مَا يُفْعَلُ بِي. (المناقب: ٣٩٢٩).

ثانيا: تحليل النظام:

مــن خلال العرض السابق لنظام الجملة المنفية بـــ(ما)، واستقراء المواضع التي وردت فيها، يمكن ملاحظة الآتي:

أولا: النافية للجملة الاسمية:

اعــتمد نظام الجملة الاسمية المنفية بـــ(ما) على ثلاث وحدات رئيسة، هي: (ما) النافــية، والاســم، والخــبر، ثم تأتي المكملات السياقية الأخرى، وقد برز للوصف عناصر ثلاثة:

(أ)– أحوال الاسم:

ورد الاســم معــرفة في (١٤) أربعة عشر موضعا؛ فجاء ظاهرا في (٧) سبعة مــنها، وضــميرا بارزا في (٧) السبعة الباقية، وورد نكرة في (٣٤) أربعة وثلاثين موضــعا؛ فجــاء نكرة محضة في (٤) أربعة منها، ونكرة موصوفة في (٢٧) سبعة وعشــرين موضــعا، ومضافا لنكرة في موضعين، ومصدرا مؤولا في موضع واحد، وورد مجــرورا بـــ(من) الجنسية في (٢٢) اثنين وعشرين موضعا، ومقترنا بـــ(إلا) في موضعين. وقد تقدمت الأمثلة.

(ب) – أحوال الخبر:

ورد الخـبر **مفردا** نكرة في (١١) أحد عشر موضعا؛ اقترن بالباء في (٧) سبعة منها، وظهرت عليه الفتحة في (٤) الأربعة الباقية. وورد **جملة** في (٢٦) ستة عشرين موضعا؛ فجاء جملة اسمية في(٥) خمسة منها، وفعلية في (٢١) واحد وعشرين منها؛ كانـت ماضـوية في (١٧) سبعة عشر موضعا، ومضارعية في (٤) أربعة مواضع. وورد **شبه جملة** في (١١) أحد عشر موضعا؛ فكان ظرفا في (٣) ثلاثة منها، وجارا ومجرورا في (٨) ثمانية مواضع، وقد اقترن الخبر بـ(إلا) في (٢٨) ثمانية وعشرين موضعا، وبـ(قد) في (٤) أربعة مواضع. والأمثلة تقدمت.

(ج) – الرتبة بين الاسم والخبر:

تقدم الخبر حال كونه شبه جملة في (٨) ثمانية مواضع؛ فكان ظرفا في (٣) ثلاثة مـنها، وجـارا ومجـرورا في (٥) خمسة مواضع، أما بقية المواضع فقد التُزِم فيها الترتيبُ بين الاسم والخبر.

ثانيا: النافية للجملة الفعلية:

اعـتمدت الجملة الفعلية المنفية بـ(ما) على ركنين أساسيين: (ما) النافية، والفعل المنفي بعدها، وقد ورد الفعل المنفي بعدها على صورتين:

(أ) – الماضي: ورد الفعل بصيغة الماضي منفيا بـ(ما) في (٦٠) ستين موضعا؛ جاء ناقصا في (١٠) عشرة منها، نحو:

– مَا كُنْتُ فِيكَ أَشَدَّ بَصِيرَةً مِنِّي الْيَوْمَ. (الفتن: ٧١٣٢).

– ما زالَتْ الْمَلَائِكَةُ تُظِلُّهُ بِأَجْنِحَتِهَا حَتَّى رُفِعَ. (الجنائز: ١٢٤٤).

– مَا كُنْتُ لِآخُذَ جَمَلَكَ. (الشروط: ٢٧١٨).

(ب) – المضـارع: ورد الفعـل على صيغة المضارع منفيا بـ(ما) في (٤٤) أربعة وأربعين موضعا؛ جاء ناقصا في (٣) ثلاثة مواضع، هي:

– مَا يَكُونُ الطَّيْرُ إِلَّا عَلَى مَاءٍ. (احاديث الأنبياء: ٣٣٦٥).

– مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ. (احاديث الأنبياء: ٣٣٣٢).

– وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ. (الرقاق: ٦٥٠٢).

ثالثا: الوظيفة السياقية:

مـــن خـــلال استقراء نصوص الحديث النبوي تبين أن (ما) النافية لها في السياق وظيفتان:

■ الأولـــى: دلالية، وهي النفي ؛ فقد دخلت على الجملتين: الاسمية والفعلية، وعملت النفـــي صراحة في كلتيهما إلا في موضع واحد؛ جاءت فيه محتملة للنفي وغيره، هو قوله (ﷺ) عن الرجل الذي شرب الخمر:

– لَا تَلْعَنُوهُ؛ فَوَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ إِنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ. (الحدود: ٦٧٨٠).

يُـــروى هـــذا الحديث بثلاثة أوجه: بكسر همزة (إِنَّهُ)، وهي رواية الأكثر[١]، وبفتحها (أَنَّـــهُ)[٢]، وبفـــتحها مـــع دخول (إلا) قبلها[٣]، وعلى الرواية الأولى؛ فإن (ما) تحتمل أربعـــة أوجـــه: موصـــولة، ومصدرية، وزائدة، ونافية، وهو الأرجح، وعلى الرواية الثانـــية؛ فـــإن (ما) تحتمل الموصولة، والمصدرية، وعلى الرواية الثالثة؛ فإن (ما) لا تحتمل غير النافية[٤].

■ الثانية: شكلية، وهي نصب الخبر[٥]؛ فقد جاء الخبر بعدها منصوبا في (٤) أربعة مواضع، هي:

– مَا الْعَمَلُ فِي أَيَّامٍ أَفْضَلَ مِنْهَا فِي هَذِهِ الأيام. (الجمعة: ٩٦٩).

– مَا أَحَدٌ أَغْيَرَ مِنْ اللَّهِ. (النكاح: ٥٢٢٠).

– وَمَا أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْمَدْحُ مِنْ اللَّهِ. (النكاح: ٥٢٢٠).

– مَا أَحَدٌ أَصْبَرُ عَلَى أَذًى سَمِعَهُ مِنْ اللَّهِ. (التوحيد: ٧٣٧٨).

١- انظر فتح الباري ١٢/ ٩١ ، وصحيح البخاري، طبعة بيت الأفكار الدولية. ص ١٢٤٩.

٢- انظـــر صـــحيح البخاري ، طبعة المجلس الأعلى ٢٧٠/١٠ ، وصحيح البخاري بشرح الكرماني ٣/ ١٨٥، وإرشاد الساري ٤٥٣/٩

٣- انظـــر صـــحيح البخاري بحاشية السندي ١٧٢/٤. طبعة الحلبي، القاهرة، بدون تاريخ. وعمدة القاري ٢٤٩/١٩، وصحيح البخاري، تحقيق د. مصطفى البغا ٢٤٨٩/٦. ط٣، دار ابن كثير ودار اليمامة، بيروت، ١٩٩٣.

٤- انظر فتح الباري ٩١/١٢، وعمدة القاري ٢٥٠/١٩، وإرشاد الساري ٤٥٣/٩.

٥- وهو ما يسميه النحاة بالنسخ، فهي (ما) الحجازية العاملة عمل (ليس) في اصطلاحهم- كما سيأتي بيانه- وهو الراجح هنا؛ لأن النبي ﷺ حجازي الأصل، فهو يتكلم على سجيته بلغة قومه.

هذه هي المواضع التي ظهر فيها النصب على الخبر بوضوح؛ لأنه جاء اسما ظاهرا، ولم تدخل عليه حروف الجر. أما الأخبار التي قارنتها الباء؛ فلم يظهر عليها النصب، وقد بلغت (٧) سبعة مواضع، هي ما يلي:

– مَا أَنَا بِقَارِئٍ. (بدء الوحي: ٤).
– مَا أَنَا بِدَاخِلٍ عَلَيْهِنَّ شَهْرًا. (المظالم والغصب: ٢٤٦٨).
– مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ مِنْهُمْ. (الجنائز: ١٣٧٠).
– مَا أَنَا بِمُعْتَكِفٍ. (الاعتكاف: ٢٠٤٥).
– وَمَا ذَاكَ لَهَا بِخُلُقٍ. (الشروط: ٢٧٣٤).
– مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنْ السَّائِلِ. (الإيمان: ٥٠).
– فَمَا أَنْتُمْ بِأَشَدَّ لِي مُنَاشَدَةً فِي الْحَقِّ. (التوحيد: ٧٤٤٠).

وكذا لم يظهر النصب على الأخبار التي جاءت جملة، مثل قوله (ﷺ):

– مَا مِنْ شَيْءٍ كُنْتُ لَمْ أَرَهُ إِلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هَذَا. (الوضوء: ١٨٤).

أو التي جاءت شبه جملة، مثل قوله (ﷺ):

– لَعَهْدُنَا بِهَذَا الْوَادِي وَمَا فِيهِ مَاءٌ. (أحاديث الأنبياء: ٣٣٦٤).

رابعا: الموقع السياقي:

وردت (ما) النافية في المواقع السياقية التالية:

١ – **في أول الجملة**: وقعت (ما) في أول الجملتين: الاستفتاحية، والمستأنفة في (١٢٥) مائة وخمسة وعشرين موضعا، نحو:

– مَا اغْبَرَّتْ قَدَمَا عَبْدٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَمَسَّهُ النَّارُ. (الجهاد والسير: ٢٨١١).
– مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلُبِّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ. (الحيض: ٣٠٤).
– وَمَا ذَاكَ لَهَا بِخُلُقٍ . (الشروط: ٢٧٣٤) .

٢ – **في جواب القسم**: وردت (ما) في جملة جواب القسم في (٢٥) خمسة وعشرين موضعا، ومن أمثلتها ما يلي:

– وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُهَا. (المغازي: ٤١١٢).

- وَاللَّــهِ مَا عِلْمِي وَمَا عِلْمُكَ فِي جَنْبِ عِلْمِ اللَّهِ إِلَّا كَمَا أَخَذَ هَذَا الطَّائِرُ بِمِنْقَارِهِ مِنْ الْبَحْرِ. (تفسير القرآن: ٤٧٢٦).
- وَاللَّهِ يا رَبِّ مَا رَأَوْهَا.
- وَاللَّهِ مَا أَرْسَلْتُمْ إِلَيَّ إِلَّا شَيْطَانًا. (البيوع: ٢٢١٧).
- فَوَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ عَلَى أَهْلِي إِلَّا خَيْرًا. (الشهادات: ٢٦٦١).

٣ – فـــي جملـــة جواب الشرط: تصدرت (ما) النافية جملة جواب الشرط في (٨) ثمانية مواضع، مثل:
- لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُ. (الحج: ١٦٥١) .
- لَوْ دخلُوهَا ما خَرَجُوا مِنْهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. (المغازي: ٤٣٤٠) .
- اللَّهُمَّ لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا. (الجهاد والسير: ٣٠٣٤).

٤ – في جملة النعت: تصدرت (ما) النافية جملة النعت في (٣) ثلاثة مواضع، هي:
- أَلَا أُحَدِّثُكُمْ حَدِيثًا عَنْ الدَّجَّالِ مَا حَدَّثَ بِهِ نَبِيٌّ قَوْمَهُ. (حديث الأنبياء: ٣٣٣).
- لَئِنْ قَدَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ لَيُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا لَا يُعَذِّبُهُ أَحَدًا. (التوحيد: ٧٥٠٦).
- ذَكَرُوا رَجُلًا مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرًا. (الشهادات: ٢٦٣٧).

٥ – في جملة الحال: تصدرت (ما) النافية جملة الحال في موضعين:
- وَلَيُتِمَّــنَّ اللَّــهُ هَذَا الْأَمْرَ حَتَّى يَسِيرَ الرَّاكِبُ مِنْ صَنْعَاءَ إِلَى حَضْرَمَوْتَ مَا يَخَافُ إِلَّا اللَّهَ وَالذِّئْبَ عَلَى غَنَمِهِ. (المناقب: ٣٨٥٢).
- إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مَا يَتَبَيَّنُ فِيهَا يَزِلُّ بِهَا فِي النَّارِ. (المناقب: ٦٤٧٧).

خامسا: الظواهر السياقية المصاحبة:

١- همـــزة الاســـتفهام: وردت (مـــا) مقترنة بهمزة الاستفهام في (١٨) ثمانية عشر موضعا، وقد جاءت الهمزة معها لمعنى التقرير في (٨) ثمانية مواضع، مثل:
- يَا آدَمُ أَمَا تَرَى النَّاسَ ؟. (التوحيد: ٧٤١٠) .
- أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ لَهُمْ الدُّنْيَا وَلَنَا الْآخِرَةُ ؟. (التوحيد: ٤٩١٣).
- أَمَا رَأَيْتُمْ شَوْكَ السَّعْدَانِ[1]؟. (الرقاق: ٦٥٧٤).

١- انظر فتح الباري ١١/٥٥٤.

وجاءت لمعنى الزجر والإنكار في (٣) ثلاثة مواضع، هي:

– أَمَا يَخْشَى أَحَدُكُمْ... إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ[1] ؟!. (الأذان: ٦٩١).

– أَمَا يَكْفِيكَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ؟. (الصوم: ١٩٨٠).

– أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ آلَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَأْكُلُونَ الصَّدَقَةَ[2] ؟.

وجاءت للاستفهام الحقيقي في (٧) السبعة الباقية، مثل:

– أَمَا كُنْتُمْ تُصَدِّقُونِي؟. (تفسير: ٤٨٠١).

– أَمَا تَجِدُ شَاةً ؟. (تفسير القرآن: ٤٥١٧).

– أَمَا صُمْتَ سَرَرَ هَذَا الشَّهْرِ ؟. (الصوم: ١٩٨٣).

وقد حذفت الهمزة في موضع واحد من هذه السبعة، وهو في قوله ﷺ لعائشة:

– وَمَا طُفْتِ لَيَالِيَ قَدِمْنَا مَكَّةَ ؟. قُلْتُ: لَا[3]. (الحج: ١٥٦١)

والرواية الأخرى: "مَا كُنْتِ تَطُوفِينَ بِالْبَيْتِ لَيَالِيَ قَدِمْنَا ؟. قُلْتُ: لَا". (الحج: ١٧٦٢).

ولا شك أن نبرات الصوت وملامح الوجه مع تأثير المقام اللغوي؛ تساعد كلها في إبراز معنى الاستفهام حتى في عدم وجود إحدى أدواته المعروفة؛ لذلك حذفت الهمزة هنا، واعتُمد على النبر وحيثيات المقام[4].

٢ – (مِنْ) الجنسية: كثر مجيء (مِنْ) التي تفيد التنصيص على نفي الجنس بعد (ما) النافية؛ فقد جاءت معها (٢٢) اثنين وعشرين موضعا، مثل:

– مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ. (العلم: ١٢٨).

– مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنْ الْجَنَّةِ وَمَقْعَدُهُ مِنْ النَّارِ. (تفسير القرآن: ٩٤٥)

– مَا مِنْ شَيْءٍ كُنْتُ لَمْ أَرَهُ إِلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي. (الوضوء: ١٨٤).

١- السابق ٢/٢٣٢.

٢- السابق ٣/٤٥٣، وعمدة القاري ٧/٣٤٦.

٣- فيه دلالة كذلك على إجابة السؤال المنفي بـ(لا) بدلا من(بلى).

٤- انظر في تأثير النبر على المعنى: مناهج البحث في اللغة. د . تمام حسان. ص١٦٤. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠.

٣ – (إِلَّـا): من أكثر الظواهر السياقية التي صاحبت (ما) النافية؛ فقد وردت معها في (٣١) واحد وثلاثين موضعا، ومن أمثلتها ما يلي:

– مَا مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا وَأَنَا أَوْلَى بِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. (تفسير: ٤٧٨١).

– مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ. (التوحيد: ٧٤٤٣) .

– مَا اسْتُخْلِفَ خَلِيفَةٌ إِلَّا لَهُ بِطَانَتَانِ. (القدر: ٦٦١١).

– مَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا رَعَى الْغَنَمَ. (الإجارة: ٢٢٦٢).

٤ – (قَطُّ): وردت (ما) النافية وبعدها (قَطُّ) التي تفيد استغراق النفي في مواضع قليلة بلغت (٥) خمسة مواضع، مثل:

– مَا رَأَيْتُ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ كَالْيَوْمِ قَطُّ. (الدعوات: ٦٣٦٢).

– مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِمْ مِنْ سُوءٍ قَطُّ. (الاعتصام: ٧٣٧٠).

– مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ. (الإيمان: ٢٩).

سادسا: الدلالة الزمنية:

لـم تختص (ما) بالنفي في زمن معين، فقد وردت في كلام النبي (ﷺ) نافية في الأزمـنة المخـتلفة، ولكن الأكثر استخدامها للنفي في الماضي؛ حيث جاءت نافية في الزمـن الماضي في (٦١) واحد وستين موضعا، ويليه زمن الحال؛ حيث جاءت نافية في زمن الحال في (٤٥) خمسة وأربعين موضعا، وجاءت نافية في الحال والاستقبال في (٢٤) أربعة وعشرين موضعا، كما وردت نافية في المستقبل في (١٢) اثني عشر موضعا، ووردت لمطلق النفي في (١١) أحد عشر موضعا، وهذه أمثلتها:

■ في الماضي:

– مَا أَنَا حَمَلْتُكُمْ. (الأيمان والنذور: ٦٦٢٣).

– مَا أَتَانَا مِنْ نَذِيرٍ. (تفسير القرآن: ٤٤٨٧).

– وَمَا أُعْطِيَ أَحَدٌ عَطَاءً خَيْرًا وَأَوْسَعَ مِنْ الصَّبْرِ. (الزكاة: ١٤٦٩).

– مَا مِنْ شَيْءٍ كُنْتُ لَمْ أَرَهُ إِلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هَذَا. (الوضوء: ١٨٤).

■ في الحال:

– مَا الْعَمَلُ فِي أَيَّامٍ أَفْضَلَ مِنْهَا فِي هَذِهِ الأيام. (الجمعة: ٩٦٩).

- وَمَا أُحِبُّ أَنْ أَكْتَوِيَ. (الطب: ٥٦٨٣).
- مَا أُحِبُّ أَنَّ لِي مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا. (الزكاة: ١٤٠٨).
- مَا أُعْطِيكُمْ وَلَا أَمْنَعُكُمْ إِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ. (فرض الخمس: ٣١١٧).

■ **في الحال الممتد إلى المستقبل:**

- مَا أَنَا بِدَاخِلٍ عَلَيْهِنَّ شَهْرًا. (المظالم والغضب: ٢٤٦٨).
- مَا مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا وَأَنَا أَوْلَى بِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. (تفسير القرآن: ٤٧٨١).
- مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ. (الجنائز: ١٣٥٨).
- لَـا يَزَالُ مِنْ أُمَّتِي أُمَّةٌ قَائِمَةٌ بِأَمْرِ اللَّهِ مَا يَضُرُّهُمْ مَنْ كَذَّبَهُمْ وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ (التوحيد: ٧٤٦٠).

■ **في المستقبل البعيد:**

- مَـا أَحَدٌ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ يُحِبُّ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا وَلَهُ مَا عَلَى الْأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا الشَّهِيدُ. (الجهاد والسير: ٢٨١٧).
- مَا تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. (تفسير القرآن: ٤٥٨١).
- إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَشَجَرَةً يَسِيرُ... مَا يَقْطَعُهَا. (الرقاق: ٦٦٥٣).
- مَا يَبْقَى فِي النَّارِ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ. (التوحيد: ٧٤٤٠).

■ **في مطلق الزمن:**

- مَا أَحَدٌ أَغْيَرَ مِنْ اللَّهِ. (الجمعة: ١٠٤٤).
- وَمَا أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْمَدْحُ مِنْ اللَّهِ. (النكاح: ٥٢٢٠).
- مَا أَحَدٌ أَصْبَرَ عَلَى أَذًى سَمِعَهُ مِنْ اللَّهِ. (التوحيد: ٧٣٧٨).
- مَا مِنْ مُسْلِمٍ غَرَسَ غَرْسًا فَأَكَلَ مِنْهُ إِنْسَانٌ أَوْ دَابَّةٌ إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ. (الأدب: ٦٠١٢).

المبحث الثالث:

(لا) في الحديث الشريف

(لا) في الحديث الشريف

أولا: نظام الجملة المنفية بـ(لا):

وردت (لا) في أقوال النبي (ﷺ) في (١٣٥٩) ألف وثلاثمائة وتسعة وخمسين موضعا بالمكرر، وفي (٨٦١) ثمانمائة وواحد وستين موضعا بعد حذف المكرر، وقد جاءت في هذه المواضع على قسمين:

القسم الأول: النافية لما قبلها:

وردت (لا) نافية للجملة السابقة عليها في (٤٦) ستة وأربعين موضعا، وجاءت في هذه المواضع علي نمطين:

النمط الأول: جملة إنشاء (استفهام / أمر) ← لا / قسم .

ورد هذا النمط في (٤٤) أربعة وأربعين موضعا، نفت الاستفهام السابق عليها في (٣٨) ثمانية وثلاثين موضعا، حذفت أداة الاستفهام في (٦) ستة منها، وتبعها القسم في (٨) ثمانية مواضع، ونفت الأمر السابق عليها في (٦) ستة مواضع، ومن أمثلتها ما يلي:

- هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا ؟. قَالَ: لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ. (الإيمان: ٤٦).
- يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا نَتَّكِلُ ؟. قَالَ: لَا، اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ. (تفسير القرآن: ٤٩٤٧).
- أَحَرَامٌ الضَّبُّ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟. قَالَ: لَا. (الأطعمة: ٥٣٩١).
- يَا رَسُولَ اللَّهِ أُوصِي بِمَالِي كُلِّهِ ؟. قَالَ: لَا. قُلْتُ: فَالشَّطْرُ. قَالَ: لَا. (الوصايا: ٢٧٤٢).
- اسْتَخْرَجْتَهُ ؟. فَقَالَ: لَا. (بدء الخلق: ٣٢٦٨).
- فَقَالَ: تَخَافُنِي ؟. قَالَ: لَا. (المغازي: ٤١٣٧).
- إِذَا كُنْتِ عَنِّي رَاضِيَةً فَإِنَّكِ تَقُولِينَ: لَا، وَرَبِّ مُحَمَّدٍ، وَإِذَا كُنْتِ عَلَيَّ غَضْبَى قُلْتِ: لَا، وَرَبِّ إِبْرَاهِيمَ. (النكاح: ٥٢٢٨).
- هَلْ رَأَوْنِي ؟. قَالَ فَيَقُولُونَ: لَا، وَاللَّهِ مَا رَأَوْكَ ... وَهَلْ رَأَوْهَا ؟. قَالَ يَقُولُونَ: لَا، وَاللَّهِ يَا رَبِّ مَا رَأَوْهَا. (الدعوات: ٦٤٠٨).

ـ لَا، وَمُقَلِّبِ الْقُلُوبِ. (الأيمان والنذور: ٦٦٢٨).

ـ أَمُرْ بَعْضَهُمْ يَرْفَعْهُ إِلَيَّ. قَالَ: لَا. قَالَ: فَارْفَعْهُ أَنْتَ عَلَيَّ. قَالَ: لَا. فَنَثَرَ مِنْهُ ثُمَّ ذَهَبَ يُقِلُّهُ، فَلَمْ يَرْفَعْهُ. فَقَالَ: فَمُرْ بَعْضَهُمْ يَرْفَعْهُ عَلَيَّ: قَالَ: لَا. قَالَ: فَارْفَعْهُ أَنْتَ عَلَيَّ. قَالَ: لَا. فَنَثَرَ مِنْهُ ثُمَّ احْتَمَلَهُ عَلَى كَاهِلِهِ. (الجزية: ٣١٦٥).

ـ ائْذَنْ لِي فَلْأَضْرِبْ عُنُقَهُ. قَالَ: لَا. (الأدب: ٦١٦٣).

النمط الثاني: جملة إخبار ← لا :

ورد هذا النمط في موضعين، هما:

ـ إِنِّي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ مَغَافِيرَ. قَالَ: لَا، وَلَكِنِّي كُنْتُ أَشْرَبُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ. (تفسير القران: ٤٩١٢).

ـ إِنَّ زَوْجَهَا أَمَرَنِي أَنْ أَصِلَ فِي شَعَرِهَا. فَقَالَ: لَا، إِنَّهُ قَدْ لُعِنَ الْمُوصِلَاتُ. (النكاح:٥٢٠٥).

القسم الثاني: النافية لما بعدها:

وردت (لا) نافية للجملة بعدها في (٨١٥) ثمانمائة وخمسة عشر موضعا، ودخلت على الجملتين: الاسمية، والفعلية، كما يلي:

أولا: الداخلة على الجملة الاسمية:

دخلت (لا) على الجملة الاسمية في (٩٧) سبعة وتسعين موضعا، وجاءت على الصور الآتية:

الصورة الأولى: لا ← الاسم نكرة ← الخبر شبه جملة .

وردت هذه الصورة في (٤٧) سبعة وأربعين موضعا، ومن أمثلتها ما يلي:

ـ لَا حَرَجَ عَلَيْكِ أَنْ تُطْعِمِيهِمْ مِنْ مَعْرُوفٍ. (الأحكام:٧١٦١).

ـ لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ. (الحج:١٥٤٩).

ـ بَشِّرُوا خَدِيجَةَ بِبَيْتٍ مِنْ الْجَنَّةِ مِنْ قَصَبٍ، لَا صَخَبَ فِيهِ وَلَا نَصَبَ. (الحج:١٧٩٢).

ـ لَا حَاجَةَ لَنَا إِلَى أَجْرِكَ الَّذِي شَرَطْتَ لَنَا. (الإجارة: ٢٢٧١).

ـ لَا صَاعَيْنِ بِصَاعٍ، وَلَا دِرْهَمَيْنِ بِدِرْهَمٍ. (البيوع: ٢٠٨٠).

ـ لَا غِنَى لِي عَنْ بَرَكَتِكَ. (أحاديث الأنبياء: ٣٣٩١).

ـ مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَهَا، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ. (مواقيت الصلاة: ٥٦٧).

الصورة الثانية: لا ← الاسم نكرة ← الخبر محذوف .

وردت هذه الصورة في (٤١) واحد وأربعين موضعا، ومن أمثلتها ما يلي:

ـ أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبْ. (الجهاد والسير: ٢٨٦٤).

ـ يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ.

(تفسير القرآن: ٤٧٣٠).

ـ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. (الأذان: ٦١٣).

ـ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ. (الأذان: ٧٥٦).

ـ لَا عَدْوَى، وَلَا طِيَرَةَ، وَلَا هَامَةَ، وَلَا صَفَرَ. (الطب: ٥٧٥٧).

الصورة الثالثة: لا ← الاسم نكرة ← الخبر نكرة مفرد .

وردت هذه الصورة في (٣) ثلاثة مواضع، هي:

ـ لَا شَيْءَ أَغْيَرُ مِنْ اللَّهِ. (النكاح:٥٢٢٢).

ـ وَلَا أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْعُذْرُ مِنْ اللَّهِ. (التوحيد: ٧٤١٦).

ـ وَلَا أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْمِدْحَةُ مِنْ اللَّهِ. (التوحيد: ٧٤١٦).

الصورة الرابعة: لا ← الاسم محذوف ← الخبر شبه جملة .

وردت هذه الصورة في موضعين، هما:

ـ لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَلِكُمْ. (البيوع: ٢٢٢٩).

ـ إِنِّي ذَاكِرٌ لَكِ أَمْرًا، وَلَا عَلَيْكِ أَنْ لَا تَعْجَلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكِ.

(المظالم والغصب: ٢٤٦٨).

الصورة الخامسة: لا ← الاسم معرفة ← الخبر شبه جملة .

وردت هذه الصورة في موضعين من حديث واحد، هو قوله (ﷺ):

ـ إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرُ فَلَا قَيْصَرَ بَعْدَهُ.

(المناقب:٣٦١٨).

الصورة السادسة: لا ← الخبر شبه جملة (مقدم) ← الاسم نكرة .

وردت هذه الصورة في موضعين من حديث واحد، هو قوله (ﷺ):

ــ لَيْسَ فِيمَا أَقَلُّ مِنْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ وَلَا فِي أَقَلَّ مِنْ خَمْسَةٍ مِنْ الْإِبِلِ الذَّوْدِ صدقةٌ وَلَا فِي أَقَلَّ مِنْ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنْ الْوَرِقِ صَدَقَةٌ. (الزكاة: ١٤٨٤).

ثانيا: الداخلة على الجملة الفعلية:

دخلت (لا) على الجملة الفعلية في (٧١٨) سبعمائة وثمانية عشر موضعا، وجاءت على الصور الآتية:

الصورة الأولى: أ / لا ← (الفاعل مقدم) فعل ماض / محذوف .

وردت هذه الصورة في (٢٠) عشرين موضعا، فصل الفاعل بين (لا) والفعل المنفي بعدها في (٤) أربعة مواضع، وسبقتها همزة الاستفهام في (٤) أربعة مواضع، وحذف الفعل في موضع واحد، ومن أمثلتها ما يلي:

ــ لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ. (الصوم: ١٩٧٧).

ــ فَيُقَالُ: لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ[١]. (الجنائز: ١٣٧٤).

ــ لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا، وَلَا تَصَدَّقْنَا، وَلَا صَلَّيْنَا. (الجهاد والسير: ٢٨٣٧).

ــ أَعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ. (بدء الخلق: ٣٢٤٤).

ــ عُذِّبَتْ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ سَجَنَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ فَدَخَلَتْ فِيهَا النَّارَ لَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا وَلَا سَقَتْهَا إِذْ حَبَسَتْهَا وَلَا هِيَ تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ. (احاديث الأنبياء: ٣٤٨٢).

ــ أَفَلَا كُنْتُمْ آذَنْتُمُونِي بِهِ، دُلُّونِي عَلَى قَبْرِهِ. (الصلاة: ٤٨٥).

ــ أَفَلَا جَارِيَةً تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ. (البخاري: ٢٠٩٧).

الصورة الثانية: أ / قسم / لا ← (المفعول مقدم) فعل مضارع / محذوف .

وردت هذه الصورة في (٦٩٨) ستمائة وثمانية وتسعين موضعا، تقدم المفعول به؛ ففصل بين (لا) والفعل بعدها في موضع واحد، وحذف الفعل المنفي

١- قال ابن حجر نقلا عن ثعلب: "(تَلَيْتَ) أصلُهُ: تَلَوْتَ، أيْ لَا فَهِمْتَ، وَلَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ، وَالْمَعْنَى لَا دَرَيْتَ، وَلَا اتَّبَعْتَ مَنْ يَدْرِي، وَإِنَّمَا قَالَهُ بِالْيَاءِ لِمُؤَاخَاةِ دَرَيْتَ". (برنامج الحديث الشريف).

بعد بها في (١٠) عشرة مواضع، وقارنتها همزة الاستفهام في (٤٢) اثنين وأربعين موضعا، وسبقها القسم في (١٣) ثلاثة عشر موضعا. ومن أمثلتها ما يلي:

ـ فَوَاللَّـــهِ، لَا الْفَقْرَ أَخْشَى عَلَيْكُمْ، وَلَكِنْ أَخْشَى عَلَيْكُمْ أَنْ تُبْسَطَ عَلَيْكُمْ الدُّنْيَا. (الجزية: ٣١٥٨).

ـ لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُقْبَضَ الْعِلْمُ. (الجمعة: ١٠٣٦).

ـ أَلَا تَرْضَيْنَ أَنْ تَكُونِي سَيِّدَةَ نِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ. (الاستئذان: ٦٢٨٥).

ـ لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ يَجْلِسُ فِيهِ. (الاستئذان: ٦٢٦٩).

ـ لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرِ جَلَدَاتٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ. (الحدود: ٦٨٤٨).

ـ لَـــا يُشِيرُ أَحَدُكُمْ عَلَى أَخِيهِ بِالسِّلَاحِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي لَعَلَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ فِي يَدِهِ. (الفتن: ٧٠٧٢).

ـ مِفْــتَاحُ الْغَيْبِ خَمْسٌ، لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ، لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَا يَكُونُ فِي غَدٍ، وَلَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَا يَكُونُ فِي الْأَرْحَامِ، وَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا. (الجمعة: ١٠٣٩).

ثانيا: تحليل النظام:

وردت (لا) نافــية لما قبلها في (٤٦) ستة وأربعين موضعا، وهي التي يسميها بعــض الــنحاة بالجوابية- كما سيأتي- لأنها تكون جوابا لسؤال سبقها، بيد أن هذه التســمية لا تصدق عليها تماما؛ لأنها تأتي نافية لغير السؤال، وقد جاءت في كلام النبي (ﷺ) نافية لثلاث صور: الاستفهام، والأمر، الخبر. فالأول مثل:

ـ فَهَلْ تَكْرَهُ أَنْ أَخْدُمَهُ ؟. قَالَ: لَا. (المغازي: ٤٤١٨).

والثاني مثل:

ـ اقْسِمْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ إِخْوَانِنَا النَّخِيلَ. قَالَ: لَا . (الشروط: ٢٧١٩).

والثالث مثل:

ـ إِنِّي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ مَغَافِيرَ. قَالَ: لَا . (تفسير القرآن: ٤٩١٢).

ولــم تأثــر لفظيا في هذه المواضع، وهي لا تحتاج إلى تقدير محذوف بعدها؛ لأن المعنى المقصود منها مقصور على النفي، وقد حصل بها. وأكد نفيها بالقسم في(٨) ثمانية مواضع، مثل قوله (ﷺ):

ـ هَـلْ عَسَيْتَ إِنْ فُعِلَ ذَلِكَ بِكَ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَ ذَلِكَ ؟. فَيَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ .
(الأذان:٨٠٦)

وأمـــا النافــية لمـــا بعدها؛ فقد دخلت على الجملتين: الاسمية، والفعلية. وفيما يلي وصف كل منهما:

(أ) ــ الجملة الاسمية:

وردت (لا) نافــية للجملـــة الاسمية في (٩٧) سبعة وتسعين موضعا، وقد اعتمد نظـــام الجملـــة الاسمية المنفية بـــ(لا) على ثلاث وحدات رئيسية، هي: (لا) النافية للجنس، والاسم، والخبر:

■ أحــوال الاســم: جاء الاسم مفردا[١] نكرة في جميع مواضعه إلا موضعين؛ جاء فيهما معرفة، وهما في قوله (ﷺ):

ــ إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرُ فَلَا قَيْصَرَ بَعْدَهُ. (المناقب: ٣٦١٨).

وقد جاء الاسم منصوبا[٢] بالفتحة في جميع هذه المواضع إلا موضعين؛ جاء فيهما منصوبا بالياء في قوله (ﷺ):

ــ لَا صَاعَيْنِ بِصَاعٍ، وَلَا دِرْهَمَيْنِ بِدِرْهَمٍ. (البيوع: ٢٠٨٠).

وورد محذوفا في موضعين كذلك، هما:

ــ لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَلِكُمْ[٣]. (البيوع: ٢٢٢٩).

ــ إِنِّـــي ذَاكِـــرٌ لَـــكِ أَمْرًا، وَلَا عَلَيْكِ أَنْ لَا تَعْجَلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكِ[٤].
(المظالم والغصب: ٢٤٦٨).

ومن أمثلتها ما يلي:

ــ اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ. (الأذان: ٨٤٤).

ــ لَا رِبًا إِلَّا فِي النَّسِيئَةِ. (البيوع: ٢١٧٩).

١- المقصود بالمفرد هنا ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف.

٢- هذا هو رأي الكوفيين، وهو الأيسر؛ لخلوه من التقدير، كما سيأتي عند النحاة.

٣- قال النووي (في شرح مسلم. كتاب النكاح – باب العزل) : "مَعْنَاهُ مَا عَلَيْكُمْ ضَرَر فِي تَرْك الْعَزْل". (برنامج الحديث الشريف).

٤- قـــال الـــنووي في (شرح مسلم): "مَعْنَاهُ مَا يَضُرّك أَلَّا تَعْجَلِي". وقال ابن حجر: " أَيْ فَلَا بَأْس عَلَيْك فِي التَّأَنِّي وَعَدَم الْعَجَلَة حَتَّى تُشَاوِرِي أَبَوَيْك". (السابق).

ــ لَا ضَيْرَ... ارْتَحِلُوا. (التيمم: ٣٤٤).

ــ لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةٍ. (أخبار الآحاد: ٧٢٥٧).

ــ لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ. (الجهاد والسير: ٢٧٨٣).

▪ أحــوال الخــبر: جاء الخبر مفردا نكرة مرفوعا بالضمة في (٣) ثلاثة مواضع، وجــاء شبه جملة في (٥٣) ثلاثة وخمسين موضعا، وجاء محذوفا في (٤١) واحد وأربعين موضعا، ومن أمثلتها ــ إضافة إلى ما تقدم:

ــ وَإِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي. (أحاديث الأنبياء: ٣٤٥٥).

ــ لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا. (الطلاق: ٥٣١٢).

ــ إِنَّمَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ. (الأدب: ٦٠٨١).

ــ وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ. (أحاديث الأنبياء: ٣٤٦١).

ــ لَا بَأْسَ، طَهُورٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. (المناقب: ٣٦١٦).

ــ لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ (المناقب:٣٧٩٥)

(ب) ــ الجملة الفعلية:

وردت (لا) نافية للجملة الفعلية في (٧١٨) سبعمائة وثمانية عشر موضعا، وقد اعتمد نظام الجملة الفعلية المنفية بــ(لا) علي وحدتين رئيسيتين، هما: (لا)، والفعل بعدها؛ وقد دخلت على الصيغتين: صيغة الماضي، وصيغة المضارع، كما يلي:

١ ــ الفعل الماضي:

دخلت (لا) على صيغة الفعل الماضي في (٢٠) عشرين موضعا، تكررت في (٦) ستة منها، وفصلت عن الفعل في (٤) أربعة مواضع، وسبقتها (ما) النافية في (٤) أربعة مواضع، ومن أمثلتها– إضافة لما سبق:

ــ مَــا أَصْبَحَ لِآلِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا صَاعٌ، وَلَا أَمْسَى، وَإِنَّهُمْ لَتِسْعَةُ أَبْيَاتٍ. (الرهن: ٢٥٠٨).

ــ إِنَّ بِالْمَدِيــنَةِ أَقْوَامًــا مَــا سِرْتُمْ مَسِيرًا وَلَا قَطَعْتُمْ وَادِيًا إِلَّا كَانُوا مَعَكُمْ. (المغازي: ٤٤٢٣).

ــ مَــا بَعَــثَ اللَّــهُ مِــنْ نَبِيٍّ وَلَا اسْتَخْلَفَ مِنْ خَلِيفَةٍ إِلَّا كَانَتْ لَهُ بِطَانَتَانِ. (الأحكام: ٧١٩٨).

٢ ـ الفعل المضارع:

▪ صوره: دخلت (لا) على صيغة الفعل المضارع في (٦٩٨) ستمائة وثمانية وتسعين موضعا، حذف الفعل في (١٠) عشرة منها، هي:

ـ فَقَالَ أَحابِسَتُنَا هِيَ ؟. قَالُوا: إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ. قَالَ: فَلَا إِذًا[1]. (الحج: ١٧٥٧).

ـ مَا هَذَا الْحَبْلُ ؟. قَالُوا: هَذَا حَبْلٌ لِزَيْنَبَ، فَإِذَا فَتَرَتْ تَعَلَّقَتْ. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا، حُلُّوهُ، لِيُصَلِّ أَحَدُكُمْ نَشَاطَهُ، فَإِذَا فَتَرَ فَلْيَقْعُدْ. (الجمعة: ١١٥٠).

ـ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الظُّرُوفِ، فَقَالَتْ الْأَنْصَارُ: إِنَّهُ لَا بُدَّ لَنَا مِنْهَا. قَالَ: فَلَا إِذًا[2]. (الأشربة: ٥٥٩٢)

ـ لَا[3] وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْكَ مِنْ نَفْسِكَ. (الأيمان والنذور: ٦٦٣).

ـ قُلْتُ لَهُمَا: بَارَكَ اللَّهُ فِيكُمَا، ذَرَانِي فَأَدْخُلَهُ. قَالَا: أَمَّا الْآنَ فَلَا، وَأَنْتَ دَاخِلُهُ. (التعبير: ٧٠٤٧).

ـ إِمَّا لَا[4]، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي، فَإِنَّهُ سَيُصِيبُكُمْ بَعْدِي أَثَرَةٌ. (المناقب: ٣٧٩٤).

ـ فَاسْتَأْذَنُوهُ فِي الْكُحْلِ، فَقَالَ: لَا تَكَحَّلْ، قَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ تَمْكُثُ فِي شَرِّ أَحْلَاسِهَا أَوْ شَرِّ بَيْتِهَا، فَإِذَا كَانَ حَوْلٌ، فَمَرَّ كَلْبٌ، رَمَتْ بِبَعَرَةٍ. فَلَا حَتَّى تَمْضِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ. (الطلاق: ٥٣٣٩).

ـ فَلَمَّا بَلَغْتُ: اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ. قُلْتُ: وَرَسُولِكَ. قَالَ: لَا[5]، وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ. (الوضوء: ٢٤٧).

ـ قَالُوا نَبْنِي صَوْمَعَتَكَ مِنْ ذَهَبٍ. قَالَ: لَا[6] إِلَّا مِنْ طِينٍ. (المظالم: ٢٤٨٢).

---

١ - قال ابن حجر: "قوله: (فَلَا إِذًا) أي: فَلَا حبس عَلَيْنَا حِينَئِذٍ، أي: إِذَا أَفَاضَتْ فَلَا مَانِعَ لَنَا مِنْ التَّوَجُّه؛ لِأَنَّ الَّذِي يَجِب عَلَيْهَا قَدْ فَعَلَتْهُ". وقال صاحب عون المعبود (كتاب المناسك- باب تخرج الحائض بعد الإفاضة): "فَلَا إِذًا: جَوَابٌ وَجَزَاء. أَيْ: إِذَا كَانَ كَذَلِكَ أَنَّهَا أَفَاضَتْ فَلَا أَمْنَعهَا لِلْخُرُوجِ". (برنامج الحديث الشريف).

٢- قال ابن حجر: "قوله: (فَلَا إِذًا) جَوَاب وَجَزَاء، أَيْ: إِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَا بُدَّ لَكُمْ مِنْهَا؛ فَلَا تَدَعُوهَا". (السابق).

٣- قال ابن حجر: "أَيْ: لَا يَكْفِي ذَلِكَ لِبُلُوغِ الرُّتْبَة الْعُلْيَا حَتَّى يُضَاف إِلَيْهِ مَا ذُكِرَ". (السابق).

٤- قال ابن حجر: "قوله: (إِمَّا لَا) أصله (إِنْ) مَكْسُورَة الْهَمْزَة، مُخَفَّفَة النُّون، وَهِيَ الشَّرْطِيَّة، وَ(مَا) زَائِدَة، وَ(لَا) نَافِيَة، فَأُدْغِمَتْ النُّون فِي الْمِيم، وَحُذِفَ فِعْلُ الشَّرْط، وَتَقْدِيره: يَقْبَلُوا أَوْ تَفْعَلُوا". (برنامج الحديث الشريف).

٥- أَيْ: لَا تَقُلْ: وَبِرَسُولِكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ، بَلْ قُلْ: وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ. (السابق).

٦- قَالَ ابْن مَالِك: "فِي قَوْلِ جريج: (لَا إِلَّا مِنْ طِين) شَاهِد عَلَى حَذْف الْمَجْزُوم بِـ(لَا) الَّتِي لِلنَّهْيِ، فَإِنَّ مراده: لا تبنوها إلا من طين". شواهد التوضيح والتصحيح. ص١٩٧.

ـ اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا. (الجمعة: ١٠١٣).

▪ إعرابه: جاء الفعل المضارع مرفوعا بعد (لا) النافية في (٤٩٤) أربعمائة وأربعة وتسعين موضعا، وجاء مجزوما بالسكون بعد (لا) الناهية في (٦٨) موضعا، وبحذف النون في (٨٩) موضعا، وبحذف حرف العلة في (١١) موضعا، وجاء مؤكدا بالنون الثقيلة في (٢٨) ستة وعشرين موضعا؛ فلم تظهر عليه علامة الجزم؛ لانشغال المحل بالحركة المناسبة لنون التوكيد، وهذه أمثلة:

ـ لَا تَغْضَبْ. فَرَدَّدَ مِرَارًا، قَالَ: لَا تَغْضَبْ. (الأدب: ٦١١٦).

ـ أَلَمْ أَقُلْ لَكَ لَا تَعْصِنِي ؟!. (أحاديث الأنبياء: ٣٣٥٠).

ـ يَا عَبْدَ اللَّهِ لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ؛ كَانَ يَقُومُ اللَّيْلَ، فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ.(الجمعة: ١١٥٢).

ـ وَلَا تَحَسَّسُوا، وَلَا تَجَسَّسُوا، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا. (الأدب: ٦٠٦٦).

ـ لَا يَزِيدَنَّ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبَنَّ عَلَى خِطْبَتِهِ. (الشروط: ٢٧٢٢).

ـ لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمُ الْمَوْتَ مِنْ ضُرٍّ أَصَابَهُ. (المرضى: ٥٦٧١).

ـ لَا يَخْلُوَنَّ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ، وَلَا تُسَافِرَنَّ امْرَأَةٌ إِلَّا وَمَعَهَا مَحْرَمٌ. (الجهاد والسير: ٣٠٠٦).

وقد جاء الفعل المضارع على صورة المرفوع بعد (لا) الناهية في موضعين، هما:

ـ لَا تَشْتَرِي، وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ. (الزكاة: ١٤٩٠).

ـ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِي[١] جَارَهُ. (النكاح: ٥١٨٦).

وجاء- بالمقابل- على صورة المجزوم بعد (لا) النافية في (٨) ثمانية مواضع، هي:

ـ لَا يَأْتِ[٢] ابْنَ آدَمَ النَّذْرُ بِشَيْءٍ لَمْ يَكُنْ قَدْ قَدَّرْتُهُ. (القدر: ٦٦٠٩).

ـ ائْتُونِي بِكِتَابٍ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا[١] بَعْدَهُ. (العلم: ١١٤).

١- قال الإمام النووي: "وَأَمَّا قَوْله صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (فَلَا يُؤْذِي جَارَهُ) فَكَذَا وَقَعَ فِي الْأُصُول (يُؤْذِي) بِالْيَاءِ فِي آخِره، وَرُوِّينَا فِي غَيْر مُسْلِم (فَلَا يُؤْذِ) بِحَذْفِهَا، وَهُمَا صَحِيحَانِ، فَحَذْفُهَا لِلنَّهْيِ، وَإِثْبَاتهَا عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ يُرَاد بِهِ النَّهْي، فَيَكُون أَبْلَغَ. وَمِنْهُ قَوْله تَعَالَى: "لَا تُضَارُّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا" (البقرة/٢٣٣) عَلَى قِرَاءَة مَنْ رَفَعَ. وَمِنْهُ قَوْله صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا يَبِيعُ أَحَدُكُمْ عَلَى بَيْع أَخِيهِ) وَنَظَائِره كَثِيرَة". (برنامج الحديث الشريف).

٢- قال ابن حجر: "لَا يَأْتِي: كذا للأكثر، ووقع في بعض النسخ: (لا يأتِ) بغير ياء، وليس بلحن؛ لأنه قد سمع نظيره من كلام العرب". فتح الباري ٢٠٨/١١، وبرنامج الحديث الشريف.

ـ فَوَاللَّهِ لَا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَخْبَرْتُكُمْ بِهِ مَا دُمْتُ فِي مَقَامِي هَذَا. (الاعتصام: ٧٢٩٤).

ـ لَـوْ كَـانَ لِي عَدَدُ هَذِهِ الْعِضَاهِ نَعَمًا لَقَسَمْتُهُ بَيْنَكُمْ ثُمَّ لَا تَجِدُونِي بَخِيلًا وَلَا كَذُوبًا وَلَا جَبَانًا. (الجهاد والسير: ٢٨٢١).

ـ أَلَا تَقُولُوهُ[٢] يَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ؟. (استتابة المرتدين:٦٩٣٨).

ـ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَسْأَلُونِي خُطَّةً يُعَظِّمُونَ فِيهَا حُرُمَاتِ اللَّهِ إِلَّا أَعْطَيْتُهُمْ إِيَّاهَا. (الشروط: ٢٧٣٤).

ـ فَيَأْمَنُنِي عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ وَلَا تَأْمَنُونِي. (التوحيد: ٧٤٣٢).

ـ أَلَا تُجِيبُوا لَهُ ؟. (الجهاد والسير: ٣٠٣٩).

ثالثا: الوظيفة السياقية:

وردت (لا) في كلام النبي (ﷺ) ولها وظيفتان:

- الأولـــي: دلالـــية؛ وهو الأثر المعنوي الذي نتج عن استخدامها في الجملة، وقد جاءت في السياق دالة على أكثر من معنى، كما يلي:

١ـ مؤسسة لمعنى النهي:

وردت (لا) للنهي الصريح في (١٩٦) مائة وستة وتسعين موضعا، توجه النهي للمخاطب في (١٣٩) مائة وتسعة وثلاثين موضعا، وتوجه للغائب في (٥٤) أربعة وخمسين موضعا، وتوجه للنفس في موضع واحد، هو قوله (ﷺ):

ـ لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ شَاةٌ لَهَا ثُغَاءٌ. (الجهاد والسير: ٣٠٧٣).

وتوجه لغير العاقل في موضعين، هما:

١- قـال ابن حجر: "قوله: (لَا تَضِلُّوا) هُوَ نَفْي، وَحُذِفَتْ النُّون فِي الرِّوَايَات الَّتِي اِتَّصَلَتْ لَنَا؛ لِأَنَّهُ بَدَل مِنْ جَوَاب الْأَمْر، وَتَعَدُّد جَوَاب الْأَمْر مِنْ غَيْر حَرْف الْعَطْف جَائِز". (برنامج الحديث الشريف).

٢- قال ابن حجر: "وَقَوْله هُنَا (أَلَا تَقُولُونَهُ يَقُول لَا إِلَه إِلَّا اللَّه) كَذَا فِي رِوَايَة الْكُشْمِيهَنِيّ، وَفِي رِوَايَة الْمُسْتَمْلِي وَالسَّرَخْسِيّ (لَا تَقُولُوهُ) بِصِيغَةِ النَّهْي. وَقَالَ اِبْن التِّين: (أَلَا تَقُولُوهُ) جَاءَتْ الرِّوَايَة هكذا، وَالصَّوَاب (تَقُولُونَهُ) أي: تَظُنُّونَهُ. قُلْت: الَّذِي رَأَيْته (لَا تَقُولُوهُ) بِغَيْرِ أَلِف فِي أَوَّله وَهُوَ مُوَجَّه، وَتَفْسِير الْقَوْل بِالظَّنِّ فِيهِ نَظَر، وَالَّذِي يَظْهَر أَنَّهُ بِمَعْنَى الرُّؤْيَة أَوْ السَّمَاع، وَجَوَّزَ اِبْن التِّين أَنَّهُ خِطَاب لِلْمُفْرَدِ وَأَصْله (أَلَا تَقُولُهُ) فَأَشْبَعَ ضَمَّة اللَّام حَتَّى صَارَتْ وَاوًا، وَأَنْشَدَ لِذَلِكَ شَاهِدًا". (السابق).

ـ لَا يَبْقَيَنَّ فِي رَقَبَةِ بَعِيرٍ قِلَادَةٌ مِنْ وَتَرٍ أَوْ قِلَادَةٌ إِلَّا قُطِعَتْ.(الجهاد والسير: ٣٠٠٥)

ـ لَا يَبْقَيَنَّ[1] فِي الْمَسْجِدِ بَابٌ إِلَّا سُدَّ إِلَّا بَابُ أَبِي بَكْرٍ. (الصلاة: ٤٦٦).

ومن أمثلتها ما يلي:

ـ لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ. (الصوم: ١٨٩٦).

ـ لَا تَعْجَلِي حَتَّى أَنْصَرِفَ مَعَكِ. (الاعتكاف: ٢٠٣٨).

ـ لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ. (البيوع: ٢١٧٧).

ـ لَا يَمْنَعْ جَارٌ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَهُ فِي جِدَارِهِ. (المظالم والغصب: ٢٤٦٣).

ـ لَا يَقْضِيَنَّ حَكَمٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانُ. (الأحكام: ٧١٥٨).

ـ الصِّيَامُ جُنَّةٌ، فَلَا يَرْفُثْ وَلَا يَجْهَلْ. (الصوم: ١٨٩٤).

٢ ـ **مؤكدة لمعنى النهي:** وردت (لا) مؤكدة للنهي في (٩) تسعة مواضع، هي ما يلي:

ـ قُلْ لَهَا لَا تَنْزِعْ الْبُرْمَةَ وَلَا الْخُبْزَ مِنْ التَّنُّورِ حَتَّى آتِيَ. (المغازي: ٤١٠١).

ـ لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ وَلَا الدِّيبَاجَ. (الأطعمة: ٥٤٢٦).

ـ وَلَا تَلْبَسُوا شَيْئًا مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ وَلَا الْوَرْسُ. (الحج: ١٨٣٨).

ـ ابْغِنِي أَحْجَارًا أَسْتَنْفِضْ بِهَا، وَلَا تَأْتِنِي بِعَظْمٍ وَلَا رَوْثٍ. (الوضوء: ١٥٥).

ـ إِذَا تَنَخَّمَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَخَّمَنَّ قِبَلَ وَجْهِهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ. (الصلاة: ٤٠٩).

ـ وَلَا تَحَيَّنُوا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا. (بدء الخلق: ٣٢٧٣).

ـ لَا تَنْتَبِذُوا فِي الدُّبَّاءِ وَلَا فِي الْمُزَفَّتِ[2]. (الأشربة: ٥٥٨٧).

ـ لَا يَتْبَعْنِي رَجُلٌ مَلَكَ بُضْعَ امْرَأَةٍ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَبْنِيَ بِهَا، وَلَمَّا يَبْنِ بِهَا، وَلَا أَحَدٌ بَنَى بُيُوتًا، وَلَمْ يَرْفَعْ سُقُوفَهَا، وَلَا أَحَدٌ اشْتَرَى غَنَمًا أَوْ خَلِفَاتٍ، وَهُوَ يَنْتَظِرُ وِلَادَهَا. (فرض الخمس: ٣١٢٤).

١- قال ابن حجر: "قوله: (لَا يبقين) بفتح أوله وبنون التأكيد، وفي إضافة النهي إلى الباب تجوز، لأن عدم بقائه لازم للنهي عن إبقائه، فكأنه قال: لَا تبقوه حتى لَا يبقى. وقد رواه بعضهم بضم أوله، وهو واضح". (برنامج الحديث الشريف).

٢- الدُّبَّـاء: نبات القرع. مختار الصحاح، مادة: دبي. والمُزَفَّت: هو الإناءُ الذي طُلِيَ بالزِّفْتِ، وهو نوع من القار. لسان العرب، مادة: زفت.

٣ ـ مؤسسة لمعنى النفي: وردت (لا) للنفي الصريح في (٤٧٣) أربعمائة وثلاثة وسبعين موضعا، ومن أمثلتها ما يلي:

ـ مَثَلُ الَّذِي يَذْكُرُ رَبَّهُ وَالَّذِي لَا يَذْكُرُ رَبَّهُ مَثَلُ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ.(الدعوات: ٦٤٠٧).

ـ لِلَّهِ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ اسْمًا مِائَةٌ إِلَّا وَاحِدًا، لَا يَحْفَظُهَا أَحَدٌ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ. (الدعوات: ٦٤١٠).

ـ لَا يَزَالُ قَلْبُ الْكَبِيرِ شَابًّا فِي اثْنَتَيْنِ: فِي حُبِّ الدُّنْيَا، وَطُولِ الْأَمَلِ. (الرقاق: ٦٤٢٠).

ـ إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْكُمْ. (التوحيد: ٧٤٠٧).

ـ وَيُلْهِمُنِي مَحَامِدَ أَحْمَدُهُ بِهَا لَا تَحْضُرُنِي الْآنَ. (التوحيد: ٧٥١٠).

ـ إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ بِدَمْعِ الْعَيْنِ وَلَا بِحُزْنِ الْقَلْبِ. (الجنائز: ١٣٠٤).

ـ وَالْمُؤْمِنُ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَعْمَلُ بِهِ كَالتَّمْرَةِ ... وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَالْحَنْظَلَةِ. (فضائل القرآن: ٥٠٥٩).

٤ ـ مؤكدة لمعنى النفي: وردت (لا) في السياق لتأكيد معنى النفي السابق لها في (٤٤) أربعة وأربعين موضعا، ومن أمثلتها ما يلي:

ـ لَيْسَ الْمِسْكِينُ الَّذِي تَرُدُّهُ التَّمْرَةُ وَالتَّمْرَتَانِ، وَلَا اللُّقْمَةُ، وَلَا اللُّقْمَتَانِ. (تفسير القرآن: ٤٥٣٩).

ـ مَنْ تَصَبَّحَ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعَ تَمَرَاتٍ عَجْوَةً لَمْ يَضُرَّهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ سُمٌّ وَلَا سِحْرٌ. (الأطعمة: ٥٤٤٥).

ـ مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ فَكُلُوهُ، مَا لَمْ يَكُنْ سِنٌّ وَلَا ظُفُرٌ. (الذبائح و الصيد: ٥٥٤٣).

ـ ما يُصِيبُ الْمُسْلِمَ مِنْ نَصَبٍ وَلَا وَصَبٍ وَلَا هَمٍّ وَلَا حُزْنٍ وَلَا أَذًى وَلَا غَمٍّ حَتَّى الشَّوْكَةِ يُشَاكُهَا إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ. (المرضى: ٥٦٤٢).

ـ وَاللَّهِ مَا أَدْرِي وَأَنَا رَسُولُ اللَّهِ مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ. (التعبير: ٧٠١٨).

ـ فَمَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ فَخُذْهُ.(الأحكام: ٧١٦٤).

٥ ـ محتملة للناهية والنافية: وردت (لا) محتملة لمعنى النهي والنفي في(١٠) عشرة مواضع، هي ما يلي:

ـ مَا هَذَا الْحَبْلُ ؟. قَالُوا هَذَا حَبْلٌ لِزَيْنَبَ، فَإِذَا فَتَرَتْ تَعَلَّقَتْ. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا[1]، حُلُّوهُ، لِيُصَلِّ أَحَدُكُمْ نَشَاطَهُ، فَإِذَا فَتَرَ فَلْيَقْعُدْ. (الجمعة: ١١٥٠).

ـ وَلَا تُمْهِلُ حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ الْحُلْقُومَ قُلْتَ: لِفُلَانٍ كَذَا، وَلِفُلَانٍ كَذَا، وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ. (الزكاة: ١٤١٩).

ـ لَا يَلْبَسُ[2] الْقُمُصَ. (الحج: ١٥٤٢).

ـ لَا يَبِيعُ[3] بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ.(البيوع: ٢١٣٩).

ـ لَا يُمْنَعُ[4] فَضْلُ الْمَاءِ؛ لِيُمْنَعَ بِهِ الْكَلَأُ. (المساقاة: ٢٣٥٣).

ـ لَا يَقْتَسِمُ[5] وَرَثَتِي دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا، مَا تَرَكْتُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي وَمَئُونَةِ عَامِلِي فَهُوَ صَدَقَةٌ. (الوصايا: ٢٧٧٦).

ـ لَا تُنْكَحُ[6] الْأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ. (النكاح: ٥١٣٦) .

ـ لَا تُبَاشِرُ[7] الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ فَتَنْعَتَهَا لِزَوْجِهَا كَأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا. (النكاح: ٥٢٤٠).

ـ لَا يُلْدَغُ[8] الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرٍ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ. (الأدب: ٦١٢٢).

ـ لَا يُجْلَدُ[1] فَوْقَ عَشْرِ جَلَدَاتٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ. (الحدود: ٦٨٤٨).

١- "يَحْتَمِلُ النَّفْيَ، أَيْ: لَا يَكُونُ هَذَا الْحَبْلُ أَوْ لَا يُحْمَدُ، وَيَحْتَمِلُ النَّهْيَ، أَيْ: لَا تَفْعَلُوهُ". أفاده ابن حجر. (برنامج الحديث الشريف).

٢- "قَوْلُه (لَا تَلْبَسُ) بِالرَّفْعِ عَلَى الْخَبَرِ، وَهُوَ فِي مَعْنَى النَّهْيِ، وَرُوِيَ بِالْجَزْمِ عَلَى أَنَّهُ نَهْيٌ". (السابق).

٣- قال ابن حجر: "قَوْله (لَا يَبِيعُ) كَذَا لِلْأَكْثَرِ بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ فِي (يَبِيعُ) عَلَى أَنَّ (لَا) نَافِيَةٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ نَاهِيَةً، وَأُشْبِعَتْ الْكَسْرَةُ، كَقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ) وَيُؤَيِّدُهُ رِوَايَةُ الْكُشْمِيهَنِيِّ بِلَفْظِ (لَا يَبِعْ) بِصِيغَةِ النَّهْيِ". (السابق).

٤- قال ابن حجر: "قَوْلُه: (لَا يُمْنَعُ) بِضَمِّ أَوَّلِه عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ وَبِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ، وَالْمُرَادُ بِهِ مَعَ ذَلِكَ النَّهْيُ. وَذَكَرَ عِيَاض أَنَّهُ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرّ بِالْجَزْمِ بِلَفْظِ النَّهْيِ. (برنامج الحديث الشريف).

٥- "(لَا تَقْتَسِم وَرَثَتِي) بِإِسْكَانِ الْمِيمِ عَلَى النَّهْيِ، وَبِضَمِّهَا عَلَى النَّفْيِ، وَهُوَ الْأَشْهَرُ، وَبِهِ يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى حَتَّى لَا يُعَارِضَ مَا تَقَدَّمَ عَنْ عَائِشَة وَغَيْرِهَا أَنَّهُ لَمْ يَتْرُك صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَالًا يُورَثُ عَنْهُ، وَتَوْجِيهُ رِوَايَةِ النَّهْي أَنَّهُ لَمْ يَقْطَع بِأَنَّهُ لَا يُخَلِّف شَيْئًا بَلْ كَانَ ذَلِكَ مُحْتَمَلًا، فَنَهَاهُمْ عَنْ قِسْمَةِ مَا يُخَلِّف إِنْ اِتَّفَقَ أَنَّهُ خَلَّفَ". أفاده ابن حجر. (السابق).

٦- (لَا تُنْكَح) بِكَسْرِ الْحَاءِ لِلنَّهْيِ ، وَبِرَفْعِهَا لِلْخَبَرِ وَهُوَ أَبْلَغ فِي الْمَنْع. (السابق).

٧- قِيلَ لَا نَافِيَةٌ بِمَعْنَى النَّاهِيَةِ ، وَقِيلَ نَاهِيَةٌ. (السابق).

٨- قال الإمام النووي: " الرِّوَايَة الْمَشْهُورَة : (لَا يُلْدَغ) بِرَفْعِ الْغَيْن ، وَقَالَ الْقَاضِي : يُرْوَى عَلَى وَجْهَيْنِ أَحَدهمَا بِضَمِّ الْغَيْن عَلَى الْخَبَر ، وَمَعْنَاهُ الْمُؤْمِن الْمَمْدُوح ... وَالْوَجْه الثَّانِي بِكَسْرِ الْغَيْن عَلَى النَّهْي أَنْ يُؤْتَى مِنْ جِهَة الْغَفْلَة". وقال ابن حجر: " قَوْله : (لَا يُلْدَغ) هُوَ بِالرَّفْعِ عَلَى صِيغَة الْخَبَر ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ هَذَا لَفْظه خَبَر وَمَعْنَاهُ أَمْر ، أَيْ لِيَكُنْ الْمُؤْمِن حَازِمًا حَذِرًا لَا يُؤْتَى مِنْ نَاحِيَة الْغَفْلَة فَيُخْدَع مَرَّة بَعْد أُخْرَى ... وَقَدْ رُوِيَ بِكَسْرِ الْغَيْن فِي الْوَصْل فَيَتَحَقَّق مَعْنَى النَّهْي عَنْهُ". (السابق).

٦ ـ نافية بمعنى الناهية: جاءت (لا) النافية بمعنى النهي في (١٢) اثني عشر موضعا، هي ما يلي:

ـ فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي، وَإِنَّهَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ(٢) لِأَحَدٍ بَعْدِي، فَلَا يُنَفَّرُ صَيْدُهَا، وَلَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا، وَلَا تَحِلُّ سَاقِطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ. (اللقطة: ٢٤٣٤).

ـ لَا تُشَدُّ(٣) الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ. (الجمعة: ١١٨٩).

ـ وَلَا يَأْتِي أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِشَاةٍ يَحْمِلُهَا عَلَى رَقَبَتِهِ لَهَا يُعَارٌ ... وَلَا يَأْتِي بِبَعِيرٍ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ لَهُ رُغَاءٌ. (الزكاة: ١٤٠٢).

ـ الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مِنْ كَذَا إِلَى كَذَا لَا يُقْطَعُ شَجَرُهَا وَلَا يُحْدَثُ فِيهَا حَدَثٌ. (الحج: ١٨٦٧).

ـ لَا يُصَلِّي(٤) أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقَيْهِ شَيْءٌ. (الصلاة: ٣٥٩).

ـ لَا يُجْمَعُ(٥) بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا. (النكاح: ٥١٠٩).

ـ لَا تَصُومُ(٦) الْمَرْأَةُ وَبَعْلُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ. (النكاح: ٥١٩٢).

١- قال الإمام النووي: "ضَبَطُوهُ (يَجْلِد) بِوَجْهَيْنِ: أَحَدهمَا: بِفَتْحِ الْيَاء وَبِكَسْرِ اللَّام، وَالثَّانِي بِضَمِّ الْيَاء وَفَتْح اللَّام، وَكِلَاهُمَا صَحِيح". قال ابن حجر: " قَوْله (لَا يُجْلَد) بِضَمِّ أَوَّله بِصِيغَةِ النَّفْي، وَلِبَعْضِهِمْ بِالْجَزْمِ، وَيُؤَيِّدهُ مَا وَقَعَ فِي الرِّوَايَة الَّتِي بَعْدهَا بِصِيغَةِ النَّهْي (لَا تَجْلِدُوا). (السابق).

٢- قال ابن حجر نقلا عن ابن بطال: الْمُرَاد بِقَوْلِهِ: (وَلَا تَحِلّ لِأَحَدٍ بَعْدِي) الْإِخْبَار عَنْ الْحُكْم فِي ذَلِكَ، لَا الْإِخْبَار بِمَا سَيَقَعُ؛ لِوُقُوعِ خِلَاف ذَلِكَ فِي الشَّاهِد، كَمَا وَقَعَ مِنْ الْحَجَّاج وَغَيْره. انْتَهَى. وَمُحَصَّله أَنَّهُ خَبَر بِمَعْنَى النَّهْي، بِخِلَافِ قَوْله (فَلَمْ تَحِلّ لِأَحَدٍ قَبْلِي) فَإِنَّهُ خَبَر مَحْض". (السابق).

٣- (لَا تُشَدّ الرِّحَال) بِضَمِّ أَوَّله بِلَفْظِ النَّفْي، وَالْمُرَاد النَّهْي عَنْ السَّفَر إِلَى غَيْرهَا، قَالَ الطِّيبِيّ: هُوَ أَبْلَغُ مِنْ صَرِيح النَّهْي، كَأَنَّهُ قَالَ: لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَقْصِدَ بِالزِّيَارَةِ إِلَّا هَذِهِ الْبِقَاع لِاخْتِصَاصِهَا بِمَا اخْتُصَّتْ بِهِ. (برنامج الحديث الشريف).

٤- (لَا يُصَلِّي) قَالَ ابْن الْأَثِير: كَذَا هُوَ فِي الصَّحِيحَيْنِ بِإِثْبَاتِ الْيَاء، وَوَجْهه أَنَّ (لَا) نَافِيَة، وَهُوَ خَبَر بِمَعْنَى النَّهْي. ورواه مسلم في: كتاب الصلاة - باب الصلاة في ثوب واحد ، ورواه أحمد بإثبات الياء كذلك في باقي مسند المكثرين. (السابق).

٥- "(لَا يُجْمَع وَلَا يُنْكَح) كُلّه فِي الرِّوَايَات بِالرَّفْعِ عَلَى الْخَبَر عَنْ الْمَشْرُوعِيَّة، وَهُوَ يَتَضَمَّن النَّهْي. قَالَهُ الْقُرْطُبِيّ". (السابق).

٦- قال ابن حجر: "قَوْله (لَا تَصُوم) كَذَا لِلْأَكْثَرِ، وَهُوَ بِلَفْظِ الْخَبَر، وَالْمُرَاد بِهِ النَّهْي". (السابق).

ـ لَا يَتَحَرَّى[1] أَحَدُكُمْ فَيُصَلِّي عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا عِنْدَ غُرُوبِهَا. (مواقيت الصلاة: ٥٨٥).

ـ لَا يَمْشِي أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ. (اللباس: ٥٨٥٥).

ـ لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ يَجْلِسُ فِيهِ. (الاستئذان: ٦٢٦٩).

ـ إِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً فَلَا يَتَنَاجَى رَجُلَانِ دُونَ الْآخَرِ. (الاستئذان: ٦٢٩٠).

ـ لَا يُشِيرُ[2] أَحَدُكُمْ عَلَى أَخِيهِ بِالسِّلَاحِ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي لَعَلَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ فِي يَدِهِ. (الفتن: ٧٠٧٢).

٧ ـ نافية للجنس: وردت (لا) نافية لجنس ما بعدها في (٩٤) أربعة وتسعين موضعا، تكررت في (١١) أحد عشر موضعا منها، ومن أمثلتها ما يلي:

ـ اللَّهُ مَوْلَانَا وَلَا مَوْلَى لَكُمْ. (الجهاد والسير: ٣٠٣٩).

ـ أَوَّلُ زُمْرَةٍ تَلِجُ الْجَنَّةَ صُورَتُهُمْ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ ... لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ وَلَا تَبَاغُضَ. (بدء الخلق: ٣٢٤٥).

ـ فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ. (الجهاد والسير: ٢٩٥٥).

ـ لَا عَدْوَى، وَلَا طِيَرَةَ، وَلَا هَامَةَ، وَلَا صَفَرَ[3]. (الطب: ٥٧٥٧).

١- "(لَـا يَـتَحَرَّى) كَذَا وَقَعَ بِلَفْظِ الْخَبَرِ، قَالَ السُّهَيْلِيُّ: يَجُوز الْخَبَر عَنْ مُسْتَقَرِّ أَمْرِ الشَّرْع، أَيْ: لَا يَكُون إِلَّا هَذَا. قَوْله: (فَيُصَلِّيَ) بِالنَّصْبِ، وَالْمُرَاد نَفْيُ التَّحَرِّي وَالصَّلَاة مَعًا، وَيَجُوز الرَّفْع، أَيْ: لَا يَتَحَرَّى أَحَدُكُمْ الصَّلَاة فِي وَقْت كَذَا فَهُوَ يُصَـلِّي فِيهِ، وَقَالَ اِبْن خَرُوف: يَجُوز فِي (فَيُصَلِّي) ثَلَاثَة أَوْجُه: الْجَزْم عَلَى الْعَطْف، أَيْ: لَا يَتَحَرَّ وَلَا يُصَلِّ، وَالرَّفْع عَلَى الْقَطْع،أي: لَا يَتَحَرَّى فَهُوَ يُصَلِّي، وَالنَّصْب عَلَى جَوَاب النَّهْي، وَالْمَعْنَى لَا يَتَحَرَّى مُصَلِّيًا. وَقَالَ الطِّيبِيُّ: قَوْله (لَا يَتَحَرَّى) نَفْيٌ بِمَعْنَى النَّهْي". (السابق).

٢- قـال الإمام النووي: "كَذَا هُوَ فِي جَمِيع النُّسَخ (لَا يُشِير) بِالْيَاءِ بَعْد الشِّين، وَهُوَ صَحِيح، وَهُوَ نَهْي بِلَفْظِ الْخَبَر، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (لَا تُضَارّ وَالِدَة) وَقَدْ قَدَّمْنَا مَرَّات أَنَّ هَذَا أَبْلَغ مِنْ لَفْظ النَّهْي". (السابق).

٣- الهامـة: الْهَامَـةُ: الرَّأسُ، واسْمُ طائرٍ. وهو المُرادُ في الحديث وذلك أنهُم كانوا يَتَشاءمُون بها وهي من طَيرِ اللَّيل. قيل:هي البُومَةُ وقيل: كانتِ العَرَبُ تَزْعُم أنَّ رُوحَ القَتِيل الذي لا يُدْرَكُ بِثَارِه تَصِير هَامَةً، فتقول: اسْقُوني، فإذا أُدْرِكَ بِثَارِه طَارَتْ. وقيل: كانُوا يَزْعُمُون أن عِظام الميت، وقيل رُوحه، تَصِيرُ هَامةً فتَطِيرُ، ويُسَمُّونه الصَّدَى، فنَفَاه الإسْلامُ ونهاهُمْ عنه. (انظر النهاية في غريب الحديث، باب الهاء مع الواو- ضمن برنامج المُحَدِّث).

■ والصـفر: كانـت العَرَب تزعُم أن في البَطْن حيَّةً يقال لها الصَّفَر، تُصِيب الإنسان إذا جَاع وتُؤْذِيه، وأنَّها تُعْدِي، فـأبطَل الإسلامُ ذلك. وقيل أرادَ به النَّسيء الذي كانوا يَفْعلُونه في الجاهليّة، وهو تأخيرُ المُحرَّم إلى صَفَر، ويجعلُون صَفَر هو الشهرَ الحرامَ، فأبطلَه. (النهاية في غريب الحديث، باب الصاد مع الفاء).

ـ بَيْعُ الْمُسْلِمِ لَا دَاءَ، وَلَا خِبْثَةَ، وَلَا غَائِلَةَ[1]. (الحيل: ٦٩٨٠).

٨ ـ **دعائية:** وردت (لا) في سياق الدعاء في (٩) تسعة مواضع، وهي في الحقيقة (لا) الناهـية إلا أنهـا خرجت هنا عن معنى النهي إلى معنى الدعاء، وهذه أمثلتها:

ـ اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا. (الجمعة: ١٠١٣).

ـ اللَّهُمَّ أَمْضِ لِأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ، وَلَا تَرُدَّهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ. (الجنائز: ١٢٩٦).

ـ اللَّهُـمَّ إِنْ كُنْتُ آمَنْتُ بِكَ وَبِرَسُولِكَ، وَأَحْصَنْتُ فَرْجِي إِلَّا عَلَى زَوْجِي؛ فَلَا تُسَلِّطْ عَلَيَّ هَذَا الْكَافِرَ. (البيوع: ٢٢١٧).

ـ اللَّهُمَّ لَا تُمِتْهُ حَتَّى تُرِيَهُ وُجُوهَ الْمُومِسَاتِ. (المظالم والغصب: ٢٤٨٢).

ـ يَا رَبِّ لَا تَجْعَلْنِي أَشْقَى خَلْقِكَ. (الأذان: ٨٠٦).

ـ اللَّهُمَّ لَا تُمِتْ ابْنِي حَتَّى يَكُونَ مِثْلَ هَذَا. فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْنِي مِثْلَهُ... اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ ابْنِي مِثْلَهَا. (احاديث الأنبياء: ٣٤٦٦).

ـ لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ. (الصوم: ١٩٧٧).

ولم يقتصر مجيء الدعاء على (لا) الناهية، بل قد ورد كذلك مع (لا) النافية للجنس في (٦) ستة مواضع، ولكنه دعاء بمعنى الثناء، لا بمعنى الطلب والرجاء، مثل:

ـ اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ... لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ. (الوضوء: ٢٧٤).

ـ اللَّهُمَّ لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ. (المناقب: ٣٧٩٧).

ـ اللَّهُـمَّ لَـا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ. (الأذان: ٨٤٤).

ـ اللَّهُـمَّ رَبَّ النَّاسِ أَذْهِبْ الْبَاسَ، اشْفِهِ، وَأَنْتَ الشَّافِي، لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ، شِفَاءً لَا يُغَادِرُ سَقَمًا[2]. (الطب: ٥٧٤٣).

١- الخِبْـثَة: هـي الحرام. (النهاية في غريب الحديث، باب الخاء مع الباء. ولسان العرب، مادة: خبث). انظر برنامج المُحدِّث.

والغائلة: هي الشيء المسروق. (السابق)

٢- قال العكبري: "شفاء: مبني مع (لا) على الفتح، والخبر محذوف، أي: لا شفاء لنا. و(شفاؤك) مرفوع بدلا من موضع (لا شفاء)، ومثله: لا إله إلا الله، و(شفاءً) بالنصب مصدر (اشفِ)، وبالرفع: هو شفاء". إعراب الحديث النبوي. ص ٢٨٩. لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري. تحقيق عبد الإله نبهان، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٩.

▪ **الوظيفة الثانية: شكلية**؛ وهو الأثر اللفظي الذي يحدث عند دخولها على الجملة. وقد ظهر نوعان من التغير بعدها:

• **الأول**: في الجملة الاسمية بعد (لا) النافية للجنس؛ حيث جاء الاسم بعدها منصوبا، وقد سبق ذكر تفصيل ذلك في أحوال الاسم.

• **والثاني**: في الجملة الفعلية بعد (لا) الناهية؛ حيث جاء الفعل المضارع بعدها مجزوما، كما جاء بعدها على صورة المرفوع في بعض المواضع، وكذلك جاء على صورة المجزوم بعد (لا) النافية، كما سبق ذكره بالتفصيل.

رابعا: الموقع السياقي:

تعددت المواقع السياقية التي وردت فيها (لا)، فكان من أظهرها ما يلي:

١ ـ **في جملة الخبر**: وردت (لا) في جملة الخبر في (٦٠) ستين موضعا ، موزعة كالتالي: في خبر المبتدأ في موضعين، وفي خبر (إن) الناسخة في(٥٣) ثلاثة وخمسين موضعا، وفي خبر (كان) في (٤) أربعة مواضع، وفي خبر (ظل) في موضع واحد، وهذه أمثلتها:

ـ الْأَنْصَارُ لَا يُحِبُّهُمْ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يُبْغِضُهُمْ إِلَّا مُنَافِقٌ. (المناقب: ٣٧٨٣).

ـ مَنْ لَا يَرْحَمُ لَا يُرْحَمُ. (الأدب: ٥٩٩٧).

ـ إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا. (العلم: ١٠٠).

ـ إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ. (الجمعة: ١٠٤٠).

ـ عَلَيْكُمْ مَا تُطِيقُونَ مِنْ الْأَعْمَالِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا. (الجمعة: ١١٥١).

ـ أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ الْبَوْلِ. (الجنائز: ١٣٦١).

ـ اللَّهُمَّ كَانَ لِي أَبَوَانِ شَيْخَانِ كَبِيرَانِ وَكُنْتُ لَا أَغْبِقُ قَبْلَهُمَا أَهْلًا وَلَا مَالًا. (الإجارة: ٢٢٧٢).

ـ فَكُنْتُ لَا أَسْقِيهِمْ حَتَّى يَشْرَبَ أَبَوَايَ. (احاديث الأنبياء: ٣٤٦٥).

ـ حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى. (الأذان: ٦٠٨).

٢ ـ **في جملة الصفة**: وردت (لا) في جملة الصفة في (٣٨) ثمانية وثلاثين موضعا، ومن أمثلتها ما يلي:

ـ أَرْسَلْتَنِي إِلَى عَبْدٍ لَا يُرِيدُ الْمَوْتَ. (الجنائز: ١٣٣٩).

ـ إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسُبُ. (الصوم: ١٩١٣).

ـ شَهْرَانِ لَا يَنْقُصَانِ شَهْرَا عِيدٍ رَمَضَانُ وَذُو الْحَجَّةِ. (الصوم: ١٩١٢).

ـ يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يُبَالِي الْمَرْءُ مَا أَخَذَ مِنْهُ أَمِنَ الْحَلَالِ أَمْ مِنْ الْحَرَامِ. (البيوع: ٢٠٥٩).

ـ مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا لَا يُغْنِي عَنْهُ زَرْعًا وَلَا ضَرْعًا نَقَصَ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ عَمَلِهِ قِيرَاطٌ. (المزارعة: ٢٣٢٣).

ـ ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمْ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ. (الشهادات: ٢٦٧٢).

٣ ـ في جملة الحال: وردت (لا) في جملة الحال في (٤٣)، ومن أمثلتها ما يلي:

ـ مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ. (العلم: ١٢٩).

ـ مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوئِي هَذَا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ؛ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ. (الوضوء: ١٦٠).

ـ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا صَلَّى، وَهُوَ نَاعِسٌ، لَا يَدْرِي، لَعَلَّهُ يَسْتَغْفِرُ؛ فَيَسُبُّ نَفْسَهُ. (الوضوء: ٢١٢).

ـ وَاللَّهِ لَيُتِمَّنَّ هَذَا الْأَمْرَ حَتَّى يَسِيرَ الرَّاكِبُ مِنْ صَنْعَاءَ إِلَى حَضْرَمَوْتَ لَا يَخَافُ إِلَّا اللَّهَ أَوْ الذِّئْبَ عَلَى غَنَمِهِ. (المناقب: ٣٦١٢).

ـ إِنَّهُ لَيَأْتِي الرَّجُلُ الْعَظِيمُ السَّمِينُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يَزِنُ عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ. (تفسير القرآن: ٤٧٢٩).

ـ إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ لَا تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ. (مواقيت الصلاة: ٥٥٤).

٤ ـ في جواب القسم: وردت (لا) في جملة جواب القسم في (١٣) ثلاثة عشر موضعاً، ومن أمثلتها ما يلي:

ـ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ. (الإيمان: ١٤).

ـ فَخُذْ مَا شِئْتَ؛ فَوَاللَّهِ؛ لَا أَجْهَدُكَ الْيَوْمَ بِشَيْءٍ أَخَذْتَهُ لِلَّهِ. (احاديث الأنبياء: ٣٤٦٤)

ـ ائْذَنْ لَنَا فَلْنَتْرُكْ لِابْنِ أُخْتِنَا عَبَّاسٍ فِدَاءَهُ قَالَ وَاللَّهِ لَا تَذَرُونَ مِنْهُ دِرْهَمًا. (المغازي: ٤٠١٨).

- وَالَّــذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُكْلَمُ أَحَدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكْلَمُ فِي سَبِيلِهِ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَاللَّوْنُ لَوْنُ الدَّمِ وَالرِّيحُ رِيحُ الْمِسْكِ. (الجهاد والسير: ٢٨٠٣).
- وَاللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَتَحَلَّلْتُهَا. (فرض الخمس: ٣١٣٣).
- فَوَالَّــذِي نَفْــسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا يَغُلُّ أَحَدُكُمْ مِنْهَا شَيْئًا إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى عُنُقِهِ. (الأيمان والنذور: ٦٦٣٦).

٥ ـ **فــي جملة الصلة:** وردت (لا) في جملة الصلة في (١٣) ثلاثة عشر موضعا، ومن أمثلتها ما يلي:

- فَيَبْلُغُ النَّاسَ مِنْ الْغَمِّ وَالْكَرْبِ مَا لَا يُطِيقُونَ وَلَا يَحْتَمِلُونَ. (تفسير القرآن:٤٧١٢)
- وَلَيْسَ عَلَى ابْنِ آدَمَ نَذْرٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ. (الأدب: ٦٠٤٧).
- مَثَلُ الَّذِي يَذْكُرُ رَبَّهُ وَالَّذِي لَا يَذْكُرُ رَبَّهُ مَثَلُ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ. (الدعوات:٦٤٠٧).
- فَإِنِّي أُنَاجِي مَنْ لَا تُنَاجِي. (الاعتصام:٧٣٥٩).
- وَلَكِنْ الْمِسْكِينُ الَّذِي لَا يَجِدُ غِنًى يُغْنِيهِ. (الزكاة: ١٤٧٩).
- وَحَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يُعَذِّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا. (الجهاد والسير:٢٨٥٦).

٦ ـ **في جواب الشرط:** وردت (لا) في جملة جواب الشرط في (٣١) واحد وثلاثين موضعا، ومن أمثلتها ما يلي:

- مَا يَكُنْ عِنْدِي مِنْ خَيْرٍ لَا أَدَّخِرْهُ عَنْكُمْ. (الرقاق: ٦٤٧٠).
- إِنْ يَعِشْ هَذَا لَا يُدْرِكْهُ الْهَرَمُ حَتَّى تَقُومَ عَلَيْكُمْ سَاعَتُكُمْ. (الرقاق: ٦٥١١).
- إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسْ فِي الْإِنَاءِ. (الوضوء: ١٥٣).
- إِذَا اسْتَأْذَنَتْ امْرَأَةُ أَحَدِكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يَمْنَعْهَا. (النكاح: ٥٢٣٨).
- إِذَا أَطَالَ أَحَدُكُمْ الْغَيْبَةَ فَلَا يَطْرُقْ أَهْلَهُ لَيْلًا. (النكاح: ٥٢٤٤).
- إِذَا سَمِعْتُمْ بِالطَّاعُونِ بِأَرْضٍ فَلَا تَدْخُلُوهَا، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ، وَأَنْتُمْ بِهَا؛ فَلَا تَخْرُجُوا مِنْهَا. (الطب: ٥٧٢٨).

٧ ـ **فــي أول الجمل الآتية:** الاستفتاحية، والمستأنفة، والمعطوفة: وردت (لا) في صــدر الجملــة الاستفتاحية في (٢٨٠)، وفي صدر الجملة المستأنفة في(٨٨)، وفي صدر الجملة المعطوفة في (٧٢)، ومن أمثلتها ما يلي:

ـ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعٌ. (الأدب: ٥٩٨٤).

ـ إِنَّ هَـذَا الْأَمْرَ فِي قُرَيْشٍ، لَا يُعَادِيهِمْ أَحَدٌ إِلَّا كَبَّهُ اللَّهُ عَلَى وَجْهِهِ مَا أَقَامُوا الدِّينَ. (المناقب: ٣٥٠٠).

ـ لَـا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحِدَّ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ؛ فَإِنَّهَـا لَا تَكْتَحِلُ، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا إِلَّا ثَوْبَ عَصْبٍ، وَلَا تَمَسُّ طِيبًا إِلَّا أَدْنَى طُهْرِهَا. (الطلاق: ٥٣٤٣).

ـ إِنَّ أَوَّلَ زُمْرَةٍ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ عَلَـى أَشَدِّ كَوْكَبٍ دُرِّيٍّ فِي السَّمَاءِ إِضَاءَةً، لَا يَبُولُونَ، وَلَا يَتَغَوَّطُونَ، وَلَا يَتْفِلُونَ، وَلَا يَمْتَخِطُونَ. (احاديث الأنبياء: ٣٣٢٧).

ـ لَـوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ لَابْتَغَى ثَالِثًا، وَلَـا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ. (الرقاق: ٦٤٣٦).

ـ وَلَتَقُومَـنَّ السَّـاعَةُ، وَقَـدْ نَشَرَ الرَّجُلَانِ ثَوْبَهُمَا بَيْنَهُمَا؛ فَلَا يَتَبَايَعَانِهِ، وَلَا يَطْوِيَانِـهِ، وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ، وَقَدْ انْصَرَفَ الرَّجُلُ بِلَبَنِ لِقْحَتِهِ؛ فَلَا يَطْعَمُهُ، وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ، وَهُوَ يَلِيطُ حَوْضَهُ؛ فَلَا يَسْقِي فِيهِ، وَلَتَقُومَنَّ السَّاعَةُ، وَقَدْ رَفَعَ أَحَدُكُمْ أُكْلَتَهُ إِلَى فِيهِ؛ فَلَا يَطْعَمُهَا. (الرقاق: ٦٥٠٦).

خامسا: الظواهر السياقية المصاحبة:

١ ـ (إِلَّا): وردت بعد (لا) في (٦٤) أربعة وستين موضعا، منها ما يلي:

- وَاللَّهِ يَا هَؤُلَاءِ لَا يُنْجِيكُمْ إِلَّا الصِّدْقُ. (احاديث الأنبياء: ٣٤٦٥).
- لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ. (المساقاة: ٢٣٧٠).
- لَـا يَحِـلُّ لِلْمَـرْأَةِ أَنْ تَصُومَ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَلَا تَأْذَنَ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ. (النكاح: ٥١٩٥).
- الْحَيَاءُ لَا يَأْتِي إِلَّا بِخَيْرٍ. (الأدب: ٦١١٧).
- سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمْ اللَّهُ تَعَالَى فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ. (الزكاة: ١٤٢٣).
- لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ... إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ. (الديات: ٦٨٧٨).

٢ ـ همزة الاستفهام: وردت (لا) مقترنة بهمزة الاستفهام في (٤٥) خمسة وأربعين موضـعا، ولـم تغـير وظيفـتها في الجملة، وقد حذفت همزة الاستفهام في موضعين، ومن أمثلتها ما يأتي:

- أَلَا تَعْجَبُونَ كَيْفَ يَصْرِفُ اللَّهُ عَنِّي شَتْمَ قُرَيْشٍ؟!. (المناقب: ٣٥٣٣).

- أَوَلَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَرْجِعَ النَّاسُ بِالْغَنَائِمِ إِلَى بُيُوتِهِمْ، وَتَرْجِعُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- إِلَى بُيُوتِكُمْ ؟. (المناقب: ٣٧٧٨).

- أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَلِمَةٍ مِنْ كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ ؟. (المغازي: ٤٢٠٥).

- أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا ؟!. (الجمعة: ١١٣٠).

- أَلَا تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّمَاءِ؟!. (المغازي: ٤٣٥١).

- لَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَاةِ الرَّجْمَ ؟. (تفسير القرآن: ٤٥٥٦).

- لَـا يَخْشَى أَحَدُكُمْ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ صُورَتَهُ صُورَةَ حِمَارٍ؟!. (الأذان: ٦٩١).

٤ ـ (إنْ) المصدرية: وقعت (لا) بعد (إن) المصدرية؛ ففصلت بينها وبين الفعل في (١٧) سبعة عشر موضعا، ومن أمثلتها ما يلي:

- بَايِعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا. (الإيمان: ١٨).

- لَـوْ كَـانَ لِـي مِثْلُ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا يَسُرُّنِي أَنْ لَا يَمُرَّ عَلَيَّ ثَلَاثٌ وَعِنْدِي مِنْهُ شَيْءٌ. (الاستقراض: ٢٣٨٩).

- حَقٌّ عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يَرْتَفِعَ شَيْءٌ مِنْ الدُّنْيَا إِلَّا وَضَعَهُ. (الجهاد والسير: ٢٨٧٢).

- يَا أَبَا بَكْرٍ مَا مَنَعَكَ إِذْ أَوْمَأْتُ إِلَيْكَ أَنْ لَا تَكُونَ مَضَيْتَ. (الأحكام: ٧١٩٠).

- يَا رَبِّ إِنَّكَ وَعَدْتَنِي أَنْ لَا تُخْزِيَنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ. (تفسر القرآن: ٤٧٦٩).

- أَلَيْسَ قَدْ أَعْطَيْتَ الْعُهُودَ وَالْمِيثَاقَ أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَ الَّذِي أُعْطِيتَ.(الأذان: ٨٠٦).

٥ ـ (أبدا): وردت (لا) وبعدها (أبدا) التي تؤكد النفي في (٣) ثلاثة مواضع، هي:

- وَاللَّـهِ لَا تَجْتَمِعُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَبِنْتُ عَدُوِّ اللَّهِ أَبَدًا. (فرض الخمس: ٣١١٠).

- وَاللَّهِ لَا نُخَلِّفُكُمْ فِيهَا أَبَدًا. (الجزية: ٣١٦٩).

- أُحِلُّ عَلَيْكُمْ رِضْوَانِي، فَلَا أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَدًا. (الرقاق: ٦٥٤٩).

سادسا: الدلالة الزمنية:

وردت (لا) نافية للجملة في أزمنة مختلفة ، كما يلي:

جاءت للنفي في **المستقبل** في (١١٥) مائة وخمسة عشر موضعا، ومن أمثلتها:

- لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُقْبَضَ الْعِلْمُ. (الجمعة: ١٠٣٦).
- مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ. (العلم: ١٢٩).
- لا يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ رُعْبُ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ. (الحج: ١٨٧٩).
- لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا الْيَهُودَ. (الجهاد والسير: ٢٩٢٦).
- لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خُيَلَاءَ. (اللباس: ٥٧٨٣).
- لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَّاتٌ. (الأدب: ٦٠٥٦).

وجاءت نافية في **الحال** في (٢١٠) مائتين وعشرة مواضع، ومن أمثلتها ما يلي:

- دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ يَعْدِلُ الْجِهَادَ. قَالَ: لَا أَجِدُهُ. (الجهاد والسير: ٢٧٨٥).
- فَوَالَّـــذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ. (الإيمان: ١٤).
- وَلَيْسَ عَلَى ابْنِ آدَمَ نَذْرٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ. (الأدب: ٦٠٤٧).
- لَا آكُلُ مُتَّكِئًا. (الأطعمة: ٥٣٩٨).
- مَا أُعْطِيكُمْ، وَلَا أَمْنَعُكُمْ، إِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ، أَضَعُ حَيْثُ أُمِرْتُ. (فرض الخمس: ٣١١٧).
- وَلَا أَرَى الْأَجَلَ إِلَّا قَدْ اقْتَرَبَ. (الاستئذان: ٦٢٨٥).

وجاءت نافية في **الحال والاستقبال** في (١٥٢) مائة وخمسة وعشرين موضعا، ومن أمثلتها ما يلي:

- لَا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ. (النكاح: ٥١٣٦).
- لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ يَجْلِسُ فِيهِ. (الاستئذان: ٦٢٦٩).
- لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ. (الإيمان: ١٣).
- لَا يَكِيدُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ أَحَدٌ إِلَّا انْمَاعَ كَمَا يَنْمَاعُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ. (الحج: ١٨٧٧).
- إِنَّ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ الصُّوَرُ لَا تَدْخُلُهُ الْمَلَائِكَةُ. (البيوع: ٢١٠٥).
- الْأَنْصَارُ لَا يُحِبُّهُمْ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يُبْغِضُهُمْ إِلَّا مُنَافِقٌ. (المناقب: ٣٧٨٣).

وجاءت نافية في الزمن الماضي في موضع واحد من كلامه- صلى الله عليه وسلم- وهو قوله عن مكة:

- فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي(١). (اللقطة: ٢٤٣٤).

وأمـا المواضـع التـي دخلت فيها على الفعل الماضي؛ فقد جاءت فيها دعائية أو مؤكدة، والدعاء زمنه مستقبل بلا تردد- وإن جاء بلفظ الماضي- مثل قوله (ﷺ):

- لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا، وَلَا تَصَدَّقْنَا، وَلَا صَلَّيْنَا. (الجهاد والسير: ٢٨٣٧).

- فَيُقَالُ: لَا دَرَيْتَ، وَلَا تَلَيْتَ(٢). (الجنائز: ١٣٧٤).

- لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ. (الصوم: ١٩٧٧).

وأمـا المؤكـدة؛ فإنهـا لا تأسس نفيا جديدا تستقل به جملتها، بل جاءت لتأكد النفي السابق قبلها، وواو العطف هي التي تقوم بإشراك ما بعدها لما قبلها في حكم النفي، مثل قوله (ﷺ):

- إِنَّ بِالْمَدِينَـةِ أَقْوَامًـا مَـا سِرْتُمْ مَسِيرًا، وَلَا قَطَعْتُمْ وَادِيًا إِلَّا كَانُوا مَعَكُمْ. (المغازي: ٤٤٢٣).

- مَـا بَعَـثَ اللَّـهُ مِـنْ نَبِيٍّ، وَلَا اسْتَخْلَفَ مِنْ خَلِيفَةٍ إِلَّا كَانَتْ لَهُ بِطَانَتَانِ. (الأحكام: ٧١٩٨).

وجـاءت نافـية في الزمن المطلق في (٣٣) ثلاثة وثلاثين موضعا، ومن أمثلتها ما يلي:

- أَعُـوذُ بِعِزَّتِكَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الَّذِي لَا يَمُوتُ، وَالْجِنُّ وَالْإِنْسُ يَمُوتُونَ. (التوحيد: ٧٣٨٣).

- يَدُ اللَّهِ مَلْأَى، لَا تَغِيضُهَا نَفَقَةٌ، سَحَّاءُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ. (تفسير القرآن: ٤٦٨٤).

- حَقٌّ عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يَرْتَفِعَ شَيْءٌ مِنْ الدُّنْيَا إِلَّا وَضَعَهُ. (الجهاد والسير: ٢٨٧٢).

- سُبْحَانَ اللَّهِ، إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ. (الغسل: ٢٨٣).

١- انفـرد الـبخاري بهذا اللفظ، ورواه مسلم بلفظ: (لن تَحِلَّ)، وجاءت بقية رواياته بـ(لم). انظر صحيح مسلم، كتاب الحـج- بـاب تحـريم مكة، وسنن النسائي، كتاب ناسك الحج، ورواه أحمد في مسند بني هاشم، والدارمي في كتاب البيوع- باب في النهي عن لقطة الحاج. (برنامج الحديث الشريف).

٢- قـال ابن حجر: " قَوْله: (لَا دَرَيْت وَلَا تَلَيْت) ... قَالَ ثَعْلَب: قَوْله " تَلَيْت" أَصْلُهُ تَلَوْت، أَيْ لَا فَهِمْت وَلَا قَرَأْت الْقُرْآن، وَالْمَعْنَى لَا دَرَيْت وَلَا اتَّبَعْت مَنْ يَدْرِي، وَإِنَّمَا قَالَهُ بِالْيَاءِ لِمُؤَاخَاةِ دَرَيْت". (برنامج الحديث الشريف).

المبحث الرابع:

(إنْ) النافية في الحديث الشريف

(إنْ) النافية في الحديث الشريف

■ تمهيد:

مــن الملاحظ قلة استخدام (إن) النافية في الحديث عامة، وفي كلام النبي (ﷺ) خاصــة، فمجمــوع مــا توصــل إليه البحث في صحيح البخاري بلغ (١٠) عشرة مواضــع، جاءت (٥) خمسة منها في كلام الصحابة، كقول أبي هريرة- رضي الله عنه:

- وَاللَّـــهِ، إِنْ سَـمِعْتُ بِالسِّـكِّينِ إِلَّـا يَوْمَـئِذٍ، وَمَـا كُـنَّا نَقُولُ إِلَّا الْمُدْيَةَ. (أحاديث الأنبياء: ٣٤٢٧).

وقول عروة ابن مسعود- رضي الله عنه- في صلح الحديبية قبل أن يسلم:

- وَاللَّهِ، إِنْ رَأَيْتُ مَلِكًا قَطُّ يُعَظِّمُهُ أَصْحَابُهُ مَا يُعَظِّمُ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ- صَلَّى اللَّـــهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مُحَمَّدًا، وَاللَّهِ، إِنْ تَنَخَّمَ نُخَامَةً إِلَّا وَقَعَتْ فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ. (الشروط: ٢٧٣٤).

وقول بريرة- لما سألها النبي (ﷺ) عن عائشة- رضي الله عنها:

- وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، إِنْ رَأَيْتُ مِنْهَا أَمْرًا أَغْمِصُهُ عَلَيْهَا قَطُّ. (الشهادات: ٢٦٦١)

وجاء موضع منها في كلام التابعي عنبسة بن سعيد، وهو قوله:

- وَاللَّهِ، إِنْ سَمِعْتُ كَالْيَوْمِ قَطُّ. (الديات: ٦٨٩٩).

وجــاءت (٥) الخمسة الأخرى في كلام النبي (ﷺ) بَيْدَ أنها تحتمل للمخففة من الثقيلة في موضعين منها .

ولمّــا كان هذا البحث مضطلعا بدارسة ظاهرة النفي في أقوال النبي (ﷺ) فقط؛ فسوف يقصر على ما جاء منها في كلامه (ﷺ).

أولا: نظام الجملةالمنفية بـــ(إنْ):

جاءت الجملة المنفية بـــ (إن) في كلام النبي (ﷺ) على الصور الآتية:

الصورة الأولى: إنْ ← جملة مضارعية.

وردت هذه الصورة في موضع واحد، هو قوله (ﷺ):

– حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَدْرِي كَمْ صَلَّى(١). (الجمعة: ١٢٣١).

الصورة الثانية: قسم / إنْ ← جملة ماضوية.

وردت هــذه الصــورة في (٣) ثلاثة مواضع، اقترنت بالقسم في واحد منها، وهي:

– وَاللَّهِ، إِنْ اسْتَقْسَمَا بِالْأَزْلَامِ قَطُّ. (احاديث الأنبياء: ٣٣٥٢).

– وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا. (الهبة: ٢٦٢٧).

– قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُوقِنًا. (العلم: ٨٦).

الصورة الثالثة: قسم ← إنْ ← جملة اسمية ← استثناء بــ(غير).

جــاءت هذه الصورة في موضع واحد، هو قوله (ﷺ) على لسان إبراهيم– عليه السلام– لما قال لسارة

– وَاللَّهِ، إِنْ عَلَى الْأَرْضِ مُؤْمِنٌ غَيْرِي وَغَيْرُكِ. (البيوع: ٢٢١٧).

ثانيا: تحليل النظام:

مــن العــرض الســابق يتضح أنَّ (إنْ) النافية دخلت على الجملتين: الاسمية، والفعلــية؛ فجاءت نافية للجملة الاسمية في موضع واحد فقط، وجاءت نافية للجملة الفعلــية فــي (٤) أربعــة مواضع، وكانت دالة على النفي صراحة في موضعين، ومحتملة للنافية وللمخففة من الثقيلة في موضعين:

<u>الأول</u>: قوله (ﷺ) عن فرس أبي طلحة:

– وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا. (الهبة: ٢٦٢٧).

قــال العيني نقلا عن الخطابي(٢): "إنْ: هي النافية، واللام في (لبحرا) بمعنى (إلا)، أي: ما وجدناه إلا بحرا، والعرب تقول: إنْ زيد لعاقل، أي: ما زيد إلا عاقل، وعلى هــذا قــراءة من قرأ: "إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ" (طه/ ٦٣) بالتخفيف، والمعنى: ما هذان إلا

١– قال العكبري: "أي: يظل لا يدري كم صلى". إعراب الحديث النبوي. ص٢٦١.

٢– هــو أبو سليمان حَمْد، بفتح المهملة وإسكان الميم، ابن محمد بن إبراهيم بن خطاب، البُستي الخطابي، نسبة إلى جده خطــاب المذكــور، والبستي نسبة إلى بُست، وهي من أعمال كابل (عاصمة أفغانستان اليوم)، الفقيه الحافظ، اللغوي الأديب، المحقق المتقن، من الأئمة الأعيان. توفي سنة ٣٨٨ هـــ. (انظر البُلْغَة ـ ص٩٤).

ســاحران، وقــال ابن التين: هذا مذهب الكوفيين، ومذهب البصريين أنّ (إنْ) هي المخففة من الثقيلة، واللام زائدة"[١].

والثاني: قوله (ﷺ):

– قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُوقِنًا. (العلم: ٨٦).

فتحتمل النافية والمخففة من الثقيلة[٢].

ثالثا: الموقع السياقي:

في الأحاديث القليلة السابقة وقعت (إنْ) في المواقع السياقية التالية:

١ – **في خبر الناسخ**: وردت (إنْ) النافية في أول جملة خبر الفعل (ظل)، في قوله- صلى الله عليه وسلم:

– حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَدْرِي كَمْ صَلَّى. (الجمعة: ١٢٣١).

٢ – **في جواب القسم**: وردت في جملة جواب القسم في موضعين:

الأول: في قوله- صلى الله عليه وسلم- لما دخل الكعبة، فوجد المشركين قد صوروا صورة لإبراهيم وإسماعيل- عليهما السلام- وهما يقسمان بالأزلام:

– قَاتَلَهُمْ اللَّهُ، وَاللَّهِ، إِنْ اسْتَقْسَمَا بِالْأَزْلَامِ قَطُّ. (احاديث الأنبياء: ٣٣٥).

والثاني: في قوله- صلى الله عليه وسلم- حكاية عن إبراهيم- عليه السلام:

– وَاللَّهِ، إِنْ عَلَى الْأَرْضِ مُؤْمِنٌ غَيْرِي وَغَيْرُكِ. (البيوع: ٢٢١٧).

٣ – **في جملة المفعول به**: وقعت (إنْ) في أول جملة مفعول الفعل (عَلِمَ) في قوله- صلى الله عليه وسلم:

– قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُوقِنًا. (العلم: ٨٦).

ثالثا: الوظيفة السياقية:

اقتصرت وظيفة (إنْ) في الأحاديث السابقة على نفي مضمون الجملة فقط، ولم تؤثر لفظيا فيما بعدها.

١- عمدة القاري ٨٨/١١ – ٨٩، وانظر فتح الباري ٢٤١/٥.

٢- انظر عمدة القاري ٤٨/٢.

رابعاً: الدلالة الزمنية:

وردت (إن) نافـية فـي الماضي، كما وردت نافية في الحال، أما **الماضي** فقد جـاءت معـه في ثلاثة مواضع مما سبق: **الأول**: في قوله (ﷺ):"وَاللَّهِ إِنْ اسْتَقْسَمَا بِالْأَزْلَامِ قَطُّ" (احاديث الأنبياء: ٣٣٥٢)، **والثاني**: في قوله (ﷺ): "وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا" (الهبة:٢٦٢٧)، **والثالث** في قوله: "قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُوقِنًا" (العلم: ٨٦).

وأما زمن **الحال** فقد جاءت معه في موضعين: **الأول**: في قوله (ﷺ): "حَتَّى يَظَلَّ الـرَّجُلُ إِنْ يَدْرِي كَمْ صَلَّى" (الجمعـة: ١٢٣١)، **والثاني**: في قوله (ﷺ): "وَاللَّهِ، إِنْ عَلَى الْأَرْضِ مُؤْمِنٌ غَيْرِي وَغَيْرُكِ" (البيوع: ٢٢١٧).

المبحث الخامس:

(لن) في الحديث الشريف

(لنْ) في الحديث الشريف

أولا: نظام الجملة المنفية بـ(لنْ):

وردت (لــنْ) فــي كلام النبي- صلى الله عليه وسلم- في (٧٢) اثنين وسبعين موضــعا بالمكرر، وفي (٣٢) اثنين وثلاثين موضعا بدون المكرر، وقد جاءت في هذه المواضع على الصورة الآتية:

▪ قسم / لنْ ← فعل مضارع / إلَّا / أبدا .

وقــد ســبقها القســم فــي موضــع واحد، ووردت بعدها (إلا) في ستة مواضع، و(أبدا) في ثلاثة مواضع، ومن أمثلتها ما يلي:

- لَنْ يُدْخِلَ أَحَدًا عَمَلُهُ الْجَنَّةَ. (المرضى: ٥٦٧٣).
- إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ. (الإيمان: ٣٩).
- إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ، وَلَنْ يُضَيِّعَنِي اللَّهُ أَبَدًا. (الجزية: ٣١٨٢).
- وَلَنْ تَجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ. (الجمعة: ٩٥٥).
- وَاللَّهِ، لَنْ يَزَالَ يَطْلُبُهُ حَتَّى يَبْسُطَ يَدَهُ فَيُلْقِمَهَا فَاهُ. (الحيل: ٦٩٥٧).

ثانيا: تحليل النظام:

اعتمد نظام الجملة المنفية بـ (لن) على وحدتين رئيسيتين: حرف النفي (لنْ)، والفعــل المضارع بعدها، ولم تدخل على غير المضارع، وقد ورد الفعل المضارع ناقصا في (٥) خمسة مواضع، أربعة منها كان الفعل الناقص هو (يزال)، والخامس (يبرح)، كما يلي:

- وَلَنْ تَزَالَ هَذِهِ الْأُمَّةُ قَائِمَةً عَلَى أَمْرِ اللَّهِ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ. (العلم: ٧١).
- إِنَّ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا وَرَقَدُوا، وَإِنَّكُمْ لَنْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مَا انْتَظَرْتُمْ الصَّلَاةَ. (الأذان: ٨٤٨).
- لَــنْ يَــزَالَ الْمُؤْمِــنُ فِــي فُسْــحَةٍ مِــنْ دِيــنِهِ مَا لَمْ يُصِبْ دَمًا حَرَامًا. (الديات: ٦٨٦٢).

– لَنْ يَزَالَ يَطْلُبُهُ حَتَّى يَبْسُطَ يَدَهُ فَيُلْقِمَهَا فَاهُ. (الحيل: ٦٩٥٧).

– لَنْ يَبْرَحَ النَّاسُ يَتَسَاءَلُونَ حَتَّى يَقُولُوا: هَذَا اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، فَمَنْ خَلَقَ اللَّهَ. (الاعتصام: ٧٢٩٦).

ثالثا: الوظيفة السياقية:

وردت (لنْ) في مواقعها ولها وظيفتان:

■ الأولـــى: دلالـــية، وهي النفي؛ حيث جاءت نافية للفعل المضارع بعدها في جميع المواضع إلا موضعين؛ جاءت فيهما بمعنى (لا) الناهية، وهما في قوله (ﷺ):

– لَنْ تُرَاعُوا، لَنْ تُرَاعُوا. (الأدب: ٦٠٣٣).

قـــال العينـــي: "أي: لا تراعوا، جحد بمعنى النهي، أي: لا تفزعوا، وهي كلمة تقال عند تسكين الروع؛ تأنيسا وإظهارا للرفق بالمخاطب"[١].

■ الثانـــية: شكلية، وهي النصب؛ فقد جاء الفعل المضارع بعدها منصوبا في جميع مواضعها ما عدا روايتين[٢]– ذكرهما الشراح– ورد الفعل بعدها مجزوما فيهما:

الأولى: ذكرها ابن حجر عند الكلام عن قوله (ﷺ):

– مَنْ يَبْسُطْ رِدَاءَهُ حَتَّى أَقْضِيَ مَقَالَتِي ثُمَّ يَقْبِضْهُ؛ فَلَنْ يَنْسَى شَيْئًا سَمِعَهُ مِنِّي. (الاعتصام: ٧٣٥٤).

قـــال: "ونقـــل ابـــن التين أنه وقع في رواية: (فلنْ يَنْسَ) بالنون والجزم، وذكر أن القزاز[٣] نقل عن البصريين أن من العرب من يجزم بـــ(لنْ)"[٤].

الثانية: ذكرها العيني عند الكلام عن قوله (ﷺ) لابن صياد اليهودي:

– اخْسَأْ، فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ. (القدر: ٦٦١٨).

قال نقلا عن السفاقسي[١]: "وقع هنا: (فَلَنْ تَعْدُ) بغير واو"[٢].

١– عمدة القاري ١٥٩/١٨.

٢– هناك رواية أخرى وردت فيها (لنْ) جازمة، ولكنها من كلام ابن عمر– رضي الله عنه– وستأتي معنا في عرض هذه القضية تفصيلا عند النحاة .

٣– هـــو أبـــو عبد الله محمد بن جعفر القيرواني القزاز، توفي سنة ٤١٢هـــ. ومن مؤلفاته: ضرائر الشعر، والجامع في اللغـــة، وشرح الفصيح، وشرح غريب الجامع، وكتاب الظاء والظاء، وشرح المثلث في اللغة لقطرب. (انظر كشف الظنون– برنامج المُحَدِّث).

٤– فتح الباري ٣٢٣/١٣.

رابعا: الموقع السياقي:

وردت (لنْ) في المواقع السياقية الآتية:

١ – أول الجملة الاستفتاحية والمستأنفة في (١٧) سبعة عشر موضعا، ومن أمثلتها ما يلي:

– لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمْ امْرَأَةً. (المغازي: ٤٤٢٥).

– مَنْ تَحَلَّمَ بِحُلْمٍ لَمْ يَرَهُ؛ كُلِّفَ أَنْ يَعْقِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ، وَلَنْ يَفْعَلَ. (التعبير: ٧٠٤٢).

– لَوْ أَنَّ لِابْنِ آدَمَ وَادِيًا مِنْ ذَهَبٍ أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَادِيَانِ، وَلَنْ يَمْلَأَ فَاهُ إِلَّا التُّرَابُ. (الرقاق: ٦٤٣٩).

– لَنْ نَسْتَعْمِلَ عَلَى عَمَلِنَا مَنْ أَرَادَهُ. (الإجارة: ٢٢٦١).

٢ – في جملة الخبر: وردت (لنْ) في جملة الخبر في (١٠) عشرة مواضع، جاءت في خبر المبتدأ في موضع واحد، قارنتها فيه الفاء، وجاءت في خبر (إنَّ) في (٩) تسعة مواضع، ومن أمثلتها ما يلي:

– مَا يَكُونُ عِنْدِي مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ أَدَّخِرَهُ عَنْكُمْ. (الزكاة: ١٤٦٩).

– إِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِرْتَ عَلَيْهَا. (الإيمان: ٥٦).

– إِنِّي لَنْ أَلْبَسَهُ أَبَدًا. (الاعتصام: ٧٢٩٨).

– فَاعْمَلْ مِنْ وَرَاءِ الْبِحَارِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَتِرَكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا. (الزكاة: ١٤٥٢).

٣ – في جواب الشرط: تصدرت (لنْ) جملة جواب الشرط في (٣) ثلاثة مواضع، وقد قارنتها الفاء في جميعها، كما يلي:

– مَنْ لَبِسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا فَلَنْ يَلْبَسَهُ فِي الْآخِرَةِ. (اللباس: ٥٨٣٢).

– إِنْ أُخِّرَ هَذَا فَلَنْ يُدْرِكَهُ الْهَرَمُ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ. (الأدب: ٦١٦٧).

– إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ. (الجنائز: ١٣٥٤).

١– هو إسحاق إبراهيم بن محمد السفاقسي، المفسر المشهور. من مصنفاته: المجيد في إعراب القرآن المجيد. توفي سنة ٧٤٢ هـ. (انظر كشف الظنون– برنامج المُحَدِّث).

٢– عمدة القاري ٨٨/٧.

٤ – **فـي جـواب القسم:** وردت (لنْ) في جملة جواب القسم في موضع واحد، هو قوله (ﷺ):

– يَكُـونُ كَـنْزُ أَحَدِكُـمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَقْرَعَ، يَفِرُّ مِنْهُ صَاحِبُهُ، فَيَطْلُبُهُ وَيَقُولُ: أَنَا كَنْزُكَ. قَالَ: وَاللَّهِ، لَنْ يَزَالَ يَطْلُبُهُ حَتَّى يَبْسُطَ يَدَهُ؛ فَيُلْقِمَهَا فَاهُ. (الحيل: ٦٩٥٧).

٥ – **في جملة النعت:** وردت (لنْ) في جملة النعت في موضع واحد من قوله (ﷺ):

– ائْتُونِي بِكِتَابٍ، أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا، لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا. (الجهاد: ٣٠٥٣).

٦ – **فـي جملــة التوكـيد:** وردت (لنْ) في أسلوب توكيد لفظي بتكرار الجملة في موضع واحد، هو قوله (ﷺ):

– لَنْ تُرَاعُوا، لَنْ تُرَاعُوا. (الأدب: ٦٠٣٣).

خامسا: الظواهر السياقية المصاحبة:

١ – (إلَّا): وردت (إلا) بعد (لنْ) في (٦) ستة مواضع، كما يلي:

– إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ. (الإيمان: ٣٩).

– إِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِرْتَ عَلَيْهَا. (الإيمان: ٥٦).

– إِنَّـكَ لَـنْ تُخَلَّـفَ فَـتَعْمَلَ عَمَلًـا صَـالِحًا إِلَّا ازْدَدْتَ بِهِ دَرَجَةً وَرِفْعَةً. (الجنائز: ١٢٩٦).

– إِنَّهُ لَنْ يَبْسُطَ أَحَدٌ ثَوْبَهُ حَتَّى أَقْضِيَ مَقَالَتِي هَذِهِ ثُمَّ يَجْمَعَ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ إِلَّا وَعَى مَا أَقُولُ. (البيوع: ٢٠٤٧).

– لَـنْ يُوَافِيَ عَبْدٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ النَّارَ. (الرقاق: ٦٤٢٢).

– فَلَـيْسَ مِنْ عَبْدٍ يَقَعُ الطَّاعُونُ فَيَمْكُثُ فِي بَلَدِهِ صَابِرًا يَعْلَمُ أَنَّهُ لَنْ يُصِيبَهُ إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ إِلَّا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ الشَّهِيدِ. (الطب: ٥٧٣٤).

٢ – (أبدا): وردت (أبدا) لتأكد النفي بعد (لنْ) في (٣) ثلاثة مواضع، كما يلي:

– يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ، وَلَنْ يُضَيِّعَنِي اللَّهُ أَبَدًا. (الجزية:٣١٨٢).

– إِنِّـي اتَّخَـذْتُ خَاتَمًـا مِـنْ ذَهَـبٍ. فَنَـبَذَهُ، وَقَـالَ: إِنِّي لَنْ أَلْبَسَهُ أَبَدًا. (الاعتصام: ٧٢٩٨).

– ائْتُونِي بِكِتَابٍ، أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا، لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا. (الجهاد: ٣٠٥٣).

٣ – (قَطُّ): وردت (قَطُّ) بعد (لن) في موضع واحد من قوله (ﷺ):

– لَنْ يُقْبَضَ نَبِيٌّ قَطُّ حَتَّى يَرَى مَقْعَدَهُ مِنْ الْجَنَّةِ ثُمَّ يُخَيَّرُ. (الدعوات: ٦٣٤٨) .

سادسا: الدلالة الزمنية:

وردت (لنْ) في كلام النبي (ﷺ) نافية للحدث في أزمنة ثلاثة، كما يلي- مرتبة حسب الكثرة:

- **في المستقبل:** جاءت نافية في المستقبل في (٢٨) ثمانية وعشرين موضعا، ومن أمثلتها:

– مَنْ لَبِسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا فَلَنْ يَلْبَسَهُ فِي الْآخِرَةِ. (اللباس: ٥٨٣٢).

– لَنْ يُدْخِلَ أَحَدًا عَمَلُهُ الْجَنَّةَ. (المرضى: ٥٦٧٣).

– كُنْتُ أَشْرَبُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، فَلَنْ أَعُودَ لَهُ. (تفسير القرآن: ٤٩١٢).

– فَاعْمَلْ مِنْ وَرَاءِ الْبِحَارِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَتِرَكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا. (الزكاة: ١٤٥٢).

- **في الحال:** وردت (لنْ) نافية في زمن الحال في موضعين:

الأول: في قوله (ﷺ): لَنْ تُرَاعُوا، لَنْ تُرَاعُوا[1]. (الأدب: ٦٠٣٣).

الثاني: في قوله (ﷺ): إِنَّهُ لَنْ يَبْسُطَ أَحَدٌ ثَوْبَهُ حَتَّى أَقْضِيَ مَقَالَتِي هَذِهِ ثُمَّ يَجْمَعَ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ إِلَّا وَعَى مَا أَقُولُ. (البيوع: ٢٠٤٧).

- **في الماضي:** وردت (لنْ) نافية في الماضي في موضعين كذلك:

الأول: في قوله (ﷺ): لَنْ يُقْبَضَ نَبِيٌّ قَطُّ حَتَّى يَرَى مَقْعَدَهُ مِنْ الْجَنَّةِ ثُمَّ يُخَيَّرُ[2]. (الدعوات: ٦٣٤٨).

١- انظر عمدة القاري ١٥٩/١٨ . ورواه ابن ماجة بهذا اللفظ دون تكرار الجملة الثانية في (كتاب الجهاد – باب الخروج للنفير).

٢- انظر فتح الباري ١٣٩/١١، وعمدة القاري ٣٦٨/١٨ ، وصحيح البخاري ط. المجلس الأعلى ١٠٠/١٠، وهذا الحديث رواه مسلم في كتاب فضائل الصحابة بلفظ: " لن يموت نبي حتى يخير"، ورواه أحمد في باقي مسند الأنصار برقم (٢٤٢٦٢). وهناك شاهد آخر على استخدام (لنْ) لنفي الماضي، ورد في (صحيح مسلم. كتاب الحج- باب تحريم مكة) في قول النبي- صلى الله عليه وسلم- عن مكة: "وإنها لن تحل لأحد كان قبلي". (انظر برنامج الحديث الشريف).

ودلالـــة الماضي فيه من **جهتين**: أن الأنبياء جميعا قد ماتوا قبل النبي (ﷺ)، ومجيء (قَطُّ) بعدها؛ فإنها تفيد استغراق النفي في الماضي.

ومما ينبغي التنبيه عليه أن لفظ هذا الحديث تكرر أربع مرات في صحيح البخاري، بـيد أنه ورد في جميع رواياته بـ(لم) إلا في هذا الموضع الذي ورد فيه بـ(لن)؛ لذلك لم يثبتها بعض محققي البخاري، وأثبت مكانها (لم)[١].

الثانـــي: الحديـــث الذي رواه أنس– رضي الله عنه– قال: أخر رسول الله– صـــلى الله علـــيه وســـلم– الصلاة ذات ليلة ثم خرج، فلما صلى أقبل علينا بوجهـــه، فقـــال: إِنَّ الـــنَّاسَ قَدْ صَلَّوْا وَرَقَدُوا وَإِنَّكُمْ لَنْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مَا انْتَظَرْتُمْ الصَّلَاةَ. (الأذان: ٨٤٨).

ودلالـــة الماضـــي منه أن انتظارهم كان قد انقضى قبل الصلاة، والكلام الآن إخبار عن حدث مضى زمنه. وفي الحديث احتمال آخر[٢]، هو أن (لنْ) باقية على الأغلب فـــي استعمالها من نفي المستقبل، وعلى السامعين أن يقيسوا ما مضى من الانتظار على ما قد فهموا من كلامه– صلى الله عليه وسلم.

---

١ – راجع صحيح البخاري بتحقيق د. مصطفى البغا ١٦١٣/٤ .

٢– أفادني هذه الفائدة شيخي الفاضل أ.د. أسامة عبد العظيم – حفظه الله .

المبحث السادس:

(لمْ ، ولمّا) في الحديث الشريف

(لم) في الحديث الشريف

أولا: نظام الجملة المنفية بـ(لم):

وردت (لم) في (٥٣١) خمسمائة وواحد وثلاثين موضعا من كلام النبي- صلى الله عليه وسلم- بما في ذلك المكررات، ووردت في (١٦٠) مائة وستين موضعا بدون المكررات. وقد جاءت الجملة المنفية بـ(لم) في هذه المواضع على الصورة الآتية:

■ أ / إلَّا / لمْ ← فعل مضارع / قطُّ .

وقد سبقتها الهمزة في واحد وعشرين موضعا، وسبقتها (إلا) في موضعين، وتبعتها (قطُّ) في سبعة مواضع، ومن أمثلتها ما يلي:

- الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا. (البيوع: ٢٠٧٩).
- مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خُيَلَاءَ لَمْ يَنْظُرْ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. (المناقب: ٣٦٦٥).
- لَا يَلْبَسُ الْحَرِيرُ فِي الدُّنْيَا إِلَّا لَمْ يَلْبَسْ فِي الْآخِرَةِ مِنْهُ. (اللباس: ٥٨٣٠).
- أَلَمْ يَأْنِ لِلرَّحِيلِ. (المناقب: ٣٦١٥).
- إِنَّهُ لَمْ يُقْبَضْ نَبِيٌّ قَطُّ حَتَّى يَرَى مَقْعَدَهُ مِنْ الْجَنَّةِ. (المغازي: ٤٤٣٧).

ثانيا: تحليل النظام:

وردت الجملة المنفية بـ(لم) معتمدة على وحدتين أساسيتين: (لم)، والفعل المضارع بعدها، ولم تدخل على غيره. وقد جاء المضارع المنفي بعدها ناقصا في (٢٩) تسعة وعشرين موضعا، موزعة كما يلي:

الفعل (يكون) في (٢١) واحد وعشرين موضعا، والفعل (يزال) في (٧) سبعة مواضع والفعل (يكاد) في موضع واحد. ومن أمثلتها:

- أَلَمْ تَكُنْ أَبْرَصَ يَقْذَرُكَ النَّاسُ ؟!. (احاديث الأنبياء: ٣٤٦٤).
- اغْتَسِلُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَاغْسِلُوا رُءُوسَكُمْ، وَإِنْ لَمْ تَكُونُوا جُنُبًا. (الجمعة: ٨٨٤).
- فَإِنْ ذَهَبْتَ تُقِيمُهُ كَسَرْتَهُ، وَإِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ. (احاديث الأنبياء: ٣٣٣١).

– أَقْرَأَنِي جِبْرِيلُ عَلَى حَرْفٍ، فَلَمْ أَزَلْ أَسْتَزِيدُهُ حَتَّى انْتَهَى إِلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ. (بدء الخلق: ٣٢١٩).

– إِذَا اقْتَرَبَ الزَّمَانُ لَمْ تَكَدْ تَكْذِبُ رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ. (التعبير: ٧٠١٧).

ثالثا: الوظيفة السياقية:

وردت (لم) في أحاديث الأقوال ولها وظيفتان:

■ **الأولى: دلالية**، وهي النفي؛ فقد جاءت في جميع مواضعها نافية للجملة المضارعية، بيد أنها جاءت في موضعين منها بمعنى (لا) الناهية، وهما في قوله- صلى الله عليه وسلم:

– لَمْ تُرَاعُوا، لَمْ تُرَاعُوا[١]. (الجهاد والسير: ٢٩٠٨).

■ **الثانية: شكلية**، وهي الجزم؛ فقد جاء المضارع بعدها مجزوما إلا في موضع واحد؛ جاء فيه مرفوعا، وهو قوله (ﷺ) لمن جاءته تريد طلاق بعلها؛ لترجع إلى الأول: "لَمْ تَحِلِّي لَهُ... حَتَّى يَذُوقَ مِنْ عُسَيْلَتِكِ"؛ فقد جاء في بعض الروايات: (لَمْ تَحِلِّينَ لَهُ)[٢] بالرفع، وهي لغة بعض العرب، وسيأتي عرض قضية إهمال (لم) تفصيلا عند النحاة- إن شاء الله.

رابعا: الموقع السياقي:

وردت (لم) في مواقع سياقية مختلفة، تمثلت فيما يلي- مرتبة حسب الكثرة:

١ – **مع الشرط**: صاحبت (لم) أسلوب الشرط بكثرة ملحوظة؛ فقد وردت معه في (٦٥) خمسة وستين موضعا، جاءت قبل فعل الشرط في (٤٥) خمسة وأربعين موضعا منها، وجاءت قبل جوابه في (٢٢) اثنين وعشرين موضعا. وقد اختلفت قلة وكثرة في مصاحبة حروف الشرط؛ فكثر مجيئها مع (إن)، يليها (مَنْ)، و(ما)، و(إذا)، ثم (لو)، و(لولا)، كما هو موضح بالجدول الآتي:

١- قال العيني: "معناه: لا تخافوا، والعرب تتكلم بهذه الكلمة واضعة (لم) موضع (لا)".عمدة القاري ٤٣٨/١١.

٢- راجع صحيح البخاري بشرح الكرماني ٧٦/٢ ، وقد خرجه على أنها بمعنى (لا). وانظر المسائل النحوية والصرفية في شرح الكرماني ٦٣٦/٢. طه محمد حسن. دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، رقم (٣٣٥٦)، المكتبة المركزية.

حرف الشرط	في جملة الشرط	في جواب الشرط
إن / لم	١٢ مرة	٥ مرات
من / لم	١٠ مرات	٤ مرات
ما / لم	٨ مرات	–
إذا / لم	٤ مرات	٧ مرات
لو / لم	مرتان	٤ مرات
لولا / لم	–	مرتان

ومن أمثلة مجيئها قبل فعل الشرط ما يلي:

– الْإِحْسَانُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ. (الإيمان: ٥٠).

– مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ؛ فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ. (الصوم: ١٩٠٣).

– يُسْتَجَابُ لِأَحَدِكُمْ مَا لَمْ يَعْجَلْ. (الدعوات: ٦٣٤٠).

– إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النُّبُوَّةِ: إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ؛ فَافْعَلْ مَا شِئْتَ. (أحاديث الأنبياء: ٣٤٨٣).

– لَوْ لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي مَا حَلَّتْ لِي. (النكاح: ٥١٠٦).

ومن أمثلة مجيئها قبل جواب الشرط ما يلي:

– اللَّهُمَّ إِنْ شِئْتَ لَمْ تُعْبَدْ بَعْدَ الْيَوْمِ . (الجهاد والسير: ٢٩١٥).

– مَنْ تَصَبَّحَ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعَ تَمَرَاتٍ عَجْوَةً لَمْ يَضُرَّهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ سُمٌّ وَلَا سِحْرٌ. (الأطعمة: ٥٤٤٥).

– إِذَا اقْتَرَبَ الزَّمَانُ لَمْ تَكَدْ تَكْذِبُ رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ. (التعبير: ٧٠١٧).

– فَلَوْ يَعْلَمُ الْكَافِرُ بِكُلِّ الَّذِي عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الرَّحْمَةِ؛ لَمْ يَيْأَسْ مِنَ الْجَنَّةِ، وَلَوْ يَعْلَمُ الْمُؤْمِنُ بِكُلِّ الَّذِي عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْعَذَابِ؛ لَمْ يَأْمَنْ مِنَ النَّارِ.(الرقاق:٦٤٦٩)

– لَوْلَا بَنُو إِسْرَائِيلَ لَمْ يَخْنَزْ اللَّحْمُ، وَلَوْلَا حَوَّاءُ لَمْ تَخُنْ أُنْثَى زَوْجَهَا. (أحاديث الأنبياء: ٣٣٩٩).

٢ – فــي خبر الناسخ: وردت (لم) في خبر الناسخ في (١٧) سبعة عشر موضعا، فجـاءت فــي خبر (إنّ) في (١٦) ستة عشر موضعا، وفي خبر (كان) في موضع واحد، وهذه أمثلة:

– لَـا تُؤْذِينِي فِي عَائِشَةَ؛ فَإِنَّ الْوَحْيَ لَمْ يَأْتِنِي وَأَنَا فِي ثَوْبِ امْرَأَةٍ إِلَّا عَائِشَةَ. (الهبة: ٢٥٨٢).

– ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ. (الأذان: ٧٥٧).

– أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَخْفَ عَلَيَّ مَكَانُكُمْ. (الجمعة: ٩٢٤).

– أَرَأَيْـتُمْ مَـا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ مَا فِي يَدِهِ. (تفسير القرآن : ٤٦٨٤).

– وَأَعْرِفُ مَنَازِلَهُمْ مِنْ أَصْوَاتِهِمْ بِالْقُرْآنِ بِاللَّيْلِ، وَإِنْ كُنْتُ لَمْ أَرَ مَنَازِلَهُمْ حِينَ نَزَلُوا بِالنَّهَارِ. (المغازي: ٤٢٣٢).

٣ – فــي جملة الصلة: وردت (لم) في جملة الصلة في (١١) أحد عشر موضعا، خمســة منها في صلة (مَنْ)، وخمسة في صلة (ما)، ومرة واحدة في صلة (الذي)، ومن أمثلتها ما يلي:

– لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ. (الأذان: ٧٥٦).

– لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ .(التوحيد: ٧٥٢٧) .

– الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَابِسِ ثَوْبَيْ زُورٍ. (النكاح: ٥٢١٩).

– مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ. (العلم: ١٠٩).

– أَرَأَيْـتَ لَوْ نَزَلْتَ وَادِيًا وَفِيهِ شَجَرَةٌ قَدْ أُكِلَ مِنْهَا، وَوَجَدْتَ شَجَرًا لَمْ يُؤْكَلْ مِــنْهَا، فِــي أَيِّهـا كُنْــتَ تُــرْتِعُ بَعِيرَكَ ؟. قَالَ: فِي الَّذِي لَمْ يُرْتَعْ مِنْهَا. (النكاح: ٥٠٧٧).

٤ – فــي جملة النعت: وردت (لم) في جملة النعت في (١٢) اثني عشر موضعا، ومن أمثلتها ما يلي:

– أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي. (التيمم: ٣٣٥).

– هَرِيقُوا عَلَيَّ مِنْ سَبْعِ قِرَبٍ لَمْ تُحْلَلْ أَوْكِيَتُهُنَّ. (الوضوء: ٣٠٥٧).

٥ – مضافة للظرف: وردت (لم) بعد (إذ) الظرفية في موضعين:

– فَعَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ؛ إِذْ لَمْ يَرُدَّ الْعِلْمَ إِلَيْهِ. (العلم: ١٢٢).

- يَا أَهْلَ الْيَمَنِ اقْبَلُوا الْبُشْرَى؛ إِذْ لَمْ يَقْبَلْهَا بَنُو تَمِيمٍ. (بدء الخلق: ٣١٩٠).

٧ – **فـــي جملـــة الحـــال:** وردت (لم) في صدر جملة الحال في موضع واحد، هو قوله- صلى الله عليه وسلم:

- وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّ الشَّمْلَةَ الَّتِي أَصَابَهَا يَوْمَ خَيْبَرَ مِنْ الْمَغَانِمِ، لَمْ تُصِبْهَا الْمَقَاسِمُ؛ لَتَشْتَعِلُ عَلَيْهِ نَارًا. (المغازي: ٤٢٣٤).

خامسا: الظواهر السياقية المصاحبة:

١ – **همـــزة الاســـتفهام:** اقترنـــت (لم) بهمزة الاستفهام في (٢١) واحد وعشرين موضعا، دخلت الواو بينهما في موضعين منها، ومن أمثلتها ما يلي:

- أَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالَ أَبُو حُبَابٍ ؟. (تفسير القرآن: ٤٥٦٦).
- أَلَمْ أُخْبَرْ أَنَّكَ تَقُومُ اللَّيْلَ وَتَصُومُ النَّهَارَ ؟!. (الجمعة: ١١٥٣).
- أَوَلَمْ تَسْمَعِي مَا قُلْتُ ؟. (الأدب: ٦٠٣٠).
- أَوَلَمْ تَسْمَعُوا إِلَى قَوْلِ لُقْمَانَ لِابْنِهِ ؟. (أحاديث الأنبياء: ٣٣٦٠).

٢ – (قَطُّ): وردت (لم) بمصاحبة (قَطُّ) التي تفيد استغراق النفي في الماضي في(٧) سبعة مواضع، ومن أمثلتها:

- أُرِيتُ النَّارَ، فَلَمْ أَرَ مَنْظَرًا كَالْيَوْمِ قَطُّ أَفْظَعَ. (الصلاة: ٤٣١).
- لَمْ يُقْبَضْ نَبِيٌّ قَطُّ حَتَّى يَرَى مَقْعَدَهُ مِنْ الْجَنَّةِ. (المغازي: ٤٤٣٧).
- وَأَدْخَلَانِي دَارًا؛ لَمْ أَرَ قَطُّ أَحْسَنَ مِنْهَا. (الجنائز: ١٣٨٦).

٣ – (إِلَّا): وردت (لم) بعد (إلا) في موضعين في استثناء مفرغ؛ فكان نفيا بعد نفي بعد إيجاب:

- مَـــا مِـــنْ عَـــبْدٍ اسْتَرْعَاهُ اللَّهُ رَعِيَّةً؛ فَلَمْ يَحُطْهَا بِنَصِيحَةٍ إِلَّا لَمْ يَجِدْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ. (الأحكام: ٧١٥٠).
- لَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا إِلَّا لَمْ يَلْبَسْ فِي الْآخِرَةِ مِنْهُ. (اللباس: ٨٣٠).

سادسا: الدلالة الزمنية:

كان للسياق دور بارز في توجيه دلالة الزمن في الجملة المنفية بـ(لم)؛ فوردت نافية في أزمنة متعددة، كما يلي:

■ في الماضي المنقطع: جاءت (لم) نافية للحدث في الماضي المنقطع في (٩٨) ثمانية وتسعين موضعا، وهو أكثر الأزمنة ورودا معها، ومن أمثلته ما يلي:

– يَا أَيُّوبُ أَلَمْ أَكُنْ أَغْنَيْتُكَ عَمَّا تَرَى ؟. (الغسل: ٢٧٩).

– إِنَّ مِنْ أَفْرَى الْفِرَى أَنْ يُرِيَ عَيْنَيْهِ مَا لَمْ تَرَ. (التعبير: ٧٠٤٣).

– وَأُحِلَّتْ لِي الْمَغَانِمُ، وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي. (التيمم: ٣٣٥).

– يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ أَلَمْ أَجِدْكُمْ ضُلَّالًا فَهَدَاكُمْ اللَّهُ بِي ؟!. (المغازي: ٤٣٣٠).

– يَا أَبَا بَكْرٍ مَا مَنَعَكَ حِينَ أَشَرْتُ إِلَيْكَ لَمْ تُصَلِّ بِالنَّاسِ[1]؟. (الصلح: ٢٦٩٠).

■ في الماضي الممتد: وردت (لم) نافية في الماضي الممتد في (٣) ثلاثة مواضع، كما يلي:

– لَوْ دَخَلُوهَا لَمْ يَزَالُوا فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. (أخبار الآحاد: ٧٢٥٧).

– إِنَّهُمْ لَمْ يَزَالُوا مُرْتَدِّينَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ مُنْذُ فَارَقْتَهُمْ. (أحاديث الأنبياء: ٣٣٤٩).

– فَكُلُّ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ آدَمَ، فَلَمْ يَزَلْ الْخَلْقُ يَنْقُصُ بَعْدُ حَتَّى الْآنَ. (أحاديث الأنبياء: ٣٣٢٦).

■ في زمن الحال: وردت (لم) نافية للحدث في زمن الحال في (٥) خمسة مواضع، كما يلي:

– فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ. (الإيمان: ٥٠).

– لَمْ تُرَاعُوا لَمْ تُرَاعُوا. (الجهاد والسير: ٢٩٠٨).

– أَفَلَمْ تَرْضَوْا أَنْ تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الْجَنَّةِ ؟. (الأيمان والنذور: ٦٦٤٢).

١- قال الكرماني: "فإن قلت: (لم تصل) هو مثل: (ما منعك ألا تسجد)، وثمة صحة أن يقال (لا) زائدة، فما قولك ههنا إذ (لم) لا تكون زائدة ؟. قلت : (منعك) مجاز عن (دعاك) حملا للنقيض على النقيض". شرح الكرماني ١٢/٣، وانظر عمدة القاري ١٨٤/١١.

– لَا تَدْخُلُوا عَلَى هَؤُلَاءِ الْمُعَذَّبِينَ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بَاكِينَ، فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا بَاكِينَ فَلَا تَدْخُلُوا عَلَيْهِمْ. (الصلاة: ٤٣٣).

– مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ مَعَهُ هَدْيٌ، فَأَحَبَّ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً؛ فَلْيَفْعَلْ. (الحج: ١٥٦٠).

■ **في الحال الممتد:** وردت (لم) نافية للحدث في الحال الممتد في (١٧) سبعة عشر موضعا، منها ما يلي:

– يُسْتَجَابُ لِأَحَدِكُمْ مَا لَمْ يَعْجَلْ. (الدعوات: ٦٣٤٠).

– وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ؛ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ. (الصوم: ١٩٠٥).

– الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا. (البيوع: ٢٠٧٩).

– السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ حَقٌّ مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِالْمَعْصِيَةِ. (الجهاد والسير: ٢٩٥٥).

– إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي مَا وَسْوَسَتْ بِهِ صُدُورُهَا، مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَكَلَّمْ (العتق: ٢٥٢٨).

– مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ؛ فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ. (الصوم: ١٩٠٣).

■ **في المستقبل:** وردت (لم) نافية في المستقبل في (٢٩) تسعة وعشرين موضعا، ومن أمثلتها ما يلي:

– لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ؛ فَقَالَ: بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبْ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا، فَإِنَّهُ إِنْ يُقَدَّرْ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فِي ذَلِكَ؛ لَمْ يَضُرُّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا[1]. (التوحيد: ٧٣٩٦).

– اللَّهُمَّ إِنْ شِئْتَ لَمْ تُعْبَدْ بَعْدَ الْيَوْمِ أَبَدًا[2]. (تفسير القرآن: ٤٨٧٧).

– أَمَا وَاللَّهِ، لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أُنْهَ عَنْكَ. (الجنائز: ١٣٦٠).

– مَنْ قَتَلَ مُعَاهَدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ. (الجزية: ٣١٦٦).

– مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خُيَلَاءَ لَمْ يَنْظُرْ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. (المناقب: ٣٦٦٥).

١- انظر كتاب الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ١٠٦٦/٢. لمحمد أبي الفتح البعلي الحنبلي. تحقيق ودراسة محمد حسين أبو الفتوح. دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، رقم (٤٤٠٣)، المكتبة المركزية.

٢- راجع صحيح البخاري. ط. د. البغا ١٨٤٦/٤.

■ **فـــي مطلـــق الزمن:** وردت (لم) نافية في الزمن المطلق في (٨) ثمانية مواضع، منها ما يلي:

– لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ. (الأذان: ٧٥٦).

– وَلَوْلَا حَوَّاءُ لَمْ تَخُنْ أُنْثَى زَوْجَهَا. (حديث الأنبياء: ٣٣٩٩).

– إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ فَافْعَلْ مَا شِئْتَ. (أحاديث الأنبياء: ٣٤٨٣).

– لَـــنْ يَـــزَالَ الْمُؤْمِـــنُ فِـــي فُسْـحَةٍ مِـــنْ دِيـــنِهِ مَا لَمْ يُصِبْ دَمًا حَرَامًا. (الديات: ٦٨٦٢).

■■ **توقع ثبوت منفيها:**

ورد ذلك في موضعين: **الأول**، في قوله (ﷺ):

– غَـــزَا نَبِيٌّ مِنْ الْأَنْبِيَاءِ فَقَالَ لِقَوْمِهِ: لَا يَتْبَعْنِي رَجُلٌ مَلَكَ بُضْعَ امْرَأَةٍ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَبْنِيَ بِهَا، وَلَمْ يَبْنِ بِهَا. (النكاح: ٥١٥٧).

فمـــن عقـــد علـــى امرأة، وهو يريد أن يدخل بها؛ فدخوله بها متوقع في المستقبل، والســـياق هـــو الـــذي عقد معنى التوقع في منفي (لم) هنا، ويؤكد ذلك أنه استعمل (لمّـــا) النافـــية في الرواية الأخرى، فقال: "وَلَمَّا يَبْنِ بِهَا" (فـرض الخمس: ٣١٢٤) فكأنهما مترادفـــتان في معنى التوقع. ووقع في الرواية الثانية بعد قوله: "وَلَمَّا يَبْنِ بِهَا" قوله: "وَلَا أَحَدٌ بَنَى بُيُوتًا، وَلَمْ يَرْفَعْ سُقُوفَهَا" (فرض الخمس: ٣١٢٤)، فـــ(لم)هنا تفيد التوقع أيضا؛ لأن مـــن بـــنى بيتا، فإنه يتوقع أن يرفع سقفه في المستقبل ولا شك، وقد جاءت في رواية مسلم والإمام أحمد: "وَلَمَّا يَرْفَعْ سَقْفَهَا" ؛ مما يؤكد ترادفهما في معنى التوقع.

الثاني: في قوله (ﷺ) لسهيل بن عمرو في صلح الحديبية:

– إِنَّا لَمْ نَقْضِ الْكِتَابَ بَعْدُ. (الشروط: ٢٧٣١).

فالحـــال أنهـــم فـــي مجلس الصلح، لم يتفرقوا، ولم ينتهوا من الموافقة النهائية على شـــروطه، فاســـتخدم (لـــمْ) لـــيدل على توقع حدوث منفيها، وأوضحه أكثر بكلمة (بعدُ) الظرفية، وكأن (لم) مع (بعدُ) تساويان (لمّا) في معنى التوقع.

(لمَّا) النافية في الحديث الشريف

وردت (لمَّا) النافية في موضع واحد من كلام النبي (ﷺ) في قوله:

- غَـزَا نَبِيٌّ مِنْ الْأَنْبِيَاءِ، فَقَالَ لِقَوْمِهِ: لَا يَتْبَعْنِي رَجُلٌ مَلَكَ بُضْعَ امْرَأَةٍ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَبْنِيَ بِهَا، وَلَمَّا يَبْنِ بِهَا. (فرض الخمس: ٣١٢٤).

وقد جاءت في حديثين آخرين في صحيح البخاري؛ بيد أنهما من كلام الصحابة- رضي الله عنهم:

الأول: قول عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- يوم الحديبية: "أَنَرْجِعُ وَلَمَّا يَحْكُمِ اللَّهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ ؟"، (الجزية: ٣١٨٢).

الثاني: قول أبي موسى الأشعري- رضي الله عنه: "الرَّجُلُ يُحِبُّ الْقَوْمَ، وَلَمَّا يَلْحَقْ بِهِمْ". (الأدب: ٦١٧).

وهذا يدل على قلة استخدام (لمَّا) النافية في كلام العرب؛ فهذا صحيح البخاري- على اتساعه- لم يقف الباحث فيه إلا على هذه الأحاديث الثلاثة.

وكما هو واضح من الحديث الأول الذي ورد في كلام النبي (ﷺ) موضع الدراسة- جاءت (لمَّا) نافية للجملة الفعلية، وقد دخلت على الفعل المضارع، وجاء مجزوما بعدها، كما أنها أفادت معنى التوقع.

المبحث السابع:

(كلَّا) في الحديث الشريف

(كلَّا) في الحديث الشريف

(أ) — ورودها في الحديث:

اللافت للنظر- بداية- هو قلة استخدام (كلَّا) في الحديث الشريف بصفة عامة، وفـي كلام النبي (ﷺ) بصفة خاصة؛ فمجموع ما ورد لها في صحيح البخاري كله (١٣) ثلاثـةَ عشـرَ حديثا بالمكرر، وردت (كلَّا) فيها (١٤) أربعَ عشْرةَ مرة، وبعد حـذف المكـرر يصـبح مجموع الأحاديث (٨) ثمانية، وردت (كلا) فيها (٩) تسعَ مـرات، سـبعة منها في كلام الصحابة، واثنان فقط في كلام النبي (ﷺ)، هما محل البحث هنا، وقد جاءت فيهما على صورتين:

الصورة الأولى: استفهام بالهمزة / كلَّا ← قسَم .

وردت هذه الصورة في قول النبي (ﷺ):

– رَأَى عِيسَـى ابْـنُ مَرْيَمَ رَجُلًا يَسْرِقُ، فَقَالَ لَهُ: أَسَرَقْتَ ؟. قَالَ: كَلَّا وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ. فَقَالَ عِيسَى: آمَنْتُ بِاللَّهِ، وَكَذَّبْتُ عَيْنِي.

(أحاديث الأنبياء: ٣٤٤٤).

الصورة الثانية: إخبار / كلَّا ← قسَم ← جملة (إنّ) .

ورد هـذا الـنمط في حديث الرجل الذي قتل يوم خيبر، فقال الناس: هنيئا له الجنة. فقال النبي (ﷺ):

– كَلَّـا وَالَّـذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّ الشَّمْلَةَ الَّتِي أَخَذَهَا يَوْمَ خَيْبَرَ مِنْ الْمَغَانِمِ، لَمْ تُصِبْهَا الْمَقَاسِمُ؛ لَتَشْتَعِلُ عَلَيْهِ نَارًا. (الأيمان والنذور: ٦٧٠٧).

(ب) — دلالتها على النفي:

مـن الواضـح أن (كلَّا) وردت في الحديثين السابقين بمعنى (لا) النافية؛ ففي الحديـث الأول يجيـب الرجل عيسى- عليه السلام- لما قال له: أسرقت ؟. فأجاب الـرجل: كلَّـا. أي: لا، لم أسرق. أو: ليس الأمر كما قلت. ثم أكد النفي بالقسم: كَلَّا وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ.

قال العيني: "كلا: نفي للسرقة، ثم أكده بقوله: وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ"[١].

ويأتي الحديث الثاني في نفس الاتجاه الدلالي؛ فالنبي (ﷺ) رد على الناس ظنهم بأن العبد المقتول في ساحة الجهاد من أهل الجنة، فقالوا: هنيئا له الجنة. فرد عليهم بقوله: كلَّا، فهي نفي ورد للكلام قبلها، أي: ليس الأمر كما قلتم، ثم أتى بالقسم الذي يحتمل وجهين:

●الأول: أن يكـون تأكيدا للنفي بـ (كلا)، فلا يوقف عليها حينئذ، بل تتصل بالقسم، ولا يوقف إلا بعد انتهاء القسم: كلَّا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ.

●الثانـي: أن يكـون ابتداء كلام جديد، فيوقف- حينئذ- على (كلَّا)، ثم يبتدأ الكلام بالقسم؛ فيقع على جملة (إنَّ): وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّ الشَّمْلَةَ الَّتِي أَخَذَهَا... فعلى الأول يكـون القسـم واقعا على النفي بـ (كلَّا) توكيدا لها، وعلى الثاني يكون واقعا على الإخبار المذكور بعده.

وإن كانـت قلـة اسـتخدام (كلَّا) في الحديث النبوي لا تسعفنا بإعطاء صورة أوضح عن دلالتها في السياق، إلا أنها وردت في هذين الشاهدين بمعنى (لا) النافية. وهـذا مـا يقرره شراح الحديث؛ حيث جعلوا معنى النفي في مقدمة معانيها، يقول الإمام النووي: "كلَّا: كلمة نفي وإبعاد، وقد تأتي بمعنى (حقا)، وبمعنى الاستفتاح"[٢].

وقـد أضاف العيني لها معنى آخر سماه: "التنزيه"، وقال: "هو أحد معانيها"[٣] بعدما أثبت لها معاني النفي، والردع، والاستفتاح، والجواب. ولكن يبقى معنى الردع والزجر هو الغالب عليها؛ لأنه الأكثر في الاستعمال القرآني لها.

ولعـل هذه القلة في استخدام (كلَّا) في كلام النبي (ﷺ) تفسر- أولا- بالاستغناء عـنها بـ (لا) النافية؛ لخفتها وقلة حروفها، وتفسر- ثانيا- بعدم احتياج النبي (ﷺ) إلـى معنى الردع والزجر في كلامه (ﷺ) كثيرا بعكس القرآن الذي تولى مهمة الرد على كفار مكة في عتوهم وتجبرهم؛ لذلك نجد المواضع الثلاثة والثلاثين التي وردت فيها (كلَّا) في القرآن- جاءت كلها في السور المكية[٤].

١- عمدة القاري ٩٠/١٣.

٢- صحيح مسلم بشرح النووي ، وانظر فتح الباري ٤٤٤/١٢.

٣- عمدة القاري ٥٦/١.

٤- انظر المغني ٢١٣/١، والبرهان ٣١٥/٤، والجنى الداني، ص٥٧٨.

القســـم الثانـــي

النفي عند النحاة

(ليس) عند النحاة

تمهيد:

الأصل في (ليس) أن تكون ناسخة، ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ (النساء/٩٤). وقد تخرج عن هذا الأصل إلى معانٍ أُخَر؛ فتأتي استثنائية بمعنى (إلا)، وتأتي عاطفة بمعنى (لا)، كما تأتي مهملة لا عمل لها عند بعض العرب، فاجتمع لها أربعة أقسام: ناسخة، واستثنائية، وعاطفة، ومهملة[١]، وفيما يلي تفصيل الكلام عن كل قسم:

أولا: (ليس) الناسخة

(أ)- تعريفها:

هي فعل ماضٍ، ناسخ، ناقص، لا يتصرف، تفيد نفي اتصاف اسمها بمعنى خبرها في زمن الحال بالأصالة، وفي غيره بالقرينة[٢].

وقد اختلف النحاة في بعض محتويات هذا التعريف، كما سيأتي بيانه فيما بعد، ولكن قبل ذلك تجدر الإشارة إلى أمور ثلاثة، وردت الإشارة إليها في التعريف السابق، وهي: النسخ، والنقصان، وعدم التصرف، وبيانها كالتالي:

١- انظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٣٢٣/١. لجمال الدين ابن هشام الأنصاري. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. ط. المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩١. والجنى الداني في حروف المعاني. ص٤٩٥. للحسن بن القاسم المرادي. تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢. وجواهر الأدب في معرفة كلام العرب. ص٤٧٨. لعلاء الدين بن علي الإربِلّي. تحقيق د. إميل يعقوب. ط١، دار النفائس، بيروت، ١٩٩١.

٢- انظر مغني اللبيب ٣٢٣/١، والجنى الداني. ص٤٩٣، والنحو الوافي ٥٥٩/١. للأستاذ عباس حسن. ط١١، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ. وفي علم النحو ٢٠٥/١. د. أمين السيد. ط٥، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٤.

• معنى النسخ:

(النَّسْخ) في اللغة: هو الإزالة[١]، قال الله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾ (البقرة/١٠٦)، ومنه: نسخَتْ الشمسُ الظل، إذا أزالته. وفي الاصطلاح: رفع حكم المبتدأ والخبر[٢].

والنواسخ ثلاثة أنواع: ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهو (كان) وأخواتها وأفعال المقاربة، وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، وهو (إنّ) وأخواتها، و(لا) النافية للجنس، وما ينصب المبتدأ والخبر، وهو(ظنّ) وأخواتها[٣].

والكلام هنا عن باب (كان) وأخواتها، ومنها (ليس)؛ فإنها تنسخ حكم المبتدأ؛ فترفعه تشبيها له بالفاعل، ويسمى اسمها، وتنسخ حكم الخبر؛ فتنصبه تشبيها له بالمفعول، ويسمى خبرها. هذا مذهب البصريين، قال ابن عصفور: "وهو الصحيح، والذي يدل على ذلك اتصال ضمير الرفع بها، فلو كان المرفوع غير معمول للفعل؛ لم يتصل به ضمير؛ لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله"[٤]. ويرى جمهور الكوفيين أنها لا تعمل في الجزء الأول شيئا، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول الناسخ، وأن الجزء الثاني منصوب على الحال، وليس خبرا[٥].

• التّمام والنُّقصان:

يَرِد مصطلح (التّمام) في باب (كان) وأخواتها مقابلا لمصطلح (النُّقصان)، ويقصد بــ(التّمام) أنها يَتِمّ معناها بالمرفوع، فتستغني به عن المنصوب، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ (البقرة/٢٨٠)، ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ﴾ (هود/١٠٧)، ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الأُمُورُ﴾ (الشورى/٥٣). وأما

١- انظر لسان العرب، والمعجم الوسيط، مادة: نسخ.

٢- انظر شرح قطر الندى وبل الصدى. ص١٧٦. لجمال الدين ابن هشام الأنصاري. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر العربي، بيروت، بدون تاريخ.

٣- انظر شرح الفاكهي ٣/٢. لأحمد بن الجمال الفاكهي. ط٢، الحلبي، القاهرة، ١٩٧١. وشرح قطر الندى . ص١٧٦، وفي علم النحو ٢٠٢/١.

٤- شرح جمل الزجاجي. لابن عصفور ٤١٠/١. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨.

٥- انظر شرح التصريح ١٨٤/١، وشرح الفاكهي ٨/٢.

(النُّقصَان) فيعني عدم اكتفائها بالمرفوع، فلا يتم معناها إلا بذكر المنصوب بعدها. هذا هو رأي ابن مالك، وابن هشام، ومن وافقهما[١].

ويرى سيبويه، وجمهور البصريين، وابن جني، وابن برهان[٢]، والجرجاني أنها سُمّيت ناقصة؛ لأنها لا تدل على الحدث، بل تقتصر دلالتها على الزمن فقط[٣]. وردّه ابن مالك بعشرة أوجه، ذكرها في (شرح التسهيل)[٤]، "والصحيح أنها كلها دالة على الحدث إلا (ليس)"[٥].

وتستعمل أفعال هذا الباب تامة وناقصة ما عدا ثلاثة: (فَتِئَ، وزالَ) على خلاف فيهما، و(ليْسَ) التي لازمت النقصان باتفاق النحاة[٦].

- **الجمود والتصرف:**

تنقسم الأفعال الناسخة من حيث الجمود والتصرف إلى ثلاثة أقسام :

١- ما لا يتصرف بحال، وهو (ليس) باتفاق.

٢- ما يتصرف تصرفا ناقصا، وهو (زال) وأخواتها، فلا يستخدم منها الأمر.

٣- ما يتصرف تصرفا تاما، وهو باقي أفعال الباب، فيأتي منها المضارع والأمر وباقي المشتقات، كاسم الفاعل والمفعول... إلخ، وكلها تعمل عمل فعلها[٧].

١- انظر شرح التسهيل ٣٣٨/١، ٣٤١، وشرح قطر الندى. ص١٨٩، وشرح التصريح ١٩٠/١، والهمع ٣٦٨/١.

٢- هو عبد الواحد بن علي بن برهان الأسدي النحوي، إمام في اللغة، توفي سنة ٤٥٦ هـ. (انظر البُلْغَة . ص١٣٨).

٣- انظر الكتاب ٤٥/١، شرح التسهيل ٣٣٨/١. لجمال الدين محمد بن مالك. تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون. ط١، هجر، القاهرة، ١٩٩٠. وشرح التصريح ١٩٠/١. للشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري. ط. الحلبي، القاهرة، بدون تاريخ.

٤- ٣٣٨/١، وانظر حاشية يس على شرح الفاكهي ١٤/١. للشيخ يّس بن زين الدين العليمي الحِمْصي. ط٢، الحلبي، القاهرة، ١٩٧١.

■ ملحوظة: هنا حاشيتان للشيخ يس، هذه، والأخرى حاشيته على شرح التصريح، وستأتي، فإذا ذُكرت مطلقة فهي الثانية، أما الأولى فإنها تُذكر مقيدة بشرح الفاكهي.

٥- شرح الفاكهي ١٣/٢.

٦- انظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣٦٨/١. لجلال الدين السيوطي. تحقيق أحمد شمس الدين. ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨. وشرح التصريح ١٩١/١

٧- انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣١٨/١. لجمال الدين ابن هشام الأنصاري المصري. تحقيق د. محمود مصطفى حلاوي، وأحمد سليم الحِمْصي. ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٨. وشرح التصريح ١٨٦/١.

(ب)- (ليس) بين الفعلية والحرفية:

ذهب جمهور النحاة إلى أن (ليس) فعل لا يتصرف، ودليل فعليتها اتصال الضمائر بها، نحو: لست، لستما، لستن[١]...، ووزنها (فَعِل) بكسر العين، مخفف ولزم التخفيف، ولا يجوز عندهم أن تكون على وزن (فَعَل) بفتح العين؛ لأن هذا الوزن لا يخفف، ولا (فَعُل) بالضم، لأنه لو كان كذلك لزم ضمُّ لامها مع ضمير المتكلم والمخاطب، وكان قياسها كسر اللام في نحو قوله : (لِسْتُ)، وقد حكاه الفراء عن بعضهم، والأكثر الفتح، وسبب ذلك عدم تصرفها[٢]، وقد سمع (لُسْت) بضم اللام، وهو يدل على بنائها على (فَعُل) بضم العين، كـ(هَيُؤَ زيدٌ)، بمعنى حسُنَتْ هيئتُه، فيكون في أصلها لغتان: فَعِل، وفَعُل.

وذهب ابن السراج[٣]، والفارسي في أحد قوليه، وجماعة من أصحابه، وابن شقير إلى أنها حرف[٤]، وحجتهم أنها لا مصدر لها، ولا تتصرف، وأنها ليست على أوزان الأفعال.

ومن النحاة من توسط، وجمع بين المذهبين، فقال: "ليست محضة في الفعلية، ولا محضة في الحرفية... والذي ينبغي أن يقال فيها- إذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية: إنها حرف لا غير، كـ(ما) النافية، كقول الشاعر:

تُهْدِي كَتَائِبَ خُضْرًا لَيْسَ يَعْصِمُهَا ... إِلَّا ابْتِدَارٌ إِلَى مَوْتٍ بِإِلْجَامِ[٥]

وإذا وجدت بشيء من خواص الأفعال... قيل: إنها فعل"[٦].

١- انظر المقتضب ٨٧/٤. لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد. تحقيق د. محمد عبد الخالق عضيمة. ط٣، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤.

٢- انظـر الجنى الداني /٤٩٣ ، ومغني اللبيب ٣٢٣/١ ، والكتاب (٤٦/١، ٤٠/٢) . وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢١٥/١. تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي. ط١، دار الفكر، بيروت ١٩٩٨.

٣- مـا نقله النحاس هنا عن ابن السراج خلاف ما هو مثبت في كتابه (الأصول في النحو ٨٢/١)، حيث يرى أنها فعل كمذهب الجمهور.

٤- انظر مغني اللبيب ٣٢٣/١، والجنى الداني /٤٩٣. وارتشاف الضرب من لسان العرب ٧٢/٢. لأبي حيان الأندلسي. تحقيق د. مصطفى أحمد النماس. المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٩٩٧.

٥- البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه. ص٨٤. انظر المعجم المفصّل في شواهد النحو الشعرية ٨٩٦/٢

٦- رصـف المباني في حروف المعاني. ص٣٠١. لأحمد بن عبد النور المالقي. تحقيق أحمد الخراط. مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، بدون تاريخ. وانظر الجنى الداني. ص٤٩٤.

والراجح هو ما ذهب إليه الجمهور؛ لاتصال ضمائر الرفع وتاء التأنيث الساكنة بها، فهي علامة قوية على فعليتها؛ لأن الضمائر وتاء المؤنثة لا تتصل بالحروف البتة. ومما يدل أيضا على أنها فعل، وليست حرفا؛ أنها تتحمل الضمير[١]، كما في: زيدٌ ليس قائمًا، فيستكن فيها الضمير الذي هو اسمها، وهذا لا يكون في الحروف.

(ج)- زمن المنفي بها:

(ليس) عند سيبويه للنفي مطلقا دون تقييد بزمان مخصوص[٢]. وذهب جمهور النحاة إلى أنها مختصة بنفي الحال[٣]. وذهب المبرد[٤]، وابن السراج، وابن دُرُسْتُوَيْه[٥]، والصَّيْمري[٦] إلى أنها قد تنفي في المستقبل، ومنعه الزمخشري[٧]. وذهب ابن مالك إلى أنها تنفي في الأزمنة الثلاثة، فقال: "زعم قوم من النحاة أن (ليس) و(ما) مخصوصان بنفي ما في الحال، والصحيح أنهما ينفيان ما في الحال، وما في الماضي، وما في الاستقبال"[٨]، فمثال الماضي عنده ما حكاه سيبويه: (ليس خلَقَ اللهُ مثلَه)[٩]، ومثال المستقبل قوله تعالى: ﴿أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ (هود/٨)، وقول حسان:

فَمَا مِثْلُهُ فِيهِمْ وَلَا كَانَ قَبْلَهُ ... وَلَيْسَ يَكُونُ الدَّهْرَ مَا دَامَ يَذْبُلُ[١٠]

١- انظر شرح المفصل ١١٢/٧. لابن يعيش. مكتبة المتنبي، القاهرة، بدون تاريخ.

٢- راجع الكتاب ٢٣٣/٤، وشرح كافية ابن الحاجب. (١٧٥/٢، ١٩٧/٤). للرضي الإستراباذي. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨. وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٢٩٤/١. للشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي. طبعة أحمد عبد الحميد حنفي، القاهرة، بدون تاريخ.

٣- جواهر الأدب. ص٤٨٩، وشرح الكافية. للرضي ١٩٧/٤.

٤- انظر المقتضب ٨٧/٤.

٥- هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان، الفسوي، الفارسي، النحوي، سكن بغداد، وسمع عباسا الدوري، وابن قتيبة، والمبرد، وسمع منه الدارقطني وغيره من الحفاظ. توفي سنة ٣٤٧هـ. (انظر نزهة الألباء، ص٢١٣).

٦- هو عبد الله بن علي بن إسحاق، الصَّيْمَرِيّ، النحوي، له كتاب التبصرة في النحو؛ وهو كتاب جليل أكثر ما يشتغل به أهل المغرب. (انظر بغية الوعاة ٤٩/٢) ولم يذكر تاريخ وفاته.

٧- راجع شرح المفصل ١١١/٧، والارتشاف ٧٩/٢.

٨- شرح التسهيل ٣٨٠/١.

٩- الكتاب ٧٠/١.

١٠- البيت من الطويل، وهو في ديوانه. ص٧٦. انظر المعجم المفصل في شواهد النحو ٦٧٩/٢.

ثم قال: "وشواهد ذلك شائعة ذائعة"[١].

وذكر بعضهم أنه ليس ثمة تناقض بين مذهب الجمهور ورأي ابن مالك؛ لأن المنفي بها إنْ لم يُقيَّد بزمان مخصوص؛ فإنه يُحمل على الحال، وإذا قُيِّد بزمان من الأزمنة؛ فإنها تنفيه بحسب ذلك القيد. ويبدو أن هذا التفصيل هو ما استقر عليه رأي الجمهور من المتأخرين[٢]، وهو الراجح عند الباحث. قال ابن عصفور: "فإن كان الخبر مختصا بزمان؛ نفته على حسب ما هو عليه من الاختصاص، وإن كان محتملا للحال والاستقبال؛ خلصته للحال، فتقول: (ليس زيد قائما الآن)، و(ليس زيد قائما غدا)، فإذا قلت: ليس زيد قائما؛ فإنما نفيت القيام عن زيد في الحال"[٣].

وقد تأتي (ليس) نافية للحكم نفيا مجردا من الزمن، كقول العرب: لَيْسَ لِكَذُوبٍ مُرُوءَةٌ، ولا لِحَسودٍ راحَةٌ، ولا لِسَيِّءِ خُلُقٍ سُؤْدَدٌ. وقولهم: لَيْسَ مِنَّا مَنْ عَقَّ أباه[٤].

(د)- وقوع اسمها نكرة:

تختص (ليس) من بين أخواتها بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة، وذلك لِمَا فيها من معنى النفي، والنفي من مسوغات الابتداء بالنكرة[٥]، نحو قول الشاعر:

كَمْ قَدْ رَأَيْتُ ولَيْسَ شَيْءٌ بَاقِيًا ... مِنْ زَائِرٍ طَيْفَ الهَوَى ومَزُورِ[٦]

وتشاركها (كان) في ذلك بعد نفي، كقول الشاعر:

إِذَا لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ بَاقِيًا ... فَإِنَّ التَّأَسِّي دَوَاءُ الأَسَى[٧]

أو شبه نفي، كقول الشاعر:

١- شرح التسهيل ٣٨٢/١.

٢- انظر شرح الكافية للرضي ١٩٧/٤، والارتشاف ٧٩/٢، وشرح ابن عقيل وحاشية الخضري عليه ٢١٥/١، ومغني اللبيب ٣٢٣/١، وحاشية الدسوقي ٩٤/١، وفي علم النحو ٢٠٥/١، والكامل في قواعد العربية ١٣١/١، وجامع الدروس العربية ٢٧٣/٢، والنحو الوافي ٥٥٩/١

٣- شرح جمل الزجاجي ٤٠٩/١.

٤- النحو الوافي ٥٦٠/١، وقد سبق ابن الفرخان إلى القول بأنها للنفي المجرد راجع المستوفى في النحو ٢٣٤/١. تحقيق د. محمد بدوي المختون. دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٩٧.

٥- انظر الارتشاف ٩٣/٢، وشرح التسهيل ٣٥٨/١، والهمع ٣٨٠/١، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل ٣١٨/١. لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي. تحقيق د. الشريف عبد الله البركاتي. ط١، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة ، ١٩٨٦

٦- البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في المراجع السابقة، والدرر ٢٢٦/١.

٧- البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في المراجع السابقة.

لَوْ كَأَنَ حَيٌّ فِي الحَيَاةِ مُخَلَّدًا   خَلَدْتَ وَلَكِنْ لَيْسَ حَيٌّ بِخَالِدِ[١]

(هـ)- الفصل بينها وبين اسمها:

يجوز باتفاق النحاة أن يُفصل بين الأفعال الناسخة- ومنها (ليس)- وبين اسمها بمعمول الخبر؛ بشرط أن يكون ظرفا أو جارا ومجرورا؛ للتوسع فيهما[٢]، نحو: ليس عندك أو في المسجد زيدٌ معتكفًا. قال ابن مالك:

وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ   إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرّْ[٣]

فإذا لم يكن معمول الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا؛ فجمهور البصريين يمنعون تقديمه مطلقا؛ لِمَا في ذلك من الفصل بينها وبين اسمها بأجنبي عنها، والكوفيون يجوزنه مطلقا؛ لأن معمول معمولها في معنى معمولها، واحتجوا بقول الشاعر:

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ   وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى يُلْقِي المَسَاكِينُ[٤]

وبقول الفرزدق:

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِم   بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا[٥]

وفصّل ابن السراج[٦]، والفارسي من البصريين، وابن عصفور[٧] من المتأخرين؛ فأجازوه إن تقدم الخبر معه، نحو: ليس طعامَك آكلًا زيدٌ؛ لأن المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه، ومنعوه إن تقدم وحده، نحو: ليس طعامَك زيدٌ آكلًا؛ إذ لا يُفصل بين الفعل ومرفوعه بأجنبي[٨].

١- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المراجع السابقة.

٢- انظر شرح التصريح ١/١٨٨، وشرح التسهيل ١/٣٦٨.

٣- متن ألفية ابن مالك. ص١٢. تحقيق محمد عبد العزيز السيد. ط١، دار الصحابة بطنطا،١٩٩١. وانظر شرح التسهيل ١/١٨٨.

٤- البيت من البسيط، وهو لحميد بن ثور. الكتاب ١/٧٠، وشرح الشواهد. للعيني ١/٢٣٩، وشرح التسهيل ١/٣٦٨. والمقتضب ٢/١٠١. ويُروى (تُلقي) بدل (يُلقي).

٥- البيت من الطويل، وهو في ديوانه ١/١٨١، وشرح التسهيل ١/٣٦٧، والمقتضب ٤/١٠١، والخزانة ٩/٢٧١.

٦- راجع الأصول في النحو. لابن السراج ١/٨٦ وما بعدها. تحقيق د. عبد الحسين الفتلي. ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦.

٧- انظر شرح جمل الزجاجي ١/٣٧٧.

٨- انظر شرح التصريح ١/١٨٨-١٩٠، والهمع ١/٣٧٥.

وقد أوّل البصريون ما احتج به الكوفيون من شواهد، على أن يُقدَّر اسم (ليس) ضمير الشأن محذوفا. وذكر ابن مالك وغيره تأويلات أخرى[١]، ولكن لا مُحوِجَ لها. فالظاهر أن ما ذهب إليه الكوفيون هو الأرجح؛ لما احتجوا به من السماع الذي لا يندفع بالتأويلات، على أن يَقْتصِر الجواز على الشعر؛ لأنه لم يرد في غيره.

(و)- تقديم خبرها على اسمها:

نقل بعضهم إجماع النحاة على جواز تقديم خبر (ليس) على اسمها. قال العُكبري: "وأما (ليس) فاتفقوا على جواز تقديم خبرها على اسمها"[٢]، كقراءة حمزة وحفص[٣]: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ (البقرة/١٧٧)، وقول السَموْأل:

سَلِي إِنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وعَنْهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ[٤]

وذلك إنْ لمْ يجب تقديم الخبر على الاسم، ولا تأخيره عنه، فمثال وجوب تقديمه: ليس في الدار صاحبها، فلا يجوز هنا تقديم الاسم على الخبر؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً، ومثال وجوب تأخير الخبر: ليس أخي رفيقي، فلا يجوز تقديم (رفيقي)، لأنه ملتبس بالاسم؛ لعدم ظهور الإعراب[٥].

ولم يُسلِّم أبو حيان بدعوى الاتفاق هذه؛ لأن هناك من خالف في ذلك، يقول: "ودعوى الفارسي، وابن بَرْهان، وابن عصفور، وابن مالك[٦] الإجماعَ على جواز

١- انظر شرح التسهيل ٣٦٨/١، وشرح الأشموني على ألفية بن مالك ٢٣٨/١. علي نور الدين بن محمد بن عيسى الأشموني. ط. الحلبي، القاهرة، بدون تاريخ. (وبهامشه حاشية الصبان).

٢- اللباب ١٦٨/١ (ضمن برنامج مكتبة النحو والصرف. الإصدار الثاني، مركز التراث للحاسب الآلي، عمّان، ١٩٩٩)، وانظر المستوفى ٢٣٤/١.

٣- انظر كتاب السبعة في القراءات. ص١٧٦، لابن مجاهد. تحقيق د. شوقي ضيف. ط٣، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ. وشفاء العليل ٣١٣/١.

٤- البيت من الطويل، وهو في ديوانه. ص٩٢، والهمع ٣٧٧/١، وشفاء العليل ٣١٣/١.

٥- راجع مواضع تقديم الخبر وتأخيره في شرح قطر الندى. ص١٧١، وشرح الأشموني ٢٠٨/١ وما بعدها، وشرح ابن عقيل ٢٣٢/١.

٦- راجع شرح التسهيل ٣٤٩/١.

توسيط خبر (ليس)- ليست بصحيحة، بل ذكر الاختلاف فيها ابنُ دُرُستُوَيْهِ تشبيها بـ(ما)"[١].

قال الباحث: لم يذكر أبو حيان دليلا على الخلاف الذي أورده، بل هو مجرد نقل عن حكاية ابن درستويه، ولم يظفر به ابن مالك- كما يقول الإمام السيوطي[٢]. فلمّا لم يثبت خلاف في هذه المسألة؛ فقد بقي إجماع النحاة معقودا على جواز تقديم خبر (ليس) على اسمها، ولهذا الجواز دليل آخر مقدم على الإجماع وهو السماع الذي سبق ذكره من القرآن والشعر.

(ز)- تقديم خبرها عليها:

نسب أبو البركات الأنباري المنع مطلقا إلى الكوفيين، ووافقهم المبرد، ونسب الجواز مطلقا إلى البصريين[٣]، وفصّل غيره فقال: "لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها عند جمهور البصريين من متأخريهم، وجمهور الكوفيين، ورجحه ابن مالك[٤]، وحجتهم أنهم قاسوها على (عسى)، وخبر (عسى) لا يتقدم عليها اتفاقا، والجامع بينهما الجمود"[٥]. وذهب قدماء البصريين، والفراء، وابن برهان، والزمخشري، والشلوبين، وابن عصفور من المتأخرين إلى جواز تقديمه، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ (هود/٨)، وتقرير الحجة منه أن (يَوْمَ يَأْتِيهِمْ) معمول للخبر (مَصْرُوفًا)، ولا يصح تقديم المعمول إلا حيث يصح تقديم عامله؛ فلولا أن الخبر الذي هو (مَصْرُوفًا) يجوز تقديمه على (لَيْسَ) لما جاز تقديم معموله عليها.

١- الارتشاف ٨٦/٢، وانظر شرح التصريح ١٨٧/١، وشرح ابن عقيل ٢٧٣/١، وحاشية الخضري ٢١٨/١.

٢- انظر الهمع ٣٧٢/١.

٣- راجع الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ١٦٠/١ مسألة ١٨، لأبي البركات الأنباري النحوي. طبعة دار الجيل، بيروت، ١٩٨٢. وأسرار العربية. ص١٣٧. للمؤلف نفسه. تحقيق د. فخر صالح قدارة. ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥.

٤- راجع شرح التسهيل ٣٥١/١، وشرح الكافية الشافية. لابن مالك ١٧١/١. تحقيق على معوض، وعادل عبد الموجود. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠. وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٢٠٨/١. لابن مالك. تحقيق عدنان الدُّوري، طبعة وزارة الأوقاف العراقية، ١٩٧٧.

٥- شرح التصريح ١٨٨/١، وانظر الهمع ٣٧٣/١، والارتشاف ٨٧/٢، وشرح الكافية. للرضي ٢٧٦/٢، وشرح المفصل ١١٥/٧، والإنصاف ١٦٢/١.

وردّ ابنُ مالك والمانعون استدلالَهم من هذه الآية بثلاثة أوجه[١]:

الأول: أن قولهم: (لا يصح تقديم المعمول إلا حيث يصح تقديم عامله) غير مطرد؛ فقد يقع المعمول حيث يقع العامل، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ (الضحى/٩) فتقدم معمول الفعل مع أن الفعل لا يجوز تقديمه هنا؛ لأن (أمّا) لا يليها فعل، ومثله: زيدا لم أضرب، ولن أضرب.

الثاني: أن يكون (يوم) منصوبا بفعل مضمر، كأنه قيل: يعرفون يومَ يأتيهم، و(ليس مصروفا) جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة.

الثالث: أن يكون (يوم) مبتدأ، ولكنه بُنِي لإضافته إلى الجملة، وذلك سائغ في المضارع كسوغه في الماضي.

والراجح ما ذهب إليه ابن مالك والجمهور من البصريين والكوفيين؛ لأنه لم يَرِدْ شاهد صريح يعارض ما منعوه من تقديم خبر (ليس) عليها، فوجب المصير إلى رأيهم.

(ح)- وقوع الماضي خبرا لها:

اتفق النحاة على جواز وقوع الفعل الماضي خبرا لـــ(ليس)، قال أبو حيان: "والجملة المصدرة بماضٍ لا تقع خبر لـــ(صار)، ولا ما كان بمعناها، ولا لـــ(دام) ولا لـــ(زال) وأخواتها، وتقع خبرا لـــ(ليس) باتفاق"[٢]، واستشهد لها ابن مالك بقول النبي (ﷺ): "أَلَيْسَ قَدْ صَلَّيْتَ مَعَنَا"[٣]، وحكى سيبويه عن بعض العرب: "لَيْس خَلَقَ اللهُ أَشْعرَ مِنْه، ولَيْس قالَها زيدٌ"[٤].

قال السيوطي: "فإن قيل: (ليس) لنفي الحال، فيلزم من الإخبار عنها بالماضي تناقض؛ فالجواب: أنها لنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمن، وأما المقيدة فنفيها

١- انظر شرح التسهيل ٣٥٤/١، والإنصاف ١٦٣/١، وشرح الكافية. للرضي ٢٠٠/٤، وشرح التصريح ١٨٨/١.

٢- الارتشــاف ٢/ ٨٥، وانظر الهمع ٣٦١/١، وحاشية يس على شرح التصريح ١٨٣/١، وشرح جمل الزجاجي. لابن عصفور ٣٦٤/١.

٣- رواه البخاري في كتاب الحدود ، ومسلم في التوبة. (انظر برنامج الحديث الشريف).

٤- راجع الكتاب ١٤٧/١، وشرح التسهيل ٣٤٤/١.

حسب القيد"[١]؛ لذلك اشترط الكوفيين أن يقترن الماضي هنا بـ(قد) التي تُقرّب الماضي من الحاضر[٢]. والظاهر أنه لا يُشترط؛ فقد ورد الخبر فعلا ماضيا في تسعة مواضع من صحيح البخاري، ولم يقترن بـ(قد) في ثلاثة منها، كقول أَنَس رضي الله عنه: "أَلَيْسَ ضَيَّعْتُمْ مَا ضَيَّعْتُمْ فِيهَا"[٣]، وقول عمر- رضي الله عنه: "أَلَيْسَ كَانَ يُحَدِّثُنَا... أَوَلَيْسَ كُنْتَ تُحَدِّثُنَا"[٤].

(ط)- حذف خبرها:

يجوز عند فريق من النحاة حذف خبر النواسخ اختيارا، إذا كان ثَمّ قرينة تدل عليه، وفَصّل ابن مالك؛ فمنعه في الجميع إلا (ليس)، فأجاز حذف خبرها اختيارا ولو بلا قرينة، إذا كان اسمها نكرة عامة؛ لأنه بذلك يشبه اسم (لا)، فيجوز أن يساويه في الاستغناء به عن الخبر[٥]، كقول الشاعر:

أَلَا يَا لَيْلُ وَيْحَكِ نَبِّئِينَا   فَأَمَّا الجُودُ مِنْكِ فَلَيْسَ جُودُ[٦]

أي: فليس منك جودٌ، أو: ليس عندك جودٌ. ومثله:

يَئِسْتُمْ وَخِلْتُمْ أَنْ لَيْسَ نَاصِرُ   فَبُوِّئْتُمْ مِنْ نَصْرِنَا خَيْرَ مَعْقِلِ[٧]

وحكى سيبويه: "لَيْسَ أَحَدٌ"[٨]، أي: ليس هنا أحدٌ. قال السيوطي: "وما قاله ابن مالك ذهب إليه الفراء، وقال: يجوز في (ليس) خاصة أن تقول: ليس أحدٌ؛ لأن الكلام قد يُتوهّم تمامُه بـ(ليس) ونكرةٍ، كقوله: ما من أحد"[٩].

١- الهمع ٣٦١/١، وانظر حاشية يس على شرح التصريح ١٨٣/١.

٢- انظر شرح التسهيل ١٨٣/١.

٣- البخاري. مواقيت الصلاة- باب تضييع الصلاة عن وقتها.

٤- البخاري. الشروط- باب الشروط في الجهاد.

٥- انظر شرح التسهيل ٣٥٨/١، والهمع ٣٧٠/١، وشرح الكافية. للرضي ٣٧٠/٤، والارتشاف ٩٤/٢.

٦- البيت من الوافر، وهو لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت في ديوانه. ص٢١، والكتاب ٣٨٦/١، والهمع ٣٧٠/١، والدرر ٢١٧/١، وشرح التسهيل ٣٥٩/١، وشفاء العليل ٣١٨/١.

٧- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الهمع ٣٧٠/١، والدرر ٢١٨/١، وشفاء العليل ٣١٨/١.

٨- الكتاب ٣٤٦/٢، وانظر شرح التسهيل ٣٥٩/١.

٩- الهمع ٣٧٠/١، وراجع معاني القرآن. للفراء ٨٣/٢. تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار. ط. دار السرور، بدون تاريخ.

ومما يُحذف فيه خبر (ليس) قول القائل: أكْرَمْتَنِي إذْ ليسَ مُكْرِمٌ، أي: ليس لي مُكْرِمٌ[١].

ولا يجوز حذف الخبر عند أبي حيان وأصحابه إلا في الضرورة؛ يقول: "ولا يكون عند أصحابنا إلا في الضرورة؛ وذلك أنه لا يجوز عندهم حذف الاسم ولا حذف الخبر، لا اقتصارا ولا اختصارا، إلا أنه قد يَرِدُ في الشعر"[٢]، كقوله:

لَهفِي عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ مِنْ خَائِفٍ   يَبْغِي جِوَارَكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرُ[٣]

أي: ليس في الدنيا مجيرٌ.

قال الباحث: والراجح ما ذهب إليه الفراء وابن مالك من جواز حذف خبر (ليس) ضرورة واختيارا؛ لما حكاه سيبويه من قولهم: ليس أحدٌ، وهو قد شافه الأعراب، وسمع منهم، ومن سمع حجة على من لم يسمع. وله شاهد في كلام النبي (ﷺ)؛ حيث ورد الخبر محذوفا في موضع من صحيح البخاري، كما سبق ذكره في القسم الأول، وهو قوله (ﷺ):

– أيُّ شَهْرٍ هَذَا... أَلَيْسَ ذُو الْحَجَّةِ[٤].

(ي)– دخول الباء والواو على خبرها:

١ – اقتران خبرها بالباء:

يقرر النحاة أن الباء تُزاد كثيرا في الخبر المنفي بـ(ليس)[٥]، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ (الزمر:٣٦)، وقوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ (الأعراف/١٧٢)،

١– انظر المستوفى ٢٣٥/١.

٢– الارتشاف ٩٤/٢، ٩٥.

٣– البيت من الكامل، وهو للشمردل بن عبد الله الليثي. الهمع ٣٧٠/١، والدرر ٢١٧/١. ويُروى: (حين لات مجير)، وعليه لا يصلح شاهدا هنا. انظر الخزانة ١٦٠/٤.

٤– البخاري. كتاب الحج– باب الخطبة أيام منى، وانظر عمدة القاري ٢٥٢/٨، وفتح الباري ٧٣٤/٣.

٥– انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. لابن مالك، ص٥٧. تحقيق محمد كامل بركات. طبعة دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٨. والهمع ٤٠٤/١.

وقوله: ﴿أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾ (هود/٨١). ويمنع ابن هشام دخولها على الخبر إذا كان كلمة (مِثْل)، وأجازه البصريون والكسائي، نحو: ليس زيدٌ بمِثْلِكَ[١].

وفائدة زيادتها عند البصريين دفعُ توهم أن الكلام موجب؛ لاحتمال أن السامع لم يسمع أول الكلام، فيتوهمه موجبا، فإذا جيء بالباء ارتفع التوهم؛ ولذا لم تدخل في خبرها الموجب بـــ(إلا)؛ فلا يجوز: ليس زيد إلا بقائم. وفائدتها عند الكوفيين توكيد النفي، يقول ابن السراج: "وقد أدخلوا الباء في خبر (ليس) توكيدا للنفي"[٢].

٢- اقتران خبرها بالواو:

تدخل الواو على خبر بعض النواسخ إذا كان جملة، وتسمى الواو الداخلة على خبر الناسخ، وقد اختلف النحاة في حكم دخولها؛ فيجوز عند الأخفش وابن مالك دخول الواو على خبر (ليس)، وخبر (كان) المنفية إذا كان جملة بعد (إلا)[٣]، وخصه الفراء بـــ(ليس)؛ فقال: "يجوز في (ليس) خاصة أن تقول: ليس أحدٌ إلا وهو هكذا"[٤]. ومن شواهدها قول الشاعر:

لَيْسَ شَيءٌ إِلَّا وَفِيهِ إِذَا مَا ... قَابَلَتْهُ عَيْنُ الْبَصِيرِ اعْتِبَارُ[٥]

وقوله:

مَا كَانَ مِنْ بَشَرٍ إِلَّا وَمِيتَتُهُ ... مَحْتُومَةٌ لَكِنِ الْآجَالُ تَخْتَلِفُ[٦]

وقوله:

إِذَا مَا سُتُورُ الْبَيْتِ أُرْخِينَ لَمْ يَكُنْ ... سِرَاجٌ لَنَا إِلَّا وَوَجْهُكَ أَنْوَرُ[٧]

١- انظر الهمع ٤٠٤/١، وشرح التصريح ٢٠١/١.

٢- الأصول في النحو ٩٠/١، وانظر شرح التصريح ٢٠١/١.

٣- انظر التسهيل/٥٥، وشفاء العليل ٣١٩/١، والارتشاف ٩٤/٢، والهمع ٣٧١/١.

٤- معاني القرآن ٨٣/٢.

٥- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الهمع ٣٧١/١، والدرر ٢١٩/١.

٦- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الهمع ٣٧١/١، والدرر ٢٢٠/٢.

٧- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في معاني القرآن. للفراء ٨٣/٢، والهمع ٣٧١/١، والدرر ٢٢٠/٢، والخزانة ٢٤٢/٨.

وأنكر الجمهور ذلك، فأولوا البيت الأول والثاني على حذف الخبر ضرورة أو على زيادة الواو، وجعلوا الخبر في الثالث كلمة (لنا)، وما بعد الواو حال في الجميع، والفعل تام لا ناقص[١].

والظاهر أن ما ذهب إليه الأخفش وابن مالك هو الراجح؛ لورود السماع به، ولا داعي لـتأويله. وقد سبق معنا شاهد لذلك من حديث النبي (ﷺ)؛ حيث دخلت الواو على خبر (ليس) في موضع من صحيح البخاري في قوله (ﷺ):

— لَيْسَ مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ فُرِغَ مِنْ مَقْعَدِهِ مِنْ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ[٢].

(ك)- **العطف على خبرها:**

يجوز عند النحاة العطف على محل خبر (ليس) المجرور بالباء، نحو قول الشاعر:

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الحَدِيدَا[٣]

فنصبَ كلمة (الحديدا) عطفا على محل الخبر المجرور بالباء.

كما يجوز العطف بالجر على الخبر المنصوب، وهو ما يسمى بالعطف على التوهم، كأن المتكلم يتوهم دخول الباء على الخبر، فيعطف عليه بالجر، كقول الشاعر:

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا[٤]

فجَرَّ كلمة (ناعب) عطفا على التوهم. ويعلل ابن مالك لهذا العطف بقوله: "لما كثُر دخول الباء على خبر (ليس) و(ما) جاز للمتكلم أن يجُرّ المعطوف بعدهما على الخبر المنصوب"[٥].

١- انظر الهمع ٣٧١/١، وحاشية الصبان ٨/١، والنحو الوافي ٥٥٠/١.

٢- رواه الـبخاري في كتاب الأدب، ومسلم في القَدَر، والترمذي في القَدَر كذلك، وأبو داود في السنة، وأحمد في مسند العشرة. (انظر برنامج الحديث الشريف). وراجع ما سبق في القسم الأول.

٣- البيت من الوافر، وهو لعُقَيبة بن هبيرة الأسدي. الكتاب ٦٧/١، والخزانة ٢٨٨/٢، والفصول الخمسون. لابن معطي. ص٢٠٨. تحقيق د. محمود محمد الطناحي. مكتبة الإيمان، القاهرة، بدون تاريخ.

٤- البيت من الطويل، وهو للأحْوص اليربوعي. الكتاب ١٦٥/١، وشرح التسهيل ٣٨٥/١، والخزانة ١٤٨/٤.

٥- شرح التسهيل ٣٨٥/١.

ثانيا: ليس الاستثنائية

يقرر السيوطي أن (ليس) التي تأتي للاستثناء هي الناقصة لا غير، وقد ارتُجِلت للاستثناء مثل (لا يكون)[١]؛ فهي في الحقيقة الرافعة للاسم، الناصبة للخبر، كما يقول المرادي؛ لذلك وجب نصب المستثنى بها؛ لأنه خبرها، واسمها ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام السابق[٢].

ومن شواهدها قول النبي (ﷺ): "يُطْبَعُ الْمُؤْمِنُ عَلَى كُلِّ خُلُقٍ لَيْسَ الْخِيَانَةَ وَالْكَذِبَ"[٣]، أراد: إلا الخيانةَ والكذبَ. وقوله (ﷺ): "لَيْسَ مِنْ أَصْحَابِي أَحَدٌ إِلَّا لَوْ شِئْتُ لَأَخَذْتُ عَلَيْهِ لَيْسَ أَبَا الدَّرْدَاءِ"[٤]. وقول رؤبة:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِي[٥]

ويرى صاحب (المستوفى) أنها تكون حرفا مثل (إلا)، ومما يعضد كونها حرفا-في رأيه- أنه يستوي فيها المذكر والمؤنث؛ فيقولون: أَتَيْنَ لَيْسَ فُلانَةَ[٦].

■ **الوصف بها:**

يجوز الوصف بـــ(ليس) الاستثنائية اتفاقا؛ لأنها نَصٌّ في النفي على الثاني، وهو معنى الاستثناء، قال أبو حيان: "ولم يذكر أحد مما طالعنا كلامه في جواز ذلك خلافا"[٧]. وهذا الجواز مشروط عند الجمهور بأن يكون المستثنى منه نكرة منفية، نحو: أتاني أحدٌ ليس زيدًا، أو معرفا بلام الجنس عند ابن مالك، نحو: أتاني القومُ

١- انظر الهمع ٢/٢١٥.

٢- انظر الجنى الداني /٤٩٥، وشرح التصريح ١/٣٦٢، والارتشاف ٢/٣٢٠، وشرح المفصل ١/٧٨.

٣- الهمع ٢/٢١٥، وشرح التسهيل ٢/٣١١. والحديث ورواه البيهقي في شعب الإيمان، وحسنه السيوطي في الجامع الصغير، وقال الحافظ الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير، وفيه عبيد الله بن الوليد، وهو ضعيف. مجمع الزوائد، كتاب الإيمان. (راجع برنامج المُحَدِّث).

٤- مغني اللبيب ١/٣٢٣. ولم يقف عليه الباحث فيما لديه من كتب السُّنَّة.

٥- من الرجز، وهو في ملحق ديوانه. ص ١٧٥، والهمع ٢/٢١٥. والطَّيْس: هو الكثير من الرمل. انظر لسان العرب، مادة (طيس).

٦- انظر المستوفى ١/٣١٧.

٧- الارتشاف ٢/٣٢١.

ليسوا إخوتَك[١]، واعترضه أبو حيان بأن القياس يقتضي أن يكون ما بعد المعرف في موضع النصب حالا، لا صفة[٢]؛ لأن الجُمل بعد المعارف أحوال.

ثالثا: (ليس) العاطفة

تكون (ليس) حرفا عاطفا عند الكوفيين أو البغداديين على خلاف بين النقلة[٣]، قال الثعالبي: "(ليس) بمعنى (لا)، تقول العرب: ضربتُ زيدًا ليس عمرًا، أي: لا عمرا"[٤]، واستدلوا بقول الشاعر:

أَيْنَ المَفَرُّ وَالإِلَهُ الطَّالِبُ ... وَالأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الغَالِبُ[٥]

وبقول لَبيد:

وَإِذَا أُقْرِضْتَ قَرْضًا فَاجْزِهِ ... إِنَّمَا يَجْزِي الفَتَى لَيْسَ الجَمَلْ[٦]

قال ابن مالك: "ومن أجود ما يُحتج لهم به قول أبي بكر الصديق- رضي الله عنه: "بِأَبِي شَبِيهٌ بِالنَّبِيِّ لَيْسَ شَبِيهٌ بِعَلِيٍّ""[٧].

ولا يجوز عند البصريين العطف بـــ(ليس)، وخرجوا هذه الشواهد على حذف الخبر[٨].

وقد حرر بعض النحاة مذهب الكوفيين، فقرر أنها ليست عندهم حرف عطف على الحقيقة؛ لأنهم أضمروا الخبر في قولهم: قام زيدٌ ليس عمرٌو، وفي حالتَيْ النصب والجر جعلوا الاسم ضمير المجهول، وأضمروا الفعل بعدها، وذلك الفعل

١- انظر شرح التسهيل ٣١١/٢، الهمع ٢١٥/٢، وشرح المفصل ٧٨/١.

٢- انظر الارتشاف ٣٢١/٢.

٣- انظر مغني اللبيب ٣٢٥/١، والجنى الداني/٤٩٨، والهمع ٣٦٧/١، وشرح التصريح ١٩٠/١.

٤- فقه اللغة وسر العربية. للثعالبي. ص٣٩٣. تحقيق سليمان سليم البواب. ط٢، دار الحكمة، دمشق، ١٩٨٩.

٥- بلا نسبة في مغني اللبيب ٣٢٥/١، والهمع ٣٦٧/١.

٦- البيت من الطويل، ورواية سيبويه:(غير الجمل)، وعليه فلا شاهد فيه. انظر الكتاب ٣٣٣/٢.

٧- شرح التسهيل ٣٤٦/٣. والحديث رواه البخاري في المناقب- باب صفة النبي ﷺ.

٨- انظر مغني اللبيب ٣٢٥/١، والجنى الداني. ص٤٩٨، وشرح التصريح ١٣٥/٢، وحاشية الشيخ يس عليه، والصاحبي. ص ٢٦٦.

المضمر في موضع خبر (ليس)[١]، ونقلوا عن الكسائي قوله: "هي ترفع اسما، وتنصب خبرا، وأُجرِيت في النسق مجرى (لا) مضمر اسمها؛ فإذا قلت: رأيت زيدًا ليس عمرًا؛ ففيها اسم مجهول، وهو (الأمرُ)، و(رَأَيْتُ) محذوفة؛ اكتفاء بالتي تقدمها، و(عمرًا) محمول على المحذوف، لا على العطف على ما قبله"[٢].

والظاهر أنه لا داعي لهذا التعليل الذي تبدو عليه أمارات التكلف، وما دام قد وردت شواهد صحيحة على العطف بـ(ليس)، ولا مطعن فيها؛ فما المانع من جوازه؟!.

رابعا: (ليس) المهملة:

وردت (ليس) مهملة في لغة بني تميم، فهم لا يعملونها إذا اقترن خبرها بـ(إلا)، نحو: ليس زيدٌ إلا عالمٌ؛ لأن (إلا) عندهم تُبطل عمل (ليس)، كما تُبطل عمل (ما) عند الحجازيين[٣]. قال ابن مالك: "روى أبو عمرو بن العلاء في نحو: (ليس الطيبُ إلا المسكُ، وليس البرُ إلا العملُ الصالحُ) النصب عن الحجازيين، والرفع عن بني تميم؛ فأما النصب فعلى ما تستحقه (ليس) من رفع الاسم ونصب الخبر، وأما الرفع فعلى إهمال (ليس) وَجعلها حرفا. وقد أشار سيبويه[٤] إلى جواز ذلك في بعض الكلام، وأجاز في قول من قال: (ليس خَلَقَ اللهُ أشْعرَ منه) كونَ (ليس) فعلا محتمِلا ضميرَ الشأن اسما، وكونَها حرفا مهملا"[٥].

وقد أجهد بعض النحاة أنفسهم في تأويل ما جاء من شواهد على إهمال (ليس)[٦]، وذلك لا محوج له؛ لأمرين:

١- الارتشاف ٦٣١/٢، والجنى الداني. ص ٤٩٨-٤٩٩.

٢- الارتشاف ٦٣١/٢.

٣- انظر الجنى الداني /٤٩٥، والارتشاف ٩٣/٢، ومغني اللبيب ٣٢٤/١.

٤- الكتاب ١٤٧/١.

٥- شرح التسهيل ٣٧٩/١، وانظر شواهد التوضيح والتصحيح. ص١٤١.

٦- انظر مثلا مغني اللبيب ٣٢٤/١، وشرح التسهيل ٣٧٩/١، والهمع ٣٦٧/١.

●الأول: أن التأويل إنما يكون لكلمة وقعت شذوذا ممن لغته غيرها، لا في لغة قوم لا يعرفون سواها(١).

●والثاني: أن الإهمال إذا ثبت لغةً؛ فلا يمكن التأويل(٢).

قال المرادي: "والذي يبطل هذه التأويلات نقلُ أبي عمرو أن ذلك لغة بني تميم"(٣).

١- حاشــية الدسوقي ٢٩٦/١، وانظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٣٠٠/٤. لأبي حيان الأندلسي. تحقيق د. حسن هنداوي. ط١، دار القلم، بيروت، ١٩٩٧.

٢- الهمع ٣٦٧/١ .

٣- الجنى الداني /٤٩٨، وانظر التذييل والتكميل ٣٠٠/٤.

المبحث الثاني:

(ما) النافية عند النحاة

(ما) النافية عند النحاة

■ **تمهيد:**

تُعد (ما) من الكلمات الأكثر استخداما في اللغة، ولعل هذا يرجع إلى تعدد معانيها السياقية، واختلاف مواقعها الوظيفية، وقد بلغت تقسيماتها اثنين وثلاثين قسما عند بعض النحاة[١]، فهي من الألفاظ المشتركة بين الاسمية والحرفية، وتحت كل قسم منهما تأتي أنواع كثيرة؛ فالاسمية تكون موصولة، واستفهامية، وشرطية، ونكرة، وصفة، والحرفية تكون زائدة (للتوكيد- كافة- عوض)، ومصدرية (زمانية وغير زمانية)، ونافية وهي مقصود الدراسة هنا، وسيأتي الكلام عنها تفصيلا في هذا المبحث.

تنقسم (ما) النافية عند النحاة إلى قسمين: عاملة، وغير عاملة، كما يلي:

القسم الأول: العاملة:

تدخل (ما) النافية على المبتدأ والخبر، فتعمل وتسمى "الحجازية"، وتهمل وتسمى "التميمية". فالعاملة هي التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر تشبيها لها بـ(ليس)، وقد أعملها الحجازيون التهاميون والنجديون[٢]، وبلغتهم نزل القرآن الكريم كما في قوله تعالى:﴿مَا هَـذَا بَشَرًا﴾ (يوسف/٣١)،﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ (المجادلة/٢). قال أبو حيان: "ولم يحفظ ذلك في كلامهم إلا في بيت من الشعر، قال:

أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهُمُ حَنِقُوا الصُّدُورِ وَمَا هُمُ أَوْلَادَهَا"[٣].

وإنما عملت عندهم- مع أنها حرف لا يختص، والأصل في كل حرف لا يختص أنه لا يعمل- لأنها شابهت (ليس)، قال سيبويه: "وتكون بمنزلة (ليس) في المعنى، تقول: عبد الله منطلق، وتقول: ما عبد الله منطلق أو منطلقا"[٤].

١- انظر الجنى الداني. ص٣٣٦.

٢- انظر مغني اللبيب ٣٣٣/١، والجنى الداني. ص٣٢٢، والارتشاف ١٠٣/٢.

٣- التذييل والتكميل ٢٥٥/٤، والارتشاف ١٠٣/٢، وشرح تسهيل الفوائد. لناظر الجيش ١٣٢٦/٣. تحقيق ودراسة محمد علي فاخر. دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، رقم (٦٠١)، المكتبة المركزية.

٤- الكتاب ٢٢١/٤.

وقد ذكروا لها ثلاثة أوجه من الشبه بينها وبين (ليس)، وهي[١]: أنهما موضوعان لنفي الحال عند الجمهور أو لمطلق النفي عند البعض، وأن كل واحد منهما داخل على المبتدأ والخبر، وأن الباء تدخل في خبر كل منهما، نحو: ما زيد بقائم، وليس زيد بقائم.

وأهملها التميميون؛ فرفعوا المبتدأ والخبر بعدها، قال سيبويه: "وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل"[٢]، وبلغتهم قرأ ابن مسعود: ﴿مَا هَـذَا بَشَرٌ﴾ (يوسف/٣١) بالرفع، ونقل عن عاصم: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ (المجادلة/٢) بالرفع[٣].

(أ) – شروط عملها:

لا تعمل (ما) النافية عمل (ليس) عند الحجازيين إلا بشروط؛ عدها النحاة أربعة[٤]:

• **الأول:** ألا يتقدم خبرها على اسمها، فإن تقدم بطل عملها، وارتفع ما بعدها على أنه مبتدأ وخبر؛ لأنها حرف ضعيف لا يقوى قوة (ليس). هذا مذهب الجمهور، وأجاز بعضهم الإعمال مع تقدم الخبر، ونقلوا عن الجَرْمي[٥] أنه لغة، وحكى: ما مسيئا من أعتب[٦]، ونسبه أبو حيان إلى الفراء، ولكن في (معاني القرآن) ما يدفعه؛ حيث يرى الفراء أنها لا تعمل إذا تقدم الخبر[٧]، قال ابن مالك: "ومن العرب من

١- انظر الجنى الداني. ص٣٢٣، ورصف المباني. ص٣١٠، وأسرار العربية. ص١٣٩، وشرح الفاكهي ٢/٢٠.

٢- الكتاب ١/٥٧، وانظر شرح التصريح ١/١٩٦.

٣- حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/٢٤٧. طبعة الحلبي، القاهرة، بدون تاريخ.

٤- انظر رصف المباني. ص٣١١، والجنى الداني. ص٣٢٣، وشرح التصريح ١/١٩٦، وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ١/٢٧٤، والمقرب. ص١٥٧.

٥- هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجَرْمي، النحوي، أخذ النحو عن أبي الحسن الأخفش وغيره، ولقي يونس بن حبيب، ولم يلق سيبويه، وكان مع أبي عثمان المازني سببا في إظهار كتاب سيبويه، أخذ اللغة عن أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي، صنف كتبا كثيرة منها مختصره المشهور في النحو. توفي سنة ٢٢٥ هـ. (انظر نزهة الألبّاء ص١١٤، والبُلْغَة. ص١١٣).

٦- انظر الجنى الداني. ص٣٢٣.

٧- راجع معاني القرآن. للفراء ٢/٤٣ – ٤٤.

ينصب خبر (ما) متوسطا بينها وبين اسمها، أشار إلى ذلك سيبويه"[١] بصيغة (زعموا) وقال: "وهذا لا يكاد يعرف[٢]"، يقصد بيت الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ[٣]

قال النحاس: "فهذا حجة لمن شبه (ما) بـ(ليس)، ثم قدم الخبر، وتركه منصوبا، كما يكون في باب (ليس)، ولولا ذلك لقال: مثلُهم بالرفع[٤]". واستشهد أبو علي الفارسي للمجوزين بقول الشاعر:

لَوَ انَّكَ يَا حُسَيْنُ خُلِقْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْخَلِيقِ[٥]

قال ابن مالك: "بناء على أن الباء لا تدخل على الخبر إلا وهو مستحق للنصب[٦]". وليس هذا هو السبب عند أبي علي؛ لأنه قال: "ويقوي أنَّ (ما) حجازية- أنَّ (أنت) أخص من (الحر)، فهو أولى بأن يكون الاسم، ويكون (الحر) الخبر، فقدمت، ودخلت عليه الباء"[٧]. قال أبو حيان: "والصحيح الذي عليه عامة النحويين أنه لا يجوز نصب خبر (ما) إذا توسط، بل يجب الرفع"[٨]. قال الباحث: الأظهر أن يقتصر بالجواز على الشعر؛ لأنه لم يرد له شاهد صريح إلا بيت الفرزدق السابق.

هذا، إذا كان الخبر مفردا، أما إذا كان شبه جملة (ظرفا أو جارا ومجرورا)؛ فقد نقل ابن عصفور جواز نصبه عن البصريين قياسا على (إنّ) التي يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا، ومنعه أبو الحسن الأخفش[٩]؛ لأن (ما) أضعف في العمل من (إنّ) لعدم اختصاصها. قال بن عصفور: "والصحيح أن ذلك

١- شرح التسهيل ٣٧٢/١، وراجع الكتاب ٦٠/١.

٢- الكتاب ٦٠/١.

٣- البيت من البسيط ، وهو في ديوانه ٢٢٣/١، وقد خرجه النحاة على سبعة أوجه مذكورة في شرح الجمل لابن عصفور ٥٦/٢، وفي التذييل والتكميل ٢٦٦/٤.

٤- شرح أبيات سيبويه. للنحاس ص٧٧. تحقيق أحمد خطاب. المكتبة العربية، حلب، ١٩٧٤. وانظر حاشية الصبان على الأشموني ٢٤٨/١.

٥- البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الهمع ٣٩٨/٢، والدرر ٢٩/٢، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب. لأبي علي الفارسي ص٤٨٢. تحقيق د. حسن هنداوي. ط١، دار القلم، دمشق ١٩٨٧.

٦- شرح التسهيل ٣٧٣/١، وانظر شرح التسهيل لناظر الجيش ١٣٣٤/٣.

٧- شرح الأبيات المشكلة الإعراب. ص٤٨٣.

٨- انظر التذييل ٢٦٩/٤. وشرح جمل الزجاجي. لابن عصفور ٥٧/٢.

٩- السابق.

يجوز بدليل قوله تبارك وتعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ (الحاقة/٤٧)؛ فـ(حاجزين) خبر (ما)، وهو منصوب، فثبت أنها حجازية؛ فُصِل بينها وبين اسمها بمجرور الذي هو (منكم)"[١].

والظاهر أن القول بالجواز غير بعيد؛ لأنهم يتوسعون في الظرف والجار والمجرور كثيرا؛ ولما احتج به ابن عصفور من القرآن الكريم، قال الأهدل: "وتبعه على ذلك جمع محققون"[٢].

● **الشرط الثاني**: ألا ينتقض نفيها بـ(إلَّا)، فإذا انتقض صار الكلام موجبا، وزال شبهها بـ(ليس) من جهة النفي، فيبطل عملها، ويرتفع ما بعدها مبتدأ وخبرًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ (آل عمران/١٤٤). ورُوِي عن يونس[٣] من غير طريق سيبويه إعمال (ما) في الخبر الموجب بـ(إلا)"[٤]، واستشهدوا له بقول الشاعر:

مَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ ... وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبَا[٥]

ووافقه ابن مالك، وقال- بعدما ذكر تكلف البعض في تأويل البيت السابق: "فالأولى أن يجعل (منجنونا) و(معذبا) خبرين لـ(ما) منصوبين بها؛ إلحاقا لها بـ(ليس) في نقض النفي، كما ألحقت بها في عدم النقض، وأقوى من الاستشهاد بهذا البيت الاستشهاد بقول مغلس:

وَمَا حَقُّ الَّذِي يَعْثُو نَهَارًا ... وَيَسْرِقُ لَيْلَهُ إِلَّا نَكَالًا[٦]

والظاهر أن ما ذهب إليه يونس وابن مالك لا يبعد؛ لأن حجتهم السماع الذي- إن ثبت- لا يرد لغيره من التأويلات التي يلجئ إليها الأخذ بالمذهب الآخر. هذا إن

١- شرح جمل الزجاجي. لابن عصفور ٥٧/٢، وانظر المقرب. ص١٥٧، والجنى الداني. ص٣٢٣، والتذييل والتكميل ٢٦٩/٤، والارتشاف ١٠٣/٢.

٢- الكواكب الدرية شرح متممة الآجُرُّومِيَّة ١٠٨/١. لمحمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل. ط٢، الحلبي، ١٩٣٧.

٣- يونس بن حبيب البصري، من أكابر النحويين، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وسمع من العرب، وأخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء، وكان له مذاهب وأقيسة يتفرد بها. توفي سنة ١٨٣ هـ. (انظر نزهة الألبَّاء. ص٤٧، والبُلْغَة. ص٢٤٧).

٤- شرح التسهيل ٣٧٣/١، والجنى الداني. ص٣٢٥.

٥- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٧٤/١، والهمع ٣٩٠/١، والدرر ٢٣٩/١.

٦- شرح التسهيل ٣٧٤/١. والبيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الهمع ٣٩٠/١، والدرر ٢٤٠/١.

كان الناقض هو (إلا)، أما إن كان الناقض غيرها من أدوات الاستثناء كـ(غير، وسوى)؛ فإنه يجوز عملها بلا خلاف[١].

• **الشرط الثالث:** ألا تدخل عليها (إنْ) الزائدة؛ لأنها تشبه النافية عند البعض، فكأنه دخل نفي على نفي، فصار إيجابا[٢]، وحينئذ يزول شبه (ما) بـ(ليس)، فيبطل عملها، ويعتبرها سيبويه كافة لـ(ما) عن العمل، كما أن (ما) تكف (إنّ) عن العمل، يقول: "وأما (إنْ) مع (ما) في لغة أهل الحجاز؛ فهي بمنزلة (ما) في قولك: (إنّمَا) الثقيلة، تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف (ليس) وبمنزلتها"[٣]، واستشهدوا لذلك بقول فروة بن مسيك، وهو حجازي:

وَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ ... مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِينَا[٤]

وبقول آخر:

بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ ... وَلَا صَرِيفٌ، وَلَكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ[٥]

وقد نص ابن مالك على أن مجيء (إنْ) بعد (ما) مبطل للإعمال دون خلاف[٦]، قال أبو حيان: "وليس كما ذكر، بل المسألة خلافية: ذهب البصريون إلى إبطال العمل... وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز النصب، فتقول: ما إنْ زيدٌ قائما، وحكي ذلك يعقوب، وأنشد:

بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبًا ... وَلَا صَرِيفًا، وَلَكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ

بنصب: (ذهب) و(صريف) ، وخُرِّج على أنّ (إنْ) نافية ، مثلُها في قوله: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾ (الأحقاف/٢٦) ، وأتي بها بعد (ما) لتأكيد النفي من حيث كانت بمعناها"[٧].

١- انظر الكواكب الدرية ١/١٠٨.

٢- انظر رصف المباني. ص٣١١، والجنى الداني. ص٣٢٥.

٣- الكتاب ٤/٢٢١.

٤- البيت من الوافر، وهو في الكامل. للمبرّد ٢/٢٧٨، والارتشاف ٢/١٠٥، والجنى الداني. ص٣٢٧، وينسب لذي الإصبع العدواني ولغيره. والطِّبّ: العادة والدأب، والدَّوْلة: الغلبة والانتصار. انظر اللسان، مادة: (طبب).

٥- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ١/٣٧٠، الهمع ١/٣٩١، والدرر ١/٢٤١.

٦- راجع شرح التسهيل ١/٣٦٩.

٧- التذييل والتكميل ٤/٢٥٨، وانظر الارتشاف ٢/١٠٥، وشرح التسهيل. لناظر الجيش ٣/١٣٢٨، والجنى الداني. ص٣٢٧، وشرح التصريح ١/١٩٧.

• **الشرط الرابع**: ألا يتقدم معمول خبرها على الاسم، فإن تقدم بطل عملها، نحو: ما طعامَك زيدٌ آكلٌ، وأجاز ابن كيسان نصب (آكل) ونحوه مع تقديم المعمول[1]. فلو كان معمول الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا ؛ لم يبطل عمل (ما)، نحو : ما عندك زيد مقيما[2]، وكقول الشاعر:

أَهُبَّةَ حَرْبٍ كُنْ وَإِنْ كُنْتَ آمِنًا   فَمَا كُلَّ حِينٍ مَنْ تُوَالِي مُوَالِيَا[3]

أما إذا تقدم معمول الخبر على (ما) نفسها، نحو: طعامَك ما زيد آكلا؛ لم يجز ذلك عند البصريين رفعا أو نصبا، ووافقهم ابن مالك؛ لأنها من بين حروف النفي مخصوصة بالتصدير[4]، وأجازه الكوفيون قياسا على (لا) و(لن) و(لم)[5].

وزاد بعضهم **شرطين آخرين**:

• **أحدهما**: ألا تؤكد بمثلها، فإن أكدت نحو: ما ما زيد قائم؛ بطل العمل، ووجب الرفع. هذا على مذهب عامة النحويين، وأجاز النصب جماعة من الكوفيين[6]، وإليه ذهب ابن مالك؛ فأعملها في هذه الصورة، مستشهدا بقول الراجز:

لَا يُنْسِكَ الْأَسَى تَأَسِّيًا فَمَا   مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمَا[7]

حيث كرر (ما) النافية توكيدا، وأبقى عملها.

• **وثانيهما**: ألا يبدل من الخبر بدل مصحوب بـ(إلا)، نحو: ما زيد شيء إلا شيء لا يعبأ به[8]، وهنا تستوي اللغتان الحجازية والتميمية في رفع الخبر، قال سيبويه:

١- الجنى الداني. ص٣٢٨، والارتشاف ١٠٤/٢.

٢- شرح التسهيل. لناظر الجيش ١٣٢٢/٣، والتذييل والتكميل ٢٥٩/٤.

٣- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٧٠/١، وأوضح المسالك ٣٦٣/١، والتذييل والتكميل ٢٥٩/٤، وشرح التصريح ١٩٩/١. والرواية فيها: (بأُهْبَةِ حَزْمٍ لُذْ).

٤- شرح التسهيل ١٤٥/٢.

٥- انظر التذييل ٢٥٩/٤، والأصول. لابن السراج ٩٤/١.

٦- الأصول. لابن السراج ٩٤/١، الجنى الداني. ص٣٢٨.

٧- من الرجز، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٧١/١، والتذييل والتكميل ٢٦١/٤.

٨- الكتاب ٣١٦/٢. وانظر التذييل ٢٦٠/٤، والارتشاف ١٠٥/٢.

"لأنك إذا قلت: ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به، فكأنك قلت: ما أنت إلا شيء يعبأ به"[١].

ونقل عن الصفار القول بجواز نصب الخبر في هذه الصورة، ورفع ما بعد (إلا) على البدل من الموضع، ورده أبو حيان والمرادي بأنه وهم منه[٢].

(ب) – حذف اسمها:

لا يجوز عند النحاة حذف اسم (ما) العاملة؛ لأنها إنما عملت تشبيها بـــ(ليس)، واسم (ليس) لا يجوز حذفه؛ لا اقتصارا، ولا اختصارا، فكذلك اسم (ما)[٣]، قال ابن الضائع: "واسم (ما) لم يأت محذوفا في موضع من المواضع؛ لأنها ضعيفة في العمل، فإذا لم يذكر المبتدأ والخبر بعدها زال شبهها بـــ(ليس)"[٤]، ثم ذكر أن ابن عصفور[٥] يُجَوِّز حذفه؛ مستدلا بجواز حذفه من (لات) في قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ (سورة ص/٣)، ثم علق عليه قائلا: "وهذا من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه"[٦].

(ج) – حذف خبرها:

أجاز بعض النحاة حذف خبر (ما) تشبيها لها بـــ(لا)، وذلك في حالة واحدة؛ وهي أن تكون (ما) مكفوفة بـــ(إنْ)، والمبتدأ نكرة، دخلت عليه (مِنْ)[٧]، نحو قول امرئ القيس:

حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِ[٨]

فهو عندهم على حذف مضاف مع الخبر، والتقدير: فما إنْ مِنْ ذي حديثٍ ولا صالٍ منتبه[١] .

١– الكتاب ٣١٦/٢.

٢– انظر التذييل ٢٦٠/٤، والارتشاف ١٠٦/٢.

٣– انظر التذييل ٣٢٦/٤.

٤– شرح الجمل الكبيرة. لابن الضائع ٣٠٠/١. تحقيق ودراسة القسم الثاني: نادي حسين عبد الجواد. دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، رقم (١٤١٩)، المكتبة المركزية.

٥– لم أقف على رأيه هذا في مظانه من : المقرب. ص١٥٧ – ١٦٢، أو شرحه للجمل ٥٣/١ – ٦٠.

٦– شرح الجمل الكبيرة. لابن الضائع ٣٠٠/١.

٧– انظر التذييل ٣٢٥/٤، وحاشية يس على الفاكهي ٢٣/٢.

٨– البيت من الطويل، وهو في ديوانه. ص٣٢، والهمع ٤٠٢/٢، والدرر ١١٨/٢.

قال الباحث: الظاهر أنه لا حاجة لاشتراط (إن) الزائدة بعد (ما) لجواز حذف الخبر بعدها؛ فمن الواضح أنها زيدت في البيت السابق لضرورة الوزن، فلا يلزم زيادتها في كل موضع، بل قد تكون زيادتها نابية في نحو: نادى الغريق على أصحابه: الغوث! الغوث! ولكن ما من مجيب، وفي نحو: خرج الطلاب من الجامعة مبكرين، فما من أحد.

(د) – اقتران خبرها بالباء:

يقترن خبر (ما) الحجازية بالباء كثيرا، حتى قال الفراء: "لا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء"[٢]، وقد جاء خبرها في القرآن مقترنا بالباء كثيرا، نحو: ﴿وَمَا أَنتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾ (الأنعام/١٣٤)، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ (الأنعام/١٣٢)، ﴿وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾ (هود/٨٣).

وفي زيادة الباء بعد (ما) التميمية خلاف ؛ فقد منعه أبو علي الفارسي والزمخشري[٣] بأنه مخصوص بلغة أهل الحجاز، ورده ابن مالك[٤] من عدة أوجه؛ أقواها أن أشعار بني تميم تتضمن الباء كثيرا بعد (ما)، نحو قول الفرزدق:

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٍ بِتَارِكِ حَقِّهِ ... وَلَا مُنْسِئٌ مَعْنٍ وَلَا مُتَيَسِّرُ[٥]

وإذا تقدم الخبر؛ ففيه خلاف أيضا، ذكره ابن عصفور بقوله: "فمنهم من لا يدخلها إلا مع التأخير، وذلك حين ينصب الخبر، ولا يُجيز دخولها مع التقديم، ومنهم من أجاز دخولها مع التقديم والتأخير في اللغتين معا، وهو الصحيح بدليل قول الشاعر:

أَمَا وَاللهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا ... وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْقَمِينِ"[٦].

١- انظر التذييل ٤/٣٢٥

٢- معاني القرآن للفراء ٢/٤٢، وانظر التذييل ٤/٢٥٥، والارتشاف ٢/١٠٣.

٣- راجع المفصل / ، وشرحه / .

٤- انظر شرح التسهيل ١/٣٨٣، والتذييل ٤/٣١١، حاشية يس على الفاكهي ١/٢٠.

٥- البيت من الطويل، وهو في ديوانه ١/٣١٠، والكتاب ١/٦٣، والهمع ١/٤٠٧، والدرر ١/٢٥٩. .

٦- شرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٨. وقد سبق تخريج هذا البيت قريبا.

(هـ) – العطف على خبرها:

١– الخبر المنصوب:

إذا كان العطف موجبا بـــ(لكن) أو بـــ(بل) تعين رفع المعطوف على أنه خبر لمبتدأ محذوف، نحو: ما زيد قائما، ولكن قاعد أو: بل قاعد، ولا يجوز نصبه؛ لأن المعطوف بهما موجب، و(ما) لا تعمل إلا في المنفي، هذا رأي الجمهور(١). وأما على مذهب المبرد فيما بعد (بل)؛ فيجوز فيه النصب؛ لأن (بل) عنده تنقل النفي من الأول إلى الثاني جوازا، فقياسه أنه يجوز عنده: ما زيد قائما بل قاعدا، ويختلف المعنى– حينئذ– باختلاف الرفع والنصب(٢). وقياس قول يونس أنه لا يمنع نصب المعطوف بـــ(لن) و(بل)؛ لأنه يرى أن بقاء النفي ليس شرطا في إعمال (ما)، فقد تقدم أنه يجوز عنده إعمالها مع انتقاض نفيها بـــ(إلا)(٣).

أما المعطوف بغير (بل، ولكن)؛ فيجوز فيه الرفع على إضمار (هو)، نحو: ما زيد قائما ولا قاعد، كما يجوز فيه النصب عطفا على خبر (ما) نحو: ما زيد قائما ولا قاعدا(٤).

٢– الخبر المجرور بالباء:

إذا عطف على خبرها المجرور بالباء، نحو: ما زيد بقائم ولا قاعد، جاز في المعطوف ثلاثة أوجه: الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والنصب عطفا على محل الخبر، والجر عطفا على لفظ الخبر(٥).

وقد يجر المعطوف على خبرها المنصوب الذي يصلح لدخول الباء عليه(٦)؛ توهما لوجودها، وهو ما يُسمّى بالعطف على التوهم، نحو:

مَا الْحَازِمُ الشَّهْمُ مِقْدَامًا وَلَا بَطَلٍ   إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْهَوَى بِالْعَقْلِ غَلَّابَا(١)

١– انظر شرح الفاكهي ٢٢/٢ – ٢٣، وحاشية يس عليه.

٢– انظر السابق، ونسبه ابن عصفور إلى المبرد، وقال : "وما انفرد به لا يُحفظ له ما يدل عليه". شرح الجمل ١٩٧/١، وانظر رصف المباني. ص١٥٤، ومغني اللبيب ١٣١/١، والمقتضب ١٥٠/١.

٣– حاشية يس على الفاكهي ٢٣/٢، وشرح التسهيل ٣٧٤/١، والتذييل ٢٤٧/٤.

٤– انظر شرح الفاكهي وحاشية يس عليه ٢٣/٢.

٥– انظر المقرب. ص١٦٠.

٦– انظر شرح التسهيل ٣٨٥/١، والتذييل ٣١٦/٤.

(و) – دخول همزة الاستفهام عليها:

إذا دخلت همزة الاستفهام على (ما) الحجازية؛ لم تغيرها عن العمل، يقول أبو حيان: "يجوز دخول همزة الاستفهام على (ما) الحجازية، فتعمل، تقول: أما زيد قائما ؟ كما تقول: ألست بقائم ؟"[٢].

(ز) – نفيها للعموم:

إذا وقعت بعدها نكرة؛ فإنها تدل– حينئذ– على استغراق جميع أفرادها سواء باشرتها (ما)، نحو: ما أحد قائما، أو باشرت عاملها، نحو: ما قام أحد؛ لأن النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر– كما يقول الرضي– سواء كانت مع (لا) أو (ليس) أو غيرهما من حروف النفي، أو النهي، أو الاستفهام، فإذا وجدت قرينة؛ صرفتها عن معنى العموم، فمثلا: ما جاءني رجل– ظاهر في الاستغراق، ويجوز العدل عنه للقرينة، نحو: ما جاءني رجل بل رجلان[٣].

(ح) – حذفها:

أجاز الكسائي إضمار (ما) النافية، وأنشد عليه:

فَقُلْتُ لَهَا: وَاللهِ يَدْرِي مُسَافِرٌ إِذَا أَضْمَرَتْهُ الْأَرْضُ مَا اللهُ صَانِعُ[٤]

أي: ما يدري، فأضمر (ما). ومنعه البصريون[٥].

١– البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٨٦/١، والتذييل ٣١٦/٤، والدرر ٤٦٩/٢.

٢– التذييل ٣٢٦/٤، وانظر حاشية يس على الفاكهي ٢٣/٢، والهمع ٣٩٣/١.

٣– انظـر شرح الكافية. للرضي ٢٦١/١، وأثر اللغة في اختلاف المجتهدين. ص٤١٠. عبد الوهاب عبد السلام طويلة. طبعة دار السلام، القاهرة، بدون تاريخ.

٤– البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الهمع ٣٩٣/١، والدرر ٢٤٤/١. وقد ذكر محققا الهمع والدرر أنه منسوب لثلاثة من الشعراء: لبيد، والكُمَيْت، وقيس بن الحدادية.

٥– انظر التذييل ٣٢٤/٤، والارتشاف ١٠٨/٢، وحاشية يس على الفاكهي ٢٣/٢

(ي) – زمن المنفي بها:

- **الداخلة على الجملة الفعلية:** إذا دخلت (ما) على الفعل الماضي؛ بقي على مضيه، وإذا دخلت على الفعل المضارع؛ خلصته للحال عند الأكثرين، وليس كذلك عند ابن مالك[١]، بل قد يكون المضارع المنفي بها دالا على الاستقبال، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاءِ نَفْسِي﴾ (يونس/١٥)، وقول أبي ذئيب الهُذَلي:

أَوْدَى بَنِيَّ وَأَعْقَبُونِي حَسْرَةً   عِنْدَ الرُّقَادِ وَعَبْرَةً مَا تُقْلِعُ[٢]

ويرى البعض أنها تخلصه للحال إذا لم توجد قرينة تدل على غيره، فإذا وجدت كانت بحسبها[٣] ، قال المالقي: "فإن قلت: ما يقوم زيد غدا، فالحكم لـ(غدا) في التخليص للمستقبل، فإذا لم يدخل عليه (غدا) ولا غيرها من المخلصات؛ فحينئذ تكون مخلصة للحال، وهذا بحكم الاستقراء"[٤]. وذهب الزركشي إلى أنها تكون بمعنى (لم) إذا دخلت على الماضي، نحو: ما خرج، أي: لم يخرج، قال تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾ (البقرة/١٦)، وبمعنى (لا) إذا دخلت على المضارع، نحو: ما يخرج، أي: لا يخرج[٥].

- **وأما الداخلة على الجملة الاسمية؛** ففيها خلاف قريب من هذا، وقد سبق عرضه عند الحديث عن (ليس)[٦]؛ فلا حاجة لإعادته هنا.

والراجح أنها تنفي الأزمنة الثلاثة، كما ذهب إليه ابن مالك[٧]، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ (الحجر/٤٨)، ﴿وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ﴾ (الانفطار/١٦)، وهذا مستقبل؛ لأنه سوف يقع يوم القيامة. أما قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا هُودُ مَا جِئْتَنَا

١- انظر شرح التسهيل ٢٢/١، والجنى الداني. ص٣٢٩.

٢- البيت من الكامل، وهو في شرح التسهيل ٢٣/١، وشرح التصريح ٦١/٢، ويُروى: (لا تقلع) بدل (ما تقلع) وعليه لا يصلح شاهدا هنا. راجع المُفَضَّليّات. ص٤٢١. تحقيق الشيخ أحمد شاكر والأستاذ عبد السلام هارون. ط٨، دار المعارف، القاهرة بدون تاريخ.

٣- انظر الجنى الداني. ص٣٢٩.

٤- رصف المباني. ص٣١٣.

٥- انظر البرهان في علوم القرآن. للزركشي ٤٠٥/٤. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. ط. دار التراث، القاهرة، بدون تاريخ.

٦- راجع ما تقدم في: زمن المنفي بـ(ليس).

٧- راجع شرح التسهيل ٣٨٠/١.

بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (هود/٥٣)، فقد جاءت بعد (ما) جملة فعلية مرة، وجملة اسمية مرتين، ودلت الأولى على الماضي، والثانية على الاستقبال، والثالثة على الحال[١].

القسم الثاني: غير العاملة:

وهي التي تدخل على الأفعال؛ فتنفيها من غير أن تعمل في لفظها، نحو:﴿مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ (المائدة/١٩)،﴿مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاءِ نَفْسِي﴾(يونس/١٥)، قال المرادي: "وأما غير العاملة، فهي الداخلة على الفعل، نحو: ما قام زيد، وما يقوم عمرو فهذه لا خلاف بينهم في أنها لا عمل لها"[٢]. ولعل ذلك هو ما جعل النحاة- رحمهم الله- يقتضبون الحديث عن هذا القسم بشكل واضح؛ لأنها هنا من الهوامل التي لا تؤثر في ظاهر الألفاظ، وإن كان لها- في الواقع- أثر كبير في تغيير معنى الجملة من الإثبات إلى النفي، إلا أنهم تجاوزوها سريعا، ولم يعيروها كبير اهتمام؛ لأن اهتمامهم كان منصبا على العوامل التي تؤثر شكليا في ظواهر الألفاظ بالرفع أو النصب أو الجر أو الجزم[٣]، وهذا ما يؤكده حديثهم المستفيض عن القسم السابق.

١- انظر أساليب النفي في القرآن. ص٨٥. أحمد ماهر البقري. طبعة دار نشر الثقافة، الأسكندرية، ١٩٦٨.

٢- انظر الجنى الداني. ص٣٢٩.

٣- هذا لا يُعد مطعنا يعيب منهج النحاة ؛ لأن هدفهم كان واضحا منذ بداية علم النحو على يد أبي الأسود الدؤلي، ألا وهو إقامة الألفاظ شكليا؛ خوفا من اللحن في القرآن الكريم؛ لأن الألفاظ قوالب المعاني، فإذا اضطرب اللفظ؛ اضطرب له المعنى ولا شك، أما المعاني نفسها فلها علم آخر يضطلع بقضاياها.

المبحث الثالث:

(لا) عند النحاة

(لا) عند النحاة

تمهيد :

اختلفت تقسيمات النحاة لأنواع (لا)، فمن نظر إلى عملها؛ جعلها قسمين: عاملة، وغير عاملة[١]، والعاملة تكون نافية للنكرات، وبمعنى (ليس)، وناهية. وأما غير العاملة؛ فتكون عاطفة بعد إيجاب، وبمعنى (غير)، وبمعنى (لم)، وزائدة، ومؤكدة للنفي. ومن نظر إلى دلالتها؛ جعلها ثلاثة أقسام: نافية، وناهية، وزائدة[٢]. والنافية تشمل النافية للجنس، والنافية للوحدة، والعاطفة، والجوابية، والنافية بغير قيد؛ ومنها المحذوفة. وسوف يتعرض البحث لدراسة (لا) من خلال هذا التقسيم الأخير؛ لشهرته وشموله بما فيه (لا) الناهية؛ لأن النهي في الجملة نوع من النفي، والزائدة كذلك تحمل معنى النفي في بعض مواضعها- كما سيأتي. وأما المحذوفة؛ فهي في الحقيقة (لا) النافية لا غير، إلا أنها مقدرة سياقيا، وإن لم تذكر، والمحذوف المقدر في قوة المذكور، كما هو معروف عند النحاة. وفيما يلي تفصيل أحكام كل قسم:

القسم الأول: (لا) النافية

أولا: (لا) النافية للجنس:

(أ)- تعريفها:

هي التي تنفي الحكم عن جميع أفراد جنس اسمها على سبيل التنصيص؛ فهي تتضمن معنى (مِنْ) الاستغراقية، وتُسمّى حينئذ (لا) التبرئة؛ لأنها تدل على تبرئة جنس اسمها كله من معنى الخبر[٣]. وتعمل عمل (إنّ)الناسخة، فتنصب المبتدأ، وترفع الخبر بشروط ستأتي، نحو قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ (البقرة/٢)

١- انظر كشف المشكل١/٢٢٩، وجواهر الأدب، ص ٢٣٤.

٢- انظـر مغنـي اللبيـب ١/٢٦٢ ، والجنى الداني، ص ٢٩٠ ، وانظر تقسيما آخر في رصف المباني . ص ٢٥٧ ، والبرهان ٤/٣٥١.

٣- انظر مغني اللبيب ١/٢٦٤، وجواهر الأدب ٢٣٤، والجنى الداني، ص٢٩٠، شرح الكافية، للرضي ١/٦٨٦

﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ (يوسف/٩٢) وقول النبي- صلى الله عليه وسلم: "لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنْ اللهِ"[١].

(ب)- أوجه شبهها بـــ(إنّ):

عملت (لا) النافية للجنس عمل (إنّ) الناسخة في نصب المبتدأ ورفع الخبر حتى اعتبرها بعضهم من أخواتها؛ لأنها شابهتها من أربعة أوجه[٢]:

الأول: أنّ (إنّ) لتحقيق الإثبات وتوكيده، و(لا) لتحقيق النفي وتوكيده، فهما نظيران من جهة التحقيق والتوكيد، فيكون حملا للنظير على النظير.

الثاني: أن (إنّ) لتوكيد النسبة، و(لا) لنفيها، فحُملت عليها؛ حملا للنقيض على النقيض.

الثالث: أن كلًّا منهما مستحق للتصدير، والدخول على الجملة الاسمية، وصحة الوقوع في جواب القسم.

الرابع: أن لفظ (لا) مساوٍ للفظ (إنّ) إذا خففت في تَضمُّن متحرك بعده ساكن.

(ج)- شروط عملها:

اشترط النحاة لإعمالها عمل (إنّ) ثلاثة شروط[٣]:

● **الأول:** أن يقصد بها نفي الجنس كله على سبيل التنصيص، فإن لم يقصد بها شمول نفي الجنس نصا لم تعمل عملها.

● **الثاني:** ألا تفصل عن اسمها بشيء، فإن فصلت تعين الرفع؛ لضعفها عن درجة (إنّ) نحو: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ (الصافات/٤٧)، قال السيوطي: "وجوّز الرّماني بقاء النصب،

١- رواه البخاري في تفسير القرآن- باب قوله: ولا تقربوا الفواحش، ومسلم في التوبة- باب غيرة الله تعالى، والترمذي في الدعوات، وأحمد في مسند المكثرين. (انظر برنامج الحديث الشريف، شركة صخر).

٢- انظـــر جواهر الأدب. ص٢٣٥، والجنى الداني. ص٢٩٢، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٣٢، وشرح التسهيل ٢/٥٤، والمقتضب ٤/٣٦١.

٣- زاد بعضهم شروطا أخرى، ولكنها عند التحقيق تؤول كلها إلى هذه الثلاثة. انظر مثلا: الارتشاف ٢/١٦٤، والهمع ١/ ٣٦٤، والنحو الوافي ٤/٦٨٨، والكامل في قواعد العربية ١/١٩٨. للأستاذ أحمد زكي صفوت. ط٤، الحلبي، القاهرة ١٩٦٣.

حكي: (لا كالعشية زائرا)"[١]، وقدّر ثعلبٌ والمبردُ لها فعلا محذوفا بعد (لا)؛ أي: لا أرى كالعشية زائرا[٢].

●الثالث: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، فإن وقع بعدها معرفة لم تعلم فيها بإجماع البصريين؛ لأن عموم النفي لا يتصور فيها حينئذ، وخالف الكوفيون في ذلك، فأجازوا أن تعمل في المعرفة، ثم اختلفوا في تفصيلها؛ فأجاز الكسائي إعمالها في العلم المفرد، نحو: (لا زيد)، والمضاف لكنية نحو: (لا أبا محمد)، أو المضاف لله أو الرحمن أو العزيز، نحو: لا عبد الله، ولا عبد العزيز، ووافقه الفراء على: "لا عبد الله"؛ لأنه حرف مستعمل يقال لكل أحد: (عبد الله)، وجوّز الفراء إعمالها في ضمير الغائب، واسم الإشارة، نحو: لا هو، ولا هذين لك. قال السيوطي بعد حكاية ما تقدم: "وكل ذلك خطأ عند البصريين"[٣]. هذا، وقد وردت عدة شواهد من الشعر والنثر توافق مذهب الكوفيين، جاءت فيها (لا) داخلة على معرفة، وقد عملت فيها، كقول عبد الله بن الزُّبير الأسدي:

أَرَى الحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ، ولَا أُمَيَّةَ فِي البِلَادِ[٤]

وقول الشاعر:

أَبْكِي عَلَى زَيْدٍ، ولَا زَيْدَ مِثْلُه بَرِيءٌ مِنَ الحُمَّى سَلِيمُ الجَوَانِحِ[٥]

وقوله: لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِي"[٦]، وقول عمر بن الخطاب- رضي الله عنه: "قَضِيَّةٌ، ولَا أَبَا حَسَنٍ لَهَا"[٧].

١- الهمع ٤٦٦/١، والشاهد الأخير جزء من بيت لجرير (ديوانه ٢٨٨- ٢٩٣):

يَا صَاحِبَيَّ دَنَا الْمَسِيرُ فَسِيرَا لَا كَالْعَشِيَّةِ زَائِرًا وَمَزُورَا

٢- انظر مجالس ثعلب ٢٦٦/١. تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون. ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠. والمقتضب ٢ /١٥٠.

٣- الهمع ٤٦٣/١.

٤- البيت من الوافر، وهو في ملحق ديوانه . ص١٤٧، والدرر ٣١١/١ ، وينسب إلى فضالة بن شريك في الأغاني- للأصفهاني ٩١/١٢. ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢.

وأبو خبيب: كنية الصحابي الجليل عبد الله بن الزُّبَيْر- رضي الله عنه.

٥- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ٣١٣/١، والمقرّب. لابن عصفور. ص٢٥٩. تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض. ط١، دار الكتب العلمي، بيروت، ١٩٩٨.

٦- من الرجز، وهو صدر بيت عجزه: ولَا فَتَى إِلَّا ابْنَ خَيْبَرِيّْ. المقتضب ٣٦٣/٤، والخزانة ٥٣/٤، والهمع ٤٦٤/١، والدرر ٣١٢/١، والكامل في قواعد العربية ١٩٩/١.

٧- انظر المقتضب ٣٦٣/٤.

وقـد تأول المانعون هذه الشواهد بتقدير الاسم محذوفا، وهو كلمة (مِثْل) التي لا تُعَرَّف، أو على أن الاسم بعد (لا) واقع على جنسه، فصار نكرة لعمومه[١].

والـراجح مـا ذهـب إليه الكوفيون؛ لما احتجوا به من السماع، ولما سبق في الدراســة الوصفية من قول النبي- صلى الله عليه وسلم: إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرُ فَلَا قَيْصَرَ بَعْدَهُ. (المناقب:٣٦١٨).

(د)- حكم اسمها:

اسم (لا) النافية للجنس له حالتان:

●الأولى: أن يكون مضافا، نحو: (لا صاحبَ جود ممقوتٌ)، أو شبيها بالمضاف- وهو الذي يعمل فيما بعده عمل الفعل[٢]، نحو: (لا حسنًا فعلُه مذمومٌ)، (لا راكبًا فرسًا حاضرٌ)، وفي هذه الحالة يكون معربا منصوبا بلا خلاف.

●الثانية: أن يكون مفردا، وهو ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف، نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ﴾ (الأحزاب/١٣). وقد اختلف النحاة في هذه الحالة؛ فذهب الكوفيون إلى أنه معرب منصوب، وذهب البصريون إلى أنه مبني على الفتح[٣] في نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا﴾ (البقرة/٣٢)، وعلى الياء في نحو: "لا رجلين"، وعلى الكسرة في نحو: "لا مسلماتِ"[٤]، وذهب المبرد[٥] إلى أن المثنى والجمع معربان معها؛ لأنهما لم يعهد فيهما التركيب مع شيء آخر؛ بل ولا وجد في كلام العرب مثنى وجمع مبنيان[٦].

ورُدَّ عليه بقول الشاعر:

تَعَزَّ فَلَا إِلْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتِّعَا   وَلَكِنْ لِوُرَّادِ الْمَنُونِ تَتَابُعُ[٧]

١- انظر المقتضب ٣٦٣/٤، وشرح التسهيل ٦٦/٢ – ٦٨، الهمع ٤٦٤/١.

٢- انظر شرح المكودي على ألفية ابن مالك. ص٧٣. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦. والهمع ٤٦٦/١؛

٣- راجع الإنصاف ٣٦٦/١، المسألة ٥٣.

٤- انظر مغني اللبيب ٢٦٥/١.

٥- المقتضب ٣٦٦/٤.

٦- انظر الهمع ٤٦٧/١.

٧- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٥٥/٢، والدرر ٣١٧/٤، وصدره في الهمع ٤٦٧/١.

وبقوله:

أَرَى الرَّبْعَ لَا أَهْلِينَ فِي عَرَصَاتِهِ وَمِنْ قَبْلُ عَنْ أَهْلِهِ كَانَ يَضِيقُ[1]

وبقوله:

يُحْشَرُ النَّاسُ لَا بَنِينَ وَلَا آ بَاءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَتْهُمْ شُؤُونُ[2]

وأما جمع المؤنث السالم فيجوز بناؤه على الكسر؛ لأنه علامة نصبه، كما يجوز بناؤه على الفتح؛ لأنه ورد مسموعا بالوجهين في قول سلامة بن جندل:

إِنَّ الشَّبَابَ الذِّي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ، وَلَا لَذَّاتَ لِلشَّيبِ[3]

وقول الشاعر:

لَا سَابِغَاتِ وَلَا جَأْوَاءَ بَاسِلَةً تَقِي الْمَنُونَ لَدَى اسْتِيفَاءِ آجَالِ[4]

وإذا بُني على الكسر، هل ينوّن؟. قال السيوطي: "لا ينون، وعليه الأكثرون، كما لا ينوّن في النداء، نحو: يا مسلمات، وبه ورد البيتان السابقان، وقيل: ينوّن، وعليه ابن الدهان، وابن خروف"[5].

(هـ)- رفع خبرها:

نقل السيوطي إجماع النحاة على أن (لا) هي التي ترفع الخبر إذا لم تُركّب مع اسمها، أي إذا كان اسمها مضافا أو شبيها بالمضاف، قال: "وأما في التركيب فكذلك عند الأخفش، والمازني، والمبرد[6]، وجماعة، وابن مالك؛ إجراء لها مجرى (إنّ)؛ وقيل إنها لا تعمل فيه شيئا، بل (لا) مع النكرة في موضع رفع على الابتداء، والمرفوع خبر المبتدأ، وصححه أبو حيان[7]، وعزاه لسيبويه"[8].

١- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ٢٥٦/١، والدرر ٣١٨/١، وصدره في الهمع ٤٦٧/١.

٢- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٥٥/٢، والهمع ٤٦٨/١، والدرر ٣١٨/٤.

٣- البيت من البسيط، وهو في ديوانه. ص٩١، وشرح التسهيل ٥٥/٢، والخزانة ٢٧/٤، والمُفَضّليّات. ص١٢٠.

٤- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٥٥/٢، والدرر ٣٢٠/١، وصدره في الهمع ٤٦٨/١.

٥- الهمع ٤٦٨/١.

٦- راجع المقتضب ٣٥٧/٤.

٧- راجع الارتشاف ١٦٥/٢.

٨- الهمع ٤٦٩/١.

(و) – توابع الاسم:

● **النعت:**

يجوز في نعت اسم (لا) ثلاثة أوجه: بناؤه على الفتح، ونصبه، ورفعه، وذلك بشرطين: أن يكون مفردا، وأن يكون متصلا بالمنعوت، نحو: لا رجل في الدار قائم أو قائما، قال ابن مالك:

وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيٍ يَلِي فَافْتَحْ أَوِ انْصِبْهُ أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ[١]

"فوجه الفتح تركيب الصفة مع الموصوف، ووجه النصب الحمل على موضع اسم (لا)، ووجه الرفع الحمل على موضع (لا) مع اسمها"[٢].

أما إذا فقد النعت أحد الشرطين السابقين؛ بأن يكون غير مفرد أو غير متصل بالمنعوت؛ فإنه يجوز فيه وجهان فقط: نصبه ورفعه، نحو: لا قائد جند محنكا أو محنك عندنا، ولا رجل في الدار ظريفا أو ظريف، قال ابن مالك:

وَغَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ لَا تَبْنِ وَانْصِبْهُ أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ[٣]

● **المعطوف والبدل:**

حكمهما كالنعت المفصول؛ فيجوز فيهما النصب والرفع فقط، **فالمعطوف** كقول الشاعر:

فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا[٤]

وقوله:

هَذَا وَجَدّكُمْ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ[٥]

١- متن ألفية ابن مالك. ص١٤.

٢- شـرح المكـودي على ألفية ابن مالك. ص٧٤. أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي . ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦.

٣- متن الألفية. ص١٤.

٤- البيت من الطويل، وهو مختلف في نسبته. الكتاب ٣٤٩/١، ومعاني القرآن. للفراء ١٢٠/١، والخزانة ٦٢/٤، وشرح الشواهد. للعيني ١٣/٢، والدرر ٤٧٤/٢، وصدره في الهمع ٢٠٢/٣.

٥- البيت من الكامل، وهو مختلف في نسبته أيضا. شرح الشواهد. للعيني ٩/٢، ومعاني القرآن للفراء ١٢١/١، والدرر ٤٧٦/٢، وعجزه في الهمع ٢٠٣/٣.

والبدل نحو: لا أحدَ رجلًا أو رجلٌ وامرأة فيها[١]

(ز)- حذف اسمها وخبرها:

يجوز حذف اسم (لا) النافية للجنس إذا دل عليه دليل. يقول ابن مالك: "وربما حذف الاسم للعلم به، وبقي الخبر، كقولهم: لا عليك، أي: لا بأسَ عليك"[٢].

وأما الخبر؛ فقد ذهب الزمخشري إلى أن بني تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلا[٣]، وافقه بعضهم، قال ابن فلاح: "فاعلم أن بني تميم لا يظهرون الخبر ألبتة، بل هو عندهم من الأصول المرفوضة"[٤]، "وذهب بعضهم إلى التفصيل؛ فإن كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا؛ فالعرب كلهم ينطقون به، وإذا كان اسما ظاهرا؛ فلا ينطق به بنو تميم، ويقدرونه مرفوعا"[٥]؛ وذهب ابن مالك وغيره إلى أنه لا يجوز حذفه عند الحجازيين، ويجب عند التميميين والطائيين إذا دل عليه دليل، نحو قوله تعالى: ﴿لَا ضَيْرَ﴾ (سورة الشعراء/٥٠)، ﴿فَلَا فَوْتَ﴾ (سورة سبا /٥١)، وقول النبي- صلى الله عليه وسلم: "لَا ضَرَرَ، ولَا ضِرَارَ"[٦]، "لَا عَدْوَى، ولَا طِيَرَةَ"[٧]. قال ابن مالك: "ومن نسب إليهم (أي بني تميم) الحذف مطلقا أو بشرط كونه ظرفا؛ فليس بمصيب، وإن رُزِق من الشهرة أوفر نصيب"[٨].

١- انظر شرح المكودي. ص٧٥، وشرح الكافية الشافية ٢٣٣/١، والكامل في قواعد العربية ٢٠٤/١.

٢- شرح التسهيل ٥٧/٢. وانظر الهمع ٤٧٠/١، النحو الوافي ٧٨/١.

٣- شرح المُفصّل ١٠٧/١.

٤- شـرح الكافـية. لابن فلاح ٦٨٥/٢. وانظر المُحَصّل في كشف أسرار المفصّل ٢/ ٤٧٣. ليحيى بن حمزة العلوي. تحقـيق ودراسـة خـالد عبد الحميد أبو جندية. دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، رقم (٤٤٤٧)، المكتبة المركزية.

٥- رصف المباني. ص٢٦٥.

٦- رواه ابن ماجة في كتاب الأحكام، وأحمد في مسند بني هاشم وباقي مسند الأنصار، ومالك في كتاب الأقضية - باب القضاء في المرفق. (انظر برنامج الحديث الشريف).

٧- رواه الـبخاري في كتاب الطب- باب الطيرة، ومسلم في السلام- باب الطيرة والفأل، والترمذي في السير- باب ما جـاء في الطيرة، أبو داود في الطب- باب في الطيرة، وابن ماجة في الطب كذلك، وأحمد في مسند العشرة. (انظر السابق).

٨- شرح التسهيل ٥٦/٢. وانظر الهمع ٤٧٠/١، وشرح المكّودي. ص٧٦.

(ط)- حكمها مع همزة الاستفهام:

إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) الجنسية؛ بقيت لها أحكامها قبل دخول الهمزة، جاء في الألفية:

وَأَعْطِ (لَا) مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ ... مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الِاسْتِفْهَامِ[١]

واعترض المكودي عليه بقوله: "وفيه نظر[٢]؛ لأنه قد يحدث فيها إذا دخلت عليها همزة الاستفهام معانٍ، وهي: التمني، والتوبيخ، وقد يبقى كل واحد منها على معناه، وظاهره أنه موافق في ذلك للمازني والمبرد[٣]، فإنها عندهما تجري مجراها مثل الهمزة مطلقا"[٤].

وقد قسم السيوطي معانيها مع الهمزة إلى ثلاثة أقسام[٥]:

● **الأول**: أن يراد بها صريح الاستفهام عن النفي المحض خلافا للشلوبين؛ إذ زعم أنها لا تقع لمجرد الاستفهام عن النفي المحض. والصحيح وجود ذلك في كلام العرب، لكنه قليل، كقوله:

أَلَا اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ ... إِذَا أُلَاقِي الذِي لَاقَاهُ أَمْثَالِي[٦]

● **الثاني**: أن يكون الاستفهام للتقرير أو الإنكار أو التوبيخ، كقول حسان:

أَلَا طِعَانَ أَلَا فُرْسَانَ عَادِيَةً ... إِلَّا تَجَشُّؤُكُمْ عِنْدَ التَّنَانِيرِ[٧]

وقول الشاعر

أَلَا ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ ... وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ[١]

١- متن ألفية ابن مالك. ص١٤.

٢- الظاهر أن اعتراض المكودي غير متجه؛ لأن ابن مالك يقصد من ذلك إعطاء (لا) أحكامها النحوية التي كانت لها قبل دخول الهمزة من نصب الاسم ورفع الخبر... ، ولم يتعرّض في البيت لمعانيها مع الهمزة أصلا؛ فيصحّ الاعتراض عليه. هذا وجه، والوجه الآخر أن عبارة ابن مالك بمفهومها لا تمنع أن يَرِد على (لا) معانٍ أخرى بعد اقترانها بالهمزة؛ لأن مفهوم كلامه أنها تأخذ أحكامها الأصلية، ويزيد عليها ما سوف يطرأ عند دخول الهمزة من معانٍ.

٣- المقتضب ٣٨٢/٤.

٤- شرح المكودي. ص٧٦.

٥- انظر الهمع ٤٧١/١، وشرح التسهيل ٧١/٢.

٦- البيت من البسيط، وهو لقيس بن الملوح في ديوانه: ص١٧٨، وشرح التسهيل ٧٠/٢، والدرر ٣٢٢/١، وصدره في الهمع ٤٧١/١، والخزانة ٦٥/٤.

٧- البيت من البسيط، وهو في حاشية ديوانه. ص١٧٩، وقيل هو لخداش بن زهير. انظر الدرر ٣٢٣/١.

وحكم (لا) في هذين البيتين كحكمها بدون الهمزة في جواز إلغائها وإعمالها عمل (إنّ) أو عمل (ليس).

●**الثالث:** أن تكون بمعنى التمني، فمذهب سيبويه والخليل والجرمي أنها لا تعمل إلا عمل (إنّ) خاصة، ولا يكون لها خبر؛ لا في اللفظ، ولا في المعنى، ولا يُتْبَع اسمها إلا على اللفظ، ولا يُلغى بحال، نحو:(ألا ماء باردا). وذهب المبرد[٢] والمازني إلى جعلها كالمجردة في جميع أحكامها، كقول الشاعر:

أَلَا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأَبَ مَا أَثَأَتْ يَدُ الْغَفَلَاتِ[٣]

وأما إذا قُصد بدخول الهمزة عليها معنى العرض؛ فإنها تخرج من باب (لا) النافية للجنس؛ لأن (ألّا) التي للعرض لا تدخل إلا على الفعل[٤]، قال ابن مالك: "إذا قُصِد بـــ(ألّا) العرضُ؛ فلا يليها إلا فعل ظاهر أو مقدر، أو معمول فعل مؤخر[٥]"، ومثَّلَ للفعل الظاهر بقوله تعالى: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَكُمْ﴾ (سورة النور /٢٢)، وللمقدر بقول الشاعر:

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ[٦]

"أراد: ألا تروني، وهذا تقدير الخليل، وجعله يونس مبنيا، وفتحته فتحة بناء، وتنوينه اضطرارا"[٧].

(ي)– حكمها إذا تكررت:

إذا تكررت (لا)، وتحققت لها الشروط السابقة للعمل؛ فإنه يجوز إعمالها، ويجوز إهمالها، نحو: "لا حول ولا قوة إلا بالله"؛ فيجوز فتح الاسمين، ورفعهما

١– البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الخزانة ٦٤/٤، وشرح التسهيل ٧٠/٢، وشرح الشواهد. للعيني ١٤/٢، والدرر ١ /٣٢٤.

٢– راجع المقتضب ٣٨٢/٤.

٣– البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٧١/٢، وشرح الشواهد . للعيني ١٥/٢، والهمع ٤٧٣/١ ، والدرر ٣٢٤/١.

٤– انظر شرح المكودي. ص٧٦.

٥– شرح التسهيل ٧٠/٢.

٦– البيت من الوافر، وهو لعمرو بن قعاس المرادي في الخزانة ٥٠/٣، ولغيره في شرح الشواهد. للعيني ١٦/٢، وصدره في الدرر ٢٥٣/١.

٧– شرح التسهيل ٧١/٢.

والمغايرة بينهما[١]، ويجوز- حينئذ- في نعت اسمها المفرد والمعطوف عليه؛ ثلاثة أوجه:

بناؤه على الفتح، ونصبه ورفعه، نحو: لا حياة آمنة مع اليأس ولا رخاء.

(ك)- لا جَرَمَ:

كلمة واحدة بمعنى (حقًا) عند الكوفيين، كانت في الأصل بمنزلة (لا بُدَّ) و(لا مَحالَةَ) فجَرَت على ذلك، وكثرت حتى تحولت إلى معنى القسم، وصارت بمعنى (حقا)؛ فلذلك يُجاب عنها باللام، كما يجاب عن القسم، كما يقولون: لا جرمَ لآتينك[٢]. وذهب البصريون إلى أن (جَرَمَ) فعل بمعنى (وَجَبَ وحُقَّ) و(لا) رَدٌّ لشيء قد سبق، فعلى قولهم يكون الوقف على (لا)، ثم يبتدأ بـــ(جَرَمَ). وصححه ابن فارس بقوله: "وأصح ما قيل في ذلك: أن (لا) نفي لما ظنوا أنه ينفعهم في قوله جل ثناؤه: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ﴾ (النحل/١٠٩)، والمعنى: (لا)، أي: لا ينفعهم ظنهم، ثم يقول مبتدئا: (جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ)، أي: كسَبُهم كذلك، وحُقَّ أنهم في الآخرة هم الأخسرون. ومنه قوله جل ثناؤه: ﴿وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَى﴾ (النحل/٦٢) ثم قال: (لا)، وهو رد عليهم، وقال بعدها: (جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ)، أي: حُقَّ وكُسِبَ"[٣].

ومذهب الكوفيين ألا يوقف على (لا)، وأنها لا تفصل عن (جَرَمَ)، ووافقهم أبو حاتم[٤]. وقال بعضهم: (لا جَرَمَ) كلمة وعيد[٥].

١- انظر مغني اللبيب ٢٦٦/١، وشرح التسهيل ٦٨/٢.

٢- مصـــابيح المَغاني في حروف المعاني. (ص١٦٨ بتصرف) للخطيب الموزعي، المعروف بابن نور الدين. طبعة دار زاهد القدسي، بدون تاريخ.

٣- الصاحبي. لابن فارس. ص٢٢٠- ٢٢١. تحقيق السيد أحمد صقر. طبعة الحلبي، القاهرة، بدون تاريخ.

٤- هو سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجشمي السجستاني، روى علم سيبويه عن الأخفش، كان كثير الرواية عن أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي، عالما باللغة والشعر، وكان حسن العلم بالعروض، توفى سنة خمسين ومائتين. (طبقات النحويين واللغويين. ص٩٤-٩٦. لأبي محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. ط٢، دار المعـــارف، القاهـــرة، بـــدون تاريخ. وأخبار النحويين البصريين. ص١٠٢-١٠٤. لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي. تحقيق د. محمد إبراهيم البنا. ط١، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٨٥).

٥- مصابيح المغاني. ص١٦٩.

ثانيا: (لا) العاملة عمل ليس:

ذكر النحاة أن عملها عمل (ليس) قليل جدا[١]، وخصه بعضهم بالضرورة[٢]. قال صاحب إحياء النحو: "وقد أنكر الأخفش هذا العمل، واتبعه الإمام الرضي[٣]، وجعله ابن الحاجب سماعا، ونص ابن هشام[٤] في شرح القطر على أنه خاص بالشعر"[٥]. ومنعه كذلك المبرد[٦]، ويُروى عن الأصمعي أنه قال: ما سمعته في شيء من أشعار العرب[٧].

وقد يراد بها نفي الجنس على سبيل الظهور[٨]، نحو قول الشاعر:

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا   وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا[٩]

وجعل السيوطي منه قوله تعالى ﴿وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ (يونس/٦١) فهي عنده عاملة عمل (ليس) في هذه الآية[١٠]. كما يُراد بها نفي الوحدة كقولك: لا رجلٌ قائمًا بلْ رجُلان.

وقد عملت عمل (ليس)؛ لأنها أشبهتها من جهتين: أنهما موضوعان للنفي مطلقا، وأنهما داخلان على المبتدأ والخبر[١١].

١- انظر مغني اللبيب ٢٦٦/١، والمُحصَّل في كشف أسرار المفصل ٤٨٤/٢.

٢- انظر شرح الكافية. لابن فلاح ٦٩٥/٢.

٣- انظر شرح الكافية. للرضي ٢١٦/١.

٤- انظر شرح قطر الندى. ص٢٠١.

٥- إحياء النحو. ص١٣٢، ١٣٣. لإبراهيم مصطفى. ط٢، مُصوَّرة، القاهرة، ١٩٩٢.

٦- المقتضب ٣٥٩/٤، وانظر الجنى الداني. ص٢٩٣.

٧- شرح المفصل ١٠٨/١.

٨- انظـر موصـل الطـلاب إلى قواعد الإعراب. ص١١٢. للشيخ خالد الأزهري. تحقيق د. عبد الكريم مجاهد. ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦.

▪ والظهور في مصطلح الأصوليين: هو ما دل على معنى بالوضع الأصلي أو العرفي، ويحتمل غيره احتمالا مرجوحا. انظر الأحكام. للآمدي ٧٣/٣.

٩- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ٢٦٦/١، الهمع ٣٩٧/١، والدرر ٢٤٧/١.

١٠- الإتقان في علوم القرآن ٥٠٠/٢ . لجلال الدين السيوطي. ط١، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٦.

١١- انظر شرح المفصل ١٠٩/١، والمحصل في كشف أسرار المفصل ٤٨٤/٢.

■ **شروط عملها:**

اشترط النحاة لعملها عمل (ليس) ثلاثة شروط[١]:

١- ألا يتقدم خبرها على اسمها.

٢- ألا يفصل بينهما وبين مرفوعها بشيء.

٣- أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، نحو قول الشاعر:

نَصَرْتُكَ إِذْ لَا صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ ... فَبُوِّئْتَ حِصْنًا بِالْكُمَاةِ حَصِينًا[٢]

وكقول سعد بن مالك:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا ... فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ[٣]

وأجاز ابن جني إعمال (لا) عمل(ليس) في المعرفة، وذكره ابن الشجري[٤] في قول النابغة الجَعْدي- رضي الله عنه:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا ... سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيًا[٥]

وجعله ابن مالك في (شرح التسهيل) شائع القياس، فقال: "والقياس على هذا شائع عندي"، وخرّجه في (شرح الكافية الشافية) على أن (باغيا) منصوب على الحال بفعل محذوف، تقديره (لا أرى)، فيكون (باغيا) حالا أغنى عن الخبر، والمبتدأ هو كلمة (أنا)[٦]. ومن الواضح أن ابن مالك تردد في تخريج هذا الشاهد، ولكن المعول عليه هو رأيه في (شرح التسهيل)؛ لأنه آخر ما ألفه. وخرّجه الدماميني وغيره على تقدير كلمة (مِثْل) نكرة محذوفة بعد (لا)[٧]، وعليه فلا يكون فيه دليل على عملها في المعرفة. وقاس عليه المتنبي في قوله:

١- انظر الهمع ٣٩٨/١ وشرح المفصل ١٠٩/١، والنحو الوافي ٦٠٢/١.

٢- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٧٦/١، ومغني اللبيب ٢٦٦/١، والجنى الداني. ص٢٩٣، وشرح ابن عقيل ٣١٤/١.

٣- البيت من مجزوء الكامل، وهو في الكتاب ٢٨/١، والخزانة ٤٤٥/١، والهمع ٣٩٧/١، والدرر ٢٤٨/١، وشرح أبيات سيبويه. للنحاس. ص٧٧.

٤- انظر أمالي ابن الشجري ٣٧٧/١، والجنى الداني. ص٢٩٣.

٥- البيت من الطويل، وهو في ديوانه. ص١٧١، والخزانة ٣١٦/٣، والهمع ٣٩٨/١، والدرر ٢٤٩/١.

٦- انظر شرح الكافية الشافية ١٩٥/١.

٧- انظر المنهل الصافي في شرح الوافي. للدماميني. ص٢٤٤. دراسة وتحقيق حمدي عبد الفتاح مصطفى. دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، رقم (٣٣٣٠)، المكتبة المركزية.

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا(١)

ويرى أبو حيان أنه يستوي عملها في المعرفة والنكرة؛ "لأنه لم يجئ لنا عملها في النكرة كثيرا حتى نجعله أصلا، ونجعل غيره شاذا، بل الذي نحفظه مما ظاهره إلحاقها بـ (ليس)، وهما البيتان السابقان، وفي أحدهما الاسم نكرة، وفي الآخر معرفة، ولو فتحنا باب التأويل، ودفع الأشياء بالمحتملات البعيدة؛ لتأولنا البيت الذي فيه نكرة"(٢). وأنشد أبو حيان في (الارتشاف) شاهدا آخر على عملها عمل (ليس) في المعرفة، وهو قول الشاعر:

أَنْكَرْتُهَا بَعْدَ أَعْوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا لَا الدَّارُ دَارًا وَلَا الْجِيرَانُ جِيرَانًا(٣)

والظاهر أن ما ذهب إليه أبو حيان هو الأقرب، فهي تعمل عمل (ليس)- ولكن بقلة- في النكرة والمعرفة على السواء؛ لورودها عاملة في هذه الشواهد المتقدمة، ولا داعي لتأويل بعضها أو رفضه.

■ **نفيها للعموم:**

المشهور عند النحاة في (لا) التي تعمل عمل (ليس) أنها لنفي الوحدة، ولكن منهم من يرى أنها تأتي لنفي العموم كذلك، وإن كانت النافية للجنس أقوى منها في الدلالة عليه، ومنه قول الراعي النُّمَيْري:

وَمَا صَرَمْتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً لَا نَاقَةٌ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلُ(٤)

وكذلك قولك: لا رجلٌ في الدار، ولا امرأةٌ، تفيد نفي الجنس؛ لأن العطف أفهم العموم، ولأن النكرة في سياق النفي تفيد العموم(١). نقل ذلك الزركشي عن ابن بَرّي

١- البيت من الطويل وهو في ديوانه ٤١٩/٤، وشرح التسهيل ٣٣٧/١، والجنى الداني. ص٢٩٣، والدرر ٢٥٠/١.

٢- النُّكَت الحِسان في شرح غاية الإحسان. لأبي حيان الأندلسي. ص٧٦- ٧٧. تحقيق د. عبد الحسين الفتلي. ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥.

٣- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في ارتشاف الضرب ١١٠/٢، وجواهر الأدب. ص٢٤٧، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. ص١٨٩ لابن هشام الأنصاري. تحقيق محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٨.

٤- البيت من البسيط، وهو في ديوانه. ص١٩٨، والكتاب ٤١٤/١، والدرر ٤٧٩/٢، وكشف المُشْكِل ٢٢٨/١.

وابن الحاجب، وقال: "وممن نص على ذلك أبو البقاء في المُحصَّل، ويؤيده قوله تعالى: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾(البقرة/٢٥٤)، قُرئ بالرفع والنصب فيهما، والمعنى فيهما واحد"[٢]، وكذا نص عليه الفاكهي في (شرح قطر الندى)[٣]، وإليه ذهب الرضي بقوله: "والظاهر فيها الاستغراق مع ارتفاع المبتدأ المُنكَّر بعدها؛ لأن النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر، سواء كانت مع (لا) أو (ليس) أو غيرها من حروف النفي أو النهي أو الاستفهام"[٤]، كما نقل الزركشي عن ابن مالك قوله في (التحفة)[٥]: "وقد تكون المشبهة بـ(ليس) نافية للجنس، ويفرق فيها بين إرادة الجنس وغيره بالقرائن"[٦].

ثالثا: (لا) العاطفة:

وهي التي تُشرِك متعاطفيْها في الإعراب، وأما المعنى فهي تخرج الثاني من حكم الأول، أي: تقضي ثبوت الحكم في المعطوف عليه، ونفيه في المعطوف.

■ شروط العطف بها:

للعطف بـ(لا) ثلاثة شروط عند النحاة[٧]:

- **الأول:** أن يتقدمها إيجاب، نحو: جاء زيد لا عمرو، أو أمرٌ، نحو: اضربْ زيدا لا عمرا، أو نداءٌ- عند سيبويه- نحو: يا ابنَ أخي لا ابنَ عمي، ولا يعطف بها بعد نفي ولا نهي.
- **الثاني:** ألا تقترن بحرف عطف، فإذا قيل: جاءني زيد لا بل عمرو؛ فالعاطف (بل) و(لا) ردٌّ لما قبلها، وليست عاطفة، وإذا قيل: ما جاءني زيد ولا عمرو،

١- انظر البرهان ٣٥١/٤، وأثر اللغة في اختلاف المجتهدين. ص٤١٠، والكوكب الدُّرِّيّ فيما يَتَخَرَّج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية. ص٢٨٨. لجمال الدين الإسنوي. تحقيق د. محمد حسن عواد. ط١، دار عمّار، الأردن، ١٩٨٥.

٢- البرهان ٣٥١/٤.

٣- راجع شرح الفاكهي ٢٣/٢.

٤- شرح الكافية. للرضي ٢٦١/١.

٥- لعله تحفة المودود في المقصور والممدود (مخطوط).

٦- البرهان ٣٥٢/٤.

٧- انظر مغني اللبيب ٢٦٩/١، والجنى الداني . ص٢٩٤ ، وشرح التصريح ١٤٩/٢ ، ونتائج الفِكَر في النحو. للسُّهَيْلي . ص٢٠٢. تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢.

فالعاطف (الواو)، و(لا) توكيد للنفي، وفي هذا المثل مانع آخر من العطف بـ (لا) وهو تقدم النفي، وقد اجتمع المانعان في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ (الفاتحة/٧).

• الثالث: أن يتعاند متعاطفاها، وذلك بأن يكون الكلام قبلها متضمنا بمفهومه نفي الفعل عما بعدها، فلا يجوز: جاءني رجل لا زيد، لأنه يصدق على (زيد) اسم رجل، بخلاف قولك: جاءني رجل لا امرأة. والمعطوف بـ (لا) إما مفرد كما تقدم، وإما جملة لها محل من الإعراب نحو: زيد يقوم لا يقعد.

■ العطف بها على الماضي أو معموله:

قال بعض النحويين: "لا يعطف بها ماضٍ على ماضٍ؛ لئلا يلتبس الخبر بالطلب، لا تقول: قامَ زيد لا قعدَ، وجوزه آخرون بشرط القرينة التي تدل على أنه إخبار لا دعاء"[١].

ونُقل عن الزجاجي[٢] منع العطف بـ(لا) على معمول الفعل الماضي، فلا يجوز عنده: قام زيد لا عمرو. قال ابن هشام: "وما منعه مسموع، فمنعه مدفوع"[٣]؛ مستدلا بقول امرئ القيس:

كَأَنَّ دِثَارًا حَلَّقَتْ بِلَبُونِهِ عِقَابُ تَنُوفَى لَا عِقَابُ القَوَاعِلِ[٤]

فعطف (عقاب القواعل) على (عقاب تنوفى) وهو فاعل فعل ماضٍ.

رابعا: (لا) الجوابية

وهي التي تكون جوابا مناقضا لـ(نَعَمْ) و (بَلَى)[٥]، فإذا قال مقررا: ألم أحسن إليك؟؛ فجوابه: لا أو بلى، وإذا قال مستفهما: هل زيد عندك؟؛ فجوابه: لا أو نعم[٦].

١- انظر الجنى الداني. ص٢٩٤- ٢٩٥.

٢- انظر النُكَت الحِسان. ص١٢٩.

٣- مغني اللبيب ٢٩٦/١، وانظر شرح التصريح ١٤٩/٢.

٤- البيت من الطويل، وهو ديوانه ٩٤، والجنى الداني. ص٢٩٥، وشرح التصريح ١٥٠/٢.

٥- انظر الكتاب ٢٢/٤، ومغني اللبيب ٢٦٩/١.

٦- انظر البرهان ٣٥٥/٤.

وتحذف الجمل بعدها كثيرا، يقال: أجاءك زيد؟. فتقول: لا. والأصل: لا لم يجئ[١].

قال السيوطي عن (لا) العاطفة والجوابية: "ولم يقعا في القرآن"[٢].

خامسا: (لا) النافية بغير قيد:

وتدخل على الأسماء والأفعال، فيجب تكرارها فيما يلي:

● **أولا**: إذا دخلت على معرفة، نحو قوله تعالى: ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سابق النهار﴾(يس/٤٠)؛ هذا مذهب الجمهور، وأجاز المبرد وابن كيسان[٣] ألا تتكرر، كقول الشاعر:

بَكَتْ أَسَفًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ ... رِكَابُهَا أَلَّا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا[٤]

وقوله:

أَشَاءُ مَا شِئْتِ حَتَّى لَا أَزَالُ لِمَا ... لَا أَنْتِ شَائِيَةٌ مِنْ شَأْنِنَا شَانِي[٥]

● **ثانيا**: إذا دخلت على نكرة، ولم تعمل فيها، نحو قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾ (الصافات/٤٧).

● **ثالثا**: إذا دخلت على مفرد وقع خبرا، أو حالا، أو بدلا، أو صفة؛ وجب تكرارها كذلك، **فالخبر** مثل: زيد لا كاتبٌ ولا شاعرٌ. **والحال** مثل: جاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا. **والبدل** مثل: لم أشربْ شيئا، لا ماءً ولا عسلا. **والصفة** مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾ (البقرة/٦٨)، وقوله: ﴿يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ (النور/٣٥)، وقوله: ﴿وَفَاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ α لَا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾ (الواقعة/٣٢،٣٣)، وقوله: ﴿وَظِلٍّ مِنْ يَحْمُومٍ ۝ لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ﴾ (الواقعة/٤٣،٤٤). ولم تتكرر في الضرورة، كقول الضحاك بن هنام:

١- انظر مغني اللبيب ٢٦٩/١.

٢- الإتقان ٥٠٠/٢.

٣- انظر الهمع ٤٧٣/١، والمقتضب ٣٥٩/٤.

٤- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢٩٨/٢، والهمع ٤٧٣/١، والدرر ٣٢٤/١.

٥- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٥/٢، والدرر ٣٢٥/١، وعجزه في الهمع ٤٧٣/١.

حَيَاتُكَ لَا نَفْعٌ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ   وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا(١)

وقول الآخر:

قَهَرْتُ الْعِدَا لَا مُسْتَعِينًا بِعُصْبَةٍ   وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخَدَائِعِ وَالْمَكْرِ(٢)

● رابعا: إذا دخلت على الفعل الماضي؛ وجب تكرارها أيضا، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى﴾ (القيامة/٣١)، وتكون- حينئذ- بمعنى (ما)، أي: ما صَدَّقَ، وما صَلَّى، أو بمعنى (لمْ)، أي: لم يُصدِّقْ، ولمْ يُصلّ(٣)، كما قال زهير:

وَكَانَ طَوَى كَشْحًا عَلَى مُسْتَكِنَّةٍ   فَلَا هُوَ أَبْدَاهَا ، وَلَمْ يَتَقَدَّمِ(٤)

"أراد: لمْ يُبْدِهَا؛ لأنه عطف عليه: (لمْ يتقدّم). وفي الحديث: "فَإِنَّ الْمُنْبَتَّ لَا أَرْضًا قَطَعَ وَلَا ظَهْرًا أَبْقَى"(٥)، وقول الهُذَلِيّ: "كَيْفَ أَغْرَمُ مَنْ لَا شَرِبَ، وَلَا أَكَلَ، وَلَا نَطَقَ، وَلَا اسْتَهَلّ"(٦).

أما إذا دخلت عليه، وكان بمعنى المستقبل، وقصد به الدعاء؛ فلا يلزم تكرارها، نحو: لَا فَضَّ اللهُ فَاكَ، وقول ذي الرُّمَّة:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى الْبِلَى   وَلَا زَالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ(٧)

وقول عبيد الله بن قيس الرّقيّات:

لَا بَارَكَ اللهُ فِي الْغَوَانِي، هَلْ   يُصْبِحْنَ إِلَّا لَهُنَّ مُطَّلَبُ(٨)

ولا يلزم تكرارها كذلك إن كان الماضي بعدها بمعنى المستقبل، ولم يقصد به الدعاء، نحو قول الشاعر:

١- البيت من الطويل، ونُسب لأبي زيد الطائي ولغيره. راجع الكتاب ٣٠٥/٢، وهامش الهمع ٤٧٤/١، والدرر ٣٢٦/١.

٢- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الهمع ٤٧٤/١، والدرر ٣٢٦/١، والجنى الداني، ص٢٩٩.

٣- انظر البرهان ٣٥٥/٤، والمُحَصّل في كشف أسرار المفصّل ٤٦٤/٢ ، والصاحبي، ص٢٥٧، وفقه اللغة، للثعالبي، ص٣٩٣.

٤- البيت من الطويل، وهو في ديوانه، ص٢٢، ورصف المباني، ص٣٣١، والدرر ٣٢٦/١، وعجزه في الهمع ٤٧٤/١، والرواية في الأخيرين: (فلا هو أبداها ولم يَتَجَمْجَمِ). وراجع شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها، ص٨٤ . لأحمد ابن الأمين الشنقيطي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

٥- موقوف على عبد الله بن عمرو. انظر فتح الباري ٣٥٩/١١.

٦- رواه البخاري في الطب- باب الكهانة، ومسلم في القسامة- باب ديَة الجنين، وأحمد في باقي مسند المكثرين، ومالك في العقول- باب عقل الجنين. (انظر برنامج الحديث الشريف).

٧- البيت من الطويل، وهو في ديوانه، ص٥٥٩، ومجالس ثعلب ٣٤/١، ومغني اللبيب ٢٧٠/١، والدرر ٢٠٦/١.

٨- البيت من المنسرح، وهو في ديوانه، ص٣، ومغني اللبيب ٢٧٠/١، والدرر ٧٧/١.

حَسْبُ الْمُحِبِّينَ فِي الدُّنْيَا عَذَابُهُمُ   وَاللهِ ، لَا عَذَّبَتْهُمْ بَعْدَهَا سَقَرُ(١)

وقولك: والله، لا فعلتُ كذا، أي: لن أفعله مستقبلا. وشذ ترك التكرار في قول أبي خراش الهُذَلِيّ:

إِنْ تَغْفِرْ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا   وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمَّا(٢)

أي: وأيُّ عبدٍ لكَ لَمْ يُلِمَّ بالذنب(٣)، فجعلها بمعنى(لم). "وأما قوله سبحانه: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾ (البلد/٩)، فإن (لا) فيه مكررة في المعنى؛ لأن المعنى: فلا فكَّ رقبةً، ولا أطعمَ مسكينا؛ لأن ذلك تفسير العقبة. قاله الزمخشري. وقال الزجاج: إنما جاز؛ لأن (ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا) معطوف عليه داخل في النفي، فكأنه قيل: فلا اقتحمَ، ولا آمنَ. انتهى. ولو صح لجاز: لا أكلَ زيدٌ، ولا شربَ. وقال بعضهم: (لا) دعائية، دعاء عليه ألا يفعل خيرا، وقال آخر: تحضيض، والأصل: فَأَلَّا اقْتَحَمَ، ثم حذفت الهمزة. وهو ضعيف"(٤).

■ دخولها على الفعل المضارع:

تدخل(لا) النافية على الفعل المضارع، فلا يجب تكرارها، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ (البقرة/٢٥٥). وهي عند الجمهور(٥) تخلص المضارع إلى الاستقبال، قال سيبويه: "وإذا قال: هل يفعل؟، ولم يكن الفعل واقعا؛ فنفيه: لا يفعل، وإذا قال: لَيَفْعَلَنَّ، فنفيه: لا يفعل؛ وكأنه قال: والله ليفعلنَّ، فقلت: والله لا يفعل"(٦).

١- البيت من البسيط، وهو للمؤمل المحاربي في الأغاني ٢٢/٢٤٧، والخزانة ٨/٣٣٣، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/٢٧٠.

٢- البيت من الرجز، ويُنسب كذلك لأمية بن أبي الصلت، وهو في مغني اللبيب ١/٢٧١، ورصف المباني. ص٢٥٩، وعجزه في الجنى الداني. ص٢٩٨.

٣- فقه اللغة للثعالبي. ص٣٩٣.

٤- مغني اللبيب ١/٢٧١. وانظر الجنى الداني. ص٢٩٩.

٥- انظر مغني اللبيب ١/٢٧٢.

٦- الكتاب ٣/١١٧.

وقال المرادي: "وذهب الأخفش، والمبرد[١]، وتبعهما ابن مالك إلى أن ذلك غير لازم، بل قد يكون المنفي بها للحال"[٢]؛ لصحة قولك: جاء زيد لا يتكلم، بالاتفاق، مع الاتفاق على أن الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال[٣]. وقد ذكر ابن مالك عدة شواهد من القرآن والشعر؛ تأييدا لرأيه، منها قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللهِ﴾ (المائدة/٨٤)، ﴿مَالِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ﴾ (النمل/٢٠)، ومن الشعر قول الأعشى:

إِذَا حَاجَةٌ وَلَّتْكَ لَا تَسْتَطِيعُهَا   فَخُذْ طَرَفًا مِنْ غَيْرِهَا حِينَ تَسْبِقُ[٤]

قال الزركشي[٥]: "وقد يُنفى بها المضارع مرادا به الدوام، كقوله تعالى: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ (سبأ/٣).

سادسا: (لا) المحذوفة:

خُصت (لا) من دون حروف النفي بجواز حذفها توسعا؛ لأنهم تصرفوا فيها أكثر من غيرها[٦] وإن كان بعضهم أجاز حذف (ما) في قول الشاعر:

فَقُلْتُ لَهَا: وَاللهِ، يَدْرِي مُسَافِرٌ   إِذَا أَضْمَرَتْهُ الْأَرْضُ مَا اللهُ صَانِعُ[٧]

أي: والله، ما يدري. وفي قوله تعالى: ﴿تَاللهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ (سورة يوسف / ٨٥) أي: (ما تفتؤ أو لا تفتؤ). وقد وضع النحاة شرطا عاما لجواز الحذف، وهو وجود دليل على المحذوف[٨].

وأنشدوا على حذف (لا) قول عمرو بن كلثوم:

نَزَلْتُمْ مَنْزِلَ الْأَضْيَافِ مِنَّا   فَعَجَّلْنَا الْقِرَى أَنْ تَشْتِمُونَا[١]

١- كلام المبرد في المقتضب (١٨٥/١) توحي بخلاف المنقول عنه هنا، حيث يقول عن (لا): "فإذا وقعت على فعل نفته مستقبلا".

٢- الجنى الداني. ص٢٩٦. وانظر شرح التسهيل ١٨/١- ١٩.

٣- مغني اللبيب ٢٧٢/١.

٤- البيت من الطويل، وهو في ديوانه. ص٢٢١، وشرح التسهيل ١٩/١.

٥- البرهان ٣٥٤/٤.

٦- انظر شرح المفصل ١١٠/١، وأساليب النفي في القرآن. ص٣٩.

٧- البيت من الطويل، ونُسب لثلاثة: لبيد، والكميت في ديوانه. ص١٧٠، وقيس بن الحدادية في ديوانه. ص٢٩، وهو في الهمع ٣٩٣/١، والدرر ٢٤٤/١.

٨- انظر شرح المفصل ٩٤/١، والمقتضب ٩٧/٢، والأصول. لابن السراج ٢٥٤/٢.

أراد: ألّا تشتمونا. وقول القطامي:

رَأَيْنَا مَا رَأَى الْبُصَرَاءُ مِنَّا فَآلَيْنَا عَلَيْهَا أَنْ تُبَاعَا[٢]

أي: ألّا تُبَاعَا. وقول امرئ القيس:

فَقُلْتُ: يَمِينُ اللهِ، أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي[٣]

أي: لا أبرحُ. وقول خداش بن زهير:

وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللهِ مُنْتَطِقًا مُجِيدًا[٤]

قال أبو حيان: "وحكى أبو عبيدة قال: حدثت الكسائي بحديث رواه ابن عمر، فيه: (لَا يَدْعُوَنَّ أَحَدُكُمْ عَلَى وَلَدِهِ أَنْ يُوَافِقَ مِنَ اللهِ إِجَابَةً)، فاستحسنه. أي: لئلا يوافق"[٥]، ومثله: ربطتُ الفرسَ أنْ تنفلتَ. نقل ابن فرحون عن الهروي[٦] أنّ (أنْ) في هذا المثال الأخير بمعنى (لئلا)[٧]، وجعل منه قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ (النساء/١٦٧). ولمّا كثر حذف (لا) في جواب القسم حال كونه فعلا مضارعا؛ جعله صاحب (الدرر) مقيسا فيه، فقال: "والحذف مقيس في جواب القسم إن كان مضارعا، شاذا فيه إن كان ماضيا"[٨]، نحو قول عمر بن أبي الدهمان:

لَعَمْرُ أَبِي دَهْمَاءَ، زَالَتْ عَزِيزَةً عَلَيَّ وَإِنْ قَدْ قَلَّ مِنْهَا نَصِيبِيَا[٩]

١- البيت من الوافر، وهو في ديوانه. ص١٥٩، ومغني اللبيب ٤٦/١، وشرح المعلقات العشر. ص١٠٠، وكشف المُشْكِل ٢٢٠/١.

٢- البيت من الوافر. وراجع البحر المحيط في التفسير ١٥٢/٤. لأبي حيان الأندلسي. طبعة دار الفكر، بيروت، ١٩٩٢

٣- البيت من الطويل ، وهو في ديوانه. ص٣٢ ، والكتاب ٥٠٤/٣ ، ومغني اللبيب ٧٣٣/٢، والصناعتين . ص٢٠٣، والدرر ١٠٦/٢.

٤- البيت من الوافر، وهو في شرح الأبيات المشكلة الإعراب. ص٦٨، والهمع ٣٥٦/١، والدرر ٢٠٧/١.

٥- البحر المحيط ١٥٢/٤.

٦- هو أبو عمر شمر بن حمدويه الهروي، كان ثقة عالما فاضلا، حافظا للغريب، راوية للأشعار والأخبار، توفي سنة ٢٥٥هـ. (انظر نزهة الألبّاء. ص١٥١، والبُلْغَة . ص١١١).

٧- انظر العدة في إعراب العمدة. ص٤٤. لابن فرحون المالكي. تحقيق ودراسة فتحية عبد الرحمن حسن. ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، رقم (٦٩٤٠)، المكتبة المركزية.

٨- الدرر ٢٠٧/١.

٩- البيت من الطويل، وهو في الدرر ٢٠٧/١، وصدره في الهمع ٣٥٥/١، وروايته في الصناعتين. (ص٢٠٤) هكذا:

(فلا وأبي دُهْمان زالتْ عزيزةً على قومها ما فتّل الزند قادحُ).

انظر شواهد أخرى على حذف (لا) في: شرح الأبيات المُشكَلة. ص٦٦.

القسم الثاني: (لا) الناهية

ويسميها بعض النحاة: (لا) الطلبية؛ لأنها موضوعة لطلب الترك، أو الكفِّ عن الفعل، وتختص بالدخول على الفعل المضارع، وتقتضي جزمه واستقباله(١)، سواء أسند إلى المخاطب نحو: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ (لقمان/١٨، والإسراء/٣٧) أو الغائب نحو: ﴿فَلَا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ﴾ (الإسراء/٣٣). ويجوز بقلة إسناده للمتكلم بحيث يوجِّه النهيَ لنفسه؛ تنزيلا لها منزلة المخاطب(٢). قال ابن الشجري: "إن النهي قد يوجِّهه الناهي إلى نفسه؛ إن كان له فيه مشارك، كقوله لواحد أو لأكثر: لا نسلِّمْ على زيد، ولا ننطلقْ إلى أخيك"(٣).

ولكــن، هل يشترط أن يكون للمتكلم مشارك في الفعل؛ لكي يصح توجيه النهي لنفسه؟. الظاهر أنه لا يشترط، بدليل قول الشاعر:

لَا أَعْرِفَنْ رَبْرَبًا حُورًا مَدَامِعُهَا   مُرَدَّفَاتٍ عَلَى أَعْجَازِ أَكْوَارِ

وهو مما أقيم فيه المسبب مقام السبب، والأصل: لَا يكنْ رَبْرَبًا؛ فأعرفَه. ومثله: (لا أَرَيَنَّكَ ههنا)، أي: لا تكنْ ههنا؛ فأراك(٤).

ويقل كذلك إن كان الفعل مبنيا للمفعول، سواء كان للمتكلم أو المخاطب أو الغائب، نحو: لا أُخْرَجْ، ولا نُخْرَجْ.

■ النهي بمعنى الأمر:

قال ابن الشجري: "والنهي بلفظة (لا تفعلْ) هو عند قوم بمعنى الأمر. قالوا: لأنك إذا قلت: نهيتُه عن كذا، فقد أمرتَه بغيره، فإذا قلت: لا ترحلْ؛ فكأنك قلتَ: أقمْ، وإذا قلت: لا تَصُمْ؛ فإنك قلت: أفطرْ؛ وكذلك إذا أمرتَه بشيء، فكأنك نهيتَه عن

١- انظر مغني اللبيب ١/٢٧٥.

٢- انظر حاشية الشيخ يس على شرح الفاكهي ١/١٧٣، وموصل الطلاب، ص١١٢.

٣- أمالي ابن الشجري ٣/١٧٥.

٤- انظر مغني اللبيب ١/٢٧٣، وحاشية الشيخ يس على شرح الفاكهي ١/١٧٣.

نقيضه، فإذا قلت: ارحلْ؛ فكأنك قلت: لا تُقِمْ، وإذا قلت: صمْ؛ فكأنك قلت: لا تُفطِر"[١].

ولكن، هل يَطَّرِد ذلك في كل المواضع؟، وكيف يكون النهي الذي هو نفي، بمعنى الأمر الذي هو إثبات؟. قال ابن الشجري في موضع آخر: "وعند قوم من المحققين أن الصيغتين تدلان على معنيين، كل واحد منهما قائم بنفسه، وإن اشتركا في بعض المواضع"[٢].

وتَرِد (لا) الطلبية لمعانٍ أخرى ذكرها النحاة، **كالدعاء**، نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ (البقرة/٨٦). **والالتماس**، نحو قول القائل لمن يساويه غير مستعل عليه: لا تضعْ نفسك موضعَ الشبهات. **والتهديد**، نحو قولك لمن تهدده: أنت لا تمتثلْ أمري، وقول الوالد لولده أو لعبده: لا تُطعْني[٣].

ويرفض المالقي خوض النحاة في الكلام عن هذه المعاني؛ لأن ذلك– في رأيه- صناعة الأصوليين[٤]، وحظ النحاة الوقوف عند النظر في الألفاظ، وهو الأمر في صيغة (افعلْ)، والنهي في صيغة (لا تفعلْ)، فإن تعرضوا لغير ذلك؛ فقد خرجوا من صناعتهم إلى صناعة غيرهم[٥].

١- أمالي ابن الشجري ٤٢٤/١.

٢- السابق ٣٨٩/١.

٣-انظر مغني اللبيب ٢٧٣/١.

٤- بلغت معاني صيغة النهي في كتب الأصوليين ثلاثة عشر معنى، هي: التحريم، والكراهة، والإرشاد، والدعاء، والبيان، وبيان العاقبة، والتقليل والاحتقار، واليأس، والخبر، والتهديد، وإباحة الترك، والالتماس، والتسكين والتعويض. وراجع لهـا أمـثلة في: مختصر تيسير الوصول ٧٧٢/٢، والتمهيد في أصول الفقه ٣٦١/١، والضياء اللامع في شرح جمع الجوامع، ص٦٢٦ ، وأثر اللغة في اختلاف المجتهدين، ص٥١٣.

٥- انظر رصف المباني، ص٢٦٩.

■ أصلها:

قال المرادي: "زعم بعض النحويين أن أصل (لا) الطلبية: لام الأمر، زيدَ عليها ألف، فانفتحت، وزعم السهيلي[١] أنها (لا) النافية، والجزم بعدها بـ(لام) الأمر مضمرة قبلها، وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ، وهما زعمان ضعيفان"[٢].

■ الفرق بين (لا) النافية و(لا) الناهية:

من حيث اللفظ: أنّ الناهية تختص بالدخول على الفعل المضارع، فتّجزمه، بخلاف النافية؛ فإنها تدخل على الأسماء والأفعال جميعا، ولا تؤثر في شكلها.

ومن حيث المعنى: أنّ الكلام مع الناهية طلبي، ومع النافية خبري[٣].

١- هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، ولد بمالقة، والسهيلي منسوب إلى بلدته القريبة إلى مالقة، إمام في اللغة، سمع من ابن الطراوة وغيره. له مصنفات منها: التعريف والإعلام بما في القرآن من الأعلام، والروض الأنف شرح السيرة. توفي في مراكش سنة ٥٨٨ هـ. (انظر البُلْغَة. ص١٣١، ونشأة النحو تاريخ أشهر النحاة. ص١٧٩).

٢- انظر الجنى الداني، ص٣٠٠، ومغني اللبيب ٢٧٥/١.

٣- موصل الطلاب. ص١١٣.

القسم الثالث: (لا) الزائدة[١]

وتأتي على وجهين:

(أ)- زائدة في اللفظ دون المعنى، ولها موضعان:

●**الأول:** أن تزاد بين الجار والمجرور، والنعت والمنعوت، والمعطوف والمعطوف عليه، ونحو ذلك مما يحتاج بعضه إلى بعض، مثل: جئتُ بِلا زادٍ، وغضبتُ مِنْ لا شيْءٍ، وقول زهير:

حَتَّى تَأْوِي إِلَى لَا فَاحِشٍ بَرِمٍ   وَلَا شَحِيحٍ إِذَا أَصْحَابُهُ عَدِمُوا[٢]

ومعنى زيادتها في اللفظ أن ما قبلها يعمل فيما بعدها، ويبقى لها معنى النفي فقط.

ونقل عن الكوفيين أنها هنا اسم بمعنى (غير)، وأن الجار دخل عليها نفسها، وأن ما بعدها مجرور بالإضافة إليها[٣].

●والثاني: أن تزاد بين المضارع وناصبه، وبين المضارع وجازمه، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ﴾ (البقرة/١٩٣)، ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ (التوبة/٤٠)، وقول زهير:

وَمَنْ لَا يُصَانِعْ فِي أُمُورٍ كَثِيرَةٍ   يُضَرَّسْ بِأَنْيَابٍ وَيُوطَأْ بِمَنْسِمِ[٤]

(ب)- زائدة في اللفظ والمعنى، فيكون دخولها في الكلام كخروجها، ولها موضعان كذلك:

●**الأول:** أن تكون زائدة لتقوية معنى الكلام وتوكيده، نحو قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[١] (الأعراف/١٢)، ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ (الحديد/٢٩)، وقول الأحوص:

١- راجع في هذه المسألة رصف المباني. ص٢٧١، ومغني اللبيب ٢٧٥/١، والجنى الداني. ص٣٠١، والهمع ٤٧٣/١ والكتاب ٢٢٢/٤، والمقتضب ١٣٢/٢، وشرح الكافية. للرضي ٤٤٦/٤ - ٤٦٢، وشرح المفصل ١٣٧/٨، والصاحبي. ص٢٦٢.

٢- البيت من البسيط، وهو في ديوانه. ص١٦٠، ورصف المباني. ص٢٧١.

٣- انظر الهمع ٤٧٣/١، والجنى الداني. ص٣٠١.

٤- البيت من الطويل ، وهو في ديوانه. ص٢٩، ورصف المباني . ص٢٧٣ ، والرواية في شرح المعلقات العشر (ص٨٦): وَمَنْ لَمْ يُصَانِعْ فِي أُمُورٍ كَثِيرَةٍ ...

وَتَلْحِينَنِي فِي اللَّهْوِ أَنْ لَا أُحِبَّهُ   وَلِلَّهْوِ دَاعٍ دَائِبٌ غَيْرُ غَافِلِ[٢]

وقوله:

أَبَى جُودُهُ لَا الْبُخْلَ، وَاسْتَعْجَلَتْ بِهِ   (نَعَمْ) مِنْ فَتًى لَا يَمْنَعُ الْجُودَ قَاتِلَه[٣]

●الثاني: أن تُزاد شذوذا، كما جاءت قبل خبر (كادَ) في قول الشاعر:

تَذَكَّرْتُ لَيْلَى فَاعْتَرَتْنِي صَبَابَةٌ   وَكَادَ ضَمِيرُ الْقَلْبِ لَا يَتَقَطَّعُ[٤]

وقوله:

إِذَا أَسْرَجُوهَا لَمْ يَكَدْ لَا يَنَالُهَا   مِنْ النَّاسِ إِلَّا الشَّيْظَمُ الْمُتَطَاوِلُ[٥]

ولا يُجوز عند بعض النحاة زيادة (لا) إلا إذا سُبقت بنفي[٦]، نحو قول الشاعر:

مَا كَانَ يَرْضَى رَسُولُ اللهِ دِينَهُمُ   وَالطَّيِّبَانِ أَبُو بَكْرٍ وَلَا عُمَرُ[٧]

وقد اختلفت تسمية النحاة لـــ(لا) الزائدة؛ ففي حين سماها سيبويه: "لغوا"[٨]؛ سماها الفرّاءُ وثعلب: "صلة"[٩]، وسماها الأكثرون "زائدة".

وأيًّا ما كانت التسمية؛ فإن مفهومها واحد عند الجميع، ولكن إن كان يجوز أن تُزاد (لا) في الشعر، إذا اضطر شاعر إلى ذلك؛ ليستقيم له وزن أو قافية؛ فالشعر لغة الاضطرار والضرورات- فهل نقول بزيادتها في النثر، وبخاصة في القرآن الكريم؛ حيث لا اضطرار ولا ضرورة؟!.

١- راجع تفسيرها في البحر المحيط ١٧/٥، وتفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ١٧٠/٧. ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧. وتفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) ٧/٢. تحقيق عبد القادر عرفات العشاحسونة. ط. دار الفكر، بيروت، ١٩٩٦.

٢- البيت من الطويل، وهو في ديوانه. ص١٧٩، ومغني اللبيب ٢٧٥/١، والجنى الداني. ص٣٠٢. راجع المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٧٨٤/٢.

٣- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المغني ٢٧٦/١، والجنى الداني. ص٣٠٢.

٤- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في رصف المباني. ص٢٧٤، والجنى الداني. ص٣٠٢. راجع المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٥٢٩/١.

٥- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في رصف المباني. ص٢٧٤.

٦- انظر معاني القرآن. للفراء ٨/١.

٧- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في رصف المباني. ص٢٧٣، ونسبه محقق (معاني الفراء ٨/١) إلى جرير.

٨- انظر الكتاب ٧٧/٣.

٩- انظر معاني القرآن. للفراء ٨/١، ومجالس ثعلب ٥٥١/٢.

الظاهر أن القول بالزياة في القرآن الكريم قول بعيد، وأبعد منه القول بشذوذ هذه الزيادة، كما ذهب إليه المالقي[١] في قوله تعالى:﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾(الأعراف/١٢). وذهب الثعالبي[٢] إلى أبعد من ذلك؛ فجعل كلمة (اسْم) زائدة في قوله تعالى:﴿بِسْمِ اللهِ مَجْرِيهَا وَمُرْسَاهَا﴾ (هود/٤١)، كما جعل (الوَجْه) زائدا في قوله تعالى:﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ (الرحمن/٢٧).

وهناك مواضع أخرى[٣] في القرآن يرى النحاة أن (لا) فيها زائدة، وهذا بحث يحتاج إلى تفصيل واستقصاء، ليس هذا مكانه.

١- انظر رصف المباني، ص٢٧٤.

٢- انظر فقه اللغة وسر العربية، ص٣٧٤.

٣- إضافة إلى ما سبق، فقد ذكروا زيادتها في هذه الآيات: (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) الفاتحة:٧. (مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلَّا تَتَّبِعَنِ) طه:٩٢، ٩٣. (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ) النساء:٦٥. (قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا) الأنعام:١٥١. (وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ) الأنبياء:٩٥. (لَا أُقْسِمُ...) راجع الإتقان ٥٠١/٢، مغني اللبيب ٢٧٦/١، وشرح المفصل ١٣٦/٨.

المبحث الرابع:

(لاتَ) عند النحاة

(لَات) عند النحاة

(أ) – أصلها:

اختلف النحاة في أصلها على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها فعل ماض بمعنى (نَقَصَ)، كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾ (الحجرات/١٤)؛ فإنه يقال: لَاتَ يَلِيتُ، كما يقال: أَلَتَ يَأْلِتُ، وقد قرئ بهما، ثم استعملت للنفي. هذا رأي أبي ذر الخُشَني[١].

الثاني: أن أصلها (ليس)، فأبدلت السين تاء، كما حدث في (سِتّ)، ثم قلبت الياء ألفا؛ لأن أصل (ليس): لاس؛ لأنها (فَعَلَ)، وكأنهم كرهوا أن يقولوا: (لَيْت) فيصير لفظها لفظ التمني. وهو رأي أبي الحسين بن أبي الربيع[٢]، وقواه أبو حيان في (النُّكَت الحِسَان)[٣]؛ لأن سيبويه[٤] نص على أن اسمها مضمر فيها، فيلزم منه ألا تكون حرفا.

الثالث: أنها (لا) النافية، لحقتها تاء التأنيث. وهو رأي الجمهور[٥]، ثم اختلفوا في التفصيل؛ فذهب سيبويه إلى أنه تركيب حرف مع حرف كـ(إنما)، وذهب الأخفش وأبو على الفارسي[٦] والأكثرون إلى أنها (لا)، زيدت عليها تاء؛ لتأنيث الكلمة، كما زيدت في (ثُمَّتْ، ورُبَّتْ)، وتحركت التاء لالتقاء الساكنين. وذهب أبو عبيدة وابن

١- انظر مغني اللبيب ٢٨١/١، والارتشاف ١١١/٢.

٢- انظر الارتشاف ١١١/٢، والنُّكَت الحسان. ص ٧٧، ومغني اللبيب ٢٨١/١، والهمع ٣٩٩/١.

٣- ص٧٧.

٤- راجع الكتاب ٥٧/١. وكذا قال الأخفش في معاني القرآن ٦٧٠/٢. سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي، المعروف بالأخفش. تحقيق د. عبد الأمير محمد أمين الورد. ط١، عالم الكتب، ١٩٨٥.

٥- انظر الهمع ٣٩٩/١، والارتشاف ١١١/٢، ومغني اللبيب ٢٨١/١، والنُّكَت الحسان. ص٧٧.

٦- راجع التعليقة على كتاب سيبويه. لأبي علي الفارسي ٩٤/١. تحقيق د. عوض بن حمد القوزي. ط١، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٩٩٠. وشرح الأبيات المشكلة. ص٤٨.

الطراوة إلى أن التاء ليست للتأنيث، وإنما زائدة على لفظ (الحين)[١]، كما في قول أبي وجزة السعدي، يمتدح الزبير:

الْعَاطِفُونَ تَحِينَ لَا مِنْ عَاطِفٍ ... وَالْمُنْعِمُونَ يَدًا إِذَا مَا أَنْعَمُوا[٢]

وقيل: دخلت التاء مبالغة في النفي، كما قالوا (علَّامَة، ونسَّابَة)[٣].

والراجح رأي الجمهور، كما ذهب إليه ابن هشام وغيره[٤]؛ "لأنه يوقف عليها بالتاء والهاء[٥]، وأنها رُسمت منفصلة عن الحين، وأن التاء قد تُكسر على أصل حركة التقاء الساكنين، وهو معنى قول الزمخشري: وقرئ بالكسر على البناء كـ(جَيْرِ)[٦]، ولو كان فعلا ماضيا لم يكن للكسر وجه"[٧].

(ب) – عملها:

ذكر ابن هشام في (أوضح المسالك)[٨] أنها تعمل بإجماع العرب، وهذا مردود بما ذكره هو في (المغني)[٩] من الخلاف في عملها؛ فقد اختلف النحاة في عملها على أربعة أقوال:

الأول: أنها تعمل عمل (ليس)، فترفع المبتدأ، وتنصب الخبر. هذا مذهب سيبويه والجمهور.

الثاني: أنها لا تعمل شيئا، فإن وليها مرفوع؛ فهو مبتدأ حذف خبره، وإن وليها منصوب؛ فهو مفعول لفعل محذوف. وهو أحد القولين للأخفش، والتقدير عنده في

١- انظر الارتشاف ١١١/٢، ومغني اللبيب ٢٨١/١، والهمع ٣٩٩/١، وشرح الجمل الكبيرة. لابن عصفور ٣٠٠/١.

٢- البيت من الكامل، وصدره في الهمع ٣٩٩/١، ويروى عجزه في الدرر:(والمُسْبِغُون يَدًا إذا ما أنعموا) ٢٥٠/١.

٣- شرح المفصل ١٠٩/١.

٤- انظر شرح كافية ابن الحاجب. لابن فلاح اليمني ٦٩٩/٢. دراسة وتحقيق الجزء الأول: محمد الطيب محمد إبراهيم. دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، رقم (١٦٠٧)، المكتبة المركزية.

٥- راجع معاني القرآن. للفراء ٢٩/٢، والارتشاف ١١١/٢.

٦- راجع الكشاف. للزمخشري ٧٢/٤. ط٣، دار الريان للتراث، القاهرة، بدون تاريخ.

٧- مغني اللبيب ٢٨٢/١.

٨- ٣٦٧/١، وراجع تعليق المحقق في هامش (٤) على اختلاف النسخ بين القول بالوجوب والقول بالإجماع، وانظر شرح الفاكهي ٢٤/٢.

٩- ٢٨٢/١.

الآية[1]: (لا أرى حينَ مناصٍ)، وعلى قراءة الرفع: (ولا حينُ مناصٍ كائنٌ لهم)[2].

والثالث: أنها تعمل عمل (إنّ)؛ فتنصب الاسم، وترفع الخبر. وهو القول الآخر للأخفش، فجعل (حينَ) بالنصب في الآية اسمَها، والخبر محذوف تقديره (لهم)[3].

والرابع: أنها حرف جر، تخفض أسماء الزمان، "فتشبه (لولا) في وقوعها حرف جر عند سيبويه في بعض الصور دون بعض"[4]، وقد حكاه الفراء بقوله: "ومن العرب من يضيف (لات) فيخفض"[5]، وأنشد عليه: (لَاتَ سَاعَةِ مَنْدَمِ) بالخفض، وقولَ الشاعر:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ[6]

وقُرِئ شاذا: (وَلَاتَ حِينِ مَنَاصٍ) بالخفض[7].

(ج) — معمولها:

اختلفوا أيضا فيما تعمل فيه، فنص سيبويه[8] والأخفش[9] على أنها لا تعمل إلا في لفظة (الحين)، وهو مروي عن الفراء[10] كذلك، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ (سورة ص/٣)، وقول أبي زيد الطائي:

غَافِلًا تَعْرِضُ الْمَنِيَّةُ لِلْمَرْءِ فَيُدْعَى، وَلَاتَ حِينَ إِبَاءِ[11]

١- هي قوله تعالى: "وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ". سورة ص، آية٣.

٢- انظر مغني اللبيب ٢٨٢/١، وشرح كافية ابن الحاجب. لابن فلاح ٦٩٥/٢، والارتشاف ١١١/٢، والهمع ٤٠٢/١.

٣- السابقة، ولم أقف على كلا القولين في مظانهما من معاني القرآن. للأخفش ٦٧٠/٢.

٤- شرح كافية ابن الحاجب لابن فلاح ٦٩٨/٢.

٥- معاني القرآن ٣٩٧/٢. وانظر الارتشاف ١١٢/٢، والهمع ٤٠٢/١.

٦- البيت من الخفيف، وهو لأبي زيد الطائي. الخزانة ١٥١/٢ – ١٥٦، ومعاني القرآن. للأخفش ٦٧٠/٢، والدرر ١/ ٢٥٣، وشرح الشواهد. للعيني ٢٥٦/١.

٧- ارتشاف الضرب ١١٢/٢. وهي قراءة أبي عيسى بن عمر، وقد ذكرها ابن جني في سر الصناعة ٥١١/١، ولم يذكرها في المحتسب.

٨- راجع الكتاب ٥٩/١.

٩- راجع معاني القرآن ٦٧٠/٢.

١٠- انظر الارتشاف ١١١/٢، ومغني اللبيب ٢٨٣/١، والهمع ٤٠١/١.

١١- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٧٧/١، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٨/٢.

وذهب الفارسي[١]، وجماعة منهم ابن مالك[٢] إلى أنها لا تقتصر على الحين، بل تعمل في مرادفه أيضا، معرفة كان أو نكرة، كـ(ساعة، وأوان)، واستدلوا بقول الشاعر:

نَدِم الْبُغَاةُ، ولَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ ... وَالْبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ[٣]

وبالبيت السابق: (طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ). قال ابن مالك: "أراد: ولاتَ أوانَ صلحٍ، فقطع (أوانا) عن الإضافة، ونواها، وبنى (أوانا) على الكسر تشبيها بـ(فَعَالِ)"[٤]. وخرَّجه الأخفش على أنه حذف (الحين)، وأضاف (لات) إلى (أوان)؛ لأن (لات) عنده لا تعمل إلا في الحين[٥].

■ **ومن أحكام (لات)[٦]**: أن من يُعملها؛ يلتزم حذف أحد معموليها، والأكثر أن يكون المحذوف هو الاسم، وقُرئ بالوجهين قوله تعالى:﴿وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾[٧].

وقد يضاف إليها (حين) لفظا، كقول الشاعر:

وذَلِكَ حِينَ لَاتَ أَوَانِ حِلْمٍ ... وَلَكِنْ قَبْلَهَا اجْتَنِبُوا أَذَاتِي[٨]

أو تقديرا، كقوله:

تَذَكَّر حُبَّ لَيْلَى لَاتَ حِينًا ... وَأَمْسَى الشَّيْبُ قَدْ قَطَعَ الْقَرِينَا[٩]

وقد تأتي (لات) وبعدها (هَنَّا) المرادفة للحين، فلا تعمل فيها عند ابن مالك[١٠]، ونقله عن أبي علي الفارسي، نحو قول الشاعر:

حَنَّتْ نَوارِ وَلَاتَ هَنَّا حَنَّتِ ... وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارِ أَجَنَّتِ[١]

١- راجع الشيرازيات/١١، والارتشاف ١١١/٢، ومغني اللبيب ٢٨٣/١.

٢- راجع التسهيل ١ ٣٧٧، والهمع ٤٠١/١.

٣- البيت من الكامل، وهو لمحمد بن عيسى التيمي، وقيل: للمهلهل بن مالك الكناني. شرح الشواهد للعيني ٢٥٥/١، والهمع ٤٠١/١، والدرر ٢٥١/١.

٤- شرح التسهيل ٣٧٨/١.

٥- راجع : معاني القرآن للأخفش ٦٧٠/٢.

٦- انظر شرح التسهيل ٣٧٨/١، والهمع ٤٠٣/١.

٧- انظر شرح الجمل الكبيرة ٣٠٠/١، والهمع ٤٠١/١، وشرح الفاكهي ٢٤/٢.

٨- البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٧٨/١، والدرر ٢٥٤/١.

٩- البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٧٨/١، والدرر ٢٥٤/١. ونُسب إلى عمرو بن شأس. (انظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٩٨٤/٢).

١٠- راجع شرح التسهيل ٣٧٨/١.

ويرى أبو حيان[٢] إعمالها في ذلك، قال السيوطي: "وعليه الشلوبين، وابن عصفور"[٣].

وقد وردت (لات) غير مضاف إليها (حين)، ولا مذكور بعدها (حين)، ولا مرادفه في قول الأَفْوَه:

تَرَكَ النَّاسُ لَنَا أَكْتَافَهُمْ وَتَوَلَّوْا لَاتَ لَمْ يُغْنِ الْفِرَارُ[٤]

وهي هنا ليست عاملة، بل حرف نفي، مؤكَّد بحرف نفي آخر، هو(لم).

١- البيت من الكامل، وهو لشبيب بن جعيل التغلبي. انظر شرح التسهيل ١/٣٧٨، والدرر ١/٢٥٢،٢٥.

٢- راجع الارتشاف، وهو عكس ما نقله السيوطي عنه في الهمع ١/٤٠١.

٣- الهمع ١/٤٠١.

٤- البيت من الرمل، وهو في ديوانه. ص١٣، والارتشاف ٢/١١٣، والهمع ١/٤٠٣، والدرر ١/٢٥٥.

المبحث الخامس:

(إنْ) النافية عند النحاة

(إنْ) النافية عند النحاة

(أ) – معناها:

(إنْ) المكسورة الهمزة، الساكنة النون: هي حرف نفي بمعنى (ما)، وتدخل على الجملة الاسمية، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ (فاطر/٢٣)، ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ (الملك/٢٠)، كما تدخل على الجملة الفعلية، نحو قوله تعالى:﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ (الكهف/٥)، ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ﴾ (النجم/٢٣). ويشاركها في صورتها (إنْ) الشرطية، و(إنْ) المخففة من الثقيلة، و(إنْ) الزائدة، والسياق هو الذي يحدد أيها المقصود.

(ب) – عملها:

إذا دخلت على الجملة الاسمية، فهل تعمل عمل (ليس) تشبيها لها بــ(ما) الحجازية؛ اختلف النحاة في ذلك على قولين:

الأول: أنها لا تعمل. وهو منقول عن سيبويه، وأكثر البصريين[١]، ووافقهم الفراء[٢]، ومال إليه ابن الشجري[٣]، وقال المبرد: "وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر"[٤].

الثاني: أنها تعمل عمل (ليس)، فترفع الاسم، وتنصب الخبر. وهو مذهب الكسائي، وأكثر الكوفيين، والمبرد، وابن السراج، والفارسي، وابن جني، وابن مالك، وهو منقول عن سيبويه أيضا[٥]، قال أبو حيان: "والصحيح الإعمال"[٦]. واستدلوا على ذلك بالقياس والسماع. أما القياس؛ فإنها لا فرق بينها وبين (ما) في المعنى، فهما

١- انظر : ارتشاف الضرب ١٠٩/٢، ومغني اللبيب ٣١/١، وجواهر الأدب/٢٠٦.

٢- راجع معاني القرآن ١٤٥/٢.

٣- راجع أمالي ابن الشجري ١٤٣/٣.

٤- المقتضب ٣٥٩/٢، وانظر أمالي ابن الشجري ١٤٣/٣.

٥- انظر الكتاب ٢٢٢/٤، والمقتضب ٣٥٩/٢، والارتشاف ١٠٩/٢، جواهر الأدب/٢٠٦، وشرح الكافية الشافية ١٩٧/١، الجنى الداني. ص٢٠٩، ورصف المباني. ص١٠٧، وشرح التسهيل ١٧٥/١.

٦- التذييل ٢٧٧/٤.

لنفي الحال، وتدخلان على المعرفة والنكرة[١]. وأما السماع؛ فقد احتجوا بقول الشاعر:

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ   إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ[٢]

وقول الآخر:

إِنِ الْمَرْءُ مَيْتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ   وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلَا[٣]

كما استدلوا بقراءة سعيد بن جبير: ﴿إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ﴾ (سورة الأعراف/١٩٤)[٤] بنصب (عبادا) خبرا لها، و(أمثالكم) نعتا للخبر، وقالوا بأن الإعمال لغة أهل العالية، وقد جاء عنهم قولهم: إنْ أحدٌ خيرا من أحد إلا بالعافية، وإنْ ذلك نافعك ولا ضارّك[٥].

وقد رد المانعون بأن إعمالها في الشعر ضرورة، لا يقاس عليها، وأما قراءة سعيد بن جبير؛ فقد أشار ابن جني إلى ضعفها[٦]، ولا يرى النحاس القراءة بها؛ فقال: وهذه القراءة لا ينبغي أن يقرأ بها من ثلاث جهات: إحداها: مخالفة السواد، والثانية: أن سيبويه يختار الرفع في خبر (إنْ) إذا كانت بمعنى (ما)، فيقول: إنْ زيد منطلق؛ لأن عمل (ما) ضعيف، و(إنْ) بمعناها؛ فهي أضعف، الجهة الثالثة: أن الكسائي زعم أنّ (إنْ) في كلام العرب لا تكاد تأتي بمعنى (ما) إلا أن يكون بعدها إيجاب"[٧].

ويبطل عمل (إنْ) عند من يعملها إذا انتقض نفيها، نحو:﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ (إبراهيم/١٠)، أو توسط خبرها، نحو: إنْ منطلقٌ زيدٌ، أو معموله، نحو: إنْ عندك زيدٌ منطلقٌ[٨].

١- انظر السابق، وأمالي ابن الشجري ٣/١٤٣.

٢- البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ١/٣٧٥، وشرح الأشموني ١/٢٥٥، والدرر ١/٢٤٥.

٣- البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ١/٣٧٦ ، وشرح الأشموني ١ / ٢٥٥ ، والهمع ١ / ٣٩٥ ، والدرر ١/٢٤٦.

٤- انظر المُحْتَسب ١/٢٧٠. لأبي الفتح ابن جني. تحقيق الأستاذ علي النجدي ناصف وزملائه. طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤.

٥- انظر الارتشاف ٢/١٠٩، ومغني اللبيب ١/٣١، والجنى الداني، ص٢٠٩.

٦- انظر المحتسب ١/٢٧٠.

٧- إعراب القرآن ٢/١٦٨. لأبي جعفر النحاس. تحقيق د. زهير غازي. ط٣. عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨.

٨- انظر الارتشاف ٢/١٠٩، وجواهر الأدب/٢٠٧.

(ج) – اتباعها بـ(إلا):

يرى فريق من النحاة وجوب اتباعها بـ(إلا) أو (لمّا) الاستثنائية، كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ (الطارق/٤). ولكن ذلك غير لازم؛ لأنها جاءت في عدة آيات من القرآن بدونها، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾ (يونس/٦٨)، ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَا تُوعَدُونَ﴾ (الجن/٢٥)، ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ﴾ (الأنبياء/١١١)، قال ابن هشام: "وخرَّج جماعة على (إنْ) النافية قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ (الأنبياء/١٧)، ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ﴾ (الزخرف/٨١)، وعلى هذا فالوقف هنا، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَاكُمْ فِيهِ﴾ (الأحقاف/٢٦)؛ أي: في الذي ما مكناهم فيه"[1].

١- مغني اللبيب ١/٣٠.

المبحث السادس:

(لن) عند النحاة

(لنْ) عند النحاة

(أ) – تعريفها:

حرف، ينفي المضارع، وينصبه، ويخلصه للاستقبال[١]، نحو قوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ (آل عمران/٩٢)، ﴿فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا﴾ (التوبة/٨٣)، وقول النبي (ﷺ): "وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ"[٢].

يشتمل هذا التعريف على عدة أمور، هي:

١- **حرفيتها**: فهي حرف بالإجماع.

٢- **وظيفتها**: يتضح من التعريف السابق أن وظيفة (لن) عند النحاة تشمل جانبين: دلاليا، وهو النفي، وشكليا، وهو نصب الفعل المضارع، بيد أنها وردت جازمة في بعض لغات العرب، وسيأتي عرض هذه المسألة تفصيلا فيما بعد.

٣- **زمن المنفي بها**: اتفق النحاة على أن (لن) تنفي ما في المستقبل، يقول ابن هشام: "حرف يفيد النفي والاستقبال بالاتفاق"[٣]، وقال صاحب المستوفى: "ولا يجيء إلا مع المستقبل"[٤]، ويري السهيلي أنها تنفي المستقبل القريب، ولا يمتد النفي بها إلى المستقبل البعيد، فيقول: "ومن خواصها أنها تنفي ما قرب، ولا يمتد معني النفي فيها كامتداد معني النفي في حرف (لا)"[٥]، ووافقه الزركشي[٦]، وابن الخطيب الزَّمْلَكاني[٧]، ويرى بعض المُحْدَثين أنها قد تنفي الحال الممتد إلى المستقبل[١].

١- انظر حاشية الخضري ٧٢٤/٢، والكتاب ٥/٣، والجنى الداني. ص٢٧٠، وشرح الأشموني ٢٧٨/٣، وشرح شذور الذهب. ص٢٧٠، وشرح قطر الندى. ص٧٩.

٢- رواه البخاري. كتاب الإيمان- باب الدين يسر.

٣- شرح قطر الندى. ص٧٩، وانظر شرح شذور الذهب. ص٢٧٠.

٤- المستوفي ٥٤/٢.

٥- نتائج الفكر. ص١٠٠.

٦- البرهان ٣٨٧/٤.

٧- انظر المجيد في إعجاز القرآن المجيد. ص١٠٧. لابن الخطيب الزّملكاني. تحقيق د. شعبان صلاح. ط١، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٨٩م.

■ والزملكاني هو كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري، الزملكاني (نسبة إلى زَمَلْكان، قرية بدمشق)، اشتهر بعلم البيان الذي غلب عليه. توفي سنة ٦٥١ هـ. (انظر كشف الظنون- برنامج المُحَدِّث، ومقدمة المجيد في إعجاز القرآن المجيد. ص٩).

(ب) – أصلها:

للنحاة في هذه المسألة ثلاثة أقوال[٢]:

●الأول: أنهـــا مفـــردة بسيطة على وضعها الأصلي، وليست مركبة من شيء، ولا مـــبدلة منه، عملا بالظاهر، إذ كان لها نظير في الحروف، نحو: (أنْ، ولمْ، وأمْ)[٣]. وهو رأي سيبويه، والجمهور، والخليل في إحدى الروايتين عنه[٤].

●الثانـــي: أنها مركبة من (لا أنْ)، وحذفت همزة (أنْ) تخفيفا أو لكثرة الاستعمال، كمـــا حذفت في قولهم: (وَيْلُمِّه) والأصل: (وَيْلُ أُمِّه)[٥]، ثم حذفت ألف (لا) لالتقاء الساكنين، فصارت (لن)، وقد جاءت على الأصل في الضرورة، أنشد أبو زيد لجابر الأنصاري قوله:

يُرَجِّى المرْءُ ما لَا أنْ يُلَاقِي   وَيَعْرِضُ دُونَ أَبْعَدِهِ الخُطُوبُ[٦]

أي: (لنْ يلاقي)[٧]. وهذا رأي الكسائي، والخليل في الرواية الأخرى عنه.

يقـــول الإمام السيوطي معللا لهذا المذهب: "والحامل لهما على ذلك قربها في اللفظ مـــن (لا أنْ)، ووجـــود معني (لا) و(أنْ) فيها، وهو النفي والتخليص للاستقبال"[٨]، فـــتكون مركبة من (لا) النافية نظرا لمعناها، ومن (أنْ) المصدرية نظرا لعملها[٩]، فاجـــتمع فـــي (لنْ) ما افترق فيهما، فقضى أنها مركبة منهما؛ إذ كان فيها شيء من حروفهما[١٠].

١- النحو الوافي ٤/٢٩٩، وأساليب النفي في القرآن. ص١١٨.

٢- انظر في جملة هذه الأقوال: مغني اللبيب ١/٣١٣، والجنى الداني. ص٢٧٠ – ٢٧١، والكتاب ٣/٥، وشرح التصريح وحاشية الشيخ يس عليه ٢/٢٣٠، وارتشاف الضرب ٢/٣٩١.

٣- شرح المفصل ٨/١١٢.

٤- مغني اللبيب ١/٣١٣، وتفسير البيضاوي ١/٢٣٨.

٥- انظر الهمع ٢/٢٨٦، وشرح التسهيل ٤/١٥، والتعليقة على كتاب سيبويه ٢/١٢٦.

٦- البيت من الوافر، وهو في مغني اللبيب ١/٣٣، والدرر ١/٢٤٦، الجنى الداني. ص٢١١. والرواية عند الجميع: (ما إنْ لا يَراهُ)، وعليه فلا يكون شاهدا هنا.

٧- شرح التصريح ٢/٢٣٠.

٨- الهمع ٢/٢٨٦.

٩- شرح التصريح ٢/٢٣٠.

١٠- شرح المفصل ٨/١١٢.

●الثالث: أن أصلها (لا) النافية، أبدلت ألفها نونا. وهو رأي الفراء، ويعلل السيوطي كذلك لهذا الرأي بقوله: "وحمله على ذلك اتفاقهما في النفي، ونفي المستقبل، وجعل (لا) أصلا؛ لأنها أقعد في النفي من (لنْ)؛ ولأن (لنْ) لا تنفي إلا المضارع"[١].

وقد ردّ الجمهور رأيَ الخليل والكسائي بعدة أوجه[٢]:

الأول: أن البســاطة أصل، والتركيب فرع، وهو على خلاف الأصل، فلا يدعى إلا بدليل قاطع، ولا دليل[٣].

الثانــي: أنها لو كان أصلها (لا أنْ) لم يجز تقديم معمول معمولها عليها، وهو جائز فــي نحو: (زيدا لنْ أضرب)[٤]، ووجه الاستدلال منه أن تقديم معمول معمول (أنْ) عليها ممتنع[٥]. قال ابن مالك: "وتقديم معمول معمولها عليها دليل على عدم تركيبها من (لا أنْ)"[٦].

الثالــث: أنه يلزم من القول بالتركيب أن تكون (أنْ) وما بعدها في تقدير مفرد، فلا يكــون قولك: (لنْ يقوم زيد) كلاما؛ لأن (لنْ) مع الفعل والفاعل كلام تام، فلو كان أصلها (لا أنْ) لكان الكلام تاما بالمفرد، وهو محال[٧].

الــرابع: أن دعــوة التركيــب إنمــا تصح إذا كان الحرفان ظاهرين حالة التركيب كــ(لولا)، والظاهر هنا جزء كل منهما[٨].

وقــد دافع بعضهم عن رأي الخليل والكسائي بأن الحرفين إذا ركبا حدث لهما بالترتيــب معنــي ثالث لم يكن لكل واحد من بسائط ذلك المركب[٩]. يقول صاحب المستوفى بعدما ذكر رأي الخليل في أصلها المركب، وكأنه يوافق عليه: "وكان من حقهــا ألا يتقدم عليها معمول الفعل بعدها، وأن لا يوصف بها، ولا يوصل، كالشأن

١- الهمع ٢/٢٨٦.

٢- انظر الكتاب ٣/٥، ومغني اللبيب ١/٣١٣، وحاشية الشيخ يس ٢/٢٣٠.

٣- مغني اللبيب ١/٣١٣، وانظر شرح التسهيل ٤/١٥.

٤- الكتاب ٣/٥. وقد علق ابن يعيش على هذا الدليل الذي أورده سيبويه قائلا: "وما أحسنه من قول". انظر شرح المفصل ٨/١١٢.

٥- انظر حاشية الصبان ٢/١٨٢.

٦- تسهيل الفوائد. ص ٢٢٩.

٧- انظر حاشية الشيخ يس ٢/٢٣٠، وشرح التسهيل ٤/١٥.

٨- حاشية الصبان ٣/٢٧٨.

٩- انظر شرح المفصل ٨/١١٢، وحاشية الصبان ٣/٢٧٨، ونتائج الفِكَر ص ١٠٠.

في (أنْ)، ولكنهم اتسعوا فيها، فأجروها مجرى (لا)، فقالوا: (زيدا لن أضرب)، وإنْ قَـلَّ ذلك، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَّنْ تُخْلَفَهُ﴾ (طه/٩٨) وهذا كثير شائع، ولا يبعد أن يكون الشيء يعرض له بالتركيب ما لم يكن له قبل ذلك من الأحكام"[١].

وأمـــا رأي الفـــراء القـــائل بـــأن أصلها (لا) النافية، قلبت ألفها نونا؛ فقد رده الجمهور أيضا بعدة أوجه:

الأول: أنه دعوى لا دليل عليها[٢].

الثاني: أنه خلاف الظاهر، ونوع من علم الغيب[٣].

الثالث: أن (لا) لم توجد ناصبة في موضع[٤].

الـــرابع: أن الإبـــدال لا يغير حكم المهمل فيجعله عاملا، والمعروف إنما هو إبدال النون ألفا، لا العكس، نحو (لَنَسْفَعًا، ولَيَكُونًا)[٥].

والظاهر أن هذا الخلاف ليس له ثمرة في الدرس اللغوي[٦]، خاصة وأن الفعل بعدهـــا لا يـــتأثر بكونها مركبة أو بسيطة، وكذلك دلالتها على النفي لا تتغير، فهو بحث افتراضي عقلي فيما وراء الظاهرة النحوية، ولا يؤيده واقع اللغة، وربما أراد الخلـــيل والكسائي من هذا الافتراض أن يتوصلا إلى علة[٧] النصب بـــ(لن)، فقالا بتركيبها من (لا أن)، تأسيسا على أن (أن) الناصبة هي أم الباب[٨] لما أشبهتها (لن)- بحسب هذا الأصل المزعوم- عملت النصب مثلها.

ولعـــل الأيســـر والأولى بالقبول هو رأي سيبويه والجمهور القائلين بالبساطة وعدم التركيب؛ لا للأسباب التي احتجوا بها لرأيهم، ولكن لما سبق تقريره من عدم

١- المستوفى ٥٥/٢.

٢- مغني اللبيب ٣١٣/١، والجنى الداني. ص٢٧٠.

٣- شرح المفصل ١١٢/٨.

٤- الجنى الداني. ص٢٧٠. ولعل المرادي يقصد أنها لم توجد ناصبة في موضع دخلت فيه على الفعل، وإلا فإنها تنصب الاسم بعدها حال كونها نافية للجنس.

٥- انظر مغني اللبيب ٣١٣/١، وشرح التصريح ٢٣٠/٢. والمثال المذكور كلمتان من آيتين: الأولى في سورة العلق رقم (١٥) والثانية في سورة يوسف رقم (٣٢).

٦- انظر النحو الوافي ٢٩٩/٤ هامش (١).

٧- انظر معاني القرآن. للفراء ١٩٠/١، وأسرار العربية . للأنباري. ص ٣٢٨.

٨- "يُحكى عن الخليل بن أحمد أنه قال: لا يَنصب من الأفعال إلا بـــ(أن) مظهرة أو مقدرة". أسرار العربية. ص٣٢٨.

الفائدة التي تعود على الدرس النحوي من وراء البحث في مثل هذه القضايا، خاصة وأن القول بالبساطة مروي عن الخليل كذلك في إحدى الروايتين عنه كما تقدم، وقد حكم بعض النحاة على الرواية الأخرى بالشذوذ، قال الفراء: "وقد حكى هشام[١] عن الكسائي في (لن) مثل هذا القول الشاذ عن الخليل، ولم يأخذ به سيبويه ولا أصحابه"[٢].

(ج)- دلالتها على التأكيد والتأبيد:

لعل أول من أثار هذه المسألة من النحاة هو الزمخشري، يقول أبو حيان: "وهذه الأقوال- أعني التوكيد والتأبيد ونفي ما قرب- من أقاويل المتأخرين، وإنما الرجوع في معاني هذه الحروف وتصرفاتها لأئمة العربية المقانع الذين يرجع إلى أقاويلهم"[٣].

والقول بدلالة التوكيد صحيح النسبة إلى الزمخشري بلا خلاف بين القدماء والمحدثين، وهو مذكور بالنص في كتبه النحوية وفي تفسيره، فهو يقول في المفصل: "و(لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل، تقول: (لا أبرح اليوم مكاني)، فإذا وكدت وشددت قلت: لن أبرح اليوم مكاني"[٤]، وفي (الكشاف) عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ (البقرة/٢٤) يقول: "فإن قلت: ما حقيقة (لن) في باب النفي؟. قلت: (لا) و(لن) أختان في نفي المستقبل، إلا أنّ في (لن) توكيدا وتشديدا، تقول لصاحبك: (لا أقيم غدا)، فإن أنكر عليك قلت: لن أقيم غدا"[٥].

١- هو هشام بن معاوية الضرير، النحوي الكوفي، أخذ عن الكسائي، وله من التصانيف كتاب المختصر، وكتاب القياس. توفي سنة ٢٠٩هـ. (انظر نزهة الألباء، ص١٢٩).

٢- معاني القرآن ١٦١/١.

٣- البحر المحيط ١٧٤/١.

٤- شرح المفصل ١١١/٨.

٥- الكشاف ١٠١/١.

وأما القول بدلالة التأبيد؛ ففي حين تتفق كلمة النحاة المتقدمين على صحة نسبته إليه، وأنه مذكور في كتابه (الأنموذج)- ينكر بعض الباحثين المُحْدَثين صحة نسبته للزمخشري؛ لأن (الأنموذج) خالٍ من هذا القول[١].

والحقيقة أن النسخة المتداولة من كتاب الأنموذج خالية فعلا من ذلك القول، وهذا نصها: "و(لنْ) نظيرة (لا) في نفي المستقبل، ولكن على التأكيد"[٢]. إلا أن بعض شراح (الأنموذج)، وهو الأردبيلي، قد ذكر أن القول بالتأبيد جاء في نسخ أخرى لهذا الكتاب، فيقول في شرح النص السابق: "وفي بعض النسخ: (التأبيد) بدل قوله: التأكيد"[٣].

والزمخشري لم يذكر القول بدلالة التأبيد صراحة في تفسيره، ولكنه فسر التوكيد بما يفيد معنى التأبيد، وأن المنفي بـ(لنْ) مستحيل الوقوع عقلا[٤]؛ لذلك يعلق أبو حيان على نص (الكشاف) السابق بقوله: "وما ذكره هنا مخالف لما حكي عنه أنّ (لنْ) تقتضي التأبيد"[٥]، فاعتبره أبو حيان رجوعا منه عن رأيه إلى مذهب الجماعة، فيقول: "وهذا منه رجوع عن مذهبه في أنّ (لنْ) تقتضي النفي على التأبيد إلى مذهب الجماعة في أنها لا تقتضيه"[٦]، فهل اختلاف نسخ (الأنموذج) يؤيد ما ذهب إليه أبو حيان من رجوع الرجل عن قوله في آخر حياته، أو أن اختلافها تحريف من بعض النساخ؛ خاصة وأن كلمتي (التأكيد) و(التأبيد) متطابقتان خطًا إلا في حرف واحد؟!.

المهم أن القول بالتأبيد قد ثبتت نسبته إلى الزمخشري بنص الأردبيلي السابق، ثم تأكد بنقل النحاة القدامى عن كتابه؛ بحيث لم يخالف أحد منهم فى صحة تلك

١- انظر دراسات لأسلوب القرآن ٦٣٦/٦. د. عبد الخالق عضيمة. ط. دار الحديث، القاهرة، بدون تاريخ. والنحو وكتب التفسير ١٢٧٢/٢، ١٢٧٣. د. إبراهيم عبد الله رفيدة. ط٣، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٠. ودور النحو في العلوم الشرعية. ص٣٨. جمال عبد العزيز. ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، سنة ١٩٨٩، رقم (٩٤٠).

٢- الأنموذج في النحو. ص١٧. للزمخشري. ط١، المدارس الملكية، القاهرة، سنة ١٨٨٢.

٣- شرح الأنموذج في النحو. ص٢١١. لمحمد بن عبد الغني الأردبيلي، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم (٣٦٩) نحو تيمور. وراجع النحو وكتب التفسير ٧١٤/١.

٤- انظر أمثلة لذلك في الكشاف ٦٢١/١، ٣٩٢/٢ – ٧٣٠، ١٧١/٣، ٦٩٠/٤.

٥- البحر المحيط ١٧٤/١.

٦- السابق ١٧٣/١٠.

النسبة إليه. يقول ابن مالك: "وذكر الزمخشري في أنموذجه أنّ (لنْ) لنفي التأبيد"[١]، ويقول السيوطي: "وذهب الزمخشري في أنموذجه إلى أنها تفيد تأبيد النفي"[٢] مستدلا بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِين تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ (الحج/٧٣).

وقد اختلف النحاة حول رأي الزمخشري في (لنْ)؛ فوافقه بعضهم في الأمرين (التأكـيد، والتأبيد) ورفض الأمرين كليهما جمهور النحاة، ووافقه جماعة في الأول دون الثانـــي، منهم الإمام السيوطي؛ حيث يقول: "والنفي بها أبلغ من النفي بـــ(لا)، فهـــي لتأكيد النفي، كما ذكره الزمخشري، ووافقه على إفادة التأكيد جماعة منهم ابن الخباز، بل قال بعضهم: إن منعه مكابرة؛ فلذا اخترته دون التأبيد"[٣].

وتـــردد أبـــو حيان، فبعدما وافق على دلالة التوكيد في أول تفسيره، رجع عن قوله في آخره وتوقف حتى يأتيه نقل عن حملة العربية الأوائل[٤].

ومـــن الباحثيـــن المُحْدَثيـــن من ادعى إجماع النحاة على القول بأن (لنْ) تفيد التوكيد[٥]، وهو مردود مما سبق من الخلاف في تلك الدلالة.

هـــذا عن الموافقين للزمخشري في دلالة التوكيد، أما دلالة التأبيد فمن وافقه عليها؛ قصر معني التأبيد على مدة الحياة الدنيا فقط، فهم على الحقيقة لم يوافقوه في إطلاقه لمعنى التأبيد الذي يشمل عنده الدنيا والآخرة معا، يقول ابن يعيش عند الكلام عن قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾[٦] (البقرة/٩٥): "فذكر الأبد بعد (لنْ) تأكيد لما تعطيه (لنْ) من النفي الأبدي، ومنه قوله تعالى: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾[٧] (الأعـراف/١٤٣)، ولم يلزم منه

١- شرح التسهيل ١٤/٤. قال المحقق في تصويب عبارة ابن مالك: لعل الصواب: (لتأبيد النفي).

٢- الهمـــع ٢٨٦/٢، وراجــع فـــي نسبة هذا القول للزمخشري: مغني اللبيب ٣١٣/١، وشرح قطر الندى ٧٩ – ٨٠ ، وارتشـــاف الضـــرب ٣٩١/٢ ، والبحر المحيط ١٧٤/١ ، وشرح الأشموني ٢٧٨/٣ ، وحاشية الخضري ٧٢٤/٢ ، وشرح التصريح ٢٢٩/٢.

٣- الإتقـــان فـــي علـــوم القرآن ٥٠٧/٢، والهمع ٢٨٧/٢، وراجع حاشية الصبان ٢٧٨/٣، وحاشية الخضري ٧٢٤/٢، والبرهان. للزركشي ٣٨٧/٤، المُجيد في إعجاز القرآن المجيد. ص١٠٨.

٤- راجع البحر المحيط ١٧٤/١، ١٧٣/١٠.

٥- انظر من أسرار اللغة. ص١٨٥. د. إبراهيم أنيس. ط٧، الأنجلو المصرية، ١٩٩٤. وتطور المعنى الوظيفي لأدوات النفـــي فـــي اللغـــة العربـــية. ص٩٦. د. مصطفى النحاس. دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، سنة ١٩٧٦، رقم (٧٣٠).

٦- انظر معاني القرآن وإعرابه. للزجاج ١٧٧/١. تحقيق د. عبد الجليل شلبي. ط٢، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٧.

٧- انظـــر في تفسيرها في السابق ٣٧٣/٢ – ٣٧٤، وتفسير البيضاوي ٥٦/١ – ٥٧، وتفسير القرطبي ٢٨٧/٧، وتفسير القرطبي ٥٠/٦، والبحر المحيط ١٦٣/٥.

عـدم الـرؤية في الآخرة؛ لأن المراد أنك لن تراني في الدنيا؛ لأن السؤال وقع في الدنيا، والنفي على حسب الإثبات"(١).

وفـي نفـس الاتجـاه الموافق في الظاهر لقول الزمخشري المعارض له في حقيقـته- يأتـي رأي ابن عطية في تفسيره؛ مما جعل الإمام السيوطي ينسب إليه موافقته للزمخشري في القول بدلالة التأبيد(٢)، يقول ابن عطية: "وقوله- عز وجل- (لَـنْ تَرَانِـي) نـص من الله تعالى على منعه الرؤية في الدنيا، و(لنْ) تنفي الفعل المسـتقبل، ولو بقينا على هذا النفي بمجرده؛ لقضينا أنه لا يراه موسى أبدا ولا في الآخـرة، ولكـن ورد مـن جهة أخرى بالحديث المتواتر أن أهل الإيمان يرون الله تعالى يوم القيامة، فموسى عليه السلام أحق برؤيته"(٣).

وقد رفض جمهور النحاة دعوى الزمخشري في كلا الأمرين، يقول ابن هشام: "ولا تقتضـي تأبيدا خلافا للزمخشري في أنموذجه، ولا تأكيدا خلافا له في كشافه، بل قولك: (لنْ أقومَ) محتمل لأن تريد بذلك أنك لا تقوم أبدا، وأنك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل، وهو موافق لقولك: (لا أقوم) في عدم إفادة التوكيد"(٤).

وردوا قوله بدلالة (لنْ) على التأبيد من ثلاثة أوجه:

الأول: أن ذلك ادعاء بلا دليل(٥).

الثاني: أنها لو كانت للنفي الأبدي؛ للزم التناقض بذكر (اليوم) في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّـمَ الْـيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾ (مريم/٢٦)، وللزم التكرار بذكر كلمة (أبدا) في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ

١- شرح المفصل ١١٢/٨، وانظر حاشية الصبان ٢٧٨/٣.

٢- الهمع ٨٧/٢.

٣- المحـرر الوجـيز في تفسير الكتاب العزيز ٤٥٠/٢. لابن عطية الأندلسي. تحقيق عبد السلام عبد الشافي. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣.

■ وقـد أشار المفسرون إلى جملة من الآيات القرآنية التي تدل على جواز رؤية الله تعالى في الآخرة، مثل قوله تعالى: (لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ)، أما الحسنى فهي الجنة، والزيادة هي النظر إلى وجه الله الكريم، وذلك هو أحد القولين في قوله تعالى: (وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ)، ومنها قوله تعالى: (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ)، وراجع في تفسيرها: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ٣٣٢/٢. لمحمد الأمين الشنقيطي. ط. دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥.

٤- شرح قطر الندى. ص٧٩ - ٨٠، وراجع مغني اللبيب ٣١٣/١، وأوضح المسالك ١٠٨/٤.

٥- انظر مثلا الهمع ٢٨٦/٢، وشرح التصريح ٢٢٩/٢، وشرح الأشموني ٢٧٨/٣، وحاشية الخضري ٧٢٤/٢، وشرح التسهيل ١٥/٤، وارتشاف الضرب ٣٩١/٢.

يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ (البقرة/٩٥)، ولم تجتمع مع ما هو لانتهاء الغاية في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّىَ يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾[١] (يوسف/٨٠).

الثالث: أن استشهاده بقوله تعالى: ﴿لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾(الحج/٧٣) ليس على وجهه؛ لأن تأبيد النفي في هذه الآية آتٍ من أمر خارجي، وليس هو من مقتضيات (لن)، فإن خلقهم الذباب محال، وانتفاء المحال مؤبد قطعا[٢].

قال ابن المنير: "واستشهاده على أن (لنْ) تشعر باستحالة المنفي بها عقلا مردود كثيرا بكثير من الآي، كقوله تعالى: ﴿فَقُل لَّن تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا﴾ (التوبة/٨٣)؛ فلذلك لا يحيل خروجهم عقلا، و﴿لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلاَّ مَن قَدْ آمَنَ﴾ (هود/٣٦)، ﴿قُلْ لَنْ تَتَّبِعُونَا﴾ (الفتح/١٥). فهذه كلها جائزة عقلا، لولا أن الخبر منع وقوعها، فالرؤية كذلك"[٣]. ومن جهة أخرى لو كان سؤال موسى مستحيلا ما أقدم عليه مع معرفته بالله، كما لم يجز أن يقول: يارب ألك صاحبة وولد؟! لأن موسى لا يخفي عليه الجائز والمستحيل في حق الله تعالى[٤].

هذا، وقد فسر بعض النحاة رأي الزمخشري في (لنْ) على ضوء مذهبه الاعتزالي، قال أبو حيان: "وهو على طريقة المعتزلة في نفي رؤية الله تعالى"[٥]. وقال ابن مالك: "وحامله على ذلك اعتقاده أن الله لا يُرى، وهو اعتقاد باطل؛ لصحة ثبوت الرؤية عن رسول الله ﷺ"[٦].

(د) – الفصل بينها وبين مضارعها:

اختلف النحاة في هذه المسألة، فذهب جمهور البصريين وهشام الضرير من الكوفيين إلى أنه لا يجوز الفصل بين (لنْ) وفعلها إلا في الضرورة ، كما في قول الشاعر:

١- انظر شرح التصريح ٢٢٩/٢، وحاشية الصبان ٢٧٨/٣، والهمع ٢٨٧/٢، وحاشية الخضري ٧٢٤/٢.

٢- المراجع السابقة نفس الصفحات، وانظر جامع الدروس العربية ١٦٩/٢.

٣- الانتصاف من الكشاف، وهو مطبوع بهامش الكشاف ١٥٤/٢.

٤- انظر المحرر الوجيز ٤٥/٢، وأضواء البيان ٤٠/٢.

٥- البحر المحيط ١٦٤/٥.

٦- شرح التسهيل ١٤/٤. وانظر الهمع ٢٨٦/٢، وحاشية الأمير على مغني اللبيب ٢٢١/١.

لَنْ- مَا رَأَيْتُ أَبَا زَيْدٍ مُقَاتِلًا- أَدَعَ القِتَالَ وَأَشْهَدَ الهَيْجَاءَ(١)

وذهب الكسائي إلى جواز الفصل بالقسم ومعمول الفعل، نحو: (لنْ- والله- أكرمَ زيدا) و(لنْ زيدا أكرمَ)، ووافقه الفراء على القسم، وزاد جواز الفصل بـ(أظنّ)، نحو: (لنْ- أظنُّ- أزورَك)، وبالشرط نحو: (لنْ- إن تزرْني- أزورَك)(٢). ووافق أبو حيان جمهور البصريين، وقال: "وهو الصحيح؛ لأن (لنْ) وأخواتها من الحروف الناصبة للأفعال بمنزلة (إنّ) وأخواتها من الحروف الناصبة للأسماء، فكما لا يجوز الفصل بين (إنّ) واسمها؛ لا يجوز بين (لن) وأخواتها والفعل، بل الفصل بين عوامل الأفعال والأفعال أقبح منه بين عوامل الأسماء والأسماء؛ لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء"(٣)، وهو الرأي المختار عند الباحث(٤).

(هـ) - تقديم معمول فعلها عليها:

يري جمهور النحاة أنه يجوز تقديم معمول معمول (لنْ) عليها، "وقد قالوا: إنّ (لنْ أضربَ) نفي لـ(سأضرب)، فكما جاز (زيدا سأضرب)، جاز (زيدا لنْ أضربَ) و(مسرعا لن أخرجَ)"(٥)، كقول الشاعر:

مَهْ عَاذِلِي، فَهَائِمًا لَنْ أَبْرَحَا بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنَ شَمْسِ الضُّحَا(٦)

فكلمة (هائمًا) خبر للمضارع المنصوب بـ(لنْ)، وقد تقدمت على الناصب.

١- البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ٣١٢/٢، وحاشية الخضري ٧٢٤/٢. و(أشهدَ) ليس معطوفا على (أدعَ)؛ لئلا يتناقض، بل معطوف علي القتال، فهو منصوب بأن مضمرة بعد حرف العطف، أي: لن أدع القتال وشهودَ الهيجاء. ويجوز أن يكون مرفوعا علي الاستئناف. انظر حاشية يس على شرح الفاكهي ١٤٥/١، والنحو الوافي ٣٠٠/٤. هامش.

٢- انظر الهمع ٢٨٨/٢، وارتشاف الضرب ٣٩٢/٢.

٣- ارتشاف الضرب ٣٩٢/٢، وراجع الهمع ٢٨٨/٢.

٤- كثير من النحاة لم يذكروا هذه المسألة، منهم ابن هشام حيث لم يذكرها في أي من كتبه، وكذا ابن مالك. انظر مغني اللبيب ٣١٣/١، وأوضح المسالك. ص٢٢٩، وشذور الذهب. ص٢٧٠، وشرح قطر الندي. ص٧٩، وتسهيل الفوائد. ص٢٢٩، وشرحه. لابن مالك ١٥/٤.

٥- الهمع ٢٨٨/٢، وانظر شرح الأشموني ٢٧٨/٣.

٦- من الرجز، وصدره في حاشية الصبان ٢٧٨/٣، وأورده بتمامه صاحب النحو الوافي ٢٩٩/٤، ولم يقف عليه الباحث في شيء من مراجعه.

واســتُثنِي التمييز؛ فلا يجوز تقديمه، نحو: (عرقًا لنْ يتصصبَ زيدٌ)[١]، وإنما يمتــنع ذلك عند الجمهور؛ لمنعهم تقديم التمييز على عامله، فلا يقال عندهم: (عرقًا تصــبب زيدٌ)، أما ابن مالك فيجوز عنده بقلة تقديم التمييز على عامله المتصرف، فيجوز عنده قليلا: (عرقًا لنْ يتصببَ زيدٌ)[٢].

ومــنع الأخفــش الصــغير تقديم معمول فعلها عليها[٣]. قال أبو حيان: "وهو القياس؛ لأن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل، فكما لا يجوز تقديم المضارع على (لنْ)، فكذلك لا يجوز تقديم معموله على (لنْ)"[٤]؛ ولأن النفي صدر الكلام، فلا يتقدم معمول معموله عليه[٥].

والــراجح رأي الجمهــور، وإن كــان القياس على خلافه، لأن القياس لا يرد السماع، وقد جوز سيبويه: (زيدًا لنْ أضربَ)، وبه استدل على بساطة (لنْ)[٦] وهو قد شافه الأعراب، وسمع منهم، فلا يُرَدّ سماعه بقياس غيره.

(و) – مجيئها للدعاء:

اخــتلف النحاة في هذه المسألة كذلك، فذهب فريق منهم إلى أنها تأتي دعائية؛ مســتدلين بقوله تعالى على لسان موسى: ﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ (القصص/١٧) ومعناه عندهم: (فاجعلني لا أكون ظهيرا للمجرمين)[٧]، وبقول الشاعر:

لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لَا زِلْــــ ـــتُ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الجِبَالِ[٨]

وهذا الرأي منسوب لابن السراج[١]، وابن عصفور، واختاره الإمام السيوطي وقال: "وهذا القول اختاره ابن عصفور، وهو المختار عندي؛ لأن عطف الدعاء في البيت

١- انظر النُّكَت الحسان. ص١٤٣.

٢- حاشية الصبان ٣/٢٧٨.

٣- انظر مغني اللبيب ١/٣١٣، شرح الأشموني ٣/٢٧٨.

٤- النكت الحسان. ص١٤٣.

٥- حاشية الصبان ٣/٢٧٨. وانظر الهمع ٢/٢٨٨، والإنصاف ١/١٥٩.

٦- انظر الكتاب ٣/٥.

٧- انظر حاشية الصبان ٣/٢٧٨، وشرح التصريح ٢/٢٢٩.

٨- البيت من الخفيف، وهو للأعشى، يمدح الأسود بن المنذر اللخمي، والرواية في الديوان. (ص٦٣) بضمير الغيبة: لَا زِلْــتَ لَهُــمْ . وراجع مغني اللبيب ١/٣١٤، الهمع ١/٣٥٤، والدرر ١/٢٠٥، وضوابط النفي في اللسان العربي. ص٩٣. د. محمد أحمد سحلول. النهضة العربية، القاهرة، بدون تاريخ.

قريــنة ظاهــرة علــى أن المعطوف عليه دعاء لا خبر"[٢]. وأيده صاحب (النحو الوافي)، فقال معللا لمجيئها دعائية في الآية والبيت السابقين: "أدب المتكلم مع ربه، وجهله بالغيب، يقتضيان أن يكون الكلام متضمنا الدعاء، لا النفي القاطع لأمر يكون فــي المستقبل؛ لا يدري المتكلم عنه شيئا، فكيف يقطع فيه برأي حاسم، وأنه سيظل خالدا لأعدائه خلود الجبال؟!"[٣].

وذهــب جمهور النحاة إلى أن الفعل بعد (لن) لا يخرج عن كونه خبرا، كحاله بعــد ســائر حــروف النفي غير (لا)[٤]. قال ابن مالك: "ولا يجوز أن يكون الفعل المنفي بــ(لن) إلا خبرا"[٥].

وقد رد الجمهور استدلال الفريق الأول بالآية السابقة؛ بأن فعل الدعاء لا يسند إلــى المتكلم، بل إلى المخاطب أو الغائب، نحو: (يارب، لا عذّبتَ فلانا) ونحو: (لا عَذّبَ الله عَمْرا)[٦]. قال النحاس: "وأن يكون بمعنى الخبر أولي وأشبه بنسق الكلام، كما يقال: (لا أعصيك؛ لأنك أنعمت على)، وهذا قول ابن عباس على الحقيقة، لا ما حكــاه الفراء[٧]؛ لأن ابن عباس قال: (لم يستثن[٨]، فابتلي من ثاني يوم)، والاستثناء لا يكون في الدعاء، لا يقال: اللهم اغفر لي إن شئت"[٩].

أمــا ابــن هشام فقد تردد في هذه المسألة، فمرة يرفض مجيئها دعائية موافقة للجمهور، ويَرُدُّ على ابن السراج قائلا: "ولا حجة له فيما استدل به من قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ﴾ مدعيا أن معناه (فاجعلني لا

١- عبارة ابن السراج في كتابه (الأصول ١١٧/٢) توحي بخلاف ذلك، حيث يقول: "وقال قوم: يجوز الدعاء بــ(لن) مثل قوله تعالى: (فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ)... ثم يعلق قائلا: والدعاء بــ(لن) غير معروف". وقد نقلها ابن مالك بنصها في (شرح التسهيل١٤/٤)؛ تأييدا لمذهبه. فلعل القول المنسوب لابن السراج هنا مذكور في موضع آخر من كتبه.

٢- الهمع ٢٨٨/٢.

٣- النحو الوافي ٣٠٠/٤.

٤- انظر الهمع ٢٨٨/٢.

٥- شرح التسهيل ١٤/٤. وانظر البحر المحيط ٢٩٣/٨.

٦- انظر مغني اللبيب ٣١٣/١، وشرح التصريح ٢٢٩/٢، وشرح الأشموني ٢٧٨/٣.

٧- انظــر معاني القرآن ٣٠٤/٢، حيث يقول: "وفي قراءة عبد الله: (فلا تجعلني) فقد تكون (لن أكون) على هذا المعنى دعاء من موسى: (اللهم لن أكون ظهيرا) فيكون دعاء".

٨- يعني: لم يقل: (فلن أكون) إن شاء الله. (أفاده صاحب الكشاف ٣٩٨/٣).

٩- إعراب القرآن ٢٣٢/٣، وانظر تفسير القرطبي ٢٦٣/١٤.

أكــون)؛ لإمكـــان حملها على النفي المحض، ويكون ذلك معاهدة منه لله- سبحانه وتعــالى- ألا يظاهر مجرما؛ جزاء لتلك النعمة التي أنعم بها عليه"[١]. ومرة أخرى يوافق على مجيئها للدعاء، فيقول: "وتأتي للدعاء كما أتت (لا) لذلك؛ وفاقا لجماعة، منهم ابن عصفور"[٢]. ولعل ذلك هو اختياره الأخير الذي استقر عليه؛ لأنه المذكور في (المغني) وهو آخر كتبه التي صنفها، كما هو معروف.

والظاهر أن رأي الجمهور أحرى بالقبول؛ لقوة الأدلة التي احتجوا بها، خاصة مــا ذكـــره النحاس وابن هشام في قوله الموافق لهم في تخريج الآية السابقة، وأما البيـــت فـــلا حجة لهم فيه؛ لأمرين: **الأول**: أنه يجوز عطف الخبر على الإنشاء[٣]، وهو كثير في القرآن الكريم، مثل قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (البقرة/٢٥)، وقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرْ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الصف/١٣)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَــرْ﴾ (الكوثر/١، ٢)، وقد ورد عطف الخبر على الإنشاء في الشعر القديم كذلك[٤]، ولا داعي للتمحّل في تأويل هذه الشواهد، كما فعله المانعون لذلك[٥]. **والأمر الثاني**: أن البيت بهذه الرواية فيه تغيير، والرواية الصحيحة له:

لَنْ يَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لَا زِلْـــ ـــتَ لَهُمْ خَالِدًا خُلُودَ الجِبَالِ

بضـــمير الغيـــبة للأعـــداء، وبالخطـــاب للممدوح؛ فيكون إخبارا بدوامهم على هذه الحال[٦].

(ز) – وقوعها في جواب القسم:

نقـــل المرادي عن ابن عصفور القول بالمنع[٧]، وجعله ابن هشام نادر الوقوع، فقال: "وتلقي القسم بها وبـــ(لمْ) نادر جدا"[١]، ثم استدل لهذه الندرة بقول أبي طالب للنبي (ﷺ):

١- شرح قطر الندى، ص٨٠، وانظر شرح التصريح ٢/٢٢٩.

٢- مغني اللبيب ١/٣١٣.

٣- انظر مغني اللبيب ٢/٥٥٥.

٤- انظر أمثلته في السابق ٢/٥٥٦.

٥- انظر بعض هذه التمحّلات في السابق ٢/٥٥٦ – ٥٥٧.

٦- انظر تغيير النحويين للشواهد، ص٢٣٠، د. علي محمد فاخر، ط١، ١٩٩٦.

٧- الجنى الداني، ص٢٧٠.

وَاللهِ، لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ   حَتَّى أُوَسَّدَ فِي التُّرَابِ دَفِينَا[٢]

وبقولــه تعالى: ﴿لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا﴾ (طه/٧٢)، فالواو هــنا للقسم، قال ابن هشام: "فعلى هذا؛ دليل الجواب المحذوف جملة النفي السابقة، ويجــب أن يُقــدر: (والــذي فطرنا لا نؤثرك)؛ لأن القسم لا يُجاب بــ(لنْ) إلا في الضــرورة"[٣]. ويرى أبو حيان أن ذلك من الضرورات الشاذة، فيقول: "ولا يجاب في النفي بــ(لنْ) إلا في شاذ من الشعر"[٤].

والظاهــر أن الحكم بالشذوذ فيه بُعد ومجافاة لواقع اللغة. وأما قول ابن هاشم بــأن مجيئها في جواب القسم ضرورة؛ فبعيد كذلك، فأي ضرورة ألجأت أبا طالب إلى استخدام (لنْ) في البيت السابق، وقد كان بوسعه أن يستخدم (لا)؟!، أظنه لم يكن ليعبر بــ(لنْ) في جواب القسم إلا إذا كانت سائغة الاستخدام عند العرب بغير نكارة، ويــترجح مجيــئها هنا على رأي من قال إن فيها توكيدا[٥] وتشديدا أكثر من (لا)، فيكون توكيدا بعد توكيد، هو ما أراده أبو طالب في نصرته لابن أخيه (ﷺ).

هــذا، وقــد ســبق في القسم الأول حديث البخاري الذي يؤيد مجيء (لنْ) في جــواب القسم، في قول النبي (ﷺ): "يَكُونُ كَنْزُ أَحَدِكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَقْرَعَ، يَفِرُّ مــنْهُ، فَيَطْلُبُهُ، وَيَقُولُ: أَنَا كَنْزُكَ. قَالَ: وَاللهِ، لَنْ يَزَالَ يَطْلُبُهُ حَتَّى يَبْسُطَ يَدَهُ؛ فَيُلْقِمَهَا فَاهُ"[٦].

فاجتمع لدينا الآن ثلاثة شواهد صحيحة من القرآن والحديث والشعر، كل منها يكفــي بنفسه؛ ليكون حجة في بابه، فهل يبقى بعد ذلك مجال للمنع أو القول بالشذوذ أو الضرورة؟!.

١- مغني اللبيب ٧٠٩/٢، والهمع ٣٩٨/٢، والدرر ١١١/٢، والارتشاف ٤٨٦/٢.

٢- البيــت من الكامل ، وهو مغني اللبيب ٣١٤/١، ٧٠٩/٢ ، والجنى الداني. ص٢٧٠ ، والدرر ١١١/٢ ، وصدره في الهمع ٣٩٨/٢.

٣- مغني اللبيب ٧٠٩/٢.

٤- البحر المحيط ٣٥٩/٧.

٥- راجع المسألة السابقة ص . وإن كان الباحث لا يؤيد القول بأن (لن) للتوكيد، ولكن انظر (الخصائص ١٨٩/١، باب في الاحتجاج بقول المخالف).

٦- البخاري. كتاب الحيل، رقم ٦٩٥٨.

وأما الحكم بالندرة؛ فلربما كان مُتّجها، وإن كان في النفس منه شيء بعد ورود هــذه الشواهد من القرآن والحديث والشعر، ولكن هذا الاستخدام- وإن كان قليلا- أفلا يجوز القياس[١] عليه عندما تدعو الحاجة إليه، فيُقال مثلا:

١- واللهِ، لن أداهن في الحق ما حييت.

٢- واللهِ، لن تجتمع أمتنا بحق إلا تحت راية القرآن.

٣- أيها الطغاة، عربدوا ما شئتم! فواللهِ، لن يفلت ظالم من عقاب الله.

٤- واللهِ، لن يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة.

(ح) - جزمها للمضارع:

ذكــر بعض النحاة أن من العرب من يجزم بــ(لنْ) تشبيها لها بــ(لم)[٢]، جاء فــي كتاب (الجمل في النحو) المنسوب للخليل: "وقد يجزمون بــ(لنْ) وأخواتها... يقولــون: لــن أكــرمْك، ولن أخرجْك"[٣]. وهي لغة حكاها اللحياني[٤] وأبو عبيدة والكسائي عن بعض العرب[٥]، وأنشدوا لها ثلاثة أبيات، الأول:

أَيَادِيَ سَبَا يَاعَزُّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ　　فَلَنْ يَحْلَ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ[٦]

والثاني:

لَنْ يَخِبِ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ　　حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلَقَهْ[٧]

١- انظــر الخصــائص ١٨٩/١ (باب: القياس على ما يقل)، والاقتراح. ص٩٩ (المسألة الثالثة: في جواز القياس على القليل).

٢- انظر مغني اللبيب ٣١٤/١، والجنى الداني. ص٢٧٢.

٣- الجمل في النحو. ص ٢١١، ٢٢٦. تحقيق د. فخر الدين قباوة. ط٥، مصورة، ١٩٩٥.

٤- هو أبو الحسن علي بن حازم اللحياني، من كبار أهل اللغة، ومن أحفظ الناس للنوادر عن الكسائي والفراء والأحمر. (انظر نزهة الألبّاء. ص١٣٧).

٥- انظر الهمع ٢٨٩/٢، وشواهد التصحيح. ص ١٥٨، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون. للسمين الحلبي ١٥٤/١ تحقيق علي معوض وزملائه. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤.

٦- البيــت من الطويل، هو لكثير عزة في ديوانه. ص٣٢٨، ومغني اللبيب ٣١٤/١، ورصف المباني ص٢٨٨، والجنى الداني. ص٢٧٢. (فلنْ يَحْلَ) بفتح اللام من (حليت المرأةُ في عيني) بالكسر (تحلّى) بالفتح، وأما (حلا الشيء في فمي) فمضارعه (يحلو)... أفاده الصبان في حاشيته ٢٧٨/٣.

٧- البيــت من المنسرح، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ٣١٤/١، والهمع ٢٨٩/٢، والنكت الحسان. ص ١٤٣، وحاشية الصبان ٢٧٨/٣، وحاشية الخضري ٧٢٤/٢.

والثالث:

هَذَا الثَّنَاءُ فَإِنْ تَسْمَعْ لِقَائِلِهِ   فَلَنْ أُعَرِضْ أَبَيْتَ اللَّعْنَ بِالصَّفَدِ[١]

وذكـر بعضـهم حديـثا من كلام ابن عمر، وقعت فيه (لنْ) جازمة في بعض روايات البخاري. قال ابن حجر: "ووقع عند كثير من الرواة (لنْ تَرُعْ) بحرف (لنْ) مـع الجزم... وهي لغة قليلة حكاها الكسائي"[٢]. قال ابن مالك: "على لغة من يجزم بلـن"[٣]. وهذه اللغة يذكرها كثير من النحاة بصيغة التمريض (رُوِي) أو بعبارة تدل على الشك في صحتها أو الإنكار لها، كقولهم: "وزعم بعضهم أنها قد تجزم"[٤].

وقـد أجـابوا عن البيت الأول بأنه ضرورة؛ حيث اجتزأ الشاعر بالفتحة عن الألـف، وقـد ورد في بعض رواياته (فَلَمْ يَحِلُّ)، وعلى ذلك فلا شاهد فيه[٥]. وأما البيت الثاني فسكتوا عنه، وهو لا يعرف قائله، وذلك مؤذن بسقوط الاحتجاج به[٦]، وإلا فهو– مع البيت الثالث – ضرورة كسابقهما[٧].

وأمـا كـلام ابن عمر السابق؛ فقد قال عنه ابن مالك: "وفي (لَنْ تَرُعْ) إشكال ظاهـر؛ لأن (لـنْ) يجـب انتصـاب الفعل بها، وقد وليها في هذا الكلام بصورة المجزوم. والوجه فيه أن يكون سكَّنَ عين (تُرَاعَ) للوقف، ثم شَبَّهَهُ بسكون المجزوم، فحـذف الألـف قـبله، كما تُحذف قبل سكون المجزوم، ثم أُجري الوصل مجرى الوقف"[٨].

وقـد حـاول بعض النحاة تفسير هذه الظاهرة بالتشابه الاستعمالي بين حروف النفـي؛ لأنهـا جمـيعا تشـترك في الدلالة عليه[٩]، أو بأنها نوع من التقارض في

١- البيت من الوافر، وهو للنابغة في ديوانه. ص ٢٥، وشرح المعلقات العشر. ص١٥١، والدر المصون ١/١٥٥.

٢- فتح الباري ١٢/٤١٨-٤١٩. وانظر تفسير القرطبي ١/٢٣٤، وأساليب النفي في القرآن. ص١١٧.

٣- شواهد التوضيح والتصحيح. ص١٦٠.

٤- انظر مثلا: مغني اللبيب ١/٣١٤، وشرح الأشموني ٣/٢٧٨، والنحو الوافي ٤/٣٠٠.

٥- انظر الجنى الداني. ص٢٧٢، وضوابط النفي في اللسان العربي. ص ٩٧.

٦- انظـر الاقـتراح. ص ٧١ (الفرع التاسع: في عدم الاحتجاج بكلام مجهول قائله)، والإنصاف ٢/٥٨٣، والاستشهاد والاحتجاج باللغة. ص ١٥٨.

٧- انظر الدر المصون ١/١٥٥.

٨- شواهد التوضيح والتصحيح. ص١٦٠. وانظر فتح الباري ١٢/٤١٨ – ٤١٩.

٩- انظر الخصائص ١/٣٨٨.

الأحكام؛ وذلك بإعطاء (لن) حكم (لم) في الجزم[١]، أو أنها جاءت في هذه المواضع بمعنى (لا) أو (لم) بالتأويل[٢].

والظاهــر مــن كلام النحاة أنهم لم يسوغوا هذه اللغة، فمن لم يجد لها تأويلا؛ اعتــبرها مــن الشاذ الذي لا يعبأ به، كما شذ فتح (لام) الجر، والجر بــ(لعل)[٣]. وجــزم بعضهم بأن (لنْ) تعمل النصب دائما، يقول ابن هشام: "وهي دالة على نفي المستقبل، وعاملة النصب دائما"[٤]. قال أبو على الشلوبين: "لأن نواصب الفعل كلها إذا نصــبت في موضع؛ نصبت في كل موضع، هذا أصلها، وعلى ذلك جاءت (لنْ وأنْ وكَيْ)... ولم يجئ ما ينصب في موضع ولا ينصب في كل موضع إلا (إذَنْ)؛ لكونهــا تعمل وتلغى دون سائر أخواتها، وذلك شاذ، لا يعمل عليه، إنما العمل على الأصول"[٥].

والمخـــتار عند الباحث أن الجزم بــ(لن) لغة لبعض العرب، حكاها غير واحد من أئمة اللغة، كأبي عبيدة، والكسائي، واللّحْياني[٦]، ولا داعي لتأويل الشواهد التي جــاءت على هذه اللغة؛ فاللغات كلها حجة- كما يقول ابن جني[٧]. ويؤيدها ما سبق ذكــره في القسم الأول من هذه الدراسة؛ حيث وردت روايتان في صحيح البخاري، جاءت (لنْ) فيهما جازمة:

١- انظر مغني اللبيب ٨٠٦/١، والمشكلات النحوية في الجامع الصحيح ٣٢١/١.

٢- انظر عمدة القاري ٨٨/٧.

٣- انظر الإنصاف ٧٠٤/٢، واللباب ٤٩٩/١. (ضمن برنامج مكتبة النحو والصرف).

٤- شرح شذور الذهب. ص ٢٧.

٥- شرح المقدمة الجزولية ٤٦٨/٢. لأبي علي الشلوبين. ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٤.

٦- انظــر شــواهد التوضــيح والتصحيح. ص١٦٠، وعمدة القاري ٢٥٢/٢٠، والمشكلات النحوية في الجامع الصحيح ٣١٩/١.

٧- انظر الخصائص ١٢/٢.

الأولى: في قول النبي- صلى الله عليه وسلم:

- مَــنْ يَبْسُــطْ رِدَاءَهُ حَتَّى أَقْضِيَ مَقَالَتِي ثُمَّ يَقْبِضْهُ؛ فَلَنْ يَنْسَ[١] شَيْئًا سَمِعَهُ مِنِّي.

والثانية: في قوله- صلى الله عليه وسلم:

- اخْسَأْ، فَلَنْ تَعْدُ قَدْرَكَ[٢].

١- انظر فتح الباري ٣٢٣/١٣.

٢- انظر عمدة القاري ٨٨/٧.

المبحث السابع:

(لمْ، ولمّا) عند النحاة

(لمْ) عند النحاة

(أ) - تعريفها[١]:

حـــرف، مخـــتص بالعمل[٢] في الفعل المضارع، ينفيه، ويجزمه، ويقلب زمنه للماضي[٣].

يشتمل هذا التعريف على عدة أمور، هي:

١- **حرفيتها:** فهي حرف محض باتفاق النحاة.

٢- **اختصاصـــها:** مختصـــة بـــالعمل في الفعل المضارع؛ فلا تعمل في غيره بلا خلاف.

٣- **وظيفـــتها:** وهـــي ذات شقين: معنوية، وهي النفي، وشكلية، وهي جزم الفعل المضـــارع بعدها. وعملت الجزم لأحد أمرين: إما لأنه الإعراب المختص بالفعل، وإمـــا حمـــلا على (إنْ) الشرطية؛ فإنها تدخل على الفعل الماضي، فتنقله إلى زمن المســـتقبل، و(لـــمْ) تقلـــب زمن المضارع إلى الماضي، فقد أشبهت حرف الشرط، وحـــرف الشرط يعمل الجزم، فكذلك ما أشبهه يعمل الجزم مثله[٤]. وقد وردت (لمْ) فـــي بعـــض الشواهد ناصبة للمضارع، وفي بعضها مهملة والفعل بعدها مرفوع، وسيأتي حديث خاص من هاتين القضيتين- إن شاء الله.

١- انظـــر شـــرح التسهيل ٦٣/٤، والجنى الداني. ص٢٨٦، وحاشية الصبان ٥/٤، وشرح التصريح ٢٤٧/٢، وحاشية الخضري ٧٤٣/٢، والهمع ٤٤٦/٢، وجواهر الأدب. ص٢٥٥، وشرح الكافية للرضي ٨٥/٤، والنحو الوافي ٤١٣/٤ وفي علم النحو ٢٣٤/٢.

٢- اخـــتار الباحث التعريف (بالعمل) بدلا من قولهم (بالدخول)؛ لأنهم متفقون على أنها تعمل في المضارع، أما مدخولها فمخـــتلفون فيه: هل دخلت على المضارع، فقلبت معناه، أو دخلت على الماضي، فقلبت لفظه، كما سيأتي قريبا - إن شاء الله.

٣- لعل هذا هو الأصوب من قولهم: (يقلب معناه للماضي)؛ لأن الماضي والحاضر والمستقبل ليست معاني للأحداث بل هـــي أزمان لمعاني الأحداث، فلو قلت: (لم أضرب) فإنها لم تقلب معنى الضرب إلى الأكل مثلا، بل قلبت زمنه فقط إلى الماضي، وقد تنبه لذلك الإربلي وبعض العلماء المُحْدَثين . انظر جواهر الأدب. ص٢٥٥ ، والنحو الوافي ٤١٣/٤ وفي علم النحو ٢٣٤/٢.

٤- انظر جواهر الأدب. ص ٢٥٥، وأسرار العربية. ص٢٩٢.

٤- **زمــن المنفي بها:** النحاة مختلفون في هذه المسألة، وتحرير محل النزاع فيها: هل دخلت (لمْ) على الفعل المضارع؛ فعملت في لفظه، ثم قلبت زمنه إلى الماضي، أو دخلت على الفعل الماضي؛ فبقي معناه، وقلبت لفظه إلى المضارع؛ ليصح عملها فــيه؟. يقول صاحب رصف المباني: "اعلم أن (لمْ) حرف يجزم الأفعال المضارعة علــى اخــتلاف أنــواع الجزم، وينفيها، إلا أنها تخلص معنى الفعل المضارع إلى الماضــي؛ لأنهــا جواب من قال: (فعل)، إذ هي نظيرتها، فكأنك قلت مجاوبا: (فلم يفعل ما فعل)، فهي من القرائن الصارفة الأفعال المضارعة إلى الماضي، وإن كان لفظهــا يصلح للحال والاستقبال. فمن قال: إنها تجزم الأفعال المستقبلة، كأبي القاسم الزجاجي[١]؛ فغلط وتسامح؛ للعلة المذكورة"[٢].

وينقل المرادي جانبا آخر من هذا الخلاف بقوله: "وظاهر مذهب سيبويه[٣] أنها تدخــل علــى مضــارع اللفظ، فتصرف معناه للماضي، وهو مذهب المبرد وأكثر المتأخرين. وذهب قوم منهم الجزولي[٤] إلى أنها تدخل على ماضي اللفظ، فتصرف لفظه المبهم دون معناه، ونُسِب إلى سيبويه، ووجهه أن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ"[٥].

من النصين السابقين يجتمع لهذه القضية ثلاثة مذاهب:

•**الأول:** أن (لــمْ) تدخــل على الأفعال المستقبلة، وهو مذهب الزجاجي، وقد وسمه المالقــي بالخطــأ والتساهل. والظاهر أن الزجاجي لم يخطئ في ذلك؛ لأنه يستعمل مصــطلح (الأفعال المستقبلة) وهو يقصد به الأفعال المضارع؛ لأنه من النحاة الذين يرون أن المضارع ليس له صيغة تخصه، وإنما زمن الفعل عندهم ماض ومستقبل فقط[٦]، وقد استعمل غيره مصطلح (المستقبل)، وهو يقصد به المضارع كذلك، مثل

١- راجع شرح جمل الزجاجي. لابن عصفور ٣٠٢/٢.

٢- رصف المباني. ص ٢٨٠.

٣- راجع الكتاب ١١٧/٣.

٤- هــو عيسى بن عبد العزيز الجزولي النحوي، من أهل مراكش، وجزولة من قبائل البربر، أخذ عن ابن بَرّي، انتهت إليه رئاسة العربية في بلده. توفي سنة ٦٠٧ هـــ (انظر البُلْغَة. ص١٦٦).

٥- الجنى الداني. ص٢٦٧، وانظر الارتشاف ٥٤٤/٢، وجواهر الأدب. ص ٢٥٥، والنكت الحسان. ص ١٤٩، وشرح التصريح ٢٤٧/٢.

٦- انظر التذييل والتكميل ٨١/١.

المبرد في (المُقْتَضَب)[١]. وبذلك يزول خلاف الزجاجي هنا، ويصير موافقا للأكثرين، كما سيأتي في المذهب الثالث.

•الثاني: يرى أصحابه أن (لَمْ) تدخل على الفعل الماضي، فتنقل لفظه فقط إلى المضارع، ويبقى معناه ماضيا، وعلة ذلك أن "(لَمْ) يجب أن تكون عاملة، فلو لزم ما بعدها الماضي؛ لم يتبين عملها، فنقل الماضي إلى المضارع؛ ليتبين عملها"[٢]. وهذا مذهب الجزولي وبعض النحاة، ونسبه أبو حيان وغيره إلى سيبويه صراحة، وقال: "كأن سيبويه رأى أن تغيير اللفظ أسهل من تغيير المعنى"[٣]. وقد ضعفه الجمهور بأنه لا نظير له.

•الثالث: يرى أصحابه أن (لَمْ) تدخل على الفعل المضارع، فتقلب معناه للماضي، ويبقى اللفظ مضارعا، وهو مذهب سيبويه، والمبرد، وأكثر المتأخرين. قال ابن يعيش: "وهو الأظهر؛ لأن الغالب في الحروف تغيير المعاني لا الألفاظ"[٤]، وقد رجحه ابن مالك بأنه نظير ما أجمعوا عليه من(لَوْ) و(رُبّما) و(إذْ) في أنها تنقل زمان المضارع إلى الماضي [٥].

ومن البيّن أن هذا خلاف لفظي؛ لأنهم متفقون- كما يقرر ابن مالك- على أن المنفي بـ(لم) ماضي المعني بلا خلاف [٦]. ولو قلنا بأن صيغة المضارع صالحة لأن تمتد للتعبير عن الماضي؛ لزال هذا الخلاف، ودخول (لَمْ) على لفظ المضارع مع أن النفي متوجه للماضي- دليل على ذلك، وكأن حرف النفي عامل محايد في تحديد الزمن- وهو كذلك بالفعل- وصلاح الصيغة الفعلية المضارعية للتعبير عن الماضي بقرينة السياق هو المسئول عن ذلك. ويؤيده رأي من قال من النحاة بأن المضارع هو الماضي المتصل بزمان الحال [٧].

١- المقتضب ١/١٨٥.

٢- أسرار العربية. ص ٢٩٣.

٣- النكت الحسان. ص ١٤٩، وراجع حاشية يس علي شرح الفاكهي ١/١٧٠.

٤- شرح المفصل ٨/١١٠.

٥- انظر شرح التسهيل ١/٢٧، الجنى الداني. ص٢٦٧، وجواهر الأدب. ص٢٥٥ – ٢٥٦.

٦- انظر شرح التسهيل ١/٢٧.

٧- انظر التذييل والتكميل ١/٨٢.

والحاصل أن (لمْ) لمْ تقلب زمنا إلى زمن آخر كما قيل، ولكنها دخلت على صيغة فعلية، تصلح للدلالة على الماضي الممتد إلى زمن الحال، وهو ما يعنون به المضارع وبذلك تلتئم وظيفة (لم) المعنوية واللفظية، فتعمل النفي في معنى المضي للصيغة الفعلية، وتعمل الجزم في لفظها[١].

▪ **ويتفرع على هذه المسألة أمران:**

▪**الأول: اتصال نفيها بالحال:**

إذا كانت (لم) تنفي معني الفعل في الزمن الماضي، فهل يتصل هذا النفي بزمان الحال أو هو منقطع عنه، بمعني إذا قلت: لم يأت محمد، فهل يستمر انتفاء المجيء إلى لحظة التكلم أو أنه انقطع قبلها بزمان طويل أو قصير؟.

يرى جمهور النحاة أن (لمْ) صالحة لنفي المتصل والمنقطع على السواء، قال أبو حيان: "وهي موضوعة لمطلق الانتفاء، فلا تدل على أن ذلك منقطع عن زمان الحال ولا متصل به[٢]، بل قد تجيء في المنقطع، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾ (الإنسان/١) ، وفي المتصل ، كقوله تعالى : ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ (مريم/٤)" [٣].

ويرى بعض النحاة أن النفي بها لا يستمر إلى زمن الحال، بل ينقطع قبله[٤]. والحجة مع الجمهور؛ لما استدلوا به، ولما سبق تقريره من صلاحية الصيغة التي تدخل عليها (لم) لكي تمتد إلى الحال، فيمتد النفي معها تبعا.

• **الأمر الثاني: نفيها للحال:**

في حين يقرر ابن مالك ومن سبقه أن المنفي بـ(لم) ماضي المعنى بلا خلاف[٥]- يأتي أبو حيان ويرى أنها قد تنفي الفعل في زمن الحال، يقول: "وقد توضع (لم) موضع (ما)، فينفى بها الحال"[٦].

١- انظر قضايا ونصوص نحوية. ص٢٦٦. د. على أبو المكارم. طبعة دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٩١.

٢- الظاهر أن الكلام هنا يحتاج إلي قيد (إلا بقرينة)؛ لأنها لابد أن تدل علي أحدهما؛ لذلك استدرك بـ(بل).

٣- ارتشاف الضرب ٥٤٤/٢ – ٥٤٥، وانظر الهمع ٤٤٦/٢، وحاشية الصبان ٥/٤، والجنى الداني. ص٢٨٦، وشرح التصريح ٢٤٧/٢، وشرح التسهيل ٦٤/٤، ومغني اللبيب ٣٠٨/١، وشرح الكافية للرضي ٨٥/٤.

٤- انظر شرح جمل الزجاجي. لابن عصفور ٣٠٢/٢، وجواهر الأدب. ص٤٢٤.

٥- راجع شرح التسهيل ٢٧/١، وقد سبق قريبا.

٦- الارتشاف ٥٤٥/٢.

والظاهـــر أن رأي أبي حيان ليس ببعيد، مادمنا قد احتكمنا إلى الصيغة الفعلية، فهـــي التي تشير إلى الزمن بمعونة القرائن السياقية، وقد علمنا ما فيها من المرونة والاتســـاع بحيث تصلح للتعبير عن مختلف الأزمنة، ثم تأتي القرائن السياقية، فتقر بعضها أو كلها.

(ب) – أصلها:

أجمع النحاة على بساطة (لمْ)، وأنها ليست مركبة من شيء. قال الإربلي: "وهو حرف محض من الحروف البسيطة بإجماع"[(١)].

وأما ما نُقل عن الفراء من القول بأن أصلها (لا)، فأبدلت الألف ميما، فصارت (لمْ)[(٢)]؛ فإنه لا يخرق إجماعهم السابق؛ لأنها بسيطة عنده كذلك، وليست مركبة من كلمتيـــن إلا أنـــه افترض لها أصلا آخر. والذي حمل الفراء على ذلك– كما يقول صاحب شرح التصريح– أنها قد تهمل حملا على (لا)؛ فيرتفع الفعل بعدها[(٣)]. وقد سبق مثل هذا القول للفراء في أصل (لنْ)، حيث يرى أن أصلها (لا)، فأبدلت الألف نونـــا، فصـــارت (لنْ)، وقد رد عليه الجمهور بما لا حاجة إلى إعادته هنا، فالكلام على القولين واحد[(٤)].

وقـــد زعم أحد المستشرقين– وتبعه بعض الباحثين– أن أصلها مركب من (لا) و(مـــا)، فقـــال: "ربما كانت مركبة من (لا) و(ما) الزائدة، فحذفت الفتحة الممدودة الانتهائية في بعض أحوال التركيب اللفظي في الجملة"[(٥)].

ولا أعلم أحدا من النحاة ذهب في أصلها تلك المذهب، وقد تقدم قريبا إجماعهم علـــى بساطتها، فلا يرده مثل هذا الزعم، والرجل نفسه يشك فيما توصل إليه، كما يتضـــح من صدر كلامه، فالظاهر أنه مجرد افتراض عقلي، لا يستند إلى حجة أو برهان.

١– جواهر الأدب. ص٢٥٥.

٢–راجع مغني اللبيب ٢١٢/١، وشرح التصريح ٢٤٧/٢.

٣– شرح التصريح ٢٤٧/٢.

٤–راجع المسألة السابقة في (لن).

٥– التطور النحوي للغة العربية. ص١٦٩. (محاضرات ألقاها المستشرق الألماني برجشتراسر في الجامعة المصرية عام ١٩٢٩). تعريب د. رمضان عبد التواب. ط. الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧. وانظر من أسرار اللغة. ص١٨٤.

(ج) – تقديم معمول فعلها عليها:

أجاز النحاة بلا خلاف تقديم معمول الفعل المجزوم بـ(لمْ) عليها، نحو: زيدا لم أضرب[١]، وسيبويه يوجب النصب فيه، فيقول: "إذا قلت: زايدا لمْ أضربْ أو زيدا لنْ أضربَ؛ لم يكن فيه إلا النصب؛ لأنك لم توقع بعد (لمْ ولنْ) شيئا يجوز لك أن تقدمه قبلهما؛ فيكون على غير حاله بعدهما"[٢].

(د) – الفصل بينها وبين فعلها:

لا يجوز عند جمهور النحاة الفصل بين (لمْ) وفعلها إلا في الضرورة[٣]، وقيده ابن هشام بالظرف[٤]، وأطلقه ابن مالك[٥]. والعلة عند سيبويه أن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، فلما امتنع الفصل بين الجار والمجرور، امتنع كذلك بين الجازم والمجزوم، يقول: "ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: لم زيد يأتك، فلا يجوز أن تفصل بينها وبين الأفعال بشيء، كما لم يجز أن تفصل بين الحروف التي تجر والأسماء بالأفعال؛ لأن الجزم نظير الجر، ولا يجوز أن تفصل بينه وبين الفعل بحشو، كما لا يجوز أن تفصل بين الجار والمجرور بحشو إلا في شعر"[٦].

ويرى ابن يعيش هذه الضرورة من أقبح الضرائر، ويعلل لرأيه قائلا: "وذلك من حيث كانت (لمْ) مختصة بالفعل، غير داخلة على غيره، صارت كأحد حروفه؛ ولذلك لم يجز الفصل بينها وبين مجزومها ، وإن وقع ذلك كان من أقبح الضرورات"[٧]. وأنشدوا عليه قول الشاعر:

فَذَاكَ وَلَمْ- إِذَا نَحْنُ امْتَرَيْنَا ... تَكُنْ فِي النَّاسِ يُدْرِكُكَ الْمِرَاءُ[٨]

١- انظر الارتشاف ٥٤٦/٢، وجواهر الأدب. ص٢٥٧.

٢- الكتاب ١٣٥/١.

٣- انظر الجنى الداني. ص٢٦٩، وشرح المفصل ١١٠/٨، وشفاء العليل ٩٥٠/٧، والهمع ٤٤٨/٢.

٤- مغني اللبيب ٣٠٧/١.

٥- شرح التسهيل ٦٥/٤.

٦- الكتاب ١١١/٣.

٧- شرح المفصل ١١٠/٨.

٨- البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٦٥/٤، ومغني اللبيب ٣٠٧/١ ، وجواهر الأدب. ص٢٥٦، والخزانة ٦/٩.

أي: ولم تكن يدركك المراء، إذا نحن امترينا.

وقول ذي الرُّمّة:

فأَضْحَتْ مَغَانِيَها قِفَارًا رُسُومُهَا كَأَنْ لَمْ- سِوَى أَهْلٍ مِنَ الْوَحْشِ- تُؤْهَلِ[1]

أي: كأنْ لمْ تُؤهلْ سوى أهلٍ من الوحش.

وأما إذا وليها اسم منصوب، كقوله:

ظَنَنْتُ فَقِيرًا ذَا غِنًى ثُمَّ نِلْتُهُ فَلَمْ ذَا رَجَاءٍ أَلْقَهُ غَيْرَ وَاهِبِ[2]

فهو، وإن كان ضرورة كذلك؛ فإن ابن هشام- اتباعا لابن مالك- لا يعده فصلا بين (لـمْ) ومجزومها، بل يقدر له فعلا محذوفا، يفسره المذكور، فكأنه أراد: (لمْ ألقَ ذا رجـاء ألْقَـهُ غير واهِب)[3]، وهما في ذلك متبعان لسيبويه الذي ألمح إلى أن هناك حـروفا لا يذكر بعدها إلا الفعل، فإن لم يكن الفعل ظاهرا؛ فهو مضمر، ومن تلك الحروف: (قد، وسوف، ولمْ، ولمّا) ونحوهن، يقول: "فإذا اضطر شاعر، فقدم الاسم، وقد أوقع الفعل على شيء من سببه؛ لم يكن حد الإعراب إلا النصب، وذلك نحو: لم زيـدا أضـربه، إذا اضطر شاعر فقدم، لم يكن إلا النصب في (زيد) ليس غير، لو كان في شعر؛ لأنه يضمر الفعل إذا كان ليس مما يليه الاسم" [4].

قال الباحث: ومن البيّن أن تخريج ابن مالك وابن هشام للبيت المذكور إنما هو مبني على قاعدة البصريين في الاشتغال[5]، وعليه فلا يصلح هذا البيت شاهدا على مـا نحـن بصـدده، وحقه أن ينقل إلى مسألة: (حذف الفعل بعد لمْ)، كما سيأتي. ولكـن إذا سـلمنا لهما بما قدراه محذوفا؛ لتستقيم لهما قاعدة الاشتغال على مذهب البصريين- فما الذي جزم الفعل (ألقه) المذكور في البيت؟!.

الظاهـر أننا لو أخذنا برأي الكوفيين في قضية الاشتغال- وهو أيسر وأسلم- فسـوف يزول هذا الإشكال، فتكون (لمْ) هي الجازمة للفعل المذكور، ويكون الاسم

١- البيت من الطويل، وهو في ديوانه. ص١٤٦٥، ومغني اللبيب ٣٠٧/١، والخزانة ٥/٩، وشرح الأشموني ٥/٤.

٢- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ١٤٢/٢، ومغني اللبيب ٣٠٧/١.

٣- شرح التسهيل ١٤٢/٢. وقد ظن المرادي أن ابن مالك سوّى بهذا البيت بين (لمْ) و(لمّا) في جواز الفصل بينهما وبين الفعل، وستأتي هذه المسألة مبسوطة في مبحث (لمّا) إن شاء الله.

٤- الكتاب ٩٨/١.

٥- انظر الإنصاف ٨٢/١، وشرح التسهيل ١٤١/٢.

المـــتقدم منصوبا بالفعل نفسه، ولا نحتاج حينئذ إلى تقدير فعل محذوف، وعليه فهذا البيت متجه كشاهد على جواز الفصل بين (لمْ) ومجزومها في الضرورة.

ونُقل عن الفراء جواز الفصل في غير الضرورة، قال أبو حيان:

"وأجـــاز الفـــراء: لـــمْ إنْ تَزُرْنـــي أزُرْك، تجزم بـــ(لمْ) فتكون قد فصلت بين (لمْ) ومعمولها بالشرط... وأبطل هشام هذا"[١].

(هـ) – حذف مجزومها:

اتفق النحاة على أنه لا يجوز حذف الفعل المجزوم بعد (لمْ) إلا في الضرورة، وأنشدوا عليه بيتين لابن هرمة:

الأول:

احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتُودِعْتَهَا ... يَوْمَ الْأَعَازِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمِ[٢]

والثاني:

وَعَلَيْكَ عَهْدُ اللهِ إِنَّ بِبَابِهِ ... أَهْلَ السَّيَالَةِ إِنْ فَعَلْتَ وَإِنْ لَمِ[٣]

وقول الراجز:

يَا رُبَّ شَيْخٍ مِنْ لُكَيْزٍ ذِي غَنَمْ ... فِي كَفِّهِ زَيْغٌ وَفِي فِيهِ فَقَمْ

أَجْلَحَ لَمْ يَشْمَطْ، وَقَدْ كَادَ وَلَمْ[٤]

وظاهـــر كـــلام المالقـــي يوهم أنه يمنع حذف المجزوم بعد (لمْ) في الضرورة كذلـــك، فـــيقول: "ولا يصح حذف (لمْ)[٥] وإبقاء الفعل بعدها مجزوما، كما لا يصح حذفـــه وإبقاؤهـــا؛ لالتزامها وارتباطهما بعضهما ببعض، فصارا كشيء واحد"[٦].

١- الارتشاف ٢/٥٤٥، وانظر الهمع ٢/٤٤٨.

٢- البيـــت مـــن الكامل ، وهو في ديوانه. ص ١٩١ ، وشرح الكافية للرضي ٤/٨٥ ، وشرح الأشموني ٤/٦ ، الجنى الداني. ص٢٩٦، وشرح المفصل ٨/١١١ ، وجواهر الأدب ، ص٢٥٦ مع تغيير (يوم الأعازب) إلى (يوم الإغارة) ، والخزانة ٩/٩.

٣- البيت من الكامل، وهو في الدرر ٢/١٧٧، وشرح المفصل هامش ١/١١١، وخزانة الأدب ٩/١٠.

٤- لـــم يعرف قائله، وهو في شرح المفصل ١/١١١، وجواهر الأدب. ص٢٥٧، وشرح التسهيل ٤/٦٥ وروايته: (غنم) مكان (غنم)، و(أجنح) مكان (أجلح)، والخزانة ٩/١٠.

٥- حكى سيبويه جواز حذف الجازم في الضرورة، فقال: "وقد أضمره الشاعر، شبهه بإضمارهم (رُبَّ) و(واو) القسم في كلام بعضهم". الكتاب ٣/٩، وراجع التعليقة ٢/١٢٨.

٦- رصف المباني. ص٢٨١.

ولكن يمكن حمل كلامه هذا على حالة الاختيار فقط؛ لأنه لم يذكر الضرورة أصلا، وبذلك لا يكون مخالفا لإجماع النحاة في هذه المسألة.

(و) – نصب الفعل بعدها:

ذهب بعض النحاة إلى أنّ (لمْ) تنصب الفعل في بعض اللغات[١]، وجزم به الإمام السيوطي[٢]، وجعل المرادي (لمْ) الناصبة قسما من أقسام (لمْ)، فصارت عنده ثلاثة: جازمة، وناصبة، ومهملة[٣]. وأما ابن هشام فيحكي هذه اللغة بصيغة الزعم قائلا: "وزعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بها"[٤]، وكأنه لا يوافق على كونها لغة، بدليل ما أورده من تأويلات لدفع الشاهد الشعري المروي لهذه اللغة، وسيأتي معنا قريبا، وقد سبقه إلى ذلك ابن مالك، حيث يرى أن الذين زعموا النصب بـ(لمْ)، اغتروا بقراءة بعض السلف لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾[٥] (الشرح/١) بفتح الحاء، كما اغتروا بقول الراجز:

فِي أَيِّ يَوْمَيَّ مِنَ الْمَوْتِ أَفِرّْ   أَيَوْمَ لَمْ يُقْدَرَ أَمْ يَوْمَ قُدِرْ[٦]

والنحاة الذين ردوا هذه اللغة لهم في هذا البيت أربعة تأويلات:

•الأول: أن الأصل في الفعل هو (يُقْدَرَنْ)، مؤكد بالنون الخفيفة، ففُتِح ما قبلها، ثم حُذفت، ونُويت، وبقِيت الفتحةُ دليلا عليها، ورجحه ابن مالك؛ مستشهدا ببيت طرفة بن العبد:

اضْرِبَ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا   ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ[٧]

فالأصل: (اضْرِبَنْ). ورده بعضُهم بثلاثة أوجه:

١ – أن فيه شذوذين: توكيد المنفي بـ (لم)، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين[٨].

١– انظر جواهر الأدب. ص٢٥٦، والارتشاف ٥٤٦/٢، والجنى الداني. ص٢٦٦.

٢– انظر الهمع ٤٤٧/٢، وحاشية الصبان ٨/٤.

٣– انظر الجنى الداني. ص٢٦٦، وسيأتي الكلام عن المهملة في المسألة القادمة– إن شاء الله.

٤– مغني اللبيب ٣٠٦/١.

٥– راجع كتاب السبعة. ص٦٩٠ ، والمحتسب ٣٦٦/٢ ، والكشاف ٧٧٠/٤ ، والمحرر الوجيز ٤٩٦/٥.

٦– هذا الرجز منسوب للإمام علي– رضي الله عنه، وللحرث بن منذر الجرمي، وهو في الجنى الداني. ص٢٦٧، وشرح الشواهد. للعيني ٣١٧/٢، وشرح الأشموني ٨/٤، وحاشية الأمير على مغني اللبيب ٢١٧/١.

٧– البيت من البسيط، وهو في ديوانه. ص٢٩٥، المحتسب ٣٧٦/٢، وسر صناعة الإعراب ٨٢/١.

٨– انظر مغني اللبيب ٣٠٦/١، وشرح الأشموني ٨/٤.

٢- أن هــذا الحــذف لم يأت عنهم في بيت غير هذا؛ فيحملَ هذا عليه، وأما بيت طرفة فهو مصنوع عليه [١].

٣- أنــه ضعيف في القياس؛ لأن التوكيد من مواضع الإطناب والإسهاب، ولا يليق به الحذف والاختصار [٢].

•الــتأويل الثانــي: وهــو لابن جني، الذي أطال فيه كثيرا[٣]، وقد اختصرته قدر الإمكــان، حيــث يــرى أن الأصل: (أيومَ لمْ يُقْدَرْ أمْ) بسكون الراء للجزم، ثم إنها جــاورت الهمــزة المفتوحة من (أمْ)، وقد أجْرَت العرب الساكن إذا جاور المتحرك مجــرى المتحرك، أبدلوا الهمزة المحركة ألفا، كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة، يعنــي ولزم حينئذ فتح ما قبلها، إذ لا تقع الألف إلا بعد فتحة، وعلى ذلك قولهم فيما حكى سيبويه[٤]: (المراة، والكماة) بالألف، يريدون: المرأة، والكمأة[٥].

•الــتأويل الثالث: لابن هشام، حيث يرى أن الأقيس من تخريج ابن جني السابق أن يقــال: "نقلــت حركة همزة (أمْ) إلى راء (يُقْدَرْ)، ثم أُبدلت الهمزة الساكنة ألفا، ثم الألــفُ همزةً متحركةً لالتقاء الساكنين، وكانت الحركة فتحة إتباعا لفتحة الراء، كما في: (وَلَا الضَّأْلِينَ)[٦] فيمن هَمَزَه" [٧].

وهو تخريج قريب مما سبق لابن جنى، فوجه الشبه بينهما واضح، بيد أن ابن هشام اختصره وحرره.

•الــتأويل الــرابع: أن الفتحة في راء (يُقْدَرَ) إتباع للفتحة قبلها أو بعدها، وهو رأي الدماميني [٨].

١- سر صناعة الإعراب ١/٨٢ – ٨٣.

٢- السابق.

٣- لقد استغرق تسع صفحات كاملة في تأويله. انظر سر صناعة الإعراب ١/٧٥ – ٨٣.

٤- الكتاب ٢/١٦٥.

٥- انظر سر صناعة الإعرابا ١/٧٥.

٦- هي قراءة أبي أيوب السختياني. قال أبو زيد: سمعت عمرو بن عبيد يقرأ: (لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَأَنٌّ)، فظننته يلحن، حتى سمعت من العرب: دَأَبَّة. انظر حاشية الأمير ١/٢١٨، وحاشية الدسوقي ١/٢٨٢، والمحتسب ١/٤٦.

٧- مغني اللبيب ١/٣٠٦.

٨- راجــع تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. ص٨٥٦، لأبي بكر بن عمر بن بدر الدين الدماميني. دراسة وتحقيق محمد السـعيد عـبد الله عامـر. دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، رقم (٤٤٠٦)، المكتبة المركزية. والمنهل الصافي. ص٩٧١، وحاشية الصبان ٤/٨، وحاشية الشيخ يس على الفاكهي ١/١٧١.

هذا عن بيت الشعر، وأما قراءة النصب في قوله تعالى:﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾ والتي نُسبت لأبي جعفر المنصور؛ فقد ردّها ابن مجاهد فيما نقله عنه ابن جني في (المُحْتَسَب) بقوله: "وهذا غير جائز أصلا، وإنما ذكرته لتعرفه"[١]. وردّها الزمخشري إلى إشباع مخرج الحاء، فقال: "ولعله بيَّن الحاء، وأشبعها في مخرجها، فظن السامع أنه فتَحها"[٢]. وخرّجها ابن مالك كما خرّج البيت السابق بأن الأصل (نَشْرَحَنْ) ثم حدث فيها ما حدث للبيت. وخرّجها أبو حيان على أنها لغة، فقال: "ولهذه القراءة تخريج أحسن من هذا كله، وهو أنه لغة لبعض العرب، حكاها اللحياني في نوادره، وهي الجزم بـ(لنْ) والنصب بـ(لمْ) عكس المعروف عند الناس، وأنشد قول عائشة بنت الأعجم تمدح المختار بن أبي عبيد:

قَدْ كَادَ سَمْكُ الْهُدَى يَنْهَدُّ قَائِمُهُ حَتَّى أُتِيحَ لَهُ الْمُخْتَارُ فَانْعَمَدَا

قَدْ كَادَ سَمْكُ الْهُدَى يَنْهَدُّ قَائِمُهُ وَلَمْ يُشَاوِرَ فِي إِقْدَامِهِ أَحَدًا"[٣]

وفسر بعض النحاة هذه الظاهرة بأنها نوع من التقارض في الأحكام بين الحروف، فحملها بعضهم على (أنْ) المصدرية، قال صاحب شرح التصريح: "وقد تتقارض (أنْ) المصدرية و(لمْ)، فيُجزم بـ(أنْ)، ويُنصب بـ(لمْ)"[٤]. وحملها بعضهم على (لنْ)، قال ابن هشام: "وفيه نظر؛ إذ لا تحلّ (لنْ) هنا، وإنما يصح أو يحسن حمل الشيء على ما يحِلّ محلّه"[٥].

وبعد عرض الآراء في هذه المسألة، يمكن أن نخلص منها بالآتي:

أولاً: أن قراءة النصب في قوله تعالى: "أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ" لم تثبت عند القراء المعتمدين؛ لذلك رفضها ابن مجاهد كما تقدم، وقال عنها ابن عطية: "هي قراءة مردودة"[٦].

وثانيا: أنه لم يبق شاهد على النصب بـ(لمْ) سوى بيتين من الشعر، مع ما ذكره اللحياني من كونها لغة لبعض العرب، فالرأي عند الباحث أن نقف بهذه الظاهرة

١- المحتَسَب ٣٦٦/٢، وقد ذكر ابن مجاهد في (كتاب السبعة. ص٦٩٠) أن سورة الشرح ليس في قراءتها خلاف.

٢- الكشاف ٧٠٠/٤.

٣- البحر المحيط ٤٨٨/٨.

٤- شرح التصريح ٢٤٧/٢. وانظر جواهر الأدب. ص٢٥٦.

٥- مغني اللبيب ٨٠٦/٢. وراجع حاشية الشيخ يس على الفاكهي ١٧١/١.

٦- المحرر الوجيز ٤٩٦/٥.

عـند لغة الشعر لا نتجاوزه؛ لأنه لم يرد له شاهد من غيره؛ ولأن النصب بها على خلاف الأصل.

(ز) - إهمالها:

وردت (لـمْ) مهملـة في عدة شواهد من الشعر والنثر؛ فلم تجزم، وجاء الفعل المضارع بعدها على صورة المرفوع، فمن الشعر قوله:

لَولَا فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْرَتُهُمْ　　　يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ[١]

وقول عبد يغوث:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ　　　كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا[٢]

وقول أبي عمرو بن العلاء:

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا　　　مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ[٣]

وقول قيس بن زهير:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي　　　بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ[٤]

وللنحاة في توجيه هذه الشواهد ستة أقوال:

● الأول: أن إهمـال (لمْ)، ورفع الفعل بعدها لغة بعض العرب. وهو رأي ابن مالك وبعض النحاة[٥].

● الثاني: أنها ضرورة خاصة بالشعر. وعليه الفارسي وأبو حيان[٦].

١- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٦٦/٤، ومغني اللبيب ٣٠٦/١، والجنى الداني. ص٢٦٦، والدرر ١٧٨/٢، والخزانة ٣/٩، وجواهر الأدب. ص٢٥٥.

٢- البيت من الطويل، وهو في مغني اللبيب ٣٠٦/١، وسر صناعة الإعراب ٧٦/١، والرواية فيهما (ترا) على أن أصلها (ترأ) بالهمزة.

٣- البيـت مـن البسـيط، وهو في شرح الأبيات المشكلة الإعراب. ص٢٣٢، وشرح التصريح ٨٧/١، وكتاب الجمل المنسوب للخليل. ص٢٢٣.

٤- البيـت مـن الوافر، وهو في الكتاب ٣١٦/٣، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب. ص ٢٣٣، ومغني اللبيب ١٢٦/١، وشرح التصريح ٨٧/١.

٥- انظر شرح التسهيل ٢٨/١، والجنى الداني. ص٢٦٦، وشرح الأشموني ٦/٤.

٦- انظر الارتشاف ٥٤٦/٢، والدرر ١٨٧/٢، ومغني اللبيب ٣٠٦/١، والجنى الداني. ص٢٦٦.

●الثالـــث: أنهـــم شبهوا (لمْ) بـــ(لا) و(ما) النافيتين؛ لأنهما أختاها في النفي(١)، فلم تعمل مثلهما، ورجح الجمهور(٢) حملها على (ما)، قال الأشموني: "وهو أحسن؛ لأن (ما) تنفي الماضي كثيرا بخلاف (لا)"(٣).

●الـــرابع: أن الشـــاعر تـــرك الواو والياء في موضع الجزم استخفافا. وهذا رأي الخلـــيل، واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللهِ أَحَدًا﴾ (الجن/١٨). قال: "أثبت الواو ههنا، ومحله الجزم؛ لأنه مخاطبة الواحد"(٤).

●الخـــامس: أن هـــذه الأحـــرف المثبتة في الفعل بعد جزمه إشباع للحركة قبلها، والحروف الأصلية محذوفة للجازم(٥).

●الســـادس: أن هـــذه الأحـــرف المثبتة أصلية، والمحذوف للجزم إنما هو الحركة المقدرة على الحرف المعتل؛ بناء على لغة من يجزم المعتل بحذف الحركة المقدرة، ويُبقـــي حـــرف العلـــة كما هو(٦)، وعليها جاءت قراءة ابن كثير : ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾(٧) (يوسف/٩٠) بإثبات الياء في بعض الروايات عنه. قال الزجاجي: "وهي لغة للعرب مشهورة، متفق على حكايتها"(٨).

وأمـــا شـــواهد هـــذه الظاهرة من النثر؛ فقد جاءت في كتاب (الرسالة) للإمام الشـــافعي- رضي الله عنه- وكلامه حجة في اللغة(٩) كما هو معروف. وقد وردت

١- انظر جواهر الذهب ٢٥٥، والارتشاف ٥٤٦/٢، وشرح التسهيل ٦٦/٤، وشرح التصريح ٢٤٧/٢.

٢- انظر حاشية الشيخ يس على الفاكهي ١٧١/١.

٣- شرح الأشموني ٦/٤.

٤- كتاب الجمل للخليل. ص٢٢٢.

٥- انظر شرح التصريح ٨٧/١، وشرح الأبيات المشكلة. ص٢٣٣.

٦- انظر الإيضاح في علل النحو. ص١٠٣. لأبي القاسم الزجاجي. تحقيق د. مازن المبارك. ط١، دار النفائس؛ بيروت، ١٩٧٤. وشرح التصريح ٨٧/١.

٧- انظـــر كتاب السبعة . ص٣٥١ ، والنشر في القراءات العشر ٢٢٣/٢. لمحمد بن محمد الدمشقي، الشهير بالجزري. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨. والمحرر الوجيز ٢٧٧/٣.

٨- الإيضاح في علل النحو. ص١٠٤.

٩- قال السيوطي وهو يقرر ما يُحتج به من كلام العرب: "ومما يعتمد عليه في ذلك مصنفات الإمام الشافعي – رضي الله عـــنه". ثـــم ذكر قول الإمام أحمد بن حنبل: "كلام الشافعي في اللغة حجة".الاقتراح. ص ٦١. وانظر مقدمة الرسالة. ص ١٤، وبالجملة فالشافعي من عصور الاحتجاج اللغوي؛ فقد توفي سنة ٢٠٤هـ.

(لـمْ) مهملـة في سبعة عشر موضعا من كتابه المذكور، مثل قوله: "ولو صلى لم يؤدي ذلك عنه". وقوله: "لا بأس ما لم يحيلُ المعنى"(١).

وبعـد عـرض أقوال العلماء حول هذه الظاهرة يترجح لدى الباحث تخريجها على اللغتين المذكورتين، أعني: لغة من يُهمل (لمْ)؛ فلا يجزم بها، ولغة من يُجري المعتلَ مجـرى السالم في جميع أحواله، وذلك بأن تصنف هذه الأفعال المضارعة التي جاءت على صورة المرفوع بعد (لمْ) إلى صنفين: معتلة، وسالمة، فأما المعتلة؛ فيمكـن تخرجـيها على اللغتين، ولكن حملها على الثانية أولى؛ لأنها الأشهر، وقد اتفقـوا على حكايتها، كما قال الزجاجي. وأما الأفعال السالمة؛ فليس لها إلا الحملُ على لغة من يهمل (لمْ)، ولها شاهد من الحديث النبوي، سبق ذكره في القسم الأول، وهـو قـول النبـي- صلى الله عليه وسلم- لمن جاءته تريد طلاق زوجها؛ لترجع للأول: " لَمْ تَحِلِّينَ لَهُ... حَتَّى يَذُوقَ مِنْ عُسَيْلَتِكِ"(٢).

(ح)- دخول بعض الحروف عليها:

تكلم النحاة عن الحروف التي تدخل على (لمْ)، وهي: الهمزة، والواو والفاء، وحروف الشرط، وذكروا من أحكامها ما يلي:

١- همزة الاستفهام:

تدخل همزة الاستفهام على (لمْ)، فلا تغير عملها(٣)، نحو قوله تعالى على لسان فـرعون: ﴿أَلَـمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾(الشعراء/١٨)، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى﴾ (الضحى/٦)، وقـول النبي (ﷺ) للأنصار: "أَلَمْ أَجِدْكُمْ ضُلَّالًا فَهَدَاكُمُ اللهُ بِي"(٤). ولكن بعـض الـنحاة يـرفض كون هذه الهمزة للاستفهام، ويرى أنها بدخولها على (لمْ) خرجـت عـن معنى الاستفهام إلى معنى التقرير، يقول المالقي: "واعلم أن الهمزة

١- الرسـالة، فقـرة رقم ٨٧٣ – ٧٥٥. وراجع بقية المواضع من فهارس الرسالة. ص٦٦١. وانظر أساليب النفي في القرآن. ص١٠٢.

٢- راجع صحيح البخاري بشرح الكرماني ٧٦/٢ ، وقد خرجه على أنها بمعنى (لا). وانظر المسائل النحوية والصرفية في شرح الكرماني ٦٣٦/٢.

٣- انظـر شـرح الأشموني ٨/٤، ويقصد بالعمل هنا وظيفة الجزم، وأما دلالتها على النفي فتتغير؛ لأنه يحدث لها بعد الهمزة معانٍ أخرى غير النفي، كما سيأتي.

٤- صحيح البخاري ـ كتاب المغازي – باب غزوة الطائف.

اللاحقة لها تصير الكلام تقريرا أو توبيخا... ومن قال: إن الهمزة الداخلة عليها للاستفهام؛ فغلط أيضا؛ إذ الاستفهام يكون عن شيء لا يعلمه المستفهم بخلاف التقرير والتوبيخ"[١].

ويرى أكثر النحاة أن الهمزة الداخلة على (لمْ) هي همزة الاستفهام، وتكون استفهاما حقيقة عن الفعل المنفي بها، فإذا قال قائل: ألمْ يقمْ زيد؟، فمعناه السؤال عن انتفاء قيام زيد فيما مضى، ولكن هذا قليل، والأكثر أن تكون للتقرير[٢]، "ومعنى التقرير إلجاء المخاطب إلى الإقرار بأمر يعرفه"[٣]، فيصير الكلام حينئذ إيجابا؛ ولذلك يصح العطف عليه بصريح الإيجاب[٤]، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۞ وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ﴾ (الشرح/١، ٢).

وقد ينجرّ مع التقرير معانٍ أخرى[٥]، **كالتذكير** في قوله تعالى:﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى﴾(الضحى/٦)، **والتهديد والتخويف** في قوله تعالى:﴿أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ﴾(المرسلات/١٦). **والإبطاء** في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللهِ﴾ (الحديد/١٦)، **والتنبيه** في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ (الحج/٦٣)، **والتعجب** في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللهُ عَلَيْهِمْ﴾ (المجادلة/١٤)، **والتوبيخ** في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ﴾ (فاطر/٣٧).

والظاهر أن هذه المعاني الحادثة لا تدل عليها الهمزة بمفردها؛ لأنها إنما جاءت من تركيبها مع حرف النفي (لمْ) الذي خرج بهذا التركيب عن معنى النفي، فصار الكلام إيجابا، ثم تأتي القرائن، فتوجه السياق إلى بعض هذه المعاني. قال السكاكي: "فالهمزة للاستفهام، ويتفرع عنه معانٍ بحسب المواقع، وقرائن الأحوال"[٦]. فلو قال قائل بأن هذه المعاني الحادثة شركة بين الهمزة وحرف النفي (لم) وبين السياق– لم يكن قوله بعيدا، وكأن ذلك هو ما استدعى الكلام عنها في درس النحو هنا.

١- رصف المباني. ص٢٨٠.

٢- انظر الارتشاف ٥٤٦/٢.

٣- شرح الكافية للرضي ٨٦/٤.

٤- انظر جواهر الأدب. ص٢٥٧، والارتشاف ٥٤٦/٢.

٥- انظر الارتشاف ٥٤٦/٢، وجواهر الأدب. ص٢٥٧ – ٢٥٨.

٦- مفتاح العلوم. ص٦٥. لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي. ط٢، الحلبي، القاهرة، ١٩٩٠.

٢- الواو والفاء اللاحقتان لها بعد الهمزة:

الواو والفاء المتوسطتان بين الهمزة و(لمْ)؛ تعطفان الجملة التي بعدها على التي قبلها[١]، وتأخرا عن الهمزة لوجهين: أن الهمزة لها صدر الكلام، وأن الواو والفاء مع (لمْ) كلفظ واحد؛ لشدة اتصالهما بها[٢].

وذهب الزمخشري إلى تقدير معطوف عليه محذوف بين الهمزة و(لمْ)، ففي قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا﴾ (الروم/٩، وفاطر/٤٤) يُقدّر محذوفا: (أمكثوا ولم يسيروا)، وفي قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ (الصافات/١٣٨، والأنبياء/٦٧) يُقدّر: (أجهلوا فلا يعقلون)، وهكذا يُقدّر في كل موضع ما يناسبه[٣].

٣- حرف الشرط:

لعل ما دعا النحاة إلى الحديث عن هذا الفرع أمران:

• **الأول:** التضاد الزمني الذي يحدثه حرف الشرط إذا دخل على (لمْ)؛ فحرف الشرط يقلب زمن الماضي إلى المستقبل (إنْ جئتني أكرمتك)، و(لمْ) تقلب زمن المضارع- الذي يصلح للحال والاستقبال- إلى الماضي، وهنا تتوزع الدلالة بين (أنْ) و(لمْ)، فتستأثر الأولى بالزمن، وتجعله مستقبلا، ويبقى للثانية معنى النفي فقط، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ (المائدة/٦٧). يقول صاحب جواهر الأدب: "وإذا دخل حرف الشرط على (لمْ)... أقر معنى الاستقبال في مدخول (لمْ)؛ لأن الشرط لا يكون إلا في المستقبل، وبقيت (لمْ) حينئذ لمجرد النفي، فبعد دخول (إنْ) بطل أحد معنييها، ولو نفي المضي لم يبق لـ(إنْ) معنى. قال أبو البقاء: وكل أمر يحافظ فيه على معني اللفظ- ولو من وجه- أولي من أمر يلزم منه حذف المعنيين بالكلية"[٤].

• **والأمر الثاني:** اختلافهم في عامل الجزم في المضارع بعد دخول (إنْ) و(لمْ) عليه، فمنهم من يرى أن العامل في الفعل هو (لمْ)؛ لقربها منه، وهو مذهب

١- انظر الارتشاف ٥٤٦/٢.

٢- انظر رصف المباني، ص٢٨٠.

٣- انظر الارتشاف ٥٤٧/٢.

٤- جواهر الأدب، ص٢٥٨.

البصـــريين وابـــن مـــالك، ومنهم من يرى أن العامل فيه هو (إنْ) الشرطية؛ لأنها أسبق، وهو مذهب الكوفيين، وأدلة كل مذهب مذكورة بالتفصيل في باب التنازع[1].

(ط)- توقع ثبوت منفيها:

يـــرى الـــنحاة أن معـــنى التوقع يخص (لمّا) وحدها، فالفعل المنفي بها متوقع حدوثه بخلاف (لمْ)، إلا أن ابن هشام بعدما قرر ذلك؛ رجع وسوّى بينهما، ولكن في الماضـــي فقط، فقال: "وهذا الفرق بالنسبة إلى المستقبل، فأما بالنسبة إلى الماضي؛ فهمـــا سيان في نفي المتوقع وغيره، مثال المتوقع أن تقول: مالي قمت ولمْ أو ولمّا تقمْ. ومثال غير المتوقع أن تقول ابتداء: لمْ تقمْ أو لمّا تقمْ"[2]. وظاهر كلامه أن (لمْ) تفـــيد التوقع مثل (لمّا)، ولكن في الماضي، فكيف يُفهم ذلك؛ والتوقع لا يكون إلا في المستقبل؟!![3].

على كل حال فقد أحسن ابن هشام أن (لمْ) قد تأتي في سياق التوقع مثل (لمّا)، وهـــذا مـــا يؤيـــده الواقع اللغوي، فحينما يسأل سائل: هل حضر محمد؟. فيقال: لمْ يحضرْ بعدُ، أو لمْ يحضر حتى الآن؛ فكل من السائل والمجيب يتوقع حضور محمد، فهـــو- وإن لم يحضر إلى وقت التكلم- فإن حضوره متوقع في المستقبل. والظاهر أن ظرف الزمان هو الذي رجح معنى التوقع هنا، فكأنه مع (لمْ) يساوي (لمّا)، فإذا قـــال قائل: هل حان وقت الأذان؟. فالجواب: لم يحِنْ بعدُ أو إلى الآن- فإنه يساوي قولـــه: لمّـــا يحنْ. وقد سبق ذكر شواهد هذه المسألة من الحديث الشريف في القسم الأول.

١- انظر شرح التسهيل ١٦٤/٢، والإنصاف ٨٣/١.

٢- مغني اللبيب ٣٠٨/١.

٣- أجاب عنه في مغني اللبيب ١٩٤/١ بأن الفعل الماضي كان قبل الإخبار به متوقعا، لا أنه الآن متوقع. وانظر حاشية الأمير ٢١٩/١، وحاشية الدسوقي ٢٨٥/١.

(لمّا) عند النحاة

تمهيد:

تأتي (لمّا) عند النحاة على ثلاثة أوجه[١]:

•**الأول**: أن تختص بالماضي، فتقتضي جملتين، تقع الثانية منهما عند وقوع الأولى، نحو قوله تعالى: ﴿فلما نجاكم إلى البر أعرضتم﴾(الإسراء/٦٧)؛ لذلك يقال عنها إنها حرف وجود لوجود، أو حرف وجوب لوجوب، وتسمى (الحِينيّة) على أنها ظرف بمعنى (حِينَ) أو بمعنى (إذْ). وبيْنَ النحاة خلاف في كونها اسما أو حرفا، ليس هذا محل بسطه.

•**والثاني**: أن تكون حرف استثناء، فتدخل على الجملة الاسمية، نحو قوله تعالى: ﴿إن كل نفس لما عليها حافظ﴾(الطارق/٤)، وتدخل على الفعل الماضي، نحو: نشدتك اللهَ لمّا فعلتَ كذا، ولها شاهد في صحيح البخاري من حديث صلح الحديبية: "فأرسلت قريش إلى النبي (ﷺ) تناشده بالله والرحم لمّا أرسلْ؛ فمن أتاه فهو آمن"[٢].

•**والثالث**: أنها تختص بالمضارع، وهي (لمّا) النافية، مجال بحثنا الآن، وسيأتي الحديث عنها تفصيلا في المسائل الآتية:

(أ)- تعريفها[٣]:

حرف، يختص بالعمل في الفعل المضارع، ينفيه، ويجزمه، ويقلب زمنه إلى الماضي.

وقد سبق هذا التعريف بنصه عند البحث في (لمْ)؛ مع شرحه، وعرضِ ما فيه من اتفاق أو خلاف، فلا حاجة لإعادته هنا؛ فهما أختان متشابهتان في الدلالة

١- انظر مغني اللبيب ٣٠٧/١ ، والجنى الداني. ص٥٩٢ ، ورصف المباني. ص٢٨١ ، وجواهر الأدب . ص٤٢٣ ، والهمع ١٦٢/٢، ٢٢١.

٢- البخاري. كتاب الشروط – باب الشروط في الجهاد.

٣- انظر الجنى الداني. ص٥٩٢، والمغنى ٣٠٧/١، ورصف المباني. ص٢٨١، وجواهر الأدب. ص٤٢٣.

والعمل؛ لذلك طوى النحاة كثيرا من أحكام (لمّا) اكتفاءً بالكلام عنها في مبحث (لمْ)، ثم عقدوا مقارنة لتوضيح أوجه الاختلاف بينهما، كما سيأتي.

(ب)- أصلها:

ذهب جمهور النحاة إلى أنها مركبة من (لمْ) و(ما)[١]؛ لذلك زاد فيها معنى التوقع والانتظار، واستطال زمن فعلها[٢].

ويرى بعضهم أنها بسيطة، وليست مركبة من شيء، وهو الأرجح[٣].

(ج)- دعوى الاختصاص فيها:

ذكر النحاة أن (لمّا) تختص بالدخول على الماضي؛ فتقتضي جملتين، ثم ذكروا مرة أخرى أنها تختص بالدخول على المضارع؛ فتجزمه، وتنفيه، وتقلب زمنه للماضي. فكيف يكون الحرف مختصا مرتين؟!. ثم ذكروا لها قسما ثالثا وهي التي تدخل على الجملة الاسمية، وهي "لمّا" الاستثنائية، وهذا ناقض آخر لدعوى الاختصاص فيها، وإذا قصدوا بالمختصة بالمضارع (لمّا) الجازمة دون أختيها؛ فهذا غير مسلم أيضا من وجهين: **الأول:** أن تقيدها بالجازمة يعنى أن لها أنواعا أخرى تشارك في أصلها، وهذا يعنى بالضرورة أنها مشتركة، وليست مختصة بشيء. **والثاني:** أن قيد الجزم فيها يكفى دليلا على أنها تدخل على المضارع دون غيره، ولا حاجة إلى القول بأنها مختصة به؛ لأنه معلوم أن الجزم لا يدخل شيئا من الأسماء، ولا من الأفعال إلا المضارع.

فإن قيل: هي مختصة به لكونها عاملة فيه، ولا يعمل إلا المختص؛ أجيب عن ذلك بأمرين: **الأول:** أن من الحروف ما يعمل وهو غير مختص مثل (ما) و(لا). **والثاني:** أن الاختصاص في العمل يأتي بعد دخول العامل لا قبله، وقد دخلت (لمّا) على الماضي وعلى الاسم؛ فلم تعمل فيهما شيئا، ودخلت على المضارع فجزمته؛ لا

١- انظر الارتشاف ٥٤٤/٢، وشرح التصريح ٢٤٧/٢، وشرح الأشموني ٨/٤، والجنى الداني. ص٥٩٣، والهمع ٤٤٧/٢، وشرح الكافية للرضي ٨٥/٤.

٢- انظر شرح المفصل ١٠٩/٨.

٣- انظر في علم النحو ٢٣٤/٢.

لكونهـا مختصـة به، ولكن لكونها دخلت عليه، فالجزم أثر لدخول العامل، وليس لاختصاص العامل بالمعمول.

(د)- الفصل بينها وبين فعلها:

هـذه مـن المسائل التي ذكرها النحاة مجملة مع حديثهم عن (لمْ)، فقالوا بأن الفصـل بينهما وبين معموليهما جائز في الضرورة فقط، وقد أجازه الفراء في غير الضرورة؛ بشرط أن تكون (إنْ) الشرطية هي الفاصلة، نحو: (لمْ أو لمّا إنْ تزرني فـي أزرك). وقد سبق عرض هذا الرأي والرد عليه في مبحث (لمْ)[١]، ولكن يبقى هنا سؤال: إذا كان الفصل بين (لمْ) وفعلها جائزا في الضرورة، وإنْ اعتبره بعضهم مـن أقبح الضرورات، وقد ذكروا شواهد من الشعر دليلا على جوازه- فما الدليل على جواز الفصل بين (لمّا) وفعلها؟!.

الحقـيقة أن الـنحاة لم يذكروا شاهدا واحدا- فيما أعلم- يدل على جواز هذا الفصل، فهل دليله هو القياس على (لمْ)؟!، ولكن كيف يستقيم القياس دليلا مع قولهم بـأن الفصل بين (لمْ) وفعلها ضرورة؛ والضرورة تعنى الشذوذ، فهل يصح القياس علـى الشاذ؟!. إذن، ليس ثمة شاهد صحيح أو ضعيف ولا قياس معتمد لهذا الحكم مع (لمّا)، فكيف نأخذ به؟!.

ولعل ذلك ما حدا بابن مالك إلى أن يجعل هذا الحكم خاصا بـ(لمْ) دون (لمّا)؛ لأنه لم يعثر له على شاهد، ولا يصح أن ينقاس. وقد اعترض عليه المرادي بقوله: "ذكـر ابن مالك في شرح الكافية[٢] أن (لمْ) انفردت بذلك، وفيه نظر؛ لأن غيره قد سوّى بينهما في جواز الفصل لضرورة الشعر، وقد ذكر هو ذلك في باب الاشتغال من شرح التسهيل"[٣].

واعـتراض المـرادي هذا فيه نظر؛ لأن ما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل لـيس ردا لمـا فـي شرح الكافية، وهذا نصه: "وقيد حرف النفي بكونه لا يختص احترازا من: لنْ ولمْ ولمّا الجازمة؛ لأن الاسم لا يلي واحدا منها إلا في الضرورة،

١- راجع المسألة السابقة. ص

٢- شرح الكافية الشافية ١٤٣/٢.

٣- الجنى الداني. ص٢٦٩.

وحكمه حينئذ أن يضمر له على سبيل الوجوب فعل يفسره المشغول، كما قال الشاعر:

ظَنَنْتُ فَقِيرًا ذَا غِنًى ثُمَّ نِلْتُهُ فَلَمْ ذَا رَجَاءٍ أَلْقَهُ غَيْرَ وَاهِبِ[١]

أراد: فلم أَلْقَ ذا رجاء أَلْقَهُ غير واهب"[٢].

فكلام ابن مالك هنا عن الاسم المتقدم، المشغول عنه بضميره؛ حال كونه منصوبا- ما العامل فيه؛ وقد سبقه حرف لا يليه الأسماء، فأوْجب أن يُقدَّر بعد هذه الحروف فعلٌ محذوف؛ هو الذي عمل النصب في هذا الاسم. فليس في كلامه- إذن- ما يدل على التسوية في جواز الفصل بين هذه الحروف وبين معمولاتها- كما ظنه المرادي- مادام هناك فعل محذوف بعدها. ثم ذكر ابن مالك بيتا من الشعر شاهدا على قوله؛ فالاسم الذي تلا (لمْ) في البيت هو (ذا رجاء)، فقدَّر له على سبيل الوجوب فعلا محذوفا بعد (لمْ) هو الذي عمل النصب، فكأن الشاعر أراد: (فلم أَلْقَ ذا رجاء)، وعلى هذا التقدير عند ابن مالك؛ فليس هناك فصل بين (لمْ) وفعلها، وسقط بذلك اعتراض المرادي عليه.

(هـ)- اتصال نفيها بالحال:

تشمل هذه المسألة ثلاثة فروع:

• الفرع الأول: وجوب اتصال نفيها بالحال:

خالف الأندلسي[٣] شارح (المُفصّل) في ذلك؛ حيث يرى أن (لمّا) مثل (لمْ)، تحتمل الاتصال والانفصال في زمن المنفي بها[٤].

والظاهر أنه لا دليل على ما ذهب إليه، بل الدليل على خلافه، وهو ما عليه جمهور النحاة؛ الذين قالوا بوجوب اتصال نفيها بزمن الحال، "ويعبَّر عن ذلك بالاستغراق، فقولك: (لمّا يقمْ)، دليل على انتفاء القيام إلى زمن الإخبار؛ ولهذا لا

١- سبق تخريجه.

٢- شرح التسهيل ١٤١/٢ – ١٤٢.

٣- هو علم الدين قاسم بن أحمد اللورقي الأندلسي، المتوفى سنة ٦٦١هـ، وسمّى شرحه: (الموصّل إلى شرح المفصّل). راجع كشف الظنون (ضمن برنامج المُحدّث).

٤- انظر شرح الكافية. لابن الحاجب ٨٥/٤، والهمع ٤٤٨/٢.

يجوز: (ثم قام)[١]؛ لما فيه من التناقض؛ لأن امتداد النفي واستمراره إلى زمن التكلم يمـنع من الإخبار بأن ذلك المنفي إلى زمن التكلم- وُجد في الماضي"[٢]، والصواب أن يقال: لمّا يقم زيد، وقد يقوم أو لا يقوم.

•الفرع الثاني: قرب منفيها من زمن الحال:

جـزم ابن هشام في (المغنى) بأن منفي (لمّا) لا يكون إلا قريبا من الحال، فلا يقال: لمّا يكنْ زيد في العام الماضي مقيما[٣]. ويشبه أن يكون ذلك هو رأي سيبويه كذلـك؛ لأنه قال: "وإذا قال قائل: (قد فعل)؛ فإن نفيه: لمّا يفعل"[٤]، ومعلوم أن (قد) إذا دخلت على الماضي؛ أفادت قرب وقوعه من زمن الحال[٥].

ولم يشترطْه ابن مالك، حيث يقول: "ولا اشترط كون المنفي بـ(لمّا) قريبا من الحـال؛ لقولهم (عصى إبليسُ ربَّه ولمّا يندمْ)، بل الغالب كونه قريبا من الحال"[٦]. قال الباحث: وهو الصواب؛ بدليل قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَـثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ (البقرة/٢١٤)؛ فإن زمن المنفي بـ(لمّا) في هذه الآية ممتد ليشمل جميع أجزاء الزمن الماضي- البعيد والقريب- إلى زمن التكلم.

•الفرع الثالث: نفيها للحال:

الظاهـر أنها تصلح لنفي الحال بناء على ما قرره جمهور النحاة من وجوب اتصـال نفـيها بالحال؛ والحال عندهم هو الماضي غير المنقطع[٧]، ففعل الحال ما قـارن التعبير عنه وجود جزء معناه، فلو قلت: وعدتني ولما تفِ بوعدك؛ فإن نفي الوفـاء بـالوعد مقارن للتعبير عنه وجود جزء معناه، فهو في لحظة التكلم ما زال منفيا، وهذا هو زمن الحال.

١- الهمع ٤٤٨/٢.

٢- تعليق الفرائد. ص٨٥٦، وانظر شرح التصريح ٢٤٧/٢.

٣- انظر مغني اللبيب ٣٠٨/١، والهمع ٤٤٨/٢.

٤- الكتاب ١١٧/٣.

٥- انظر موصل الطلاب. ص١٣٨، ومغني اللبيب ١٩٥/١.

٦- شرح الكافية الشافية ١٤٢/٢.

٧- انظر التذييل والتكميل ٨٢/١.

(و)- حذف مجزومها:

اتفق النحاة على جواز حذف المجزوم بعد (لمّا) في الشعر والنثر؛ إذا دل عليه دليل، حتى جعله بعضهم كثيرا ومطردا[١]، وشاهدهم من **الشعر** قوله:

فَجِئْتُ قُبُورَهَمْ بَدْءًا ولَمَّا فَنَادَيْتُ القُبُورَ فَلَمْ يُجِبْنَه[٢]

أي: ولمّا أكنْ بَدْءا قبل ذلك، يعني: سيّدا.

وشـاهدهم مـن **النثر** قولهم: قاربْتُ المَدينةَ ولَمّا. أي: ولمّا أدخلْها[٣]. قال أبو حـيان: "وهـذا أحسـن ما يُخرّج عليه قراءة من قرأ: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَـالَهُمْ﴾ (هـود/١١١)[٤]، وخرّجتُه على حذف الفعل المجزوم... أي: لمّا ينقصْ من عملـه... وإنما جاز حذف فعله؛ لأنه يقوم بنفسه بسبب أنه مركب من (لمْ) و(ما)، وكأنّ (ما) عوض عن المحذوف"[٥].

وعلة التركيب هذه هي السبب عند سيبويه كذلك في حذف المجزوم بعد (لمّا)، يقـول: "و(ما) في (لمّا) مغيرة لها عن حال (لمْ)؛ كما غيّرت (لو) إذا قلت: (لوما) ونحوها. ألا ترى أنك تقول: (لمّا) ولا تتبعها شيئا، ولا تقول ذلك في (لمْ)"[٦]. وذكر بعضـهم لها علة أخرى؛ هي مشابهتها لـ(قد)؛ إذ هي نظيرتها في الإثبات، فحذف الفعل بعدها، كما حذف بعد (قد) في قول النابغة:

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وكَأَنْ قَدِ[٧]

أي: وكأنْ قد زالت.

١- انظر جواهر الأدب. ص٢٥٧، ٤٢٤.

٢- البيـت من الوافر، وهو بلا نسبة في الهمع ٤٤٨/٢، والدرر ١٧٩/٢، وشرح التسهيل ٦٥/٤، ومغني اللبيب ٣٠٩/١ وشرح الأشموني ٦/٤.

٣- رصف المباني. ص٢٨١، وشرح الكافية. للرضي ٨٥/٤، والهمع ٤٤٨/٢، والدرر ١٧٧/٢.

٤- راجع كتاب السبعة. ص٣٣٩، والمحتسب ٣٢٨/١، والنشر ٢١٨/٢.

٥- الارتشاف ٥٤٥/٢.

٦- الكتاب ٢٢٣/٤.

٧- البيت من الكامل ، وهو في ديوانه ص٨٩ ، والهمع ٤٤٨/٢ ، والجنى الداني. ص٢٦٠ ، والمغنى ١٩٤/١ ، وشرح التسهيل ١٠٩/٤، والخزانة ١٨٣/٧.

واللافت للنظر حقا أن حذف المجزوم بعد (لمّا) الذي قال عنه بعضهم إنه كثير ومطـرد- لـم يذكروا له شاهدا إلا بيت الشعر، ومثال النثر السابقين، وغم ذلك لم يَسْلم هذا البيت من الاعتراض عليه من عدة أوجه:

الأول: أن تقديـر المحـذوف الـذي ذكر بعد (لمّا) يتناقض مع ما قرره النحاة من وجـوب اتصـال نفـيها بالحال؛ لأنهم قدروه بـ(لمّا أكنْ بَدْءا قبل ذلك) أي: قبل المجـيء إلـى قبورهم[١]، مع أن الشاعر قد ذكر قبل (لمّا) أنه سيد عندما جاء إلى قبورهم.

والثاني: أن هذا التقدير يتناقض كذلك مع توقع ثبوت المنفي بعد (لمّا)، فالذي قدروه محذوفـا يقتضـي أنه لم يكن سيدا إلى وقت مجيئه، مع أن الشاعر قد ذكر أنه جاء قبورهم حال كونه سيداً.

والثالث: أن هذا البيت لم يعرف قائله، وذلك مؤذن بسقوطه.

ولعل التقدير الأقرب للمحذوف بعد (لمّا) أن يكون فعلا ماضيا من جنس الفعل المذكـور قبلها، أي: (فجئت قبورهم سيدا، ولمّا جئتها، وناديت أصحابها؛ فلمْ يجبْني منهم أحدٌ)، وتكون (لمّا) هذه هي الحِينيّة، وليست الجازمة، والفعل الماضي محذوف بعدها للضرورة.

وبعد ذلك، هل يستقيم القول بجواز حذف المجزوم بعد (لمّا)؟! وهل تقوم قاعدة نحويـة على شاهد معلول كهذا؟! ثم هل يصح تخريج القراءة القرآنية على أساسه، كما ذكر أبو حيان، واستحسنه بعض النحاة[٢] في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ

١- انظر حاشية الصبان ٤/٦.

٢- انظر مثلا شرح الأشموني ٤/٦ والجنى الداني. ص٢٦٨.

رَبُّـكَ أَعْمَـالَهُمْ﴾[١]؟! بل إن العكبري يرى أن تقدير محذوف بعد (لمّا) باعتبارها جازمة يؤدي إلى فساد المعنى في هذه الآية [٢].

(ز)- مقارنة بين (لمْ) و(لمّا):[٣]

أولاً: أوجه الاشتراك:

يشـــتركان في الحرفية، والاختصاص بالفعل المضارع، ونفيه، وجزمه، وقلب دلالـــته الزمنية إلى الماضي. نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ (الإخلاص/٣)، ﴿وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ (يونس/٣٩).

كمـا يشـتركان فـي دخول همزة الاستفهام عليهما مع بقاء عملهما، وإن كان دخولهـا على (لمْ) أكثر، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ (الفيل/١)، وقول النابغة:

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا   فَقُلْتُ: أَلَمَّا تَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ[٤]

وقول عمرو بن كلثوم:

إِلَيْكُمْ يَا بَنِي بَكْرٍ إِلَيْكُمْ   أَلَمَّا تَعْرِفُوا مِنَّا الْيَقِينَا[٥]

وكذلـك يشتركان في جواز تقديم معمول الفعل عليهما، نحو: زيدا لمْ أضربْ، وزيدا لمّا أضربْ[٦].

١- راجـع فـي تخـريجها: المحتسب ٣٢٨/١، والنشر ٢١٨/٢، والبحر المحيط، والكشاف ٤٣٢/٢، وتفسير البيضاوي ٢٦٥/٣، والمُحرّر الوجيز ٢١١/٣، ومعاني القرآن. للفراء ٨/٢، ومعاني القرآن وإعرابه. للزجاج ٨٠/٣، وإعراب القرآن. للنحاس ٣٠٤/٢، ومغني اللبيب ٣١١/١.

٢- انظـر التبيان في إعراب القرآن ٤٦/٢. لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري. ط١، المكتبة التوفيقية، ١٩٧٩.

٣- انظـر في هذه المسألة: شرح التسهيل ٦٣/٤، والارتشاف ٥٤٤/٢، وجواهر الأدب. ص٤٢٤، والجنى الداني. ص ٢٦٨، ومغنـي اللبيـب ٣٠٨/١، وشرح الكافية. للرضى ٨٥/٤، وشرح التصريح ٢٤٧/٢، والهمع ٤٤٦/٢، وشرح الأشموني ٥/٤ ورصف المباني. ص٢٨١، والنحو الوافي ٤١٣/٤، وفي علم النحو ٤٣٤/٢.

٤- البيت من الطويل، وهو في ديوانه. ص٤٢، وعجزه في شرح الأشموني ٨/٤، والرواية فيه (ألمّا أصحُ).

٥- البيت من الوافر وهو في ديوانه. ص٧١، وشرح المعلقات العشر. ص١٠٥، والخزانة ١١/٩.

٦- يذكـر بعض النحاة أنهما تشتركان في جواز الفصل بينهما وبين مجزومها للضرورة. وقد سبق تحرير القول في هذه المسألة.

ثانيا: أوجه الافتراق:

■ تنفرد (لمْ) عن (لمّا) بخمسة أمور:

• الأول: أنهـــا تختص بمصاحبة أدوات الشرط، وأما (لمّا) فلا تقترن بها، فلا يقال: (إنْ لمّا تفعلْ). قال ابن مالك: "كأنهم كرهوها مع الشرط لطولها، وإمكان الاستغناء عنها بـ لم"[١].

• والثاني: أن منفيها يكون متصلا بالحال، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ (مريم/٤)، أو منفصلا عنه، نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾ (الإنسان/١). أي: ثم كان بعد ذلك شيئا مذكورا[٢].

• والثالـــث: أنهـــا قـــد تُهمل، فلا تجزم؛ تشبيها لها بـــ(ما) و(لا) النافيتين، كقول الشاعر: (لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ)[٣]، بخلاف (لمّا)؛ فإنه لم يأت فيها ذلك.

• والـــرابع: أنها قد يُفصل بينها وبين مجزومها في الضرورة، كقول الشاعر: (كَأَنْ لَـمْ- سِـوَى أَهْلٍ مِنَ الْوَحْشِ- تُؤْهَلِ)[٤]، وأما (لمّا) فإنها لا تفصل عن مجزومها بحال[٥].

• والخامس: أنها قد يُتلقّى بها القسم على الأصح، نحو: والله، لم يقمْ زيد. و(لمّا) لا يُتلقّى بها القسم أصلا[٦].

١- شرح التسهيل ٦٤/٤. وانظر علة أخرى في شرح الكافية للرضي ٨٥/٤، وأخرى في شرح التصريح ٢٤٧/٢.

٢- انظر شرح التصريح ٢٤٧/٢.

٣- تقدم عند الكلام عن إهمال (لم).

٤- تقدم عند الكلام عن الفصل بين (لم) وفعلها.

٥- انظر الكواكب الدرية ٨١/٢، وشرح الكافية الشافية ١٤٣/٢.

٦- انظر الكواكب الدرية ٨١/٢ .

■ وتنفرد (لمّا) عن (لم) بأربعة أمور:

• الأول: أن منفــيها مــتوقع ثبوته بخلاف (لمْ) ، نحو قوله تعالى : ﴿بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ (سورة ص/٨) أي: أنهم لم يذوقوه إلى الآن، وأنّ ذوقهم له متوقع. قال صاحب شــرح التصريح: "والعلة فيه أن (لمّا) لنفي (قد فعل)، وهو مفيد للتوقع بخلاف (لمْ) فإنها لنفي (فعل)، ولا دلالة فيه على التوقع، والتوقع في (لمّا) غالب لا لازم"[١].

• والثاني: وجوب اتصال نفيها بالحال، وهو رأي الجمهور[٢]، نحو قوله:

فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ ... وَإِلَّا فَأَدْرِكْنِي وَلَمَّا أُمَزَّقِ[٣]

ولهذا جاز: (لم يكنْ كذا ثم كان)، ولم يجز: (لمّا يكنْ كذا ثم كان) بل يقال: (لمّا يكنْ كــذا، وقــد يكــون أو لا يكون). قال ابن هشام: "ولامتداد النفي بعد (لمّا) لم يجز اقــترانها بحــرف التعقيب بخلاف (لمْ)، تقول: (قمتُ فلمْ تقم)؛ لأن معناه: وما قمتَ عقيب قيامي. ولا يجوز: (قمتُ فلمّا تقمْ)؛ لأن معناه: وما قمتَ إلى الآن"[٤].

• والثالث: أن منفيها جائز الحذف اختيارا؛ إذا دل عليه دليل، نحو: (قاربت المدينة ولمّا) أي: ولمّا أدخلْها. ويُحذف بعد (لمْ) في الضرورة فقط.

• والــرابع: أن منفيها لا يكون إلا قريبا من الحال، ولا يُشترط ذلك في منفي (لمْ)، وهذا هو رأي ابن هشام[٥]، وقد سبقت مناقشته.

١- شرح التصريح ٢/٢٤٧.

٢- تقدمت هذه المسألة.

٣- البيت من الطويل، وهو للممزق العبدي، أو شاس بن نهار، وهو في الخزانة ٧/٢٦١، وشرح التسهيل ٤/٦٥.

٤- مغني اللبيب ١/٣٠٨.

٥- انظر مغني اللبيب ١/٣٠٨.

المبحث الثامن:

(كلَّا) عند النحاة

(كلا) عند النحاة

(أ) – معناها:

اختلف النحاة في ذلك اختلافا كثيرا، بيْدَ أنه يمكن تلخيص كلامهم عنها في سبعة أقوال:

الأول: أنها حرف معناه الردع والزجر، نحو: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ (التكاثر/٣،٤). وهو مذهب الخليل، وسيبويه، والمبرد، والزجاج، وعامة البصريين، وليس لها معنى عندهم غير ذلك[١].

الثاني: أنها اسم بمعنى (حقا)، فيبتدأ بها ؛ لتأكيد ما بعدها ، نحو: ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾ (المدثر/٣٢)، ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى﴾ (العلق/٦)، فتكون في موضع المصدر؛ أي: أُحِقّ ذلك حقًّا. وهو قول الكسائي، ومن تبعه من الكوفيين، وابن الحاجب، ونقله السيوطي عن مكي بن طالب[٢].

الثالث: أنها حرف بمعنى (ألَا) الاستفتاحية، نحو: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ (المطففين/١٥). وهو قول أبي حاتم في إحدى الروايتين عنه، ووافقه الزجاج، وقواه ابن هشام؛ لأنه- في رأيه- أكثر اضطرادا في القرآن، إلا إذا جاءت في موضع يصلح للردع وغيره، فتحمل على الردع حينئذ؛ لأنه الغالب فيها[٣].

الرابع: أنها حرف بمعنى (لا) النافية، فتكون ردا لما قبلها، نحو: ﴿قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرَكُونَ قَالَ كَلَّا﴾ (الشعراء/٦٢)، ﴿يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ كَلَّا﴾ (الهمزة/٣،٤). وهو قول أبي حاتم في الرواية الأخرى عنه[٤].

١- انظر مغني اللبيب ٢١٣/١، والجنى الداني. ص٥٧٧.

٢- انظر البرهان ٣١٥/٤، ومغني اللبيب ٢١٣/١، وجواهر الأدب/٤١٢، والإتقان ٤٩٥/٢.

٣- انظر مغني اللبيب ٢١٣/١.

٤- انظر شرح المفصل ١٦/٨، والجنى الداني/٥٧٧.

الخامس: أنها حرف جواب بمنزلة (إِيْ، ونَعَمْ). وهو مذهب النضر ابن شميل، والفراء، ومن وافقهما، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾ (المدثر/٣٢)، فمعناه عندهم: إِيْ والقمرِ[١].

السادس: أنها حرف بمعنى (سوف). ذكره بعضهم بصيغة التمريض: (قيل)[٢]، ولم يعقب عليه، وهو قول ضعيف.

السابع: (مذهب الجمع والتركيب) ويرى أصحابه أنها حرف رد وزجر، وقد تأتي بمعنى (حقا)، وتساوي (إِيْ) معنى واستعمالا. وهذا جمع وتركيب لبعض المذاهب السابقة، وإليه ذهب ابن مالك، وبعض النحاة[٣]، ولعله أقرب الأقوال فيها؛ لأنه بالنظر إلى استعمالها في القرآن واللغة؛ يتبين أنها تأتي لأربعة معان:

١ – الردع والزجر، وهو أكثرها.

٢ – النفي والرد كـ(لا) النافية.

٣ – التنبيه والاستفتاح كـ(ألا، وحقا).

٤ – الجواب كـ(إِيْ، ونَعَم)، وهو أقلها.

وقد سبقت أمثلتها عند عرض المذاهب.

هذا، ولا يمتنع أن يجتمع لها أكثر من معنى في الموضع الواحد، كقول الشاعر:

يَقُلْنَ لَقَدْ بَكَيْتَ فَقُلْتُ: كَلَّا ... وَهَلْ يَبْكِي مِنْ الطَّرَبِ الْجَلِيدُ[٤]

أي: لا؛ لمْ أبكِ، وانْزَجِرْنَ عن هذا القول.

ولا يخفى ما للسياق من أثر في تحديد المعنى الذي سيقت من أجله.

١– انظر مغني اللبيب ٢١٣/١، وشرح المفصل ١٦/٨.

٢– انظر الجنى الداني/٥٧٧.

٣– انظر التسهيل. ص٢٤٥، والجنى الداني. ص٥٧٧، وشرح المفصل ١٦/٨، والصاحبي. ص٢٥٠.

٤– البيت من الوافر وهو بلا نسبة في الأمالي. لأبي علي القالي ٥٠/١. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦. وإعراب ثلاثين سورة من القرآن، لابن خالويه. ص١٨٣. مكتبة المتنبي، القاهرة، بدون تاريخ.

(ب) – الوقوف عليها[١]:

للنحاة في ذلك أربعة مذاهب:

الأول: أنه لا يوقف عليها في جميع القرآن. وهو منقول عن ثعلب[٢].

الثاني: أنه يوقف عليها في جميع القرآن إلا موضعا واحدا، هو قوله تعالى: ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾ (المدثر/٣٢).

الثالث: أنه يوقف عليها أبدا، ويبتدأ بما بعدها. نقله ابن هشام عن عامة البصريين[٣].

الرابع: ذهب أصحابه إلى التفصيل؛ فيحسن الوقوف عليها إذا كانت نفيا وردا لما قبلها، ويحسن الابتداء بها إذا كانت بمعنى (ألا) و(حقا). نقله صاحب جواهر الأدب عن ابن بَرهان، ورجحه بقوله: "ولا يخفى على الذهن السليم صحة هذا وحقيقته"[٤]، وهو اختيار ابن يعيش[٥]، وبه يقول الباحث، مضيفا إليه أنها يحسن الوقوف عليها كذلك إذا كانت للردع والزجر، ويبتدأ بها إذا كانت بمعنى (إيْ) و(نَعَمْ).

(ج) – أصلها:

ذهب جمهور النحاة إلى أنها بسيطة، وذهب ثعلب إلى أنها مركبة من كاف التشبيه و(لا) التي للرد، وشُدِّدت لامُها؛ لتقوية المعنى، ولدفع توهم بقاء معنى الحرفية[٦]، وقد جاءت على أصلها في قول ذي الرمة:

أَصَابَ خَصَاصَةً فَبَدَا كَلِيلًا   كَلَا وَانْغَلَّ سَائِرُهُ انْغِلَالَا[٧]

١- انظر البرهان ٣١٥/٤، والجنى الداني : ٥٧٨.

٢- انظر شرح المفصل ١٦/٨.

٣- مغني اللبيب ٢١٣/١.

٤- جواهر الأدب. ص٤١٣، وانظر أساليب النفي في القرآن. ص١٧٥.

٥- انظر شرح المفصل ١٦/٨.

٦- انظر الجنى الداني. ص٥٧٨، والمغني/٢، ٢١٢، والإتقان ٤٩٤/٢.

٧- ديوانه/٤٣٤.

ورده ابن فارس[١]. وذهب ابن العريف إلى أنها مركبة من (كل) و (لا). نقله عنه المالقي، ورده بقوله: "وهذا كلام خلف (أي فاسد ساقط)؛ لأن (كل) لم يأت لها معنى في الحروف، فلا سبيل إلى ادعاء التركيب من أجل (لا)؛ إذ لا يدعى التركيب إلا ما يصح له معنى في حال الإفراد"[٢].

والراجح رأي الجمهور؛ لبعده عن التكلف، وخلوه من التأويل .

١- الصاحبي/٢٥١.

٢- رصف المباني، ص٢١٢، وراجع الجنى الداني، ص٥٧٨.

خاتمة

وبعد، فإن الباحث ليرجو أن يكون قد وُفِّق في الجمع بين المنهجين (الوصفي والمعياري)، فحقق الهدف المنشود من وراء ذلك، واتضح الفرق بينهما في الدراسة النحوية، وظهر بالطريق نفسه وجه التباعد أو التقارب بين ما أرساه النحاة من قواعد لظاهرة النفي ومعطيات الدراسات الوصفية لها.

كما يرجو أن يكون قد وُفِّق فيما أراد من تقديم وصف أقرب ما يكون إلى الدقة لظاهرة النفي في كلام النبي- صلى الله عليه وسلم- وإبراز معالمها، وطبيعة الاستخدام النبوي لها.

كما يرجو أن يكون قد أبرز عناصر التحقيق والأصالة في تناول النحاة لظاهرة النفي، فكم للقوم من أيادٍ على العربية لا تُنكر! وكم لهم من جهودٍ تُذكر، فتُشْكر! وإن قيل عنهم ما قيل، فكل يُؤخذ من قوله ويُرَدّ إلا المعصوم- صلى الله عليه وسلم- ولا عصمة لأحد بعد النبي- عليه الصلاة والسلام.

كما يرجو أن يكون قد قدم شيئا إلى حديث رسول الله- صلى الله عليه وسلم- بهذا العمل القليل، وذلك الجهد الكليل؛ خدمة للغته، وابتغاء لمرضاة ربه، مع قلة وافتقار المراجع التي اهتمت بدراسة النحو في الحديث الشريف، الأمر الذي صعّب على الباحث مهمته، وأخّر بحثَه سنوات طويلة، فلمّا أعياه الطلب؛ لم يجد أمامه بدّا من أن يخوض غمار تلك الطريق الوعرة، مع ضعف عدته، وقلة خبرته، إلا ما كان من عون ربه، وعظيم منّه وكرمه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

نتائج البحث

أولا: وردت ظاهرة النفي في كلام النبي- صلى الله عليه وسلم- من خلال صحيح البخاري في (١٣٣٧) ألف وثلاثمائة وسبعة وثلاثين موضعا بدون المكرر، وكان ترتيبها من حيث الكثرة كالتالي:

١- (لا) أكثر أدوات النفي استعمالا في الحديث؛ حيث وردت في(٨٦١) ثمانمائة وواحد وستين موضعا بدون المكرر.

٢- (لمْ) تأتي تالية بعد (لا)؛ حيث وردت في (١٦٠) مائة وستين موضعا بدون المكرر.

٣- (ما) وردت في (١٥٣) مائة وثلاثة وخمسين موضعا بدون المكرر.

٤- (ليس) وردت في (١٢٣) مائة وثلاثة وعشرين موضعا بدون المكرر.

٥- (لنْ) وردت في (٣٢) اثنين وثلاثين موضعا بدون المكرر.

٦- (إنْ) وردت في (٥) خمسة مواضع.

٧- (كلا) وردت في موضعين.

٨- (لمّا) وكانت أقلها استعمالا، حيث وردت في موضع واحد.

وأما (لات) فلم ترد في كلامه- صلى الله عليه وسلم.

ثانيا: اختلفت ظاهرة النفي في دخولها على الجملة، فكان منها ما يدخل على الجملة الفعلية فقط، وهي: (لنْ، ولمْ، ولمّا)، ومنها ما يدخل على الجملة الاسمية فقط، وهي (ليس)، ومنها ما يدخل على الجملتين: الاسمية، والفعلية، وهي: (لا، وما، وإنْ)، وكانت (لا) أكثرها دخولا على الجملة الفعلية، حيث دخلت عليها في (٧١٨) سبعمائة وثمانية عشر موضعا، ودخلت على الجملة الاسمية في (٩٧) سبعة وتسعين موضعا، يليها (ما) التي دخلت على الجملة الفعلية في (١٠٤) مائة وأربعة مواضع، ودخلت على الجملة الاسمية في (٤٨) ثمانية وأربعين موضعا، ثم (إنْ) التي دخلت على الجملة الفعلية في (٤) أربعة مواضع، ودخلت على الجملة الاسمية في موضع واحد.

ثالثا: أكثر ظواهر النفي تأثيرا في شكل ما بعده هي (لا)؛ حيث ورد المضارع بعدها مجزوما في (١٩٨) مائة وثمانية وتسعين موضعا، وورد الاسم بعدها منصوبا في (٩٧) سبعة وتسعين موضعا، يليها (لمْ) حيث جاء المضارع بعدها مجزوما في جميع مواضعها- (١٦٠) مائة وستين موضعا- إلا واحدا ورد فيه مرفوعا، ثم (لنْ) التي جاء المضارع بعدها منصوبا في جميع مواضعها- (٣٢) اثنين وثلاثين موضعا- إلا موضعين جاء فيهما مجزوما، ثم (ليس) التي ظهرت علامة النصب على الخبر بعدها في (١٨) ثمانية عشر موضعا، وظهرت الفتحة على الخبر بعد (ما) في (٤) أربعة مواضع.

رابعا: كان لظاهرة النفي أثر واضح على الوحدات النحوية داخل السياق؛ فجاء المبتدأ نكرة معتمدا على النفي في مواضع كثيرة، بلغ مجموعها (١٧٧) مائة وسبعة وسبعين موضعا، كما جاء مجرورا بحرف الجر الزائد في عدة مواضع، بلغ مجموعها (٢٨) ثمانية وعشرين موضعا، وكذلك جاء الخبر بعدها مقترنا بالباء في عدة مواضع، بلغت (٢٤) أربعة وعشرين موضعا. ولم يقتصر تأثيرها على الوحدات النحوية، بل تعداه إلى السياق الكلي، فكان لها دور بارز في ترتيب نظام الجملة؛ فكثر تقديم الخبر على الاسم، حيث جاء متقدما عليه في (٤٤) أربعة وأربعين موضعا، وجاء الاسم محذوفا في (٤) أربعة مواضع، وجاء الخبر محذوفا في (٤٢) اثنين وأربعين موضعا.

خامسا: تبيّن الاتساع في الوظيفة السياقية لظاهرة النفي، فهي ليست مقصورة على العمل الشكلي فيما بعدها، بل لها وظيفة أخرى أكثر ارتباطا بها، وهي تأثيرها الدلالي في السياق، وقد وردت لمعان أخرى غير مجرد النفي؛ حيث جاءت (لا) النافية بمعنى الناهية في (١٢) اثني عشر موضعا، وجاءت محتملة للنافية والناهية في (١٠) عشرة مواضع.

سادسا: تبادلت وحدات النفي وظائفها الشكلية فيما بينها، ولكن بقلة؛ فجاء الفعل مجزوما بعد (لا) النافية في (٨) ثمانية مواضع، وجاءت (لنْ) جازمة في موضعين،

كما تبادلت وظائفها المعنوية، على قلة أيضا؛ فقد جاءت (لنْ) بمعنى (لا) الناهية في موضعين، وجاءت (لمْ) بمعنى (لا) في موضعين، وجاءت (لا) بمعنى (لمْ) في موضع واحد.

سابعا: جاءت بعض ظواهر النفي مهملة؛ فلم تعمل فيما بعدها، مثل (لا) الناهية التي ورد الفعل بعدها مرفوعا في (٧) سبعة مواضع، وجاءت (لم) مهملة في موضع واحد.

ثامنا: اختلفت المواقع السياقية التي شغلتها ظاهرة النفي؛ فجاءت في مواقع كثيرة، أشهرها ما يلي- مرتبة حسب الكثرة:

١ – في الجملة الاستفتاحية في (٤٤٢) أربعمائة واثنين وأربعين موضعا.

٢ – في الجملة المستأنفة في (١٢٩) مائة وتسعة وعشرين موضعا.

٣ – في جملة الخبر في (١٠٩) مائة وتسعة مواضع.

٤ – في الجملة المعطوفة في (٧٥) خمسة وسبعين موضعا.

٥ – في جواب الشرط في (٧٣) ثلاثة وسبعين موضعا.

٦ – في جملة الحال في (٦٢) اثنين وستين موضعا.

٧ – في جملة النعت في (٦٠) ستين موضعا.

٨ – في جملة الشرط في (٤٥) خمسة وأربعين موضعا.

٩ – في جواب القسم في (٤١) واحد وأربعين موضعا.

١٠ – في جملة الصلة في (٢٨) ثمانية وعشرين موضعا.

تاسعا: هناك ظواهر سياقية صاحبت أدوات النفي بصورة ملحوظة، مثل: (إلا) التي وردت مع النفي في (١٠٣) مائة وثلاثة مواضع، و(همزة الاستفهام) التي قارنت أدوات النفي في (٨٤) أربعة وثمانين موضعا، و(مِنْ) الجنسية التي تؤكد استغراق نفي الجنس، وقد وردت مع النفي في (٢٢) اثنين وعشرين موضعا، و(قَطُّ) التي تؤكد استغراق النفي في الماضي، وقد وردت مع النفي في (١٤) أربعة عشر

موضعا، و(أَبَدًا) التي تؤكد النفي في المستقبل، وقد وردت مع النفي في (٦) ستة مواضع.

عاشرا: تبين أن الربط في مفهوم الزمن بين وحدات النفي وزمن مخصوص، قد حجّم من معطيات هذه الظاهرة- زمنيا- داخل السياق، فهذا الربط إنما يصح مع الصيغ الصرفية للأفعال، أما زمن السياق النحوي؛ فإنه يتسع ليشمل أكثر من زمن في الجملة الواحدة؛ فهناك الزمن الكلي للسياق، وقد يكون ماضيا أو مستقبلا، وهناك الزمن العام، والزمن الخاص في نفس السياق؛ والذي قد يكون زمنا آخر مخالفا للزمن الكلي. وقد تبين من خلال الدراسة الوصفية لنصوص الحديث أن تخصيص كل ظاهرة من ظواهر النفي بزمن معين ليست مطردة؛ فقد وردت وحدات النفي لتؤدي وظيفتها في كافة أجزاء الزمن، مع مراعاة معدل القلة والكثرة مع كل ظاهرة.

حادي عشر: دعوى مخالفة الحديث لقواعد النحو- وإن كانت مقلوبة- لم تعد صحيحة إلى حد بعيد؛ فالقضايا التي لم يختلف النحاة حولها في ظاهرة النفي، اتفقت جميعها مع لغة الحديث الشريف إلا في بعض أجزاء فكرة الزمن، كما تقدم. وأما القضايا التي اختلفوا حولها؛ فقد كان مذهب الجمهور موافقا في أغلبها للغة الحديث، وهذا ما توضحه الجداول الآتية:

نتيجة البحث في (ليس) بين النحو ولغة الحديث الشريف

م	عنصر البحث	عند النحاة	في لغة الحديث
١	مدخولها	تدخل على الجملة الاسمية	دخلت على الجملة الاسمية
٢	وظيفتها	النفي، ورفع المبتدأ ونصب الخبر	النفي، ورفع المبتدأ ونصب الخبر
٣	مجيء اسمها نكرة	يأتي كثيرا	ورد كثيرا
٤	الفصل بينها وبين اسمها	يجوز اتفاقا إذا كان شبه جملة	فصل بينهما بشبه الجملة
٥	تقديم خبرها على اسمها	يجوز بالإجماع	تقدم عليه كثيرا
٦	تقديم خبرها عليها	لا يجوز عند الجمهور	لم يتقدم عليها
٧	وقوع الماضي خبرا لها	يجوز اتفاقا	ورد كثيرا
٨	حذف خبرها	يجوز حذفه عند الجمهور	ورد له شاهد واحد
٩	اقتران خبرها بالباء	يقترن بها كثيرا	اقترن بها كثيرا
١٠	دخول الواو على خبرها	لا يجوز عند الجمهور	لم تدخل إلا في موضع واحد
١١	زمن المنفي بها	تنفي في جميع الأزمنة عند ابن مالك والمتأخرين	تنفي في جميع الأزمنة
١٢	العطف بها	لا يصح عند البصريين	لم ترد عاطفة
١٣	إهمالها	لا تهمل إلا عند بني تميم إذا انتقض نفيها بـــ(إلا)	لم ترد مهملة

نتيجة البحث في (ما) بين قواعد النحو ولغة الحديث

م	عنصر البحث	عند النحاة	في لغة الحديث
١	مدخولها	تدخل على الجملتين: الاسمية والفعلية	تدخل على الجملتين: الاسمية والفعلية
٢	النافية للجملة الاسمية	أعملها الحجازيون	لغته حجازية
٣	شروطعملها	أربعة عند الجمهور	عملت بالشروط
٤	وظيفتها	النفي، ورفع المبتدأ ونصب الخبر	النفي، ورفع المبتدأ . ونصب الخبر
٥	حذف اسمها	لا يجوز حذفه عند الجمهور	لم يرد محذوفا
٦	حذف خبرها	لا يجوز حذفه عند الجمهور	لم يرد محذوفا
٧	اقتران خبرها بالباء	يقترن بها كثيرا	يقترن بها كثيرا
٨	دخول الهمزة عليها	تدخل عليها، فلا تغير عملها	دخلت عليها، فلم تغير عملها
٩	زمن المنفي بها	تنفي في جميع الأزمنة عند ابن مالك والمتأخرين	تنفي في جميع الأزمنة
١٠	النافية للجملة الفعلية	لا تعمل فيها	لم تعمل فيها
١١	حذفها	أجازه الكسائي ومنعه البصريون	خارج نطاق البحث

نتيجة البحث في (لا) بين قواعد النحو ولغة الحديث

م	عنصر البحث	عند النحاة	في لغة الحديث
١	مدخولها	تدخل على الجملتين: الاسمية والفعلية	دخلت على الجملتين: الاسمية والفعلية
٢	وظيفتها	النفي، ونسخ حكم المبتدأ والخبر. (العاملة)	النفي، ونسخ حكم المبتدأ والخبر. (الجنسية)
٣	شروطعملها	ثلاثة شروط، منها: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.	تحققت الشروط، وعملت في المعرفة في موضعين.
٤	حذف الاسم	يجوز حذفه لدليل.	ورد محذوفا في موضعين.
٥	حذف الخبر	يجوز حذفه عند الحجازيين، ويجب عند بني تميم، إذا دل عليه دليل.	ورد محذوفا بكثرة
٦	حكمها مع الهمزة	تدخل عليها، فلا تغير عملها	دخلت عليها، ولم تغير وظيفتها
٧	عملها عمل (ليس)	قليل جدا، وأنكره البعض	لم ترد عاملة عمل (ليس)
٨	العطف بها	يجوز، ولم يرد في القرآن	لم ترد عاطفة
٩	دخولها على الماضي	يجب تكرارها إلا إذا كانت للدعاء	تكررت مع الماضي في غير الدعاء
١٠	الناهية	تقتضي جزم المضارع بعدها	وردت جازمة للمضارع
١١	توجيه النهي للنفس	يجوز إذا نُزّل منزلة المخاطب	ورد في موضع واحد
١٢	الزائدة	تزاد للتوكيد وغيره	وردت مؤكدة كثيرا

نتيجة البحث في (إنْ) النافية بين قواعد النحو ولغة الحديث

	عنصر البحث	عند النحاة	في لغة الحديث
١	مدخولها	تدخل على الجملتين: الاسمية والفعلية	تدخل على الجملتين: الاسمية والفعلية
٢	وظيفتها	النفي. ولا تكون ناسخة عند البصريين	النفي. ولم ترد ناسخة
٣	اتباعها بـ(إلا)	يكثر اتباعها بـ(إلا)، ويجب عند البعض	لم ترد بعدها (إلا)
٤	زمن المنفي بها	تنفي في الماضي والحال	تنفي في الماضي والحال

نتيجة البحث في (لنْ) بين قواعد النحو ولغة الحديث

م	عنصر البحث	عند النحاة	في لغة الحديث
١	مدخولها	تدخل على الفعل المضارع	تدخل على الفعل المضارع
٢	وظيفتها	النفي، ونصب المضارع	النفي، ونصب المضارع
٣	الفصل بينها وبين فعلها	لا يجوز عند الجمهور	لم يرد مفصولا عنها
٤	تقديم معمول الفعل عليها	يجوز عند الجمهور	لم يرد متقدما عليها
٥	مجيئها للدعاء	لا تأتي دعائية عند الجمهور	لم ترد للدعاء
٦	وقوعها في	نادرة الوقوع في جواب القسم	لم يرد لها إلا شاهد واحد

	جواب القسم		
٧	جزم الفعل بعدها	لا يجوز إلا في بعض اللغات	ورد له روايتان
٨	زمن المنفي بها	تنفي في المستقبل عند الجميع، وقد تنفي في الحال عند البعض	تنفي في الحال والاستقبال، ولها في الماضي شاهد واحد

نتيجة البحث في (لمْ) بين قواعد النحو ولغة الحديث

م	عنصر البحث	عند النحاة	في لغة الحديث
١	مدخولها	الفعل المضارع	الفعل المضارع
٢	وظيفتها	النفي، والجزم	النفي، والجزم
٣	الفصل بينها وبين فعلها	لا يجوز إلا في الشعر	لم يرد مفصولا عنها
٤	تقديم معمول فعلها عليها	يجوز شعرا ونثرا	لم يرد متقدما عليها
٥	حذف مجزومها	لا يجوز إلا في الشعر	لم يرد محذوفا بعدها
٦	نصب الفعل بعدها	لا يجوز إلا في بعض اللغات	لم يرد منصوبا بعدها
٧	إهمالها ورفع الفعل بعدها	لا يجوز إلا في بعض اللغات	لم تهمل إلا في رواية واحدة
٨	زمن المنفي بها	تنفي الماضي اتفاقا، وقد تنفي الحال عند أبي حيان	تنفي جميع الأزمنة
٩	دخول الهمزة عليها	تدخل عليها، فلا تغير وظيفتها	دخلت، فلم تغير وظيفتها

(لمّا)

١	مدخولها	تدخل على المضارع	دخلت على المضارع
٢	وظيفتها	النفي، وجزم المضارع	النفي، وجزم المضارع
٣	معنى التوقع	تفيد توقع ثبوت منفيها	أفادت توقع ثبوت منفيها

(كلّا)

١	معناها	الردع، والنفي، والتنبيه،الجواب	النفي، والرد
٢	الوقوف عليها	النحاة مختلفون في ذلك	يوقف عليها حسب المعنى

الفهارس[1]

١- لم تدخل الأحاديث النبوية الشريفة في الفهرسة؛ لكثرتها، فالبحث مخصص أصلا لدراسة الحديث النبوي.

أولا: فهرس الآيات القرآنية

٣- آل عمران

٤- النساء

٥- المائدة

٦- الأنعام

٧- الأعراف

٩- التوبة

١٧- الإسراء

١٨- الكهف

١٩- مَرْيَم

٢٠- طه

٢١- الأنبياء

٢٢- الحَجّ

٢٤- النُّور

٢٦- الشُّعراء

٢٧- النَّمْل

٢٨- القَصَص

٣٠- الرُّوم

٣٣- الأحزاب

٣٤- سبأ

٣٥- فاطر

٣٦- يس

٣٧- الصافَّات

٣٨- سورة ص

٣٩- الزُّمَر

٤٢- الشورى

٤٦- الأحقاف

٤٨- الفتح

٤٩- الحُجُرات

١٠٨- الكوثر

١١٢- الإخلاص

ثانيا: فهرس الشواهد الشعرية

حرف الدال

حرف الراء

حرف القاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النون

حرف الياء

ثالثا: المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم.

ثانيا: المخطوطات والرسائل الجامعية:

١- تطور المعنى الوظيفي لأدوات النفي في اللغة العربية. مصطفى النحاس. دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، سنة ١٩٧٦، رقم (٧٣٠).

٢- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. أبو بكر بن عمر بن بدر الدين الدماميني. دراسة وتحقيق محمد السعيد عبد الله عامر. دكتوراه ، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، رقم (٤٤٠٦)، المكتبة المركزية.

٣- دور الحديث النبوي في التقعيد النحوي. محمد أحمد العمروسي. دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، سنة ١٩٧٢.

٤- دور النحو في العلوم الشرعية. جمال عبد العزيز. ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، سنة ١٩٨٩، رقم (٩٤٠).

٥- شرح الأنموذج. عبد الغني الأردبيلي. مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم (٣٦٩) نحو تيمور.

٦- شرح الجمل الكبيرة. أبو الحسن ابن الضائع. مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم (٢٠) نحو.

٧- شرح الجمل الكبيرة. أبو الحسن بن الضائع. القسم الثاني، تحقيق ودراسة: نادي حسين عبد الجواد. دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، رقم (١٤١٩)، المكتبة المركزية.

٨- شرح تسهيل الفوائد. ناظر الجيش. تحقيق ودراسة: محمد علي فاخر. دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، رقم (٦٠١)، المكتبة المركزية.

٩- شرح كافية ابن الحاجب. ابن فلاح اليمني. دراسة وتحقيق الجزء الأول: محمد الطيب محمد إبراهيم. دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، رقم (١٦٠٧)، المكتبة المركزية.

١٠- الضياء اللامع في شرح جمع الجوامع. أحمد بن عبد الرحمن المشهور بـ(حلولو). تحقيق ودراسة: إبراهيم محمد بلو. ماجستير، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، جامعة الأزهر، سنة ١٩٩٦.

١١- العُدّة في إعراب العمدة. ابن فرحون المالكي. تحقيق ودراسة: فتحية عبد الرحمن حسن. ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، رقم (٦٩٤٠)، المكتبة المركزية.

١٢- كتاب الفاخر في شرح جمل عبد القاهر. محمد أبو الفتح البعلي الحنبلي. تحقيق ودراسة: محمد حسين أبو الفتوح. دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، رقم (٤٤٠٣)، المكتبة المركزية.

١٣- كشف المُشْكل في علم النحو. أبو الحسن علي بن سليمان الحيدرة اليمني التميمي النحوي. تحقيق ودراسة: كامل محمد يعقوب. ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، سنة ١٩٧٥، رقم (١٧٠٤)، المكتبة المركزية.

١٤- المُحصّل في كشف أسرار المُفصّل. يحيى بن حمزة العلوي. تحقيق ودراسة: خالد عبد الحميد أبو جندية. دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، رقم (٤٤٤٧)، المكتبة المركزية.

١٥- مختصر تيسير الوصول إلى منهاج الأصول في المنقول والمعقول. للإمام كمال الدين محمد بن محمد بن عبد الرحمن، المعروف بابن الكاملية. تحقيق ودراسة: عبد الفتاح الدخميس، دكتوراه، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، سنة ١٩٩٢.

١٦- المسائل النحوية والصرفية في شرح الكرماني على صحيح البخاري. طه محمد حسن. دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، رقم (٣٣٥٦)، المكتبة المركزية.

١٧- المشكلات النحوية في الجامع الصحيح. عبد الوهاب ربيع. دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، رقم (١٠٤٣)، المكتبة المركزية.

١٨- المنهل الصافي في شرح الوافي. بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر الدماميني. دراسة وتحقيق حمدي عبد الفتاح مصطفى. دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، رقم (٣٣٣٠)، المكتبة المركزية.

ثالثا: الكتب المطبوعة:

١٩- الإتقان في علوم القرآن. جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. ط١، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٦.

٢٠- أثر اللغة في اختلاف المجتهدين. عبد الوهاب عبد السلام طويلة. دار السلام، القاهرة، بدون تاريخ.

٢١- إحياء النحو. إبراهيم مصطفى. ط٢، مُصوَّرة، القاهرة، ١٩٩٢.

٢٢- أخبار النحويين البصريين. أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيراف. تحقيق د. محمد إبراهيم البنّا. ط١، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٨٥.

٢٣- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري. شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني. وبهامشه صحيح مسلم بشرح النووي. ط٧، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٣.

٢٤- أساليب النفي في القرآن. أحمد ماهر البقري. طبعة دار نشر الثقافة، الأسكندرية، ١٩٦٨

٢٥- أسرار العربية. أبو البركات الأنباري. تحقيق. د. فخر صالح قدارة. ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥.

٢٦- الأصول في النحو. أبو بكر محمد بن سهل بن السراج. تحقيق د. عبد الحسين الفتلي. ط ٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦.

٢٧- الأصول. د. تمام حسان. ط. دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩١.

٢٨- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن. محمد الأمين الشنقيطي. ط. دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥.

٢٩- إعراب الحديث النبوي. أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري. تحقيق عبد الإله نبهان، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٩.

٣٠- إعراب القرآن. أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس. تحقيق زهير غازي زاهد. ط٣، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٨.

٣١- إعراب ثلاثين سورة من القرآن. أبو عبد الله الحسين بن أحمد، المعروف بابن خالويه. مكتبة المتنبي، القاهرة، بدون تاريخ.

٣٢- الأغاني. أبو الفرج الأصفهاني. ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢.

٣٣- الأمالي (مع الذّيل). أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦.

٣٤- أمالي ابن الشجري. هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي. تحقيق د. محمود محمد الطناحي. ط١، الخانجي، القاهرة، ١٩٩٢.

٣٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي. تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الجيل، بيروت، ١٩٨٢.

٣٦- الأنموذج في النحو. جار الله الزمخشري. ط١، المدارس الملكية، ١٨٨٢.

٣٧- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. جمال الدين ابن هشام الأنصاري المصري. تحقيق د. محمود مصطفى حلاوي، وأحمد سليم الحمصي. ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٨.

٣٨- الإيضاح في علل النحو. أبو القاسم الزجاجي. تحقيق د. مازن المبارك. ط١، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٤.

٣٩- ارتشاف الضرب من لسان العرب. محمد بن يوسف، الشهير بأبي حيان الأندلسي. تحقيق د. مصطفى أحمد النماس. المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٩٩٧.

٤٠- الاستشهاد والاحتجاج باللغة. د. محمد عيد. ط٣، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨.

٤١- الاقتراح في علم أصول النحو وجدله. جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. تحقيق طه عبد الرؤوف سعد. مكتبة الصفا، القاهرة، ١٩٧٤.

٤٢- الانتصاف من الكشاف. أحمد بن المنير الإسكندري. (مطبوع بهامش الكشاف). ط٣، دار الريان للتراث، القاهرة، بدون تاريخ.

٤٣- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث. الشيخ أحمد محمد شاكر. ط٣، دار التراث، القاهرة، ١٩٧٩.

٤٤- البحث الأدبي. د. شوقي ضيف. ط٦، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، بدون تاريخ.

٤٥- البحث اللغوي عند العرب. د. أحمد مختار عمر. عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٢.

٤٦- البحر المحيط في التفسير. محمد بن يوسف، الشهير بأبي حيان الأندلسي. طبعة دار الفكر، بيروت، ١٩٩٢.

٤٧- البرهان في علوم القرآن. بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. طبعة دار التراث، القاهرة، بدون تاريخ.

٤٨- البُلْغَة في تراجم أئمة النحو واللغة. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي. تحقيق محمد المصري. ط١، منشورات مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ١٩٨٧.

٤٩- بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين. د. عودة خليل أبو عودة. ط٢، دار البشير، الأردن، ١٩٩٤.

٥٠- تأويل مختلف الحديث. أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة. تحقيق إسماعيل الأسعردي. دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

٥١- تاريخ آداب العرب. مصطفى صادق الرافعي. ط١، مكتبة الإيمان، المنصورة، ١٩٩٧.

٥٢- التبيان في إعراب القرآن. أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري. ط١، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ١٩٧٩.

٥٣- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. محمد بن يوسف، الشهير بأبي حيان الأندلسي. تحقيق د. حسن هنداوي. ط١، دار القلم، بيروت، ١٩٩٧.

٥٤- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. جمال الدين محمد بن مالك. تحقيق محمد كامل بركات. طبعة دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٨.

٥٥- التطور النحوي للغة العربية. (محاضرات ألقاها المستشرق الألماني برجشتراسر في الجامعة المصرية عام ١٩٢٩). تعريب: د. رمضان عبد التواب. طبعة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧.

٥٦- التعليقة على كتاب سيبويه. أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي. تحقيق عوض بن حمد القوزي. ط١، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٩٩٠.

٥٧- تغيير النحويين للشواهد. د. علي محمد فاخر. ط١، ١٩٩٦.

٥٨- تفسير البيضاوي، المُسمى (أنوار التنزيل وأسرار التأويل). عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي. تحقيق الشيخ عبد القادر عرفات الحشاحشونة. طبعة دار الفكر، بيروت، ١٩٩٦.

٥٩- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن). لأبي عبد الله محمود بن أحمد الأنصاري القرطبي. طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧.

٦٠- التمهيد في أصول الفقه. محفوظ بن أحمد أبو الخطاب الكلوذاني الحنبلي. تحقيق ودراسة د. مفيد محمد أبو عمشة. ط١، جامعة أم القرى، ١٩٨٥.

٦١- جامع الدروس العربية. الشيخ مصطفى الغلاييني. مراجعة د. محمد أسعد النادري. ط٣٥، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٨.

٦٢- الجمل في النحو. الخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق د. فخر الدين قباوة. ط٥، مُصَوَّرة، ١٩٩٥.

٦٣- الجنى الداني في حروف المعاني. الحسن بن القاسم المرادي. تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢.

٦٤- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب. علاء الدين بن علي الإربلّي. تحقيق د. إميل يعقوب. ط١، دار النفائس، بيروت، ١٩٩١.

٦٥- حاشية الأمير على مغني اللبيب. الشيخ محمد الأمير. طبعة الحلبي، القاهرة، بدون تاريخ.

٦٦- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل. محمد الخضري الشافعي. تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي. ط١، دار الفكر، بيروت ١٩٩٨.

٦٧- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب. الشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي. طبعة أحمد عبد الحميد حنفي، القاهرة، بدون تاريخ.

٦٨- حاشية الصبان على شرح الأشموني. محمد بن علي الصبان. طبعة الحلبي، القاهرة، بدون تاريخ.

٦٩- حاشية يَس على شرح الفاكهي. الشيخ يَس بن زين الدين العليمي الحِمْصي. ط٢، الحلبي، القاهرة، ١٩٧١.

٧٠- حجية السنة. د. عبد الغني عبد الخالق. ط١، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٨٦.

٧١- الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية. د. محمد ضاري حمادي. ط١، اللجنة الوطنية، العراق، ١٩٨٢.

٧٢- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. عبد القادر بن عمر البغدادي. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨.

٧٣- خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن الرابع الهجري. د.عبد القادر رحيم الهيتي. ط٢، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ١٩٩٣.

٧٤- الخصائص. أبو الفتح عثمان بن جني. تحقيق محمد على النجار. ط٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦.

٧٥- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. السمين الحلبي. تحقيق علي محمد معوض وزملائه. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤.

٧٦- دراسات لأسلوب القرآن الكريم. د. عبد الخالق عضيمة. طبعة دار الحديث، القاهرة، بدون تاريخ.

٧٧- دراسة في النحو الكوفي (من خلال معاني القرآن للفراء). المختار أحمد ديرة. ط١، دار قتيبة، بيروت، ١٩٩١.

٧٨- الدرر اللوامع على همع الهوامع. الأمين الشنقيطي. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩.

٧٩- الرسالة. الإمام محمد بن إدريس الشافعي. تحقيق الشيخ أحمد شاكر. طبعة دار التراث.

٨٠- رصف المباني في حروف المعاني. أحمد بن عبد النور المالقي. تحقيق أحمد الخراط. مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، بدون تاريخ.

٨١- سر صناعة الأعراب. أبو الفتح عثمان بن جني. تحقيق د. حسن هنداوي. ط٣، دار القلم، دمشق، ١٩٩٣.

٨٢- سنن ابن ماجة. أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. طبعة الحلبي، القاهرة، بدون تاريخ.

٨٣- شرح أبيات سيبويه. أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس. تحقيق أحمد خطاب. المكتبة العربية، حلب، ١٩٧٤.

٨٤- شرح ألفية الحديث. أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي. تحقيق الشيخ أحمد شاكر. ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨.

٨٥- شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك. ط٢٠، دار التراث، ١٩٨٠.

٨٦- شرح الأبيات المشكلة الإعراب، المسمى بإيضاح الشعر. أبو علي الفارسي. تحقيق د. حسن هنداوي. ط١، دار القلم، دمشق ١٩٨٧.

٨٧- شرح الأشموني على ألفية بن مالك. علي نور الدين بن محمد بن عيسى الأشموني. طبعة الحلبي، القاهرة، بدون تاريخ. (وبهامشه حاشية الصبان).

٨٨- شرح التسهيل. جمال الدين محمد بن مالك. تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون. ط١، هجر، القاهرة، ١٩٩٠.

٨٩- شرح التصريح على التوضيح. الشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري. طبعة الحلبي، القاهرة، بدون تاريخ.

٩٠- شرح الشواهد. للعيني (مطبوع بهامش حاشية الصبان على شرح الأشموني). طبعة الحلبي، القاهرة، بدون تاريخ.

٩١- شرح الفاكهي على قطر الندى، المُسمّى (مُجيب النِّدا إلى شرح قطر النَّدى). أحمد بن الجمال الفاكهي. ط٢، الحلبي، القاهرة، ١٩٧١.

٩٢- شرح الكافية الشافية. جمال الدين محمد بن مالك. تحقيق على محمد معوض، وعادل عبد الموجود. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠.

٩٣- شرح الكرماني على صحيح البخاري، المسمى بالكواكب الدّراري في شرح صحيح البخاري. ط٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨١.

٩٤- شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها. أحمد بن الأمين الشنقيطي. طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

٩٥- شرح المفصل. موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش. مكتبة المتنبي، القاهرة، بدون تاريخ.

٩٦- شرح المقدمة الجزولية. أبو علي الشلوبين. ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٤.

٩٧- شرح المكودي على ألفية ابن مالك . أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي . ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦.

٩٨- شرح جمل الزجاجي. أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨.

٩٩- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. جمال الدين ابن هشام الأنصاري. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٨.

١٠٠- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ. جمال الدين محمد بن مالك. وزارة الأوقاف العراقية، ١٩٧٧.

١٠١- شرح قطر الندى وبل الصدى. جمال الدين ابن هشام الأنصاري. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر العربي، بيروت، بدون تاريخ.

١٠٢- شرح كافية ابن الحاجب. رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨.

١٠٣- شفاء العليل في إيضاح التسهيل. أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي. تحقيق د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي. ط١، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٩٨٦.

١٠٤- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح. جمال الدين محمد بن مالك. مكتبة القدسي، القاهرة، بدون تاريخ.

١٠٥- الصاحبي. أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. تحقيق السيد أحمد صقر. طبعة الحلبي، القاهرة، بدون تاريخ.

١٠٦- صحيح البخاري بحاشية السندي. طبعة الحلبي، القاهرة، بدون تاريخ.

١٠٧- صحيح البخاري بشرح الكرماني. ط٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨١.

١٠٨- صحيح البخاري. تحقيق د. مصطفى البغا. ط٣، دار ابن كثير ودار اليمامة، بيروت، ١٩٩٣.

١٠٩- صحيح البخاري. ط٢، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٩٠.

١١٠- صحيح البخاري. طبعة بيت الأفكار الدولية، ١٩٨٩.

١١١- ضوابط النفي في اللسان العربي. د. محمد أحمد سحلول. النهضة العربية، القاهرة، بدون تاريخ.

١١٢- طبقات النحويين واللغويين. أبو محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. ط٢، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ.

١١٣- عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد. جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. تحقيق أحمد عبد الفتاح تمام، وسمير حسين حلبي. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧.

١١٤- عمدة القاري شرح صحيح البخاري. بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني. ط١، الحلبي، القاهرة ١٩٧٢.

١١٥- فتح الباري شرح صحيح البخاري. أحمد بن على بن حجر العسقلاني. تحقيق الشيخ عبد العزيز بن باز، وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي. ط١ دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٩.

١١٦- الفصول الخمسون. أبو الحسين يحيى بن عبد المعطي. تحقيق د. محمود محمد الطناحي. مكتبة الإيمان، القاهرة، بدون تاريخ.

١١٧- فقه اللغة وسر العربية. أبو منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي. تحقيق سليمان سليم البواب. ط٢، دار الحكمة، دمشق، ١٩٨٩.

١١٨- في النحو العربي، أسلوب في التعلم الذاتي. د. فارس محمد عيسى. ط١، دار البشير، الأردن، ١٩٩٤.

١١٩- في علم النحو. د. أمين على السيد. ط٧، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٤.

١٢٠- قضايا ونصوص نحوية. د. على أبو المكارم. دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٩١.

١٢١- الكامل في اللغة والأدب. أبو العباس محمد بن يزيد المبرد. تحقيق حنا الخوري، ط١ دار الجيل، بيروت، ١٩٩٦.

١٢٢- الكامل في قواعد العربية، نحوها وصرفها. أحمد زكي صفوت. ط٤، الحلبي، القاهرة ١٩٦٣.

١٢٣- كتاب السَّبْعَة في القراءات. ابن مجاهد. تحقيق د. شوقي ضيف. ط٣، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ.

١٢٤- كتاب الصناعتين (الكتابة والشعر). أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري. تحقيق د. مفيد قميحة. ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٩.

١٢٥- الكتاب. أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، المعروف بسيبويه. تحقيق الشيخ عبد السلام محمد هارون. ط١، دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ.

١٢٦- الكشاف عن حقائق وغوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. محمود بن عمر الزمخشري. ط٣، دار الريان للتراث، القاهرة، بدون تاريخ.

١٢٧- الكواكب الدرية شرح متممة الأجرومية. محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل. ط٢، الحلبي، القاهرة، ١٩٣٧.

١٢٨- الكوكب الدري فيما تخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية. جمال الدين الإسنوي. تحقيق د. محمد حسن عواد. ط١، دار عمار، الأردن، ١٩٨٥.

١٢٩- مجالس ثعلب. أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب. تحقيق الشيخ عبد السلام هارون. ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.

١٣٠- مجمع الأمثال. أبو الفضل أحمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني. طبعة دار الفكر بيروت، ١٩٩٢.

١٣١- المُحتَسَب. أبو الفتح عثمان بن جني. تحقيق الأستاذ علي النجدي ناصف وزملائه. طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤.

١٣٢- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي. تحقيق عبد السلام عبد الشافي. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣.
١٣٣- المدارس النحوية. د. شوقي ضيف. ط٦، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ.
١٣٤- المدرسة النحوية في مصر والشام. د. عبد العال سالم مكرم. ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٠.
١٣٥- المستوفى في النحو. كمال الدين علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان. تحقيق د. محمد بدوي المختون. دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٩٧.
١٣٦- مصابيح المغاني في حروف المعاني. محمد بن علي بن عبد الله بن إبراهيم الخطيب الموزعي، المعروف بابن نور الدين. طبعة دار زاهد القدسي، بدون تاريخ.
١٣٧- مصادر اللغة. د. عبد الحميد الشلقاني. المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، بدون تاريخ.
١٣٨- معاجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو. د. السيد الشرقاوي. ط٢، الخانجي، القاهرة، ٢٠٠١.
١٣٩- معاني القرآن وإعرابه. أبو إسحاق إبراهيم بن السري، المعروف بالزّجّاج. تحقيق د. عبد الجليل شلبي. ط٢، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٧.
١٤٠- معاني القرآن. أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء. تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار. طبعة دار السرور، بدون تاريخ.
١٤١- معاني القرآن. سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي، المعروف بالأخفش. تحقيق د. عبد الأمير محمد أمين الورد. ط١، عالم الكتب، ١٩٨٥.
١٤٢- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية. د. إميل يعقوب. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢.
١٤٣- المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل. د. عبد العزيز عبده أبو عبد الله. ط٢، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، طرابلس، ليبيا، ١٩٨٣.
١٤٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. جمال الدين ابن هشام الأنصاري. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. طبعة المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩١.
١٤٥- مفتاح العلوم. أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي. ط٢، الحلبي، القاهرة، ١٩٩٠.
١٤٦- المُفَضَّلِيّات. المفضل بن محمد بن يَعْلَى الضَبِّي. تحقيق الشيخ أحمد شاكر والأستاذ عبد السلام هارون. ط٨، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ.

١٤٧- المُقتضَب. أبو العباس محمد بن يزيد المبرد. تحقيق د. محمد عبد الخالق عضيمة. ط٣، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤.

١٤٨- المقرب، ومعه (مُثُلُ المقرب). أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الحضرمي الإشبيلي. تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨.

١٤٩- من أسرار اللغة. د. إبراهيم أنيس. ط٧، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٤.

١٥٠- مناهج البحث في اللغة. د. تمام حسان. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠.

١٥١- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب. الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري. تحقيق د. عبد الكريم مجاهد. ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦.

١٥٢- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث. د. خديجة الحديثي. طبعة وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٨١.

١٥٣- ناسخ الحديث ومنسوخه. أبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين. تحقيق الصادق عبد الرحمن الفريابي، دار الحكمة، طرابلس، بدون تاريخ.

١٥٤- نتائج الفِكَر في النحو. أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السُّهَيلي. تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢.

١٥٥- النحو الوافي. عباس حسن. ط١١، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ.

١٥٦- النحو وكتب التفسير. د. إبراهيم عبد الله رفيدة. ط٣، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٠.

١٥٧- نزهة الألِبّاء في طبقات الأدباء. أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري. تحقيق د. إبراهيم السامرائي. ط٣، مكتبة المنار، الأردن، ١٩٨٥.

١٥٨- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. الشيخ محمد الطنطاوي. ط٤، مطبعة وادي الملوك، القاهرة، ١٩٥٤.

١٥٩- النشر في القراءات العشر. محمد بن محمد الدمشقي، الشهير بالجزري. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨.

١٦٠- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان. أبو حيان النحوي الأندلسي الغرناطي. تحقيق د. عبد الحسين الفتلي. ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥.

١٦١- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. جلال الدين السيوطي. تحقيق أحمد شمس الدين. ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨.

رابعا: برامج الحاسوب:

١٦٢- برنامج الحديث الشريف. الإصدار الثاني، شركة صخر لبرامج الحاسب،القاهرة، ١٩٩٧

١٦٣- برنامج المُحَدِّث.الإصدار السادس، الشبكة الدولية (الإنترنت).
WWW. MUHADDITH. COM.

١٦٤- برنامج مكتبة النحو والصرف. الإصدار الأول، مركز التراث للحاسب الآلي، عمّان، ١٩٩٩.

رابعا: فهرس تحليلي للموضوعات